

الدكتور
كامل محمد عمران

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

الانتمية والتخاطب في الوطن العربي

حقوق التأليف والنشر والطبع محفوظة لجامعة دمشق

١٤١٥ - ١٤١٦ هـ

١٩٩٤ - ١٩٩٥ م

منشورات جامعة دمشق



مقدمة

لا تزال قضية التنمية والتحديث واحدة من أهم القضايا الأساسية لفهم مسار الوطن العربي التاريخي الراهن . فهي القضية التي خاض من أجلها صراعات النهضة والاستقلال . وهي اليوم القضية التي يتوقف عليها حاضره ومستقبله .

وإذا كان الوعي ضرورة التحديث قد جاء نتيجة عامل خارجي ، هو الاحتكاك مع ذلك الآخر الذي كانه الغرب ، فإن جدلية الانحطاط والنهضة كانت تحيل ، من حيث التسمية ، الى مرجعية ذاتية تستمد معاييرها من داخل التاريخ العربي . فالانحطاط هو انحطاط العرب - والعرب هنا ليسوا اسم جنس ، بل عنواناً لمشروع حضاري - عما كانوا عليه ، وعما كانوا يمثلونه لأنفسهم وللآخرين زمن أوجهم التاريخي . والنهضة هي النهوض من كبوة هذا الانحطاط ، واستئناف المسيرة المنقطعة للحضارة الكبرى .

ويأخذ هذا الكتاب على عاتقه مهمة القضاء الضوء على أهم قضايا التنمية ، سواء ما تعلق منها بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وأهمية العلم والتقانة في تنمية القدرة الذاتية العربية ، أو المرأة والتنمية ، من خلال تناول العلم الاجتماع لقضايا المرأة ، ثم تبيان واقع المرأة العربية ، وكيف يمكن أن يكون تحديث المجتمع العربي مدخلاً لتعزيز دور المرأة في التنمية . ثم نبين أهمية الشباب وما يمثلونه من دور فعال في مسيرة التنمية . إضافة الى قضايا الثقافة ودورها في التنمية الشاملة . وأخيراً نستعرض قضايا التخطيط من الناحية الفنية ونقدم نموذجاً يتعلق بالسكان وقضايا التنمية .

وانحن نعرض لأهم هذه القضايا التي يعيشها الانسان العربي ، لركيز على ضرورة شحذ الوعي من خلال ممارسة النقد الذاتي . فالوعي النقدي يبقى مدخلنا

إلى التاريخ • وإن أمة كبيرة وعريقة مثل الأمة العربية لا تستطيع أن تبقى أبداً في حالة انحباس عن العصر ، وفي مجرى الاختناق من التاريخ • حتى ولو أصر دعاة « النظام العالمي الجديد » الذين يريدون انتزاع هذه الأمة من التاريخ ، وتهيش دورها الحضاري العالمي •

والن بندا وكان الشرقة تغلق عليها حاضراً ، فقد يكون ذلك مصدر قوة يتم بها تمزيق شرقة التجزئة والتخلف والتبعية ، وليس ذلك بعيد •

دمشق نيسان ١٩٩٤

كامل عمران

الفصل الأول

التحديث

- ١-١- معنى التحديث
- ١-٢- مفهوم التحديث واستعماله في سوسيولوجيا المجتمعات النامية
- ١-٣- التحديث السياسي والمسألة الديمقراطية
- ١-٤- نظريات التحديث اجراء تنموي ام تفصيل ايدولوجي ؟
- ١-٥- دور العلم والتقانة في تنمية القدرة الذاتية العربية .



أ-أ-أ معنى الحداثة (١)

تنهض التجربة الأوروبية للحداثة ، في مرحلتها الأولى ، عن موقفين : الموقف تجاه الماضي ومحاولة استرجاعه بالعودة الى النموذج الاغريقي الروماني (ثم نموذج القرون الوسطى في مطلع القرن التاسع عشر) ، والموقف تجاه المستقبل القائم على العلوم وحتمية التقدم الانساني (فلسفة التنوير) . ويتخلى مفهوم الحداثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر شيئاً فشيئاً عن ارتباطه الزمني (بالماضي والمستقبل) ويتركز في موقف يتصف بالاتجاه نحو كل ما هو جديد ، ويصبح كل ما هو جديد حديثاً . وتتخذ الحداثة شكلها الكلاسيكي عندما يصبح الجديد كلاسيكياً ، بحسب تمييز هابرماس ، فتتكلم عن الإنتاج الكلاسيكي الحديث ، أي الإنتاج الذي يستمد قيمته لا من الماضي الكلاسيكي بل من عملية الابداع والابتكار الجديد .

والحداثة نفسها مرحلة تاريخية تأخذ مجراها وتصل الى نهايتها . وهناك من يقول إن مرحلة الحداثة قد انتهت في الغرب ، وإننا الآن في مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد الحداثة (Postmodernism) . غير أننا ما زلنا ننظر الى أوروبا وكأنها ما زالت في موقع الحداثة وننظر اليها الأوروبي من موقع ما بعد الحداثة . وإذا فهو لا يرانا على حقيقتنا ونحن لا نراه على حقيقته . إنه ينظر اليها من خلال مفهوم الحداثة التي تخطاها الغرب بدخوله مرحلة ما بعد الحداثة .

قد يتم الخروج من سوء الفهم هذا بتحديد معنى الحداثة وما بعد الحداثة من منطلقنا نحن ، منطلق الحركة النقدية العربية المعاصرة . وهنا يتجسد معنى الحداثة ، بالنسبة إلينا ، في اتجاهين مترابطين : الاتجاه العقلاني ، والاتجاه العلماني : عقلنة الحضارة وعلمنة المجتمع . والحديث هو الجديد والريادي ،

بمعنى المغامرة نحو المستقبل والانقلابات من قيود الحاضر وماضيه • غير أن الحديث ليس هرباً من الحاضر بل تأكيداً له • فالإبداع والخلق لا يحدثان إلا في اللحظة الحاضرة ، في لأن التي تتحول الى زمن جديد • الحاضر هو أرض المستقبل وهدفه ، وبدون العمل في الحاضر وتغييره لا يمكن العمل في المستقبل وبناءؤه • وقد أشار (مارشال برمان) في كتابه مفهوم الحداثة الى أربع نواح أساسية تختص بهذا المفهوم •

الأولى أن الحداثة ظاهرة تتميز بأوروربيتها^(٢) ، وهذه حقيقة ترتب عنها عواقب وجودية مدمرة للعالم غير الاوروبي •

الثانية تتعلق بالمحتوى التاريخي لمفهوم الحداثة ، أي بالنظر الى ذلك المحتوى على أنه محصلة عملية تاريخية بدأت في أوروبا زمن النهضة والاصلاح • ومع انهيار الثنائية القائمة بين عالم حقيقي وآخر زائف حين كانت الثنائية سمة الفكر التقليدي السابق على الحداثة ، إذ إنها نهضت على اعتبار أن العالم المرئي زائف ، وأن العالم الحقيقي هو ما يتم التوصل الى إدراكه عن طريق الدين أو الفلسفة ، فيتكشف إذ ذاك للبشر فقط في مرحلة ما بعد الموت • ولقد قامت الرؤية الحداثوية بصياغة هذه النظرة على الشكل التالي : « الآن وقد تجزى الأخذ بالعالم الزائف على أنه من مخلفات التاريخ الماضي الذي أخل (أو في طريقه الى الزوال) فإن العالم الحقيقي قائم أمامنا الآن واقعاً اجتماعياً ملموساً في هذه الدنيا (أو أنه في طريقه الى الوجود) »^(٣) •

الثالثة المفهوم الحداثي مستمدة من تحليل ماركس للثورة البرجوازية كما بسطه في البيان الشيوعي : في رفعها حجاب « الوهم الديني والسياسي » حيث نجحت الثورة البرجوازية في الكشف عن حقيقة العلاقات الاجتماعية فأماطت اللثام عن خيارات وآمال جديدة •

وعلى هذا النحو رأى (برمان) « أنه » وبخلاف عامة الناس الذين خدعوا ثم تحطمت آمالهم نتيجة ولائهم المفرط لأسيادهم الطبيعيين في مختلف العصور ،

فإن الناس المعاصرين وقد « استمتعوا بالمياه الباردة للحسابات الآتية ، تحرروا من خضوعهم لآسياد يدمروا بهم ، فحدث بهم الحركة بدل أن يعيقهم البرد (١) » .
إن إمكانات التمرد الحقيقي كامنة في العصر الجديد . ولأن الأفراد المعاصرين « قادرون على التفكير باستقلالية ، فإنهم يطالبون بكشف واضح لما يقوم به رؤساؤهم وحكامهم تجاههم ، وهم مستعدون للمقاومة والثورة حين لا يجدون شيئاً بديل أفعالهم (٥) » .

أما الناحية الرابعة لفهم الجدائة في عرف (برمان) فهي على علاقة وثيقة ببسمة المجتمع البرجوازي الجديد الذي ظهر الآن الى الوجود ليحل مكان المجتمع القديم بعد أن قاده ولمسه : « إنه مجتمع أصيل ، ومنفتح ، ليس اقتصادياً فيحسب بل وأيضاً سياسياً واجتماعياً ، بحيث يتمكن الناس من التسوق وعقد أفضل المصفقات بحرية ، ليس من باب الشراء والبيع فحسب بل وأيضاً من باب الأفكار والارتباطات والقوانين والأنظمة الاجتماعية » (٦) .

وهكذا فإن القوى السائدة التي تتحكم بهذا المجتمع الحديث تختلف عما كانت عليه في أي تشكّل اجتماعي سابق . إنها قوى مستمدة من وجهة نظر العلمانية ونمط تفكيرها العلمي .

كان هيجل أول مفكر أوروبي يتخذ من موضوع التاريخ قضية فلسفية مركزية ، ورسوخ مذهباً منظماً للتفكير به ، فأشاد نظامه الفلسفي على جدلية مثالية تأبى المساومة . ومع أن طرحه الجدلي كان ثورة في دنيا الفلسفة ، إلا أنه لم يقو على دفع فكره ، ليتخطى الأفق الديني والسياسي لعصره . وقد توافر لدينا مع ماركس وعلم الاجتماع في نهاية القرن التاسع عشر (وبشكل رئيس مع ماكس فيبر) تفسير جذري للتاريخ والتغير التاريخي يستند الى أسس اجتماعية واقتصادية مادية .

وفي حين رأى ماركس ، أن التصور الأساسي المرافق لظهور الرأسمالية الحديثة ، يتجسد في طبيعتها الثورية ، اعتبر ماكس فيبر ، أن ذلك يتجسد في

طبيعتها العقلانية ، وتبعاً لهذين التصورين فإننا نتمكن من الأخذ بالحدثة على أنها عقل وثورة في آن معاً .

عند ماركس أن الثورة البرجوازية مسؤولة عن ادخال أكثر مظاهر الحداثة حركية - الهياج والحركة والتغير المستمر . وصاغ وجهة نظره هذه في البيان الشيوعي .

« فهذا الانقلاب المتتابع في الإنتاج ، وهذا التزعزع الدائم في كل العلاقات الاجتماعية ، وهذا التحرك المستمر وانعدام الاطمئنان على الدوام ، كل ذلك يميز معهد البرجوازية عن كل المجهود السابقة ؛ فإن كل العلاقات الاجتماعية التقليدية الجامدة ، وما يحيط بها من موابك المعتقدات والأفكار ، التي كانت قديماً محترمة مقدسة ، تنحل وتندثر ؛ أما التي فعل محلها فتشيخ ويتقدم عليها قبل أن يصلب عودها . وكل ما كان تقليدياً ثابتاً يغير ويتبدل كالسنان (٧) » .

وعند فيبر أن الحداثة محصلة حتمية للرأسمالية . أي أن ماركس وفيبر اتفقا ، على أن الرأسمالية تعمل على تحويل المجتمع الأوربي والعالم باتجاه جذري لا رجعة فيه ، إلا أنه ، وبخلاف ماركس ، ردّ هذه القوة التحويلية إلى «العقلانية» - أي توافر عقل ذرائعي يقوم بحساب العلاقة بين الغايات والسبل إلى تحقيقها . وبالنسبة لفيبر فإن العقلانية كانت القوة المسيطرة التي لا تتحكم فحسب باتساج الحياة البرجوازية بل بكل نواحي تلك الحياة أيضاً .

وعليه ، إن البيروقراطية و « عقلنتها كل الوظائف والعلاقات » هي العملية التي كانت تخضع العالم بأسره « لردّه إلى الصواب والارشاد » - كناية عن التنعير كأداة لاكتشاف النفس . إلا أن فيبر افتقر إلى تفاؤل ماركس . ففي حين رأى ماركس ، أن أزمات المجتمع البرجوازي ، تؤدي حتماً إلى تنام ثوري ، عند فيبر ، أن قوة البيروقراطية المتعاطمة ، تسيطر على مصائر البشر والمجتمع ، وتأسرهم في « قمص حديدي » لا فلات منه - وهذه رؤية رسيخها في زماننا الحاضر فلاسفة ،

شككوا في واقع المجتمع الصناعي المتقدم و « حقيقته » كما في الكتابات اللاحقة للبنىوية عند فوكو ودرريدا وديليوز وغيرهم (٨) .

قمنا حتى الآن ، باستخدام تعبير الحداثة ، للإشارة الى عدد من الظواهر والمواقف الاجتماعية ، التي لا زالت بحاجة الى تعريف . يمكن صياغة إحدى الخصائص المبدئية للحداثة باعتبار حركيتها : **الحداثة جدلية على المستوى الفكري ونورية على مستوى الممارسة .**

وبالنظر تاريخياً الى السياق العريض للتجربة الأوروبية ، التي تمتد من نهاية القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين ، فإن الحداثة تمثل وحدة متماسكة ، وذات خصائص واضحة المعالم ، ثلاث منها أساسية تمكننا من رؤية الحداثة على ثلاثة أشكال : بنية شاملة وسياق متكامل ووعي فاضح . وسنطلق على هذه الخصائص تعابير **الحداثة (بنية) والتحديث (سياق) والحداثوية (وعي)** .

يمثل **التحديث** على أنه عملية التحول الاقتصادي والثقافي ، كما جرت أولاً في أوروبا ، ظاهرة تاريخية تفردت أوروبا بها . أما **الحداثة** ، التي يمكن إدراكها تبعاً للبنية ، فتشتمل على شبكة من العوامل والملاقات ، التي تشكل سهلاً ثقافياً ، يتميز بأنه حديث . وإذا نظرنا الى الحداثة على أنها وعي ، فهي نموذج اعتمدته أوروبا الحديثة ، لتمييز نفسها عما ليس حديثاً . لكن **الحداثوية** على أنها الوعي بالحداثة ، فهي رؤية ترمي الى تغيير النفس والعالم ، وتعتبر عن نفسها ليس في « العقل » و « الثورة » فحسب ، بل وأيضاً في الفن والأدب والفلسفة . لكن **الحداثة والحداثوية** - البنية والوعي الملائم لها - ينهضان من سياق **التحديث** ، أي جدلية التغير والتحول .

ومن المهم قوله ، إن التبادل الثقافي بين المجتمعات التقليدية كان ممكناً ، عبر التفاعل والاطلاع على إنجازات الغير . ولكن مع ظهور الحداثة طرأ تحول

بنيوي عميق ، وربطت مرحلة تاريخية جديدة ، لم يعد التطور الثقافي ، قضية التلقيح وتواصل بين الثقافات على مستوى واحد من الأهمية ، بل أصبح ذلك التطور ، علاقة قائمة بين مركز قوة وهيمنة من جهة أولى ، ومحيط تابع وخاضع من جهة ثانية .

ومن الممكن القول إن المجتمع الأبوي المستحدث ، كان نتيجة استعمار أوروبا للوطن العربي الأبوي ، بمعنى أن ذلك المجتمع كان حصيلة اقتران الامبريالية بالابوية .

فتعبير التحديث ، يتمتع بخاصية مركزية ، لا غنى عنها لفهم الابوية المستحدثة المعاصرة ، إذ إنها تشير الى ظاهرة محلية ناتجة عن الاحتكاك بالحدثة الأوروبية خلال العصر الامبريالي . بمعنى أن العامل الخارجي ، يؤثر في تطور داخلي فيدفعه الى التحول . فيما أن تتعلق عملية « التحديث » ، حتى يتشوه التطور الذاتي الداخلي ، فيتخذ شكلاً لم يكتمل نضوجه . إن هذا التشوه الملازم لعملية التحديث ، ليس ناتجاً عن تعثر داخلي ، بل عن عامل آخر . وأن بعض هذا « العامل الآخر » هو أن نجاح عملية التحديث نفسها ، يشكل إعاقة متى جرت تلك العملية ، ضمن إطار عمل التبعية والخضوع ، مما يؤدي في نهاية المطاف الى الابوية المستحدثة .

وينعكس خطاب الحدثة في ثلاثة حقول محددها هيجل في مطلع القرن التاسع عشر ، ثم أعاد تحديثها نقدياً يورغن هابرماس في نهاية القرن العشرين . وهي **الحقل العلمي والحقل الاخلاقي والحقل الفني** . ولكل من هذه الحقول حقيقة متميزة خاصة به . وينتج عن هذا الطرح أن الحقيقة الكلية الشاملة التي ميزت وعي ما قبل الحدثة ، تذوب وتحل مكانها حقيقة من نوع آخر ، حقيقة تنبثق من وعي محدد ومن ممارسات إنسانية اجتماعية محددة ، ومن أنشطة حرة خلاقة .

أما بالنسبة الى المجتمع الأبوي المعاصر ، ففي حين أنه لم يتوصل الى تحقيق

الحداثة بمعناها الأصيل ، فهو ليس تقليدياً بكل معنى الكلمة ؛ إنه يعيش في ظل
خطابين : في ظل خطاب الحقيقة الشاملة الكلية ، وفي ظل خطاب الحقيقة الحديثة
المحددة . أي أنه عاجز عن التعامل مع أي منهما بشكل عقلائي منتظم ، يمكنه
من إرساء علاقته بالماضي أو بالحاضر أو بالمستقبل ، من خلال الوعي ذاتي مستقل .
بهذا فهو مجتمع متضارب ، تحكمه التناقضات على صعيد الفكر ، كما على صعيد
الممارسة والحياة اليومية . الأمر الذي يبين التقطع التاريخي ، الذي يحكم تطوره
الحضاري ، وفسره ، مثلاً ، تخلفه العلمي ، وغياب المجتمع المدني فيه ، وفسره
إنتاجه الفكري والأدبي والفني .

وفي الوقت الذي ما زال المجتمع العربي يسعى إلى تحقيق الحداثة ، كان
الغرب ، مهد الحداثة ، قد تعدى هذه المرحلة ودخل في مرحلة ما بعد الحداثة .
في هذا السياق ، ما معنى بعد الحداثة وما علاقتها بالحداثة ؟

تبدأ مرحلة ما بعد الحداثة على الصعيد الزمني ، بالفترة التي تنتهي فيها
مرحلة الحداثة (أوائل القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين) . وإذا
نظرنا إلى مفهوم الحداثة من زاوية التحول الاجتماعي ، لوجدناه مرتبطاً ارتباطاً
وثيقاً ، بخصائص اجتماعية واقتصادية ، تنبثق من القدرة الصناعية في مطلع القرن
التاسع عشر ، ومن الثورة التقنية في النصف الأول من القرن العشرين . وإذا
نظرنا إلى هذا المفهوم ، من زاوية الفكر والمعرفة والإبداع الفني ، لوجدنا أنه
يتصل اتصالاً وثيقاً ، بالتحولات الجذرية في العلوم الإنسانية والطبيعية ، وينعكس
على الأدب الواقعي ، وعلى الفن الانعلاقي والتجريدي .

وتتميز مرحلة الحداثة ، الممتدة على مدى قرن ونصف القرن بنمو حضاري
مستمر ، يصاحبه تطور قوى الإنتاج ، بدءاً بمرحلة الليبرالية (Laissez - Faire)
إلى مرحلة الاحتكار والامبريالية ، حتى مرحلة ما بعد المجتمع الصناعي ، أي مرحلة
رأس المال الدولي المتعدي الجنسية ، مرحلة ما بعد الحداثة . في هذه المرحلة ،
التي نعيش في ظلها اليوم ، يبدأ تفهقر الإنتاج الصناعي الثقيل في المجتمعات الغربية

المتقدمة (منتقلا الى المجتمعات النامية) وبروز إنتاج من نوع جديد يقوم على
التقانة المتطورة وعلى الاستهلاك الشعبي .

ماهي الصفات المميزة لفكر ما بعد الحداثة ؟ (٩)

إنه فكر يرفض الشمولية على جميع أنواعها . ويرفض بخاصة ، النظريات
الكلية في التاريخ ، والفلسفة والعلوم الاجتماعية ، مركزا على الجزئيات والهوامش
المحدودة والمحلية . وهو في الوقت نفسه ينبذ اليقين المعرفي ، مؤكدا تشككه
الدائم بالنسبة الى الأشياء والأفكار والأعمال والأقوال ، رافضا المنطق التقليدي
القائل بتطابق الأشياء والكلمات : « أعمالنا ، أفكارنا ، تفسيراتنا كلها لانهائية
وغير حاسمة . » (اللانهاية وغير الحاسم يصنعان عالمنا) (١٠) . ويلمح هذا الفكر على
إسقاط نظام السلطة الفكرية - في المجتمع ، في الجامعة ، في الأدب ، في الفن ،
في العلوم الاجتماعية والإنسانية - والإطاحة بمشروعية القيم المفروضة من فوق
في الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية كافة .

بهذا ، فإن خطاب ما بعد الحداثة ، يدعو الى اللعب والحوار ، لا الى تثبيت
سلطة العقل المهيمن ، أو الى البحث عن الحقائق الخالدة أو القيم الأزلية .

يمكن وصف فكر ما بعد الحداثة إذا ، بأنه فكر معاكس لفكر التنوير
الفلسفي ، ولبدءا « التقدم والرقى » ، الذي رفعه فلاسفة القرن الثامن عشر ،
والذي هيمن على فكر الحداثة في القرن التاسع عشر . بهذا ، فإنه يمثل نزعة نقدية
جانسية ، لم تشهد الفلسفة الأوروبية مثلها منذ ديو جينيس والفلاسفة الحواريين ،
نزعة تشكك في كل شيء ، بدءا بالتراث الأوروبي ، وصولا الى الحضارة الغربية
القائمة بكليتها .

من هذا المنطلق ، يشكل فكر ما بعد الحداثة إشكالية حضارية في غاية
الخطورة . إنه يوفر ، من ناحية ، عدة إجابيات ، وبخاصة منهجية التفكيك
الجذرية (دريدا) التي نجدها ، مثلا ، في كتابات عبد الكبير الخطيبي ومحمد بنيس

وغيرهما . ومما لا شك فيه ، أن فكر ما بعد الحداثة من هذه الناحية قد زوّد الحركة النقدية العربية بأسلحة فكرية ولغوية في غاية الفعالية . لكن ، من ناحية أخرى ، إذا اتبع هذا الفكر النقدي ، خط فكر ما بعد الحداثة الغربي ، دون نقد أو تمييز ، فقد يتعرض لخطر الانزلاق ، في نزعة تشكيكية ، تشمل محتواه الاجتماعي ، وتبعده عن قضايا الواقعية ، وتسير به في اتجاهات « جمالية » ، أدبية وفلسفية ، تؤدي به عملياً إلى مواقف سياسية محافظة .

ليس المطلوب رفض فكر ما بعد الحداثة ولا الأخذ فقط بفكر الحداثة وعصر التنوير . بل المطلوب ضرورة شق طريق مستقل ، يقوم على الوعي الذاتي المستقل ، القادر على انتقاء ما يناسبه من المفاهيم والأساليب من نماذج فكر الحداثة الكلاسيكي ، وفكر ما بعد الحداثة في آن واحد ، القادر على تحديد إشكالياته الفكرية بثقة ووضوح ، وعلى معالجتها لا من موقع التجريد الأكاديمي أو الرفاهية الفكرية ، بل من موقع المسؤولية التاريخية والالتزام الاجتماعي .

الهوامش

- (١) حول معنى الحضارة ، برجى العودة الى :
هشام شرابي ، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين ،
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ؛ وكذلك : النظام الابوي
واشكالية تخلف المجتمع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت
١٩٩٢ .
- (٢) Marshall Berman, All that is Solid Melts into Air : The Experience
of Modernity , New York ; Simon and Schuster - 1982 , PP. 15 - 36 ,
106 - 112 .
- Ibid. , P. 106 . (٣)
- Ibid. , P. 109 . (٤)
- Ibid. , P. 109 . (٥)
- Ibid. , P. 112 . (٦)
- (٧) كارل ماركس وفريدريك انجلز ، بيان الحزب الشيوعي ، دار التقدم ،
موسكو ١٩٧٤ ، ص ٤٥ .
- Berman, Ibid. , PP. 569 - 571 . (٨)
- Ihab Hassan, Pluralism in Post modern Perspective, Critical Inquiry, (٩)
no. 12 (Spring) , 1986 , PP. 503 - 520 .
- Ibid. , P. 505 . (١٠)

١-٢ - مفهوم التحديث واستعماله

في سوسيولوجيا المجتمعات النامية*

نظراً للاستعمال السائد والشائع لمفهوم التحديث والالتباس الذي يحيط بدلالاته فإنه من الضروري أن نرجع إلى المفهوم حتى تتمكن من وضعه في إطاره السوسيوي - تاريخي والمعرفي .

لقد انتشر استعمال مفهوم التحديث في العلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية أي في نفس الوقت الذي بدأت النظريات والدراسات المتعلقة بالتحديث تعرف رواجاً في أوساط الباحثين الأمريكيين بالخصوص . وقد أصبح هذا المفهوم من مفاهيم « الموضة » بعد حصول أغلب المجتمعات المستعمرة على استقلالها . ويقوم هذا المفهوم على عدة ملابسات نظراً لرواجه لدرجة أصبح معها يدل على كل شيء وعلى لا شيء في آن واحد . وغالباً ما يتم خلطه بمفاهيم أخرى كالتغريب والتحضّر والتصنيع والتنمية والنمو ، الخ . . .

إن الكلمات في المرحلة الاستعمارية كانت تنعت الآخر أكثر مما تعبر عنه . أنها كانت تصفه من الخارج . وكان « الاهلي » موضوع الخطاب ولم يكن يساهم في إنتاجه .

إن النظرة الغربية للمجتمعات المسيطر عليها قد مرت عبر مراحل متنوعة تتميز بالمصطلحات المستعملة لنت هذه المجتمعات . فمن الشعوب « المتوحشة » في القرنين السادس والسابع عشر ثم المرور إلى الشعوب « البدائية » عند بداية القرن التاسع

* د. محمد شقرون ، في : الوحدة ، الرباط ٨ (١٩٩١) ٨٥ .

عشر مع ظهور النظريات التطورية ، وبعدها الى الشعوب « المتخلفة » أو « العالم الثالث » في نهاية الاربعينات ، وأخيراً الى الشعوب « السائرة في طريق النمو » أو « النامية » في السبعينات من القرن الحالي .

في هذا الاطار المفاهيمي وفي هذا الجو الفكري والعلمي نمت الدراسات الاولى حول التحديث . وينطلق النموذج القاعدي لهذه الدراسات من الافتراض القائل بأن الشروط التي تسمح بنمو مجتمع حديث ومتحرك وقادر على النمو تكمن في الرفع المستمر من مردودية المؤثرات السوسيوديموغرافية أو البيئية من جهة ، وفي التحطيم الكلي لكل العناصر التقليدية من جهة أخرى (١) .

فانطلاقة من هذه الفرضية ستهتم البحوث بشكل الانتقال من محيط « تقليدي » الى اطار « حديث » . وعلى الرغم من الدينامية المميزة لبعض هذه الدراسات فانها كانت تعتبر المجتمعات « التقليدية » كمجتمعات لا تاريخ لها . ان تاريخها يبدأ باندماجها في النظام الرأسمالي العالمي . بتحقيقها « للاقلاع الاقتصادي » (٢) . ويبقى التاريخ اذن بالنسبة لهذه المجتمعات هو اللحاق بالمجتمعات الغربية ، و « التحديث » هو تجمع مختلف المراحل التي أدت بالغرب الى التصنيع .

وتبدو المركزية العرقية جلياً في الفكرة التي تقول إنه على « الأمم » الجديدة أن تتبع نموذجاً واحداً وفريداً للتنمية هو نموذج الامم الغربية المصنعة . ولم تكن هذه المجتمعات تشكل بالرغم من تنوعها التاريخي والحضاري سوى مجموعة سينتهي تنوعها بعد الوصول الى المرحلة الاخيرة : « الحدائة على النموذج الغربي » (٣) .

١-٢-١ - المميزات العامة لنظريات « التحديث » :

القديسين روجيه بامستيد (٤) أنه تتم العودة غالباً مع نظريات التحديث الى الصور التطورية للمرحلة الفيكتورية أي القرن التاسع عشر . وقد رأى ج كوباز في هذا التصور نظرة استعمارية جديدة : « هناك تطابق وثيق بين النظرية التطورية (م.م.) التي تفضل الانتاج الاسمي لهذا التطور (الحضارة الغربية) والايديولوجيا

الاستعمارية التي تبرر ممارستها بكونها « رسالة حضارية » ، ومروء من حالة أدنى إلى حالة أرقى (٥) .

هذه هي النظرة الموجهة الأغلب الدراسات حول التحديث . إنها تنطلق من ثنائية تقوم على عزل نمطين اجتماعيين ثابتين وقارين : مجتمع « تقليدي » ومجتمع « حديث » أو « عصري » .

ومن أبرز ممثلي النظريات التحديثية نجد د. ليرنر . لقد قدم ليرنر نظرية التحديث تقوم على تركيب المواقف المشتركة إزاء وسائل الاتصال لشعوب الشرق الأوسط . وقد لخصها فيما يلي : « إن نموذج السلوك المميز للمجتمع الحديث يمتاز بالتطابق الوجداني empathie الذي هو قابليته لإعادة تنظيم الأنا بكيفية سريعة (٥٠:٥٥) لهذا فإن تحديث المجتمع قد تضمن ذلك التغير السيكولوجي الكبير الذي سميناه بالحركة النفسانية » (٦) .

يبقى التحديث بالنسبة لليرنر يعني « نمطا من الحياة التشاركية » ، ويرى في تأثير وسائل الاعلام أحد العوامل المحددة لتغيير المواقف .

وتعلم وسائل الاتصال الجماهيرية إدراك الأوضاع المتنوعة وهيء لتجارب جديدة ومختلفة ، وهذا ما سماه ليرنر « بالحركة النفسانية » Mobilité psychique ومن هنا فإنها تمد للمشاركة السياسية التي يعتبرها أساسية في عملية التحديث .

وقد اعتبر ليرنر من أبرز ممثلي التطورية الأحادية الخط وذلك لتأكيد بقاء المجتمع التقليدي سينقرض ليحل محله المجتمع الحديث و « المتغرب » : « إن الأفراد الذين هم في طريق التحديث يعتبرون أقل تعاسة ، وكلما تم تحديث المجتمع المحيط بهم ككيفية سريعة زادت سعادتهم (٥٠:٥٥) . إن المجتمع التقليدي بالشرق الأوسط في طريق الانقراض لأنه لم تعد هناك عمليا الافة قليلة من الناس تتشبث بالعيش وفق قواعده » (٧) .

وفي نفس الاتجاه يمضي تصور سميث وانكليس . لقد أراد هذان الباحثان تقديم سلم للمواقف التحديثية باعتباره كونيا وصالحا مهما اختلفت الحضارات . ويعني هذا أنه صالح لتصنيف سكان أي مجتمع كان في هذا السلم المحدد بواسطة قطبين متناهين : التقليدي والحديث^(٨) . وقريباً من هذين الباحثين نجد مقاربة شنايبرغ . لقد قام شنايبرغ بوضع مجموعة من مقاييس التحديث انطلاقاً من دراسة لعينة من سكان تركيا وحاول إيجاد الارتباط فيما بين هذه المقاييس . وكان هدف هذه المقاييس هو قياس الموقف الحديث من استعمال وسائل الاتصال وروابط القرابة والبنية النووية للعائلة والعلمانية وتوجيه البيئة وسلوك الإنتاج والاستهلاك^(٩) .

وقد حاول كوسفيلد^(١٠) انطلاقاً من دراسات اثنوغرافية خاصة بالهند اقتقاد الباحثين السابقين ، وخصوصاً اقتقاد ما سماه بأخطاء النموذج الخطي الذي استعمل لوصف وتحليل الانتقال من المجتمع التقليدي الى التحديث . وقد اعتبر أنه من الخطأ افتراض أن التقاليد سيتم تعويضها حتماً بقيم جديدة ، لأن القديم يمكن أن يتعايش مع الجديد .

وإذا قمنا بتقييم عام لكل هذه الدراسات فإنه بإمكاننا أن نقول بأن أغلبها قد انطلق من يقينيات خاطئة في بناء نظرية التحديث . فمن ليرنر الى شنايبرغ وغيرهما ممن لم يتم ذكره نجد نفس المسبقات :

ـ على المستوى المنهجي ، نجد أن الايديولوجيا التي تؤثر اختيار المؤشرات الدالة على التحديث سهلة التشخيص ، لأنه إذا قمنا بتفحص اللائحة الوصفية للمواضيع التي تم البحث فيها بواسطة سلم التحديث الفردي فإننا نتوصل الى الاستنتاج التالي : إن القطب الذي اعتبر « بالحديث » ليس شيئاً آخر سوى تلك اليوتوبيا الليبرالية المميزة « للمواطن » المسؤول والفعال الذي يوجد في وضعية تناقض متساو مع الآخرين وغير مكتوث برأي الآخرين ولا بالمؤسسات التي لا تتوافق وفكرته للعالم .

يعني هذا أن الباحثين المذكورين قد تبسوا نظرة ذات قطبين : يعتبر الفرد

« عصرية » أو « حديثاً » حسب المقاييس المسبقة للباحثين الذين يفضون النظر عن وجود انعدام التماسك في السلوكيات والتصورات إزاء عملية التحديث المفروضة من الخارج لدى سكان المجتمعات النامية .

— على المستوى النظري : تقوم هذه النظريات والمقاربات بأفهام تشويحات منهجية وذلك بمزج الاختلافات في المواقف إزاء التحديث عن الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكونها وفعالها . من هنا تتجلى اصطلاحية وعدم تماسك هذه المقاربات ، وكذلك فراغ محتوى المصطلحات التي يودون تحليها « كالتحديث » و « التقليد » . ويبقى في النهاية أن التقدم يقاس بالارادة أو الامكانية في تبني قيم ومؤسست غربية .

١-٢-٢-١ التحديث وتنوع المجتمعات :

إذا نحن عدنا الى الباحثين الذين سبق ذكرهم ، وخصوصاً روستوف ، فإنه يتبين لنا أن البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والذهنية للمجتمع التقليدي تتنافى والتحديث ، ويبدو أن التحديث لا يتماشى والتقليد .

إن أهم شيء هنا هو اعتبار هذه المقاربات لكل المجتمعات المدعوة بالمختلفة كما لو كانت تشكل فئة واحدة رغم تنوعها وتعرض لنفس المشاكل ولها عدة مميزات مشتركة ومتشابهة . وبعبارة أدق فإنها تفترض أن كل هذه المجتمعات تواجه نفس الصعوبات وتشتكي من نفس العوائق وتسير بكيفية مشابهة نحو التحديث .

ويرجع الاصل في هذا التصور الى اعتبار المجتمع التقليدي كمجتمع ساكن ، لا تاريخ له وانتقصة الدينامية ، كما لو كان التحديث يمكن أن ينتج من الفراغ ومن لا شيء . أما المميزات الحضارية الخاصة بكل مجتمع مسيطر عليه فإنها تعتبر كبقايا أو كمخلفات لماضي يتسيز باعتقادات وخرافات وشعوذات لا يمكن أن تعرقل عملية تبني القيم الغربية لأن الحضارة المتحركة والوحيدة هي الحضارة الغربية .

وقد تبين من خلال دراسات أخرى حاولت التركيز على ملاحظة التطور الفعلي والملموس للمجتمعات المدعوة « بالتقليدية » أن التطور لا يتم وفقاً لهذه الخطاطات أو النماذج الجاهزة وأن لكل مجتمع طريقه الخاص في ولوج عالم التحديث . كما أن هذه المجتمعات لا تسير نحو الاقتراب من المجتمعات الغربية . هناك « منطلق » داخلي يحدد التغير الذي تعرفه هذه المجتمعات . كما بينت هذه الدراسات كيف يتمكن نظام حديث يستنظ بسماته التقليدية من إيجاد خاصيات ومميزات خاصة به .

ومن بين الدراسات التي انتقدت هذه النظريات الأحادية الخط المتعلقة بالتحديث نجد دراسة أيرلشتات^(١١) الذي قام بتقييم نقدي لأهم المقاربات المتبعة في مجال التحديث . لقد حاول أن يعيد صياغة إشكالية التحديث على أسس أخرى تقوم على رفض الثنائية العرقية المتمركزة حول ذاتها للتقليد والتحديث . ومن خلال المقارنات التي قام بها بين مختلف خطاطات التغير التي حدثت تاريخياً في المجتمعات الأوروبية والصينية والهندية وبين الاجوبة الحديثة لهذه المجتمعات اراء الحداثة ركز بالخصوص على ثقل التقاليد في تحديد عملية التغير والتحديث .

إن ما يميز هذه المقاربة هو تركيزها على تنوع وتعدد « الحضارات الحديثة » ، « لما بعد تقليدية » ومعارضته لنظرية تطابق المجتمعات العالية التي كان لها صدى أوسع بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن أبرز من سار في هذا الاتجاه جورج بلاندي الذي بين بطريقة اجرائية وميدانية هشاشة المنظومات المدافعة عن أحادية خط التحديث وعن تشابه المجتمعات المسيطر عليها .

إن بلاندي يتركزه على الاستمرارية التاريخية للمجتمعات المدعوة « بالتقليدية » قد كشف القناع عن ضعف كل النظريات التحديثية التي كانت تتجاهل أو تقلل من أهمية التقاليد والماضي في تحديد حاضر هذه المجتمعات . وقد عبر عن هذا بقوله : « إن ضعف هذا النوع من النظريات يكمن في تصور الحركة العامة للمجتمعات بطريقة مجردة في استقلال عن المميزات الخاصة لهذه المجتمعات ، وذلك بإغفال الاستمرارية

التي يمكن أن تؤثر على اتجاه التغير وأن تفرض عليه اشكالا خصوصية خلال عملية تحقيقه « (١٢) » .

وقد لاحظ بلاندي أيضا أن مفهوم التقليد Tradition قد كثر استعماله بدون تحديد معالنه إنه يتضمن في لغة أولئك الذين يستعملونه الخضوع لقواعد السلوك المفروضة اجتماعيا والانخراط في النظام الخاص للمجتمع وللحضارة المعنيين ورفض أو عدم القدرة على تصور بديل والمقطعية مع « الأوامر » التي تبررها وزيكها الماضي . هذا هو السياق العام لاستعمال مفهوم التقليد في النشاط النظري والعملي لعلماء الاجتماع . لقد دفعهم هذا التعرف الى وضع المجتمعات « التقليدية » في « حاضر إثنوغرافي أبدي » والبحث عن أشكائها « الخالصة » غافلين عن البدائل الناتجة عن التاريخ وعن آثار العلاقات الخارجية .

هكذا إذن لا يوجد مجتمع « تقليدي » يتميز بالخضوع والاجتماع وغياب التاريخ ، بل إن كل مجتمع أيما كان يعرف الحركة والتغير أي التاريخ .

وقد ركز بلاندي على ضرورة جدلية مفهوم التقليد والحدثة . لأن كل حدثة تشكل تركيبا من الخاصيات الحديثة والخاصيات التقليدية مرتبطة بعلاقة جدلية وليست ثنائية مستقلة الواحدة عن الأخرى .

بهذه الطريقة لم يعد التحديث يعني تقيض التقليدي ، ولكنه العملية التي تشمل التقليد والحدثة في إطار وضعية اجتماعية حيث يكون كلاهما في علاقة تأثير متبادل .

١-٢-٣- تجارب التحديث وحدودها :

إن التحديث بالمعنى الذي ساد منذ بداية الخمسينات والذي استعرضنا بعض التفسيرات حواله قد عرف فشلا كبيرا ، ولم يعد مقبولا . ويقتضي بالبحث عن تحديث بديل بعض التوضيحات الأولية .

يرجع التاريخ المعاصر لمفهوم « التحديث » كما رأينا الى السنوات التي تلت

الحرب العالمية الثانية التي تميزت بحدث مهم جداً وهو ظهور « العالم الثالث » الذي نه الدول الغربية الى وجود خلل في شؤون العالم . لكن الدول الغربية المهيمنة ظنت أن ما ضمن نجاحها صالح للآخرين . وقد كانت هناك سوابق شجعت على هذا الاعتقاد : مساهمة مخطوط مارشال والبنك العالمي في إعادة بناء جزء كبير من أوروبا الغربية بعد الحرب . بهذا أصبحت الوصفة جاهزة وفي متناول « العالم الثالث » الذي لم يبق أمامه إلا أن يطبقها . يكفي التوفر على شيء قليل من رأس المال ومن التقنيات والخبرة الأجنبية لإعادة إنتاج النموذج . هكذا يمكن لباقى العالم أن يدخل عالم التحديث .

ولا زال حتى يومنا هذا جزء مهم من هذا الخطاب وهذا النشاط يعبر عن هذه « الحكمة » المعتادة التي أخذت بها دول العالم الثالث . وتقوم هذه « الحكمة » على خطابين رئيسيين ، الأول تاريخي ، والثاني نظري . الخطأ الاول تم تجاوزه مبدئياً على الأقل ولم يعد غياب التحديث يعني الدرجة السفلى في التاريخ ولكنه نتيجة للاستعمار والامبريالية .

أما بالنسبة للخطأ الثاني النظري فلا زال راسخاً . لا زال الكثير يعتقد أن التحديث يعني الأشياء المادية ويمكن تحديده في تراكم رأس المال وفي النمو وإعادة البناء الاقتصادي . وهذا في الواقع ما هو إلا خلط بين ما يمكن أن يشكل قاعدة التحديث والتحديث نفسه .

إن التحديث يخص بالأساس الكائنات البشرية . إنه مسألة تهم الرجال والنساء في كل أرجاء المعمورة . إنه تجربة إنسانية مرادفة لتحقيق الفرد لقدراته الذهنية والنفسانية والعضوية .

والحديث حتى في بعده الذاتي لا يتم في الفراغ . إن الكائنات البشرية مثلها مثل المجتمعات التي تكونها مشروطة وحررة في نفس الوقت . إنها مشروطة بتاريخها وحضارتها وبوتيرتها البيولوجية وبحصولها على الموارد وبالمستوى الاجتماعي للإنتاجية وبالمحيط المؤسسي . إنها تصبح حرة بتعلمها فهم وتحويل الطبيعة والمجتمع .

إن التحديث الفردي والتحديث الجماعي يؤثر كل واحد منهما على الآخر في هذه العملية . ان المساهمة في هذه العملية الاجتماعية تعتبر منبعا للتححر الفردي .

انطلاقا من هذا التوضيح يصبح من الممكن تحديد إشكالية التحديث بطريقة موضوعية . يجب على المجتمع أن يكون منظما اقتصاديا وسياسيا بكيفية تسمح بتوسيع إمكانيات التحرر الفردي والجماعي . لأن التحديث هو تجاوز كل أنواع السيطرة ، هو التحرير ، هو الفتح . إنه في الأخير تحرير الخيال الفردي والجماعي للكائنات البشرية التي تحدد أهدافها وتختار الوسائل لتحقيقها .

يكون هناك تحديث عندما تصبح الكائنات البشرية وجماعتها فاعلة وليست خاضعة لأفعال خارجية عنها ، وتثبت استقلاليتها وثقتها في نفسها ، وتقيم المشاريع وتنفذها . إن التحديث هو الكينونة والمصير ، وليس تملك الأشياء وحدها .

١-٢-١- التحديث وأهمية البعد الحضاري :

إن الحضارة ليست نشاطا متخصصا (الفنون مثلا) ولكنها تعبير عن حياة جماعة ما من كل الجوانب ، بدءا من إنتاج القاعدة المادية لوجودها الى قيمها الأخلاقية وتطلعاتها نحو حياة أفضل . لهذا فانها تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التحديث . إلا أنه من الملاحظ أنها أهملت في الوطن العربي في الثلاثين سنة الأخيرة واستعملت بكيفية سلبية كوسيلة للسلطة السياسية والاقتصادية . وقد أدى هذا الى تمثيل التحديث بالتغريب مما أفرغه من محتواه الانساني وجعله يبقى محدودا في نمو الأشياء المادية وقائما على اعتبار المواطنين مجرد مستهلكين لا جنود ولا تاريخ لهم .

وعندما كان النظام السائد يسمح للحضارة الأصلية بالبقاء على قيد الحياة فلم يكن ذلك سوى عنصر من تجارتها وكهككلور للسواح . لهذا وجبت الإشارة هنا الى أن التحديث المفروض الذي صاحبه هيمنة حضارية لم يعد موفوولا خاصا بدولة أو بجماعة إثنية أو عرقية . إنه أصبح يعمل اليوم حتى داخل الدول على

حساب الأقليات . وأصبح النموذج الحضاري التحديثي الأكثر انتشار هو ذلك الذي ينقل بنية السلطة العابرة للوطن Transnational والتي يوجد مقرها بالغرب . لقد غزا هذا النموذج الحضاري كل الكرة الأرضية . إن الأزمة التي يحدثها تزيد حدتها عندما لا تستطيع الأغلبية من إشباع حاجاتها الأساسية وحيث تتميز ثقافة الاستهلاك السائدة بفرايتها عن المجتمع .

إن الأفكار والقيم وأنماط العيش ونماذج الاستهلاك والنماذج الاقتصادية والمؤسسية الصادرة عن الغرب تنقل إلى باقي دول المعمور باسم « التحديث » . وقد أسرعت الصفوات المحلية إلى لعب لعبة المحاكاة وكانت تجربة « التحديث » في أغلب الدول النامية ومن بينها الأقطار العربية محاولة من طرف هذه الصفوات لتغيير مجتمعاتها وفقا للتصورات الغربية . مما أدى إلى فشل تجربة هذه الصفوات وليس إلى فشل « التحديث » كما هو معتقد . إن المحاكاة تبقى في الأساس عملية خاصة بالصفوة المشبعة بالثقافة الغربية والمعزولة عن التيارات العميقة لمجتمعها بطريقتها في التفكير وفي العيش . وقد كانت لهذه المحاكاة تكلفة اجتماعية مرتفعة جدا . لقد تم إفقار التقاليد الشعبية الغنية والامكانات المحلية لحل المشاكل القديمة والجديدة . وأدى تحويل الموارد النادرة وخلق أشكال جديدة للتبعية إلى أن أصبح جهازا التعليم والإنتاج موجّهين نحو إشباع حاجيات الطبقات العليا المحدودة العدد . إن تعميق الفوارق وتهميش الأغلبية كان هو النتيجة الفعلية لهذا التصور للتحديث . وأصبحت الصراعات الاجتماعية وموجبات الرفض ترفع من انعدام أمن هذه الصفوات ، مما أدى بها إلى الزيادة في استعمال الوسائل المتسلطة لحماية مصالحها .

إن النظام الإعلامي العابر للقارات قد زاد من دور هذه الصفوات كمحرك للتغيير . وأصبح هذا النظام الإعلامي يسيطر حتى على المجتمعات في الدول المصنعة . وتسيطر على الإعلام العالمي خمس وكالات للأنباء . ويلعب الإشهار كذلك دورا أساسيا في عملية نقل النماذج الحضارية والقيم ، كالتلفزيون والسينما والدوريات والصحف والكتب والإذاعة والأسطوانات والموسيقى وأشرطة الفيديو والسياحة .

إن مركزية التقنيات الحديثة للتواصل تعطي سلطة كبيرة لمن يملكها : سلطة التأثير وتوجيه الآراء ، والأفكار التي يكونها الناس عن غيرهم وعن العالم ، وحصولهم على المعرفة وتحديد أذواقهم ورغباتهم وطموحاتهم نحو حياة أفضل . إنها تحدد بشكل واسع تصور العالم عند الشباب الذين يشكلون أغلب سكان المجتمعات النامية ، وتصبح حيوية المجتمع مشلولة بسبب دوران الأخبار والمعلومات في اتجاه واحد ، من مجموعة من « المبدعين » إلى جمهور متلق وديع ، وبهذا لم تعد شعوب العالم الثالث تعرف حضارتها ومشاكلها وصراعاتها وانتصاراتها إلا من خلال وسائل الاتصال الغربية .

لقد أصبح من الضروري اليوم وجود نهضة حضارية في كل مجالات التحديث . لقد ظهرت بعض الاقتراحات قائمة على اعتبار مبدأ التنوع الحضاري قيمة في حد ذاته ومنبعاً لا يعوض للخلق والإبداع . إن هذا التنوع يعبر في نفس الوقت عن غنى الانسانية وعن حاجة البشر في الالتئام إلى مجموعات تعترف وتحترم هوية بعضها مع بعض .

الهوامش

- (1) S.N.EISENSTADT, L'anthropologie des sociétés complexes, Cahiers Internaux de Sociologie- Vol. LX, 1973, p. 16.
- (2) W. Rostow, the poocess of Economic Growth. Oxford Unionity Press, New York, 1973.
- (3) أيزنشتات ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .
- (4) R. Bastide, Messianisme et development economique et Social, Cabries Internationaux de Sociologie, Vol. XXI, 1961. pp. 3-16.
- (5) I. Copans. Critiques et politiques de l'Anthopologie, Maspero. Paris, 1974, p. 13.
- (6) D. Lerner, the passing of traditional society : Modernizing the Middle East, the free pres , New York 1958, p. 52-54.
- (7) نفس المصدر ، ص ٧٧ .
- (8) D. H. SMITH and A. INKELESS, The O.M. scale : 4 comparative socio psychological meanse of individual modernity Sociometry, 29 ! (4), 1966. pp. 353-377.
- (9) A. SCHNAIBERG, Meansuring modernism : theorical and emprical exploriations, American journal of Sociology, 76, 1970, pp. 399-425.
- (10) I. GUSFIELD, Tradition and modernity : Misplaced polarities in study of social change, American Journal of Sociology, 72, 1967, pp 352-362.
- (11) S. N. EISENTADT, Tradition, change and modernity Wilcy, New York, 1973.
- (12) G. Balandiers, Sens et puissance, P.U.F., Paris, 1971, pp. 104-105.
- (13) G. Balandiers, Annthopo-logiques, P.U.F., Paris, 1974, p. 189.

١-٣ - التحديث السياسي

والمسألة الديمقراطية*

التحديث Modernization بمعناه العام - فيما يقول (سيريل بلاك C.E. Black) - هو « تلك العملية التي اقترنت بالثورة العلمية ، ومن خلالها أصبحت كافة النظم التي تطورت عبر التاريخ مهيماء لمواجهة التغيرات الوظيفية المتسارعة التي نجحت عن تزايد معرفة الانسان بيئته وسيطرته عليها » (١) . أما التحديث السياسي Political Modernization فيقصد به - تحديدا - تلك الجهود التي تتوخى تلك البنيات والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية ، وتطوير الثقافة السياسية السائدة وإعادة صوغها من ناحية أخرى . ومن ثم يقال : ان التحديث السياسي بعامه « هو تلك العملية التي تبغي تحقيق التنازح بين المؤسسات السياسية ، واضفاء الطابع العقلاني على الثقافة السياسية ، بما من شأنه تعزيز قدرة النظام السياسي للمجتمع » (٢) .

وتتقرن تنابعات التحديث السياسي - من الوجهة التاريخية - بنماذج تلك النظم السياسية التي تطورت في أوروبا الغربية منذ القرن السابع عشر ، ثم امتدت الى مختلف الأقطار الأوروبية والأمريكية ، وآسيوية وإفريقية ، إبان القرنين التاسع عشر والعشرين . أما من الوجهة النمطية فتتبدى تجليات التحديث السياسي في تطور منظومة من القسومات المميزة داخل النظام السياسي ، مما قد يوجد بعضها - وليس كلها - في نظم ما قبل التحديث السياسي حيث تعمل عادة كبشائر لهذا التحديث أو كشروط لبدايته (٣) . ويشتمل ذلك بوجه عام في الملامح والقسومات الرئيسة الآتية :

✽ د. السيد الزيات ، في : مجلة الوحدة ، الرباط ٨ (١٩٩١) ٨٥ .

١ - ترشيد بناء السلطة السياسية .

٢ - تمايز البنيات والوظائف السياسية .

٣ - تدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي .

٤ - تسييد روح المساواة في الحقوق والواجبات واستغراقها المجتمع بأسره .

ويقصد بترشيد بناء السلطة السياسية تشييد سلطة الدولة وإقامة أركانها على أسس قومية عقلانية رشيدة ، مستقلة تماما عن كافة الوشائج والارتباطات التقليدية ، سواء كانت دينية أم عرقية أم قبلية^(٤) . الخ ، بتعظيم قدرة النظام السياسي بحيث يتسنى له قلم كل من مهارات الخبرة الادارية ومقتضيات المسؤولية السياسية ومستلزمات الرشد والعقلانية مع الادارة الشعبية في سياق نسيج متجانس متلاحم فاعل ، يجسده سلوك سياسي منظم سوي يلتزم - حتى النهاية - حدود مبادئ العدل والمساواة ، وما تفرضه من حيطة ونزاهة وعدم انحياز^(٥) . فضلا عن اضعاف شبكة الصفوة السياسية التقليدية ، والحد من الشرعية العرفية للحكام ، وإرساء ضرب من الضوابط النظامية والموجهات الايديولوجية التي تلزم الحكام ازاء جموع المحكومين . وتبيح للمحكومين حق مراجعة الحكام ومساءلتهم^(٦) . مما يعني في مجمله أن الحكومة نتاج انساني وليست من صنع الطبيعة أو الله ، وأن المجتمع شديد التنظيم هو ذلك الذي يمتلك مصادر انسانية محددة للسلطة النهائية ، ويكون الاذعان لقوانينه الوضعية مقدما على كافة الالتزامات الأخرى . وبذلك يصبح ترشيد بناء السلطة فيما يقول صمويل هنتنغتون هو التأكيد على سيادة الدولة Nation-State القومية في مواجهة عوامل التأثير الخارجي وتحدياته ، ومساندة الحكومة الوطنية وتدعيم سلطاتها ازاء قوى الرفض أو المعارضة المحلية والاقليمية ، مما يساعد في مجمله على تجذير الوحدة الوطنية ، وتحقيق التكامل - أو الاندماج - القومي ، واستجماع القوة السياسية وتركيزها في أيدي المؤسسات الوطنية القادرة المنوطة بصنع السياسات العامة وإصدار القرارات الملزمة^(٧) .

وتتمثل آيات تمايز البنيات والموظائف السياسية بعامية في تزايد ديناميات انفصال كل من البنيات النظامية، والمؤسسات السياسية والهيئات الادارية . . . بعضها عن بعض وتأكيد الطابع التخصصي لكل منها، وأدواره المميزة . ويتضمن ذلك منظومة عريضة من التغييرات - أو التعديلات - البنيوية . . . والموظيفية تشمل فيما تشمل : إعادة تشكيل نسق الترتاب والتدرج الاجتماعي Social Stratification ، وإقامة الحدود الفاصلة بين كل من الأدوار المهنية وعلاقات القرابة وشؤون الحياة العائلية من ناحية وبين ضوابط القانون ومحدداته وبين القيم الدينية . . . وبين الدين والأيدولوجيا من ناحية أخرى . فضلاً عن تطوير أنماط جديدة من الوظائف المميزة، واستحداث ضروب متطورة من البنيات السياسية والنظامية - المتخصصة والمستقلة - التي من شأنها النهوض بأعباء تلك الوظائف . . . وما إلى ذلك من مستحداثات تحقق التمايز البنيوي - الوظيفي المنشود . . . وتؤكد حيوية الفصل بين السلطات . . . وتدعم مركزية بناء السلطة ، وما يعنيه ذلك - أو يترتب عليه - من زيادة فعالية النظام السياسي وتعظيم تأثيره في مختلف قطاعات المجتمع ومناشطه (٨) .

وأما عن تدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي فيقصد بذلك الزيادة المطردة في قدرته على التكيف والابداع ، والتي تنأتى له - أو تتوافر لديه - كمحصلة لازمة عن تعامل الانسان وتفاعله الحيوي الخلاق مع البيئة ومعطياتها (٩) . ويتجلى ذلك - بوجه عام - في تطوير الهيكل المؤسسي للبنيات والاجراءات السياسية وتجديده ، بالإضافة الى تعظيم نطاق المجتمع السياسي المحلي Political Community وزيادة وظائف الدولة وتنويعها من ناحية ، وتعزيز فعالية النظام السياسي وقدرته على أعمال سياساته وتنفيذ قراراته السياسية والادارية من ناحية أخرى . فضلاً عن تدعيم كفاءة مؤسسات الحكومة المركزية وقدرتها على التغلغل أو النفاذ الى كافة أرجاء المجتمع ومختلف قطاعاته ، ومؤازرة منظمات المجتمع المدني والارتقاء بقدرتها على التعبير عن مصالح المواطنين وتجميعها . ناهيك عن ضرورة إرساء قواعد بنيان قانوني رشيد لديه من القدرات والطاقت الكامنة ما يساعده على - أو يمكنه من - تحويل دلائل التعبير الصحيح عن الارادة الشعبية الى وقائع فعلية وأفعال جديده

يمكن التنبؤ بها وتتساقط في الوقت ذاته مع السياق الأساسي للحكم ، الى جانب تنمية مزيد من القدرات الكفيلة بحل المشكلات الحالية ومواجهة الانماط المستجدة من المطالب السياسية وغير السياسية وما الى ذلك من طاقات وامكانيات تتم بذاتها عن أهمية تدعيم قدرات النظام السياسي وتعزيزها (١١) .

وتعتبر المساواة - فيما يقال - التعبير المجسد لدلول الحداثة . كما أن السعي من أجلها ، وتحقيقها بالفعل ، هما جوهر التحديث السياسي ولبه الحقيقي (١٢) . ويتضمن ذلك - بوجه عام - فكرة المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات ، الى جانب التزام حدود القانون وأحكامه في ضبط العلاقة بين الحكومة والمواطنين ، وتغليب معايير الكفاءة والقدرة على الانجاز عند شغل مواقع القوة السياسية أو توزيع المناصب والأدوار القيادية والادارية . فضلاً عن القدرة على توطيد أركان التكامل القومي والتشديد عليها من خلال جدييات المواطنة والتوفيق بين مختلف الجماعات الاجتماعية والثقافية والعرقية والقوى السياسية على اختلاف نوازلها المصلحية وتضارب توجهاتها العقدية أو الأيديولوجية ، وامتداد القوة السياسية الكامنة - على نحو مستمر ودون انقطاع - الى قطاعات أكبر وأوسع من جموع المواطنين داخل نطاق المجتمع السياسي المحلي . مما يتطلب زيادة معدلات المشاركة الشعبية في ديناميات العملية السياسية ومخرجاتها ، سواء كان ذلك بصورة رمزية أم فعلية ، وقيام هذه المشاركة على أساس من الادراك الواعي لمحددات المناخ السياسي العام - محلياً وقومياً ودولياً - والقدرة على مباشرة مهمات العمل السياسي الوطني ومتابعة جديياته وتطورات ، مما يقتضي بالضرورة اهتماماً مكثفاً بتطوير آليات المجتمع المدني وميكانيزماته ، واستحداث أنماط جديدة من الهياكل والكيانات المؤسسية التي يمكنها تنظيم هذه المشاركة والنهوض بمتطلباتها . وهو ما يعني في مجمله توسيع رقعة الممارسة الديمقراطية وتحديث الضوابط والضمانات السياسية والنظامية والتنظيمية التي من شأنها كفالة الحقوق والحريات العامة وتحريك وعي الجماهير ودفع شرائح عريضة منها الى الانغماس في خضم العمل السياسي العام ، مما يحيل الجانب الأكبر من أعضاء المجتمع من مجرد رعايا تابعين

غير مبالين الى مواطنين نشطاء فاعلين يمكنهم التأثير في ديناميات اتخاذ القرار السياسي وبوسعهم - أيضاً - الاسهام جدياً في تغيير بنية التمثيل السياسي ، فضلاً عن مشاركتهم في اختيار الحكام ، وتحديد الأهداف الكبرى ، وصوغ السياسات العامة (١٢) . مما يعني في مجمله أن التحديث السياسي بمعناه العام وفي جوهره هو تشييد صرح الديمقراطية وتدعيم أركانه (١٣) .

ومفاد هذا كله ودلالته الأساسية أو التحديث السياسي *Process* وليس حالة *State* ، قوامها التفاعل المستمر والمتوافق مع ديناميات التناير البنائي الوظيفي ومقتضيات تعميق المساواة وتعزيز قدرة النظام السياسي على التكامل والتكيف والابداع (١٤) . وبذلك تصبح السلطة الرشيدة والبنيت المتنايزة والمشاركة الشعبية هي فيصل الأساس بين نظم الحكم الحديثة وما سبقها من نظم سياسية تقليدية أو متخلفة والمعياري الموضوعي لقياس تطور النظام السياسي وتقديمه (١٥) . ومن هنا كان اهتمام أغلب الباحثين في مجال التحديث السياسي « ينصب أساساً على اشكاليات بناء الأمة *Nation-building* والحكومة حيثما تجري جهود التحديث ، والبحث عن الوسائل الكفيلة بتميز قدرة الحكومة على التجديد والتوافق مع مقتضيات التغيير عند رسم السياسة العامة . واظفراً لأن هذه الفعاليات تفترض اشتراك جموع المواطنين في هوية قومية واحدة وادعائهم لشرعية النظام السياسي القائم فإن اهتمام الباحثين في هذا المجال يتجه كذلك الى تلمس الظروف التي من شأنها المعاونة على تطوير هذه الاتجاهات ، وتدارس كيفية استجابة الصفوات الحاكمة للجهود التي يبذلها المشاركون الجدد في العملية السياسية من أجل اقتسام القوة ، وطرح مطالبهم على أولئك الذين يقبضون على مواطن القوة ويستخدمونها . ومن ثم كان اهتمامهم لا يقتصر على من يستخدمون القوة وكيف يستخدمونها وحسب ، بل ينبغي أيضاً البحث عن الوسائل التي من شأنها زيادة قدرة الحكومات على أحداث التغيير وتمكنها من الاستجابة لمتطلباته وحل الصراع الاجتماعي » (١٦) . وقد لا نختلف كثيراً مع تلك المتطلبات جميعاً ومضموناتها الأساسية . وربما تتفق كذلك مع القول بأن التحديث السياسي هو بناء الديمقراطية . ولكن اتفاقنا أو عدم اختلافنا مع هذا الرأي الأخير لا اعني بحال أننا نسلم به تماماً دون قيد أو شرط . ومن ثم ستكون لنا وقفة طويلة معه من خلال عديد من الملاحظات والتحفيزات .

التنمية والتخطيط - م ٣

ولعل أول ما يعن لنا الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن هذا التصور ، بالرغم من إقراره أن الديمقراطية هي غاية جهود التحديث السياسي ، فإنه لا يحدد لنا أنموذجاً معيناً للتطبيق الديمقراطي أو نمطاً محدداً للممارسة الديمقراطية يمكن الاسترشاد به والسير على هديه أو السعي إلى تحقيقه في الوقت الذي تتعدد فيه التجارب الديمقراطية ويختلف البنيان الديمقراطي من دولة إلى أخرى ، كما أن كافة الدول دون استثناء أصبحت تؤكد اعتناقها الديمقراطية نظاماً للحكم والتزامها النهج الديمقراطي فلسفة وأسلوب عمل وحياة .

يضاف إلى ذلك أن مفهوم الديمقراطية وإن كان - منذ ظهر في الفلسفة اليونانية وحتى الآن - يعني حكم الشعب نفسه بنفسه ، ويخطئ بترجيح واتفاق كافة النظم السياسية الحديثة والمعاصرة فإنه لم يحدث قط في أي مكان في العالم ولا في أي حقبة من حقب التاريخ السياسي للأمم أن حكم شعب ما نفسه على هذا النحو أو طبقاً لهذا المنطوق . بل إن أعرق الديمقراطيات التاريخية في العالم الغربي لم تخبر هذه التجربة قط ، وهي تحكم عادة بواسطة صفوة سياسية محدودة العدد ، وإن كانت هذه الصفوة منبثقة من صفوف الشعب على ما يقول ديفرجيه . فضلاً عن أن ثمة اختلافاً بيننا أيضاً حول مفهوم الشعب ذاته ، إذ يقصد به حيناً طبقة أو جماعة اجتماعية معينة . . . ويعني به أحياناً طاقماً من الطبقات الاجتماعية أو الجماعات السياسية دون غيرها ، حتى أن هذا المفهوم في أثينا القديمة - حيث ابتكر تعبير الديمقراطية وظهرت أولى التجارب الديمقراطية في التاريخ - لم يكن يقصد به سوى ربع سكان المدينة من الذكور . . أما بقية السكان فليسوا أكثر من شراذم من الرعايا والعبيد والنساء والأطفال ممن لا يحق لهم مباشرة النشاط العام ولا يتمتعون بأية حقوق سياسية (١٧) . ولقد كان طبعياً - والحال كذلك - أن تتعدد تعريفات الديمقراطية وتتباين منطوقاتها ومدلولاتها (١٨) . فضلاً عن اختلاف التطبيق الديمقراطي والتجربة الديمقراطية من دولة إلى أخرى ، مما يجعل من الصعوبة بمكان - أن لم يكن من المتعذر تماماً - اقتفاء أثر أنموذج ديمقراطي بذاته أو اتخاذ هذا النموذج أو ذلك قرينة صدق على التطبيق الديمقراطي الأمثل .

وثمة فارق جوهري أيضاً بين الديمقراطية بوصفها قيمة سياسية وبين البنية التنظيمية أو الهيكل المؤسسي الذي يتخذ التطبيق الديمقراطي في هذا المجتمع أو

ذلك إبان مرحلة تاريخية أو أخرى . فالديمقراطية لم تعد اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم وحسب ، بل غدت « منهاج تفكير » وأسلوب حياة ونظرة شاملة لصياغة العلاقات داخل المجتمع ، وتحديد الحقوق العامة والواجبات » (٢١) . وهي لا تتحقق في كل الأحوال إلا بتوافر شروط ومحددات معينة من بينها « ضرورة الإيمان بحرية الفرد ، واحترام ملكيته الخاصة ، وتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليتحقق العدل الاجتماعي للمواطنين » (٢٢) . ومن بينها أيضاً « سيادة القانون على مختلف نواحي الحياة ، ومساواة الجميع أمامه ، وعدم معاقبة أي إنسان إلا في حالة مخالفته القانون » (٢٣) . فضلاً عن ضرورة الاعتداد بالعامل الاقتصادي كقاعدة أساس للديمقراطية الصحيحة وقوام راسخ للمساواة الحققة بين المواطنين . فلا ديمقراطية حقيقية كاملة بدون مساواة اقتصادية عادلة (٢٤) . ومن ثم كان من صائب الرأي أن يقال : « إن الديمقراطية مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تنظم بواسطته علاقة المواطنين بالدولة لتأمين حريات العمل والتعبير والعقيدة ... الخ » (٢٥) .

على أن التسليم بكل ذلك لا ينفي بحال امكانيات التحفظ على ممارسة الديمقراطية بالرغم من توافر كافة شروطها ومختلف مقوماتها ، أو اختلاف هذه الشروط وتلك المقومات كذلك من دولة إلى أخرى وبين وقت وآخر داخل الدولة الواحدة ، أو انتفاء تلك الشروط والمقومات واختفاؤها تماماً بحيث يتعذر تحقيق الديمقراطية أو تطبيقها بالفعل في هذا المجتمع أو ذاك . فتطبيق الديمقراطية في مجتمع تشيع فيه الأمية مثلاً صعب . كما أنه لا يتحقق في مجتمع يغشاه الفقر والحرمان أيضاً . وبما أن الأمر كذلك فليس من المتوقع إذن أن تكون كل دولة على استعداد تام أو دائم لممارسة الديمقراطية . وليس من الضروري كذلك أن تكون الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم في بعض الأحوال (٢٦) . وفضلاً عن هذا وذلك فإن تطبيق الديمقراطية في مجتمع متخلف يفتقر بالمشكلات الداخلية وثرهقه التحديات الخارجية ، ولا يتفق ساسته على أولويات المشكلات التي يعانيها ، ولا تلتقي أهدافهم أو تنكأف جهودهم لمواجهة كل هذه المصاعب ودفع عجلة التطور في الاتجاه الواعد الصحيح - نقول - أن تطبيق الديمقراطية في مثل هذا المجتمع ليس عسيراً وحسب بل يشكل فوق ذلك عبئاً إضافياً تنوء به قدرات المجتمع

وآلياته ، ان لم يكن سببا مباشرا لاثارة أسباب الفاقة والانتقام والتمزق بين جماعاته الاجتماعية وقواه السياسية . ويتأتى هذا كله - كما تؤكد الشواهد العملية - من أن الدول المتخلفة « تحتاج في مراحل تطورها الاولى الى قدر كبير من المهارات الفنية . كما أنها تبدأ تطورها عادة من مستويات عالية التعقيد ، توصل اليها الغرب بعد قرون عديدة . ولذلك فإن الثمن الذي تدفعه هذه الدول لتحقيق التقدم هو - في أغلب الأحوال - تقييد تطبيق النظام الديمقراطي . وبغلة ذلك أن مستوى التطور الذي استغرق زمنا طويلا ليصبح الآن أمراً واقعاً في (لندن) مثلاً ، هو ذات المستوى الذي بدأت به (لاغوس) تطورها . ولذلك فلم يعد في وسع بلد كنيجيريا - مثلاً - أن يخضع برامج التنمية المعقدة واللازمة (للعقد الأخير من القرن العشرين) لمناقشة المواطنين الذين ما يزالون يحتفظون بكثير من رواسب النظام القبلي ، وذلك بالرغم من حاجتها الى المزيد من مساندة الجماهير كيما تستطيع الاستمرار في برامج التنمية اللازمة . تلك هي الأزمة التي تواجه قادة المستقبل في الدول النامية وجوهرها ، فهؤلاء القادة لا يستطيعون تطوير بلادهم دون التماس التأييد الشعبي المستمر ، في حين أن هذا التطور ينبغي أن يتم بمعاونة الخبراء وبطرق تحكيمية . ومن هنا كانت نماذج الديمقراطية الغربية التقليدية غير ملائمة للدول النامية ولا يمكن تطبيقها . كما أن هنالك من الشواهد ما يؤكد أيضاً أن التطلع الى نقل نماذج الديمقراطية الغربية وتطبيقها في الدول النامية محكوم عليه بالفشل الذريع . فالدول النامية لم - ولن - تخبر أبداً تلك الظروف التي هيأت أسباب النجاح للديمقراطية الغربية . ومن ثم فإن أي محاولة مبكرة لفرض نماذج الديمقراطية الغربية على الدول الجديدة إنما هي محاولة تعوزها الحكمة ومقتضي عليها بالفشل » (٢٥) . ومن ثم يقال : ان وجود الواجهات الديمقراطية لا يعني دائماً أن واقع الديمقراطية كله يكمن وراءها . كما أن اختفاء هذه الواجهات لا يعني كذلك أن احتمالات تحقيق الديمقراطية جد بعيدة (٢٦) . فالديمقراطية بصيغتها المألوفة في العالم الغربي ليس لها في افريقيا مثلاً - والبلدان النامية بعامة - سوى فرصة ضئيلة للغاية . وليس هذا - لحسن الحظ - أمراً مؤسفاً . إذ ربما استطاع الانسان الافريقي - وانسان الدول النامية بأسرها - أن يطور نسقاً ديمقراطياً أكثر اتساقاً وتوافقاً مع تفكيره وعبقريته ، وأشد ملائمة وقدرة على بناء أمته . فما

تحتاجه دول أفريقيا - ومعظم دول العالم النامي - هو إيجاد نظم تمكنها من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بأقصى سرعة وأعلى معدلات ممكنة (٢٧) . ومما يؤكد ذلك أن المفكرين والزعماء الأفارقة - يؤيدهم في ذلك ثصر من الباحثين الغربيين - يرون أن التقاليد القبلية كانت تمثل إبان الأزمنة الغابرة رصيذا ثريا للنهج الديمقراطي في الحياة ، ابتداء من الأهمية الكبيرة التي كانت تغلقها تلك القبائل على دور الحوار واحترام الرأي الآخر حتى الوصول الى نقاط التقاء وانفاق واتخاذ قرار يلتزمه الجميع ، بغض النظر عن هوية العناصر المؤيدة أو المعارضة قبل الانتهاء الى هذا القرار (٢٨) . وفي هذا الصدد يقول (جوليوس نيري) : « إن المفهوم الأفريقي للديمقراطية يشبه المفهوم الأفريقي في العصور القديمة . ذلك المفهوم الذي يعني - ببساطة - الحكم عن طريق الحوار بين الأنداد ، إن كان الناس يتنافسون وعندما يتوصلون الى اتفاق تصبح النتيجة قراراً جماعياً . فإذا جلس مائة من الأفراد المتساوين ، وتباحثوا سوياً حول المكان الذي يخفون فيه يرثا ، فانهم باستمرارهم في الحوار ، وتدارسهم كثيراً من وجهات النظر المتعارضة قبل الوصول الى اتفاق نهائي ، يكونون قد مارسوا الديمقراطية بالفعل . ومعنى هذا أن الديمقراطية - أساساً - هي الحكم الذي يقوم على الحوار بين الناس أو بين مشايخ المنتخبين ، لا على إغلاء الرأي بالقوة بواسطة زمرة تتناوب الحكم بالوراثة . ويعتبر المجتمع الأفريقي - وفق هذا التصور ، وفي ظل النظام القبلي ومفهوماته وطرائقه التقليدية - مجتمعاً يقوم على مبدأ المساواة بين الأفراد ، ويصرف شؤونه عن طريق الحوار » (٢٩) .

ويرتهن الحوار - بطبيعة الحال وبالضرورة - بتوافر وسائل وآليات المشاركة السياسية وقنواتها الشرعية من ناحية وتهيئة الفرص التي تسمح بمباشرتها واتساع نطاقها من ناحية أخرى . وربما توافرت كل هذه المتطلبات بشكل سخي ومع ذلك لا تكون ثمة مشاركة سياسية حقيقية ، بل مجرد لون من التحركات غير المنظمة وغير الرشيدة ، أو ضرب من الاستجابات الفجة أو العفوية لمناورات الصفوة الحاكمة وفعاليات التعبئة السياسية التي تبشرها ازاء الجماهير . . . الى غير ذلك

من صيغ وأنماط غير مجددة للمشاركة الجماعية، وما تتطوي عليه — أو تفضي إليه — من عواقب وخيمة ، تقوض قوة المجتمع، وتعمق جهود تطوره السياسي^(٢٠) . ويقترن هذا كله في أغلب الاحوال بخصوصية الهوية المميزة للنظام السياسي القائم وتوجهاته الأساسية ، ونوعية القوة السياسية أو الطبقة — أو الطبقات — الاجتماعية التي يمثلها ويحكم باسمها . فضلا عن مبلغ وعي المواطنين بقضية الديمقراطية ذاتها ، وأهمية مشاركتهم في الحياة السياسية بوجه عام .

وأحسبنا في غير حاجة لأن نؤكد في النهاية أن ما سبقناه من ملاحظات أو تحفظات فيما سبق لا يعني بحال رفض الديمقراطية كقيمة سياسية، أو منهاج تفكير، أو أسلوب حياة، أو نظام حكم، أو قرينة صدق على نجاح جهود التحديث السياسي . ولا يعني كذلك القبح في أهمية مشاركة المواطنين في العملية السياسية ، وما لهذه المشاركة من تأثير فاعل في جدليات صنع القرار السياسي ، وتوجيه حركة العمل السياسي في مختلف قطاعاته وكافة مستوياته . بل كل ما يعنيه ويقصد إليه هو التأكيد على أن بناء الديمقراطية — أو تحقيق المزيد من المشاركة السياسية — أن كان هو غاية جهود التحديث السياسي وفعالياته فإنه قد يكون أيضا هو المدخل المناسب لهذه الجهود أو إحدى العمليات المفضية إليها ، أو إحدى الآليات الأساسية التي تتحقق من خلالها . يضاف الى ذلك أيضا أن القول بأن الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه لا يعني كذلك حتمية التزام أنموذج ديمقراطي معين ، أو ضرورة الاقتداء بهذا الانموذج أو ذلك ، بل قصارى ما يرمي إليه هو التأكيد على أن لكل شعب الحق في اختيار النهج الديمقراطي الذي يرتضيه ، ويتساق مع ظروفه التاريخية ومعطياته المجتمعية والاقتصادية والثقافية ، ويتمشى أيضا مع منطوق المبدأ الديمقراطي ذاته . فليست ثمة نماذج ديمقراطية قطعية جامدة أو جاهزة لا يجوز تجاهلها أو الاعراض عنها . وإنما هناك — على العكس تماما — إمكانات عديدة وبدائل كثيرة يمكن اصطناع أي منها أو تطويعه أو تطويره . وإذا كان من الصعب انتقاء أنموذج بذاته معياراً للتحديث السياسي والتطور الديمقراطي ، فإن هنالك عدة مؤشرات يمكن الاقتداء بها لمعرفة مدى اقتراب هذه الدولة أو تلك

من النهج الديمقراطي . « وأهم هذه المؤشرات أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية وتوسيع دائرة مشاركة الجماهير في تقرير السياسة العامة ، وصنع القرارات ، وتوجيه الحكم لمصلحة السواد الأعظم للشعب ، وإتاحة الفرصة للأقلية لكي تعبر عن رأيها وتسهم في رسم السياسة ، واحترام الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ، والمساواة أمام القانون » (٢١) .

وفضلاً عن هذا وذاك فإن مشاركة المواطنين في العملية السياسية - وإن ضؤل حجمها وضاق نطاقها - تعد بوجه عام دلالة واضحة على عمق التطور السياسي للمجتمع ، وتلعب في الوقت ذاته دوراً حيوياً رئيساً في ديناميات بناء الأمة ، كما أنها تمثل فوق هذا وذاك آلية سياسية قادرة لها تأثيرها الفاعل في تطوير وبلورة أنماط جديدة من الولاء السياسي من شأنها ترسيخ الاحساس بالذات الوطنية وتعميق الوعي بالهوية القومية (٢٢) . ولذلك فإن التوسع فيها يتطلب إحاطتها بسياج من الضوابط التي يتعين ألا تتجاوز حدودها ، وتكفل لها مزيداً من الرشد والتعقل ، وتحقيق التوازن المطلوب بين مستلزمات المشاركة ومقتضيات النظام العام ، أي بين الحرية والمسؤولية ، وتلكم هي في واقع الأمر إشكالية المسألة الديمقراطية ومعضلتها الرئيسة ، وإن ظلت - بالرغم من كل ذلك - قيمة عليا ومطلباً سياسياً تتطلع إليه كافة الشعوب ، وتجهد من أجل تحقيقه ، وتجسيده واقعاً حياً ، وممارسة فعلية .

الهوامش والإحالات المرجعية

- (1) C. E. Black, The Dynamics of Modernization, Harper & Row, New York, 1966- P. 7.
- (2) J. S. Coleman, Modernization : Political Aspects, in : D.L. Sills, (ed.), International Encyclopedia of The Social Sciences, Vol. 10, The Macmillan Company, New York, 1972, P. 395.
- (3) S. N. Eisenstadt, Tradition, Change, And Modernity, John Wiley & Sons, New York, 1973, P. 24.
- (4) SeeMS.P. Huntington, Political Modernization : America VS Europe, in : B. E. Brown & J. C. Wahlke, (eds.), The American Political System: Notes and Readings, The Dorsey Press, Homewood, 1971, P. 311.
- (5) See : R. Braibanti, Administrative Modernization, in: M. Weiner, (ed.), Modernization : The Dynamics of Growth, Voice of America Forum Lectures, 1966, PP. 181-182.
- (6) S. N. Eisenstadt, op. cit, P. 74.
- (7) S. P. Huntington, op. cit, P. 311.
- (8) J. S. Coleman, op. cit, P. 297, S. P. Huntington, op. cit, PP. 311-312.
- (9) J. S. Coleman, op. cit, P. 397.
- (10) Ibid, P. 398.
— R. Braibanti, op. cit, P. 181.
- (11) J. S. Coleman, op. cit, P. 397.
- (12) S. N. Eisenstadt, op. PP. 74-75.

- (13) L. W. Pye, Aspects of Political Development, Little, Brown & Company, Boston-1966, P. 40.
- (14) J. S. Coleman, op. cit, P. 397.
- (15) S. P. Huntington, op. cit, P. 397.
- (16) M. Weiner, on Defining Modernization, in : M. Weiner, (ed.), Modernization : The Dynamics of Growth, Voice of America Forum Lectures, 1966, Intraduction, P .3.
- (17) انظر مزيداً من التفاصيل حول (الديمقراطية الاثينية) في : - لطفي عبد الوهاب يحيى ، الديمقراطية الاثينية ، مركز التوزيع الجامعي ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- (18) See : P. B. Harris, Studies in African Politics, Hutchison & Co. LTD., London, 1970, PP. 74-79.

وانظر أيضا :

- فاروق ابو زيد ، أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية ، مكتبة مديبولي ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، صفحات ١١ - ١٨ .
- (١٩) محمد حسني مبارك ، خطاب عيد الشمال ، اول ايار ١٩٨٣ ، صحيفة الاهرام ، القاهرة ١٩٨٣/٥/٢ ، ص ٥ .
- (20) R. Neibuhr & S. Paulo, The Democratic Experience, Fredrick A. Prager Publishers, New York, 1962, P. 76.
- (٢١) كرم شلبي ، صحافة الثورة وقضية الديمقراطية في مصر ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٩٠ .
- (22) H. Laski, Democracy in Crisis, George Allen & Uninn, London, 1933, PP. 49-53.

(٢٢) ك. م. بانيكار ، مشكلات الدول الآسيوية الأفريقية ، ترجمة : نجدة عاجر ، سعيد الفز ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، د. ت ، ص

٢٤ .

(24) L. Binder, The Ideological Revolution in The Middle Est, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1964, P. 6.

(25) H. Wheeler, The Political Order : Democracy in a Revolutionary Era, William Benton, Chicago, 1968, PP. 480-481.

(٢٦) «نظر كتاب : التنمية السياسية : : دراسة في الاجتماع السياسي» ، الجزء الاول ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ ، صفحات ١٣٣ - ١٣٤ .

(٢٧) ك. م. بانيكار ، الثورة في افريقية ، ترجمة : روفائيل جرجس ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١١٨ .

(28) See : B. Davidson, Which Way Africa?: The Search for a New Society, Penguin, London : 1964, PP. 111-112.

وانظر أيضا :

— محمد محمود ربيع ، الثورة ومشاكل الحكم في افريقيا ، دار مكتبة الفكر ، طرابلس — ليبيا : ١٩٧٤ ، صفحات ١٧ - ٢٢ .

(29) J. Nyrere, Quoted in : P. E. Sigmund, Jr., The Ideologies of The Developing Nations, Fredrick A. Prager Publishers, New York, 1963, PP. 197-198.

(30) L. W. Pye, op. cit, PP. 39-40.

(٣١) محمد حسني مبارك ، المرجع السابق .

(32) L. W. Pye, op. cit, PP. 39-40.

١-٤ - نظريات التحديث

اجراء تنموي ام تفصيل ايدولوجي *

مقدمة

شهد منتصف الخمسينات من القرن العشرين ، نشوء تيار واسع ومتنوع ، من نظريات التحديث وأبحاثها ، في إطار العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، يهتم بمشاكل الدول المستقلة حديثاً . وكان لهذا الاهتمام بعد أكاديمي وآخر سياسي . وقد ظهرت دراسات وأبحاث نظرية اجتماعية كثيرة (١) ، شكلت الاطار النظري للأبحاث التحديثية (٢) . وقد مرت تلك النظريات والأبحاث بثلاث مراحل :

١ - من منتصف الخمسينات حتى منتصف الستينات ، ظهرت بوضوح مشاكل البلدان النامية ، وبرزت أبحاث التحديث الأولى حول تلك البلدان ، مستمدة من العلوم السياسية والاقتصادية ، فتم تدعيم اتجاه الماكرو - سوسيولوجي Makro - Soziologie ، ليحل محل الميكروسوسيولوجي Mikrosoziologie والأبحاث الامبريقية . ورُبطت الاهتمامات العلمية بالاحتياجات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الاميركية . ووظفت تلك الابحاث ، في تقديم المشورة والمقترحات النظرية والعملية للإدارة الاميركية ، كي تستخدم في سياستها الجديدة تجاه البلدان النامية .

٢ - في منتصف الستينات ظهر « اصلاح » سوسيولوجي - سياسي في

(*) د. كامل عمران ، في : مجلة الوحدة ، الرباط ٨ (١٩٩١) ، ٨٥ .

نظريات التحديث ، يهدف الى تقديم نظريات عامة عن التغير الاجتماعي ، ويسبر عمل النظام الاجتماعي ووظيفته ، بحيث يتسع ليشمل النظرية الموسيولوجية العامة .

٣ - في نهاية الستينات ، ازدادت الابحاث المتخصصة ، في نطاق بحث البلدان النامية . وعلى أساس تلك الأبحاث ، نشأ تفسير جديد للتاريخ العالمي ، وتاريخ البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية بشكل خاص .

إن الطابع المميز لنظريات التحديث تلك هو عدم وحدتها النظرية . فهناك اضطراب في بنائها التخطيطي ، ومنظومة الآراء التي تشكلها ، خاصة وقد فشلت نظريات التحديث الاولى وسقطت . ومن هنا قام بديل نظري ومنهجي أكثر تماسكاً ، إلا أنه لم ينجح بحيث يكون البديل الحاسم .

وعلى الرغم من تعدد نظريات التحديث ، سواء من حيث المنشأ أو من حيث التطور ، فلا بد من التعامل مع تلك النظريات كوحدة متكاملة ، تشكل في مجملها « أيديولوجية تنموية Ideology Developmentalism » تكسب نظريات التحديث موقفاً نظرياً وفلسفياً شمولياً أكثر منه تصوراً عملياً .

ويمتاز مفهوم « التحديث Modernization » بأنه براق ، ومضلل ، وبتشعب المعاني . فللتحديث في الطور التاريخي الماضي للرأسمالية خاصية تقدمية . وقد أصبح بهذه المعاني الجذابة غاية تسعى اليها الشعوب ، واعتبر وسيلة للتغلب على « التقليدية » ، والتركيبات الاجتماعية القديمة ، والتأخر الاقتصادي . فكانت الرأسمالية من هنا مقياساً ونموذجاً تاريخياً لبقية المجتمعات ، يجري غرسه من الأعلى ، في مجتمعات البلدان النامية ، تجنباً لحدوث ثورة حقيقية من الأسفل .

أسباب - نموذج التحديث الأولي :

انصفت نظريات التحديث الاولى بالترجسية والمركزية اللاتنية والاستثنائية المكشوفة ، كنتاج أيديولوجي لامبرالية الولايات المتحدة الاميركية . وتعود

جذور تلك النظريات الى بدايات قيام تلك الدولة ، ومع أوائل المستوطنين
الاوروبيين الذين حملوا الايمان المتزمت (بالنسبة للاخلاق) بأنهم شعوب مختارة،
وتجسد ذلك الايمان أولا في العقائدية الدينية المتحجرة وثانيا في الصورة الدينية
مع انشاء المستعمرات القوية « اسرائيل الاميركي » و « الصهيونية الجديدة » ،
من خلال اباداة هنود أمريكا الشمالية . كما أن غياب العلاقات الاقطانية ، ووجود
مناطق « استيطان » خالية « في غرب شبه القارة حتى نهاية القرن التاسع عشر ،
قد وكند فكرة التطور الاميركي المتفرد .

ظهرت الولايات المتحدة في النفسية البرجوازية نموذج بلد يحتذى في مجال
الحرية والديمقراطية والتقدم والرفاه المادي . وتكثفت تلك الأفكار في وعي
الاستيطان الاميركي بأن للولايات المتحدة « رسالة » يجب أن تؤديها نحو الشعوب
الاشرى ، تتمثل في اعادة صياغة العالم وفق المثل الاعلى الاميركي (٢) .

وتعود جذور نظريات التحديث الى تلك الفترة التاريخية ، ومع
الانتقال الى الامبريالية ، تحول الوعي بالرسالة الى ايديولوجية تبرر توسع
الولايات المتحدة ، وستر أخلاقي يخفي طموحها الى الهيمنة على العالم . ومع
قيام ثورة أكتوبر ، وتأثيرها العالمي ، صيغت الترجسية الأميركية بشكل متزايد
على صيغة مذهب أخلاقي حربي معاد للاشتراكية .

تجلى ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية ، من خلال ادعاء الولايات المتحدة ،
تحويل العالم بموجب مثلها الاعلى ، واسطورة « العالم الواحد » وفقاً لعنوان
كتاب « One World » لمرشح الرئاسة الجمهوري ولكي وندل عام ١٩٤٠ ، حيث
نشر هذا الكتاب عام ١٩٤٨ . وكتاب « القرن الاميركي The American Century
من تحرير الناشر (Henry A. Luce) عام ١٩٤١ . وبعد الحرب العالمية الثانية
وضعت الهيمنة الاميركية ، السياسية والاقتصادية في العالم ، دون منازع قواعد
التعاليم « المقدسة » الاساسية بأن « الولايات المتحدة . هي الامة الاكثر
مباركة من كل الامم وعليها مسؤولية أن يمتد صنيعها الجميل الى امم أخرى أقل
سعادة بمساعدة مرافقها الديمقراطية واتناجيتها العظيمة » (٣) .

وشكل ذلك جواً صالحاً لغرور الترجسية الأميركية المكشوفة لنظريات التحديث الأولى ، ظهر فيها المجتمع الأميركي بظهر خيال محقق ، وهدف التطور المعياري ، ليس فقط بالنسبة لمجتمعات آسية وأفريقية وأمريكا اللاتينية ، بل لجميع المجتمعات في العالم . ويتذهب تلك النظريات بعيداً بقولها إن المجتمع الأميركي مبني على المساواة السملوية ، « جمعت فيه رفاهية اقتصادية لا مثيل لها واستقرار سياسي في إطار ديمقراطي . » . لقد ظهر مستقبل المجتمع الحديث حقيقة لا شك فيها ، أما مستقبل « البلدان النامية » فقد كان المشكل الوحيد فقط من الطبيعي أن يشجع هذا الجور من الرضى عن النفس ، والغرور عند علماء الاجتماع ، الاعتقاد بأن « الحداثة » هي بركة عامة وأن مرافق المجتمع الأميركي وقيمه هي النموذج المناسب للمجتمعات الأخرى الأقل والتي عليها أن تقلده « (٥) .

أدى الاقتناع بتفوق الحضارة الأميركية ، بهذا الشكل السافر ، الى تجديد أصول الفكر الدارويني الاجتماعي والعنصري في نظريات التحديث الأولى ، فجاءت تعبيراً عن ثقافة العرق الأبيض ، والامة الانكليزية القديمة ، والطبقة المتوسطة البروتستانتية (وهذا ما تعبر عنه اللغة الاميركية الدارجة بكلمة WASP) كنموذج أعلى لتأثير فكرة الداروينية الاجتماعية « البقاء للأصلح » . لذا اعتبر النقاد الليبراليون نظريات التحديث ، ومحاولاتها تمييز شعوب « العالم الثالث » ، شكلاً من أشكال الامبريالية الثقافية أو العقلية (٦) .

أما الجانب الآخر لذلك المذهب فتمثل بتجاهل أو انكار مسؤولية الامبريالية عن تأخر « العالم الثالث » . لقد أغفل منظرو التحديث تحطيم الثقافات الطبيعية من قبل الدول الاستعمارية ، ودور الاستعمار الميق لتطور البلدان المستعمرة ، وأهمية الاستغلال الاستعماري لتطور الرأسمالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وقد حذف موضوع الاستعمار من بحث التحديث الأولي بشكل شبه كامل . وقد اقتضت ذلك مصالح منظري التحديث الطبقة ، المتمثلة في تبرير الاستعمار بشكله السافر والمستور . « يستحيل على الانسان أن يترك مسؤولية الاستعمار دون أن يأخذ علماً بوجوده ونتائجه » (٧) . لكن تجاهل نتائج الاستعمار المدمرة والمعيقة لتطور الشعوب

في آسية وأفريقية وأمريكا اللاتينية ليس إلا تصريحاً واضحاً عن عجز أو ضعف مزعوم لدى تلك الشعوب^(٨) . ومن الجانب الآخر ، يمكن أن يشرح المستوى العالي لتطور البلدان الغربية الثقافي - الاقتصادي والاجتماعي كنتيجة عرقية ، وحضارة واتزان ، وتفوق شعوب تلك البلدان .

لا يصعب إدراك تلك النظريات على أنها أشكال معدلة للتبرير الاستعماري التقليدي ، من نظرية رسالة الاستعمار الثقافية وقدّر العرق الأبيض أن يحمل الحضارة والثقافة الى الملونين ، ويفرس في نفوسهم « آداب العمل » و « الاجتهاد الصناعي » و « المعامرة » ويرفعهم بهذا الشكل الى مستوى « الحضارة » . وقد سادت تلك النظريات حتى الخمسينات من القرن العشرين ، ومنها نظريات التحديث الأولى .

في أوائل الستينات ، ومع انهيار النظام الاستعماري التقليدي ، ودخول غالبية الدول المستعمرة سابقاً الى مضمار السياسة العالمية ، كدول قائمة بذاتها ، أصبحت النظريات السابقة غير صالحة لاستمرار الاستغلال الامبريالي ، مما استدعى البحث عن وسائل جديدة ، ترتب عليها التوجه نحو الاستعمار الجديد .

وقد احتاج هذا التوجه الى التخلي عن التبرير الاستعماري ، خاصة وقد أصبح من غير الممكن القول إن سبب تخلف شعوب « العالم الثالث » هو عجز وضعف مصري وحيوي وعنصري عند تلك الشعوب . فتحول التبرير السابق الى المجال الاجتماعي : مثل تأخر البنى الاجتماعية المتحجرة التقليدية وغياب الدافع الى العمل وغير ذلك مما يقف عقبة أمام تحول داخلي ، وهذا ما لا يمكن التغلب عليه الا بوسائل خارجية .

واستنادا الى الوضع الراهن ، جرى في الستينات تقويم جديد للاستعمار والاستعمار الجديد أكد فيه المنطرون على استحالة « التحديث » من الداخل ، أي بدون المساعدات الخارجية ، بحيث تصبح تلك المساعدات عوامل ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها .

وقد حاول بعض منظري التحديث اعتبار آراء كارل ماركس حول دور الاستعمار البريطاني المزدوج في الهند^(٩) تبريراً أيديولوجياً لسياسة الاستعمار، من خلال ادعائهم أن ماركس قد قال باستحالة «التحديث» من الداخل، حينما اعتقد أن الرأسمالية في توسعها خارج أوروبا ستلعب دوراً تاريخياً ثورياً في القضاء على الحياة التقليدية، إضافة إلى دورها المزدوج في إطار توسعها العالمي: فالرأسمالية لا تقوم فقط بتحطيم التشكيلات التقليدية والجامدة، بل تنشئ نمطاً إنتاجياً عصبياً وحديثاً وأكثر عقلانية. وذهب هؤلاء إلى حد القول أن ماركس هو أحد منظري التحديث^(١٠). فسلوמו أفنيري يحل نظام المفاهيم الدقيق الذي يصف به ماركس تطور الرأسمالية محل مفهوم التحديث معتبراً أنه لا يستخدم بشكل طبيعي هذا المفهوم لتطور المجتمع الرأسمالي، ونسبه إليه زوراً دون أي تعليل. فالتفسير السابق يشوه أفكاره، حين ينتزع المفاهيم من سياقها التاريخي. وهنا لا بد من التأكيد على أن كتابات ماركس التي تعالج هذه القضايا لا تنعدي كونها ملاحظات عابرة تعاني من نواقص نظرية، إضافة إلى أنه لم يقدم نظرية متكاملة حول التخلف، كما أن تحليلاته عن المجتمعات غير الأوروبية لا تتناسب مع تحليله العلمي للمجتمعات الأوروبية. فقد تعامل بكثير من التبسيط والسطحية عندما وصف الأشكال الاجتماعية غير الأوروبية، ووضعها في قالب جامد غير جدي هو نمط الإنتاج الآسيوي ذي النزعة المركزية الأوروبية التي تؤدي إلى قراءة مشوهة للمجتمعات غير الأوروبية. غير أن ماركس تراجع عن أحكامه السريعة هذه التي تركز على الجانب «الإيجابي» للتوسع الرأسمالي.

لقد أثبت تاريخ تطور الرأسمالية في المجتمعات الطرفية أن التفاؤل غير الواقعي الذي أبداه ماركس - حول دور التوسع الرأسمالي الإيجابي والثوري - لم يكن في محله، بل إن ذلك التوسع قد أحدث آثاراً سلبية عميقة في بنية مجتمعات الأطراف. فهذه الرأسمالية لم تحطم البنية التقليدية، وإنما عملت على ترسيخها عندما تحالفت مع القوى المسيطرة في تلك المجتمعات على استغلال مجتمعاتها. وحين يزعم أفنيري أن «مقاييس التحديث عند (ماركس) ... رغم أن ماركس لم يستخدم هذا المفهوم أبداً (١) بشكل متنوع (١) - شبيهة إلى حد كبير بالمقاييس السائدة في أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة»^(١١)، وحينما يحاول الكاتب نفسه اختلاق

تشابه بين مفاهيم ماركس ومفاهيم ماكس فيبر حول « العقلنة Rationalisierung » و « زرع الطابع السحري عن العالم Entzauberung » . يظهر ماركس وكأنه مؤسس تاريخي ونظري للتحديث . ومن جهة عاليج فيلر Wehler هذا الأمر بكثير من الحذر ، فنسب « نظرية الى ماركس حول ارتباط التقاليد بنظريات التحديث » وعرض في نفس الوقت آراء مصادرة للماركسية في عدة مشاكل أساسية نظرية (١٢) . لكن هذه المقترحات لم تلق الترحيب (١٣) ، بسبب عدم إمكانية الجمع الواضح بين مذهب ماركس ومشروع التحديث الذي يقول به منظرو التحديث ، على الرغم من قبولهم بعض عناصر المادية التاريخية . وفي الوقت الحاضر ، هناك اتجاه قوي يريد تأسيس مشروع التحديث بديلا عن نظرية المجتمع الماركسية وتفسير تاريخ العالم ماديا عن طريق الدمج أو الاكمال . كما روعي في المشروع الجديد أن يكون قادرا على تحليل مشاكل البلدان المستقلة حديثا ، وتحديد العوامل التاريخية التي أسهمت في تطور مجتمعاتها ، وعلاقتها بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وبيان أسباب عدم الاستقرار السياسي فيها ، وأخيرا وضع الحلول والمقترحات للتغلب على مشكلة التخلف في المجتمعات .

إن تبرير الاستعمار والاستعمار الجديد كملهين « للتحديث » من الخارج ، لا يوافق دورهما التاريخي . فقد أدى اندماج شعوب أمريكا الجنوبية - وتدمير حضاراتها كاملة بحيث أصبحت نتيجة لذلك « لآينية » - في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ القرن السادس عشر ثم شعوب آسية وأفريقية في مرحلة لاحقة ، الى اقامة علاقات الاستغلال والتبعية نتيجة لقوانين علاقات الانتاج الرأسمالية . وجعل الرأسمال في هذا الاطار « الشرق تابعا للغرب » (١٤) و « قسم الأمم الى عدد قليل من الأمم أو الدول الكبرى (الامبريالية) وكاملة الحقوق والامتياز وقائمة بالاضطهاد ، والاعلية الكبيرة من الأمم التابعة وشبه التابعة والمضطهدة وغير المتساوية في الحقوق » (١٥) . ويكمن جوهر هذه العلاقات في أن يستولي الرأسمال الحاكم في الدول الاستعمارية على العمل الاضافي (وجزء من العمل الضروري أيضا في أكثر الاوقات) من الشعوب المستعمرة ويحوله الى رأسمال . من أجل ذلك ،

ساهم الاستغلال الاستعماري في التراكم الاولي لرأس المال وفي نشوء أسلوب الإنتاج الرأسمالي وإعادة الإنتاج الموسع له . من جانب آخر ، ثم تفكيك وتدمير أساليب الإنتاج قبل الرأسمالية في أجزاء العالم الرأسمالي التابعة دون القضاء عليها نهائياً ، وغرست عناصر الإنتاج الرأسمالي ، ولكن ذلك لم يؤد إلى التحول الكامل لعلاقات الإنتاج على أساس تطور القوى المنتجة السريع والنسبي (١٦) .

لقد دفع الشرق ثمن اندماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي « بخسارة عالمه القديم دون أن يكسب عالماً جديداً » (١٧) . وتؤدي قوانين الاقتصاد الرأسمالي العالمي عملها في الأجزاء المستغلة والتابعة على « أساس اقتصادي اجتماعي متأخر وغير مدمج ومتغير ولا يعتبر نظاماً طبيعياً ، (يعني أنه لا يتضمن كل الشروط الجوهرية لإعادة إنتاجه والارتقاء بذاته) ولكن يمكن أن يعيش في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي فقط كجزء وظيفي وتابع له . ولا تؤدي قوانين الاستغلال والتبعية في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى التخلف فقط بل إلى إعادة الإنتاج الموسع لشروطها » (١٨) .

وما يعنيه الاستثمار بالنسبة للبلدان النامية اليوم ليس في أنه دافع مناسب للتغلب على تأخرها على خلاف قضايا نظريات التحديث ، ولكن في أنه خلق البنى الاقتصادية والاجتماعية المشوهة كشرط لإعادة إنتاج نظام التبعية والاستغلال وتعميقه على أساس اقتصادي ، بدمج تلك البلدان في النظام الرأسمالي العالمي كإجزاء وظيفية تابعة ومخضعة (١٩) . لقد جاءت هذه الحقيقة لتؤكد « أن انهيار أهم الدول المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية لم يؤد إلى أي اضطراب عميق في البنية الاستعمارية الكاملة ، وآلية الاقتصاد الرأسمالي العالمي » (٢٠) ، بل على العكس تماماً ، أدى ذلك الانهيار إلى تعميق الاستغلال الاستعماري وتوسيعه على أساس التبعية والتأخر الاقتصادي والبنائي .

تمتاز نظريات التحديث من الناحية النظرية الاجتماعية والمنهجية بأنها تقسم المجتمعات الانسانية إلى مجتمعات حديثة / تقليدية أو صناعية / زراعية أو متقدمة /

متخلفة، ومطابقة التحديث مع التصنيع من خلال المقارنة بالنظريات الأولى «التقليدية» المتحجرة ذات الحتمية الاقتصادية للبرجوازية الصغيرة . وفي هذا تبسيط للواقع الاجتماعي ، وتجاهل للحقائق التاريخية . إضافة الى أن هذه المفاهيم بقيت وصفية غامضة ، عاجزة عن تفسير الواقع تفسيراً مقنعاً . لقد اعتبر منظرو التحديث أن أسباب التأخر الاقتصادي والاجتماعي يكمن بالدرجة الأولى في انخفاض متوسط الدخل الفردي ، مما يسبب في رأيهم عدم وجود عدة أوصاف مميزة بالبلدان الرأسمالية المتطورة (الرأسمال ، الثقافة الحديثة ، ميل أصحاب الأعمال ، ...) وأن التطور في نظرهم هو نمو الناتج لكل فرد في المجتمع^(٢١) . أي أن سياسة التطور كانت قد اقتضت بالشكل العام على مشكلة التخلف الاقتصادي من خلال عدم وجود التصنيع . وهذا يعني طرح « المجتمعات النامية » من « المجتمعات الصناعية » واعتبر باقي الطرح برنامجاً للتطور^(٢٢) . فالمشكلة الأساسية لسياسة التطور الرأسمالية هي رفع مستوى الدخل الفردي ، بحيث يؤدي الى نقل العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية ، وميل أصحاب الأعمال الرأسمالية الى ما بعد الرأسمالية .

إن الربط بين التأخر الاقتصادي والاجتماعي وبين ضعف مستوى الدخل الفردي عملية تضليلية وغير علمية . لأنها لا تفسر لماذا لم ينتقل أي بلد متخلف الى عالم « التقدم » ، رغم أن وسطى الدخل الفردي فيه يتجاوز ٢٠٠٠ دولار أو حتى ٣٠٠٠ دولار ؟ أليس الدخل الفردي في الكويت أعلى مما هو عليه في الولايات المتحدة ؟ ومع ذلك فإن الكويت وغيرها من الدول النفطية مثلاً لم تنتقل الى مصاف البلدان المتقدمة .

لقد تجاهلت نظريات التحديث أن التطور المتسارع على ذاته كان منذ البداية في المراكز ، رغم وجود دخل فردي منخفض ، بحيث ولّد النمو في تلك المراكز تطوراً وتجانساً في مجتمعاتها . بينما يصبح التطور المتسارع على ذاته أمراً غير ممكن في مجتمعات الأطراف ، رغم وجود دخل فردي مرتفع . لأن النمو في تلك المجتمعات يولد « تقدم التخلف » وتفككا وعدم تجانس^(٢٣) . لقد كان هدف نماذج التحديث

بالدرجة الاولى زيادة نمو الاقتصاد من خلال الاستثمارات الخارجية . وكان الاتجاهان الاساسيان هما :

١ - نمو الاقتصاد مع الموازنة ، ويمثله (نوركس ، روزنشتاين - رودان) .
٢ - نمو الاقتصاد دون الموازنة ، ويمثله (هيرشمان) . ويعد كتاب روستو « مراحل النمو الاقتصادي » (١٩٦٠) ذروة نماذج التطور الاقتصادية . حيث يصف روستو في كتابه الشروط « اللازمة لحدوث النمو الصناعي (مرحلة الانطلاق Take-off) للمرة الاولى : اذا ارتفع نصيب الاستثمارات أكثر من ١٠٪ من الدخل القومي ، تنشأ قطاعات صناعية رئيسة ، بتأثير « حوافز قوية معينة » وتوسع على نحو سريع مجموعة صغيرة من القطاعات « القيادية » . وإذا خُلِقَ إطار مناسب ومرافق للنمو الاقتصادي ، ينتقل الاقتصاد القومي الى مرحلة النمو الحافظ للذات ، ويتحقق الانتصار الاجتماعي والسياسي والثقافي الحاسم لهؤلاء « الساعين الى تحديث النظام الاقتصادي » (٢٤) .

لقد تضمنت أفكار روستو اعتقاداً أساسياً مفاده أن الاتجاه العام لتطور التاريخ متشابه حتماً لكل البلدان المصنعة ، بعد الوصول الى مرحلة الانطلاق ، حيث تنتقل هذه البلدان الى مرحلة النضج ، ومن ثم الى مرحلة الاستهلاك الشعبي العالي التي تكون فيها أهداف الاستهلاك حرة طليقة . وتعتبر المرحلة الحاسمة هي مرحلة الانطلاق ، التي تعود طريق « التحديث » إما الى الاتجاه الاشتراكي أو الرأسمالي . ويرى روستو أن المجتمعات المصنعة في هذه المرحلة لديها استعداد لتقبل الاشتراكية ، لأنها قادرة على توفير الوسائل اللازمة للتصنيع السريع والعالي . أما في مرحلة النضج والاستهلاك الشعبي العالي ، فإن المجتمعات تكون لديها حصانة ضد الاشتراكية ، نتيجة للاشباع الاستهلاكي . واستنتج روستو من ذلك أن على الولايات المتحدة أن تؤيد « نمو المجتمعات المنتقلة » الى التصنيع على الطريق الرأسمالي ، بمساعدة الاستثمارات وتشجيع أصحاب الأعمال الخاصة (٢٥) .

لقد جرى نقل مشروع روستو الى السياسة العملية في عهد حكومتي كينيدي

وجونسون على شكل برامج « مساعدات » للخارج . لكن الممارسة العملية أثبتت فشل تلك البرامج . وقد جرى تبرير ذلك الفشل بالقول إن سياسة التنمية الاقتصادية فقط ، من خلال النقل الآلي لعلاقات البلدان الرأسمالية المتطورة الى البلدان النامية ، مقضي عليها بالفشل ، اذا لم تترافق بتحويلات جذرية في البناء الاجتماعي والقيم وقواعد السلوك . ولكن الحقائق تؤكد أن فشل تلك البرامج يعود الى كونها تجاهلت الواقع الاجتماعي للبلدان النامية، وبنيت على أساس تضافر الرأسمال الخاص مع الرأسمال الاجنبي . كذلك فإن تلك النظريات تنطلق من ررجسية (مركزية - اثنولوجية) اميركية حادة ، وعداء واضح للشعوب الاخرى ، مما يجعلها بكل تأكيد نتاجا ايديولوجيا لامبريالية الولايات المتحدة الاميركية .

الاستدلال « إصلاح » نظريات التحديث وابعائها :

شهدت مرحلة الستينات - بشكل استثنائي - رواجاً سريعاً وعميقاً لنظريات التحديث ومشاريعها في البلدان النامية، كجزء من الاستراتيجية الامبريالية الاميركية، لمقاومة تحديات الاشتراكية وحركة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث .

لقد كان هدف تلك الاستراتيجية وما يزال جعل الاشتراكية ضعيفة عاجزة ومفككة ، عن طريق « التحول من خلال الاقتراب »^(٢٦) أو بواسطة استراتيجية الاستعمار الجديد لحكومتى كينيدي وجونسون^(٢٧) . لكن ظروفاً دولية وداخلية جعلت تلك الاستراتيجية تواجه مأزقاً خطيراً . ونمشت تلك الظروف في :

— تراجع مكانة الولايات المتحدة الاميركية التدريجي كقوة قائدة للعالم الرأسمالي ، بسبب عدوانها على فيتنام ؛

— عدم تمكن الولايات المتحدة من اعاقاة عمليات التطور غير الرأسمالية في العالم الثالث ؛

— عدم قدرة الولايات المتحدة على احداث ثورة مضادة في العالم الاشتراكي (في ذلك الوقت) ؛

١ - ازدياد حدة تناقضات النظام الرأسمالي العالمي السياسية والداخلية ؛

٢ - وتفاقم النزاع العنصري ، وتعميق التناقضات الاجتماعية بجميع أشكالها .

لقد أثبتت تلك الظروف أن بعض مقولات نظريات التحديث الأولى وأفكارها الأساسية غير معقولة . وقد أدى هذا إلى أزمة حادة في مشروع التحديث بكامله . لقد أتت تلك الأزمة عن سببين : الأول اضطراب صورة الولايات المتحدة ، كهدف للبلدان النامية ، ونموذج مستقبل تاريخ البشرية ، بسبب تفاقم النزاع العنصري ، وتعميق التناقضات الاجتماعية ، وحركة الطلاب ، وازدياد حوادث الجنايات ، وتفاقم مشاكل المدن . وقد كان هذا كافياً لزعة غرور نظريات التحديث الأولى ومركزيتها الأنثولوجية .

بسبب كل هذه الحقائق ، أصبحت المقدمات العقائدية لمشروع التحديث غير جديرة بالتصديق . لقد كتب أ. بتر D. Apter في عام ١٩٦٥ : « كيف يستطيع الغرب أن يكون نموذج مجتمع صناعي متطور ، إذا تجاهل الكثير من واجباته في مجال الحقوق المدنية والفر والتربية والشؤون الخارجية ؟ » (٢٨) .

ويستطيع الإنسان أن يميز نظريات التحديث الأولى كنتائج « مرحلة معينة في تطور مجتمع معين ، لبعض البلدان » . ويرى بعض الناقدين الأميركيين (٢٩) ، وبشكل متطرف ، أن أسباب أزمة نظريات التحديث تكمن في عمليات داخلية فقط : « فعندما تغيرت الشروط أعطت نظرية التحديث ، وحل النزاع محل الوفاق ، والغرور محل الثقة في مستقبل أمريكا ، وسرعة الاعتقال السياسي المتزايدة ، والنزاع العنصري ، وصراع الأجيال ، والحرب في الخارج ، والعنف في الداخل ، أصبح يشك في كثير من القيم الأساسية المتعلقة بـ ، التحديث ، مثل العقل والتقدم — وبدأ يتناقص سبل نظريات التحديث » (٣٠) .

لقد أغفل هذا التقدير الصحيح بالنسبة للأسباب الداخلية الأميركية (ربما بسبب مركزية أنثولوجية سرية) وهي رد فعل مستقبل نظرية التحديث العام ، وهو

« العالم الثالث » . الثاني ، رفض نظرية التحديث المتزايد من جانب البلدان النامية ، واستبعاد الاستعمار من قبل منظري التحديث وتبريره غير المنطقي ، كصفات الاستعمار الجديد الأيديولوجية ، وتراجع الداروينية الاجتماعية والعنصرية المستوردة بشكل قسوي ، ورفض خطط مشروع التحديث ، وكذلك موسيولوجيا التطور الاستعمارية الجديدة ، لأنها لم تتمكن من حل مشاكل البلدان النامية (٢١) .

فالنقد المتزايد لموسيولوجيا التنمية الاستعمارية الجديدة يتعلق بتزايد التأثير الماركسي في التفكير السوسيولوجي في « العالم الثالث » ، وكذلك أيضا بتزايد تأثير البرجوازية الصغيرة الراديكالي عند الكثيرين من أبناء الجيل السوسيولوجي الجديد في البلدان النامية ، مما يجعلهم يحملون قضايا ماوية وتروتسكية جديدة ، وقضايا أخرى معادية للشيوعية (٢٢) .

لقد أدى رفض تبرير الاستعمار والاستعمار الجديد التقليدي المتزايد وأيضا « المذهب » في أواخر الستينات إلى ظهور مفاهيم جديدة حول قضية الاستعمار والاستعمار الجديد في البلدان الرأسمالية . حيث حاولت تلك المفاهيم أن تبحث في آثار الاستعمار السلبية ، وعدم التقليل من أهميتها ، ولكن دون ادراك طبيعة الاستعمار وجوهره ، وعدم اثاره مسألة محتوى التبعية الطبقي وتحليلها في البلدان النامية . ويبدو ذلك واضحا من خلال تقليل أهمية الاستعمار ودوره في تخلف البلدان النامية وتبعيتها . حيث يجري تصوير المسألة على أنها مجرد تأخر البلدان النامية الاقتصادي ، وتقدم البلدان الرأسمالية الاقتصادي ، ومن الممكن أن تكون البلدان الاشتراكية وريث الاستعمار الطبيعي (٢٣) . ويبدو واضحا مدى قرب هذه الأفكار من مشروع « البلدان الفقيرة - البلدان الغنية » ، بحيث يجري استغلال الشريك الاضعف اقتصاديا من قبل الشريك الاقوى اقتصاديا . ويهدف هذا التبرير ، الذي ينطوي على نقد المسألة الاستعمارية نقدا باطلا ، إلى اقناع البلدان النامية بأن الدول الاستعمارية غيرت سياستها . وفي هذا تهديد للاقتراب من القوى القائدة في البلدان النامية ، وبنفس الوقت محاولة لجذب القوى الراديكالية من البرجوازية الصغيرة ، إلى جبهة معاداة الاشتراكية ، كما أنه محاولة لتوجيه النقد العنيف الذي

تمارسه القوى الاجتماعية الأخرى في البلدان النامية - عن علاقة الامبريالية بالبلدان النامية - إلى طرق غير خطيرة ، وربط هذا النقد بالفكر المعادي للاشتراكية . لقد حاول منظرو التحديث حتى أواخر الستينيات التشكيل في قضية وجود الاستعمار الجديد ، واعتبروا ذلك بدعة شيوعية . ولكنهم يقبلون الآن بوجوده المتمثل في استغلال الشريك الأضعف اقتصادياً من قبل الشريك الأقوى . كما ينطوي تبرير الاستعماري على حقيقة هامة ، هي إنه تبرير معادٍ للاشتراكية ، كما ينطوي على قضية أيديولوجية، وهي مساواة الدول الاشتراكية بالدول الرأسمالية في قضية الاستعمار (٢٤) .

ومن أجل التكيف مع الظروف الجديدة ، تعمزت المناقشات بين نظريي التحديث ، وجرى نقد مشروع التحديث نقداً ليبرالياً ومعادياً للامبريالية (٢٥) . وتم التخلي عن بعض مقدمات المشروع . ويسمى فيلر هذه العملية ، عملية إعادة نظريات التحديث و « انجاز نقد ذاتي علمي مفتوح » . لقد أدى هذا الجدل المتواصل إلى تعديل بعض المواقف الأصلية لنظريات التحديث أو التخلي عنها . فالمطلوب هو نظريات تحديث تصف تاريخ تطور البشرية بشكل جديد ومنطقي وأكثر إيجاء تاريخياً وتجريبياً (٢٦) .

أدت أزمة مشروع التحديث إلى نقص واضح في الكتابات الملائمة ، وأحدثت صجوة ، ولكنها لم تؤد إلى التخلي عن مشروع التحديث . لقد بدأ إصلاح نظريات التحديث بإلغاء بعض المفاهيم العقائدية ، وجرى محاولات عديدة لتجاوز النظرة الثنائية ، وتعديل بعض الأقوال في سياق هذا الإصلاح مثل : الحق في صحة طريق التحديث الأمريكي العام ، وحق الولايات المتحدة كهدف لتاريخ البشرية المعياري، وجرى استبعاد تبرير الاستعمار والامبريالية المعلن والمستور ، وفي الدرجة الأولى تشابكاته العنصرية والداروينية الاجتماعية . ثم جرى بعد ذلك التراجع عن أقوال مشروع التحديث أو تعديلها . وأخيراً عدلت « الترساة » النظرية والمنهجية . كان هدف هذا التغيير في الأساس ، خلق نظرية تحديث سوسيولوجية ، وفي المدى البعيد

أحداث فرع من الفروع الاجتماعية ، وأن تكون أقرب الى نظرية صفات مشتركة ،
منها الى نظرية تأثير واحدة أو نموذج واحد (٢٧) .

لقد أدى هذا في نفس الوقت الى انقسام حاد بين منظري التحديث ، والى
نشوء مجموعة صغيرة العدد من البرجوازية الصغيرة معادية للامبريالية ، مكونة من
علماء سياسة شبان ، حاولت أن تقدم بديلا عن مشروع التحديث (٢٨) . وتشبه هذه
المجموعة مثلي (تاريخ اليسار الجديد New Left History) من الناحية
الايدولوجية (٢٩) ، لانها تجسد الحاجة المتزايدة - عند البعض من الجيل الجامعي
الشباب - الى ادراك اسباب قوانين التطور الاجتماعي ودوافعها ، وما يتعلق باهتمام
متزايد بالماركسية دون أن تعتبرها بديلا عن مشروع التحديث . ونتيجة لذلك لا
يستطيع هذا الجيل أن يضع بديلا عن مشروع التحديث مهما كان نقد واضحا (٣٠) ،
وتلتقي هذه المواجهة مع « الحقيقة التاريخية التي تصف مفاهيم مثل الاستعمار
والاستغلال ، والامبريالية والثورة » (٣١) واعتبار هذه المفاهيم صحيحة .

لقد استهدفت التصحيحات التي أدخلت على البنية النظرية والمنهجية لنظريات
وأقوال مشروع التحديث المختلفة :

أولاً - التخلي عن نقل النماذج الاجتماعية والحكومية « الغربية » نقلا آليا
على نحو ما كان متبعاً حتى ذلك الوقت ، لانها تتناقض مع حقائق البلدان النامية
التاريخية ، وأيضا لانها رفضت من القوى الديمقراطية الثورية في تلك البلدان .
ونظراً لتجارب تنسوية عالمية منذ « برنامج - النقطة الرابعة » للرئيس ترومان سنة
١٩٤٩ ، يجب الاقرار بحقيقة أن « مجتمعات تقليدية ... لا يمكن أن تتحول
مؤسساتها تحولا سريعا لمقاومة التحديات من الخارج . وتظهر هذه التحديات دائما
إذا تلقى مجتمع أقل تطورا صورة مستقبله من مجتمع أكثر تطورا » . لذلك يجب
أن توجه استراتيجية التطور الجديد الى « التغيير ، ولكن ليس الى الانتقال » (٣٢) .
وتعتبر في هذا السياق النظم « الغربية » معيار المقارنة ، على شرط أساسي هو قبول
استقلال الدول القومية الذاتي ، والاخذ بعين الاعتبار خصوصية وطبيعة تطورها (مثلا
وجود المؤسسات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، والسلوك المتعلق بالتقاليد والبناء

الاثني المتعدد) بهدف اثبات عجز تطور النظم البنائي، وهذا يستلزم ضرورة تطويرها (٤٣) * من أجل ذلك يبقى «التحديث» مقررًا للنظام الاجتماعي الرأسمالي، لعدم وجود امكانية التوجه الى طريق «لا رأسمالي» أو اشتراكي، ولخلق نظام شبه امبريالي في تلك البلدان *

ثانياً - كان من الضروري تغيير المقارنة المتحجرة «التقليدية» بـ «الحداثة»، واشكال فكرية شبيهة بالثنائية السابقة * والسبب في ذلك يعود الى حاجة الاستعمار الجديد التطبيقية، وفشل الاشكال الفكرية كوسائل المعرفة المنهجية، وخلق بنية اقتصادية رأسمالية مستقرة * ويخشى في هذا الصدد أن يؤدي «تحديث» سريع أولاً الى (ثورة توقعات متزايدة) «revolution of rising expectations» وبعد ذلك الى (ثورة احباط متزايدة) «revolution of rising frustrations» (٤٤) يعني الى شرطي الثورة السياسية والاجتماعية الكلاسيكيين وفق الادراك السوري البرجوازي الراهن (٤٥)، وأن يستطيع تأجيل التطور الرأسمالي المقبل * وتعتبر هذه الحالة محتملة كثيراً في البلدان النامية، بسبب تراكم التحديات والتقاء الازمات الست التي يجب أن يتغلب عليها أي مجتمع في طريقه الى «التحديث» :

أ - نزاع بين مجموعات مستقلة أو متميزة ومؤسسات ادارية مركزية (أزمة الاختراق - Penetrationskrise) .

ب - النضال من أجل التغلب على الفروق الاقليمية والأثنية والدينية (أزمة الاندماج - Integrationskrise) .

ج - التغلب على كل تقاليد القبائل السابقة عند انشاء الامة (أزمة الهوية - Identitätskrise) .

د - شرعية أساس الطبقات الجديدة الحاكمة (أزمة الشرعية - Legitimitätskrise) .

هـ - مشاركة الجماعات بأقل الامتيازات في الحياة السياسية والاجتماعية
(أزمة المشاركة Partizipationskrise) .

و - مشاكل توزيع الدخل القومي (أزمة التوزيع Distributionskrise) (٤٦) .
فالمجتمعات « الغربية » استطاعت أن تسلك الطريق الديمقراطي الى « التحديث »
بسبب تغلبها على هذه الازمات ، من خلال تفوية القدرات القيادية الملائمة . أما في
البلدان النامية ونتيجة « تراكم التحديات » (وهذا يشبه الحال في روسيا في الفترة
ما بين ثورة شباط وثورة أكتوبر عام ١٩١٧) فيمكن أن « تتجمع المشاغل النسبية
للمرض » (هابرماس) (٤٧) وتتضاعف التوترات التي تؤدي الى « خطر تمرد سياسي »
(روبرت ماكنمارا) .

من أجل ذلك تهدف الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة الى تطوير تدريجي
يتجنب تغيرات اجتماعية عميقة ، ويؤمن بقاء الدول الفتية تابعة للاقتصاد الرأسمالي
العالمي . وعلى هذا الاساس ، فقد اعتبر مشروع التحديث أن التطور المقبل الموجه
الى الرأسمالية يجب أن لا يمس البنية والمؤسسات والسلوك التقليدية ، ولكن
بمساعدة ، بهدف الاستفادة منها كعناصر استقرار للنظام ، لاختفاء تناقضات اجتماعية
أو السيطرة عليها . لذلك كان الارتباط بين « التقليدية » و « الحديثة » مشروعاً
يمكن تنفيذه لسياسة التطور الرأسمالية في تلك المرحلة . وبناء على ذلك تم نقد
أشكال التفكير عند سوسيولوجيي القرن التاسع عشر ، وكذلك نظريات التحديث
الأولى المقسمة الى ثنائية (٤٨) . بل أصبح يشار الى أن « التقليدية » و « الحديثة »
لهما طبيعة تعاقبية لا تناقضية ، ويعطون مثالا على ذلك أن حكومة غانا وحزبها في
عهد الرئيس نيكروما فشلت لأنها أرادت أن تقوم « بالتحديث » ضد التقاليد ،
ولذلك خسرت أساسها في قطاعات المجتمع التقليدية (هكذا يجري تصوير ما
حدث ١١) (٤٩) . ولكن ينظر الى اليابان كمثال على « التحديث » دون ازالة المجتمع
« التقليدي » حيث يتم تقديم اليابان كنموذج « تحديث » ناجح للبلدان النامية (٥٠) .
لكن المعروف أن اليابان منذ عهد ثورة « مييجي » في ستينات القرن التاسع عشر تخلت
عن أشكال نظمها الاجتماعية « التقليدية » لصالح تبني الاشكال الرأسمالية ، من

خلال قبول « المعاصرة دون تحفظ » . واستطاعت « اللحاق بالغرب في الميادين الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية » ، فأصبحت دولة مركزية « (٥١) » .

وهناك أسباب عملية أخرى تدعو إلى الربط بين « التقليدية » و « الحديثة » ، منها السعي للمحافظة على البلدان النامية ، أجزاءً تابعة بنائياً للمراكز الاستعمارية ، وهذه التبعية مؤسسة على تأخر اقتصادي وعدم ادماج تام في النظام الرأسمالي العالمي ، والإبقاء عليها أمراً ذا فائدة هيكلية للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، كما يؤمل أيضاً من خلال تأكيدها على « السكان الأصليين » ، وعلى « التقليدية » ، أن تستر الأهداف الاستعمارية الجديدة بشكل أحسن . كما جرى تصحيح مبدأين آخرين لنظريات التحديث القديمة ذات الصلة الوثيقة بتغيير استراتيجية التطور الاستعمارية الجديدة : تصحيح نماذج النمو الأولى ، والمساواة بين « التحديث » والتصنيع . لقد أثبتت المعرفة أن مشاكل البلدان النامية لا يمكن أن تحل بمساعدة اقتصادية قصيرة الأجل ، ولكن من خلال ترتيبات اجتماعية اقتصادية مختلفة . لذلك فقد حلت طرة العوامل المتعددة (اقتصادية وغير اقتصادية) كمقياس للتأخر ، محل النظرة السابقة التي كانت ترجع التخلف إلى سبب وحيد ، هو دخل الفرد المنخفض (٥٢) . واستهدفت امكانية تحليل عمليات التنمية في العالم الثالث تحليلاً كاملاً .

لقد تغير بناء مشروع التحديث النظري ، فلم يعد يساوي بين التطور والنمو الاقتصادي ، ولم يعد التصنيع شرطاً لازماً « للتحديث » . وحل التحليل المتعدد الأبعاد للعملية الاجتماعية محل التحليل أحادي البعد . وأصبح ينظر الآن إلى « التحديث » على أنه عملية شاملة تضم النمو الاقتصادي والتقدم الثقافي وتحول النظام السياسي والبناء الاجتماعي وأيضاً التحولات في البناء النفسي والقيم الثقافية والدينية ، بحيث ترتبط هذه الأجزاء والعناصر ببعضها البعض ، فالصنيع الناجح يتعلق بقيام ديمقراطية بورجوازية مستقرة ، وموافقة الشعب على القرارات السياسية واشتراكه بها من ناحية ، وعلى وجود درجة عالية من سلطة مركزية تنفيذية وإدارية من ناحية أخرى . لأن اقتصاد السوق الرأسمالي يحتاج إلى مجتمع ديناميكي ومتواصل ، ويفترض هذا المجتمع مرونة أعضائه النفسية ويعني « الشخصية القوية

والموجهة الى الانجاز»^(٥٢)، لان هذه الشخصية - وهنا تقفل الدائرة - هي وحدها القادرة على العمل الاقتصادي العقلاني وانجاز التطور التقاني .

ثالثا - أدى فشل استراتيجية التطور الامبريالية في اواسط الستينات الى تجاوز نظريات التطور ذات الاتجاه الاقتصادي ، والغاء المساواة الحتمية - حتى ذلك الوقت - بين « التحديث » والتصنيع . وخلافا لنظرية المجتمع الصناعي التي تعتبر التصنيع عملية اجتماعية تاريخية ، تمتد حتما الى كل بلدان ومناطق العالم الثالث ، وتؤدي الى التحول الحاسم من « المجتمعات الزراعية » الى « المجتمعات الصناعية » ، وكذلك خلافا لنظريات التحديث التقليدية التي لم تفرق بين التصنيع و « التحديث » ، فقد شك منظرو التحديث في اواسط الستينات في حتمية عملية التصنيع في البلدان النامية^(٥٣) .

حاول أبتز في عام ١٩٦٥ ، أن ينظم مفاهيم مشروع التحديث النظرية ، وهي « التحول الاجتماعي Sozialer Wandel و « التطور - Entwicklung » و « التصنيع - Modernisierung » حيث يقول : « إننا نعتبر التطور حالة خاصة من التحول الاجتماعي » والتحديث حالة خاصة من التطور . ويبقى التصنيع أهم حالة ، وأكثر تحديداً . وبناء على ذلك يفصل التصنيع عن « التحديث » : « إن التصنيع هو أحد نواحي التحديث الذي يسبب نتائج عميقة بحيث يغير عادات ومؤسسات اجتماعية ... ويخلق أدوات وأدوارا اجتماعية جديدة »^(٥٤) .

ويكتب د. أبتز في عام ١٩٦٨ : « تعتبر العلاقة بين التطور والتحديث والتصنيع سلسلة منطقية عند انهيار التقليدية ، ومع التحديث كنتيجة للتصنيع »^(٥٥) .

تدل هذه التناقضات وغيرها على اضطراب المشروع عند منظري التحديث . وبسبب التنصل من دور الاقتصاد المسيطر أو التصنيع في عملية التطور الاجتماعي خوفا عميقا لدى منظري التحديث له تشابكاته المادية في المجال النظري المنهجي . فتأكيد أولوية الاقتصاد لا يناسب طبيعة الفكر الاجتماعي النظري البرجوازي حتى

في شكله المادي المتحجر ، لان ذلك مع الزمن يحدد الاساس المثالي لهذا الفكر . ويرى عالم الاجتماع الاميركي (و. مور) أن المطابقة بين التصنيع والتحديث أو النمو الاقتصادي ستؤدي الى مخاطرة : « هذه المخاطرة تنشأ بالمقارنة مع خطر النظرية الماركسية التي تقول بأن العامل الاقتصادي يلعب دورا أوليا وديناميا وبنائيا » (٥٧) .

ويحاول فيلر جهده اتخاذ مواقف معادية للماركسية ، كما فعل سابقا (تسابف W. Zapf) عندما شكك في مصداقية البناء التحتي والبناء الفوقي لشرح أبعاد التطور الاجتماعي . فليس من الممكن أن يترك لماذا يكون «قطاع الانتاج والاقتصاد والتصنيع» عموما «أكثر أهمية» بحيث يعتبر «أساسا ماديا من طبيعة مبدئية» بالمقارنة «بأبعاد تطور» (٥٨) أخرى . وخلافا لمنظري المجتمع الصناعي يتجه منظرو التحديث الى الانتقال من منهج أحادي البعد الى منهج كثير الأبعاد ومتعدد الأسباب لتحليل المجتمع . فالتصنيع يختلف عن «التحديث» اختلافين أساسيين :

أ - التصنيع هو تحديث اقتصادي ، يستطيع فقط أن يحقق النتائج الايجابية مع «التحديث» الموازي للمجالات الاجتماعية الاخرى ، والحشد النفسي ، ويعمل كقوة محركة لمجتمع «تحديثي» : «إن مجتمعا يتمكن بنفسه من خلق نمو اقتصادي يحافظ عليه فهو مجتمع حديث» (٥٩) .

ب - يجب أن تسبق التصنيع في البلدان النامية مرحلة استعداد أو انتقال، تهدف الى خلق الاستعداد عند هذه البلدان لدخول «للمجتمع الصناعي» . ويعني بعض منظري التحديث بهذا مرحلة «التحديث» . «إن التحديث ، وليس التصنيع سيكون مستقبلا مفتاح تطور أغلب البلدان الجديدة» (٦٠) . يعني هذا بشكل واضح : يجب أن يكون المجتمع «حديثا» أولا ليصبح «حديثا» .

يسعى هؤلاء الايديولوجيون بشروعهم حول «التحديث» كمرحلة انتقال أو استعداد لتطور القوى المنتجة في الدول الفتية ، الى تأمين تبعيتها مستقبلا للاحتكارات العالمية . ومن الاسباب التي تمنع قيام تصنيع سريع في البلدان النامية ،

الخوف من النتائج الاجتماعية والسياسية، وخاصة من نشوء الطبقة العاملة وتنظيمها كقوة سياسية تستطيع أن تخل بالتطور الرأسمالي المقبل، نظرا للنزاعات الاجتماعية المنتظرة في مرحلة التصنيع. فهم يريدون ترويع الدائرة: «مجتمع صناعي» دون طبقة عاملة. وخوفا من خطر إنشاء نظم «جماعية» نتيجة لتصنيع سريع، بمعنى ارتباط سرعة النمو بأشكال السيطرة، حيث يجري تهميش فعالية القطاعات المنتجة (قطاع الزراعة وقطاع الصناعة) المكرسة وظيفيا للتراكم. ويصبح نصيب هذين القطاعين من العاملين ضئيلا. بينما نلاحظ الإفراط في تضخيم القطاع الثالث (المنتج) (تجارة، نقل، خدمات، إدارة) الذي يستخدم عددا كبيرا من العمال، ودمجه في النظام الرأسمالي العالمي. «وكما لاحظ آدم سميث، إن الخدم يفر، بينما استخدام العمال يثري» (١١). ويتوافق «التحديث» في مجتمعات الأطراف بازدياد نسبي ومطلق للبطالة، ومزيد من البؤس والشفقة لغالبية فئات الشعب.

وبناء على مطابقة نماذج النمو والتصنيع، تغيرت استراتيجية التطور الاستعمارية الجديدة، من «تحديث» بمساعدة استثمارات الرأسمال الاجنبي، الى «تحديث» تقوم به قوى اجتماعية في الدول النامية ويحوي اصلاحات عديدة. بحيث قلت نماذج النمو المثيرة من أصل أمريكي - من «برنامج - النقطة الرابعة» - وزادت أهمية الاصلاحات المنبعثة من أوروبا الغربية بشكل رئيسي. ويتعلق هذا التطور بتناقص مكانة الولايات المتحدة في النظام الرأسمالي. وهذا يشير الى استعداد الدول الاستعمارية القديمة في أوروبا الغربية - بما لديها من خبرة في مقاومة حركات التحرر الوطني بالمقارنة مع الولايات المتحدة - الى لعب دور جديد ومحرك وفعال. إن تغيير استراتيجية التطور الامبريالية نتيجة منطقية لتغير ميزان القوى في العالم بين الاشتراكية والامبريالية. وهذا التغيير يستهدف، أولا، اعاققة التوجه نحو الاشتراكية في البلدان النامية، وایجاد حلف واسع من الدول النامية ضد المنظومة الاشتراكية. لذلك نجد نماذج التحديث تضم سلسلة طويلة من مشاريع أيديولوجية، تبرر بشكل مباشر الرأسمالية والاصلاحية الاجتماعية واليسار الراديكالي. كما يعلق على تيارات أيديولوجية غير ماركسية في العالم الثالث وخاصة على الوطنية وأنواع أخرى اشتراكية غير ماركسية. ويستهدف تعويد الناس على

قبول أفكار المجتمع الصناعي ، ونظرية البلدان « الغنية - الفقيرة » وأيديولوجية استهلاكية .

وعندما لا يجد الرأسمال الأميركي جواباً واضحاً عن سؤال حول خطوط الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة ، فإن الرأسمال الاحتكاري في أوروبا الغربية يقوم بالإصلاحات الاجتماعية بشكل أقوى . هكذا توجه ألمانيا سياستها التطويرية بهذا الاتجاه . فالسياسيون والأيديولوجيون فيها ، ومنهم على سبيل المثال (انشبنجر ، إيلر ، باهر) لا يؤيدون انتقال نماذج سياسة السوق الحرة الآلي إلى البلدان النامية ، بل يؤيدون « حالة أكثر دينامية » وإصلاح البنية القائمة لتقليل خطورة الاوضاع السياسية والاجتماعية المتفجرة والمسببة في نمو البطالة ، وزيادة الانحدار الاجتماعي في البلدان النامية . ويتطابق هذا المشروع التطويري السياسي مع « نظرية تحول الثقافة الدينامي » (ريتشارد بيرندت) . حيث يدعو إلى « استراتيجية تطوّر اجتماعية » تستفيد من تجارب وقسمات الدينامية الرأسمالية وتجنب أعراضها وتنتجها السلبية (٦٢) .

ويعتقد (بيرندت) أن الطريق إلى هناك يتطلب تبديل عملية النمو العفوية بعملية دينامية واعية من خلال تحول ثقافي دينامي موجه ، وامتداد الدينامية العالمي في شكل إنساني . فالتصنيع هو شرط التغلب الحاسم على آثار الاستعمار والتحرر من الاستعمار الجديد والتقدم الاجتماعي في البلدان النامية . وهو القادر على خلق أساس إنشاء الطبقة العاملة الحديثة المادي ، أي « القوة المحركة الاجتماعية للمجتمع » (٦٣) ، وشروط الاشتراكية المادية وحل المشاكل المهمة في البلدان النامية وأهمها مشكلة التخلف . ورغم التكيف الحاصل والتعديلات في النظرية والمنهج ، بقيت الأطروحات الرئيسة حول التخلف ، وكذلك مفاهيم البحث التحديثي الفلسفية ، دون تغيير جوهري .

١-٣-٤ - بدايات مشروع التحديث التاريخي :

يرتبط نشوء مشروع التحديث التاريخي في الولايات المتحدة واستقراره كمشروع

جديد للتاريخ البرجوازي ، ارتباطاً وثيقاً بفشل مشروع نظريات التحديث الأولى للبلدان النامية ، وبفشل استراتيجية التطور الاميركية المبينة عليها . فحقول نظريات التحديث الأولى الأساسية « كاول نموذج تحديث » تظهر بشكل واضح مركزيتها الانثولوجية . الاميركية والعنصرية والداروينية الاجتماعية ، وتركز على انتقال النماذج الاجتماعية « العربية » الى البلدان النامية ، بالإضافة الى المقارنة ، المنهجية ببناء مفاهيم ذات ثنائية ، والمطابقة بين « التحديث » والتصنيع الرأسمالي . لقد تبين أن ثنائية « التقليدية / الحديثة » غير مناسبة لانها تتجاهل موضوع الاهتمام الحقيقي ، وهو عملية التحديث ، وتصف درجات وسطى « انتقالية » بمعنى أنها « لم تعد تقليدية » و « ليست بعد حديثة » (٦٤) . ولم تترك بشكل مناسب الاشكال المتداخلة والذاتية الا على أساس الاختلاف عن النموذج المعيارى . لقد تمكن التفكير القائم على الثنائية أن يشرح الاختلافات بين المجتمعات المتطورة وغير المتطورة ، لكنه لم يتمكن من شرح شروط التطور . كذلك تبين أن نظريات التحديث الأولى ونماذجها ، واستراتيجية التطور الاميركية المبينة عليها ، وسائل غير مناسبة لاستراتيجية التطور الاستعمارية الجديدة ، لانها تركت شمولية البنية الاجتماعية في البلدان النامية وتمقيد عمليات تطورها جانباً .

ويصدق هذا الكلام على مشروع التحديث الاقتصادي - السوسيولوجي « الاصلاحى » في الستينات ، رغم أنه نوع الآلية الاقتصادية الاجتماعية السائدة وحاول بمساعدة اتجاهات ومراحل التطور وأنماطها أن يترك أبعاد العمليات في البلدان النامية . لقد ظهرت هوة واسعة بين النظرية والتطبيق في مشروع التحديث . عندما تحولت النظريات الى نماذج تطور عالمية ، ذات مستوى تجريدي عالٍ . واقتصر البحث على تعداد مفهرس لانواع وظلم اجتماعية تقليدية وانتقالية وحديثة ، وعلى جمع أحداث ومعلومات وجرد عمليات ، وقد تم ذلك « بعدد غير محدد أساساً من أبحاث الحالة » (٦٥) ، فلم يجر تحليل عمليات اجتماعية كاملة ، وإنما اقتصر على وصف ظواهر محيطية عارضة (مثلاً الديمغرافية وميزانية الدولة ... الخ) .

وتكمن مشكلة مشروع التحديث « الاصلاحى » في أن نظريات التحديث هي

تركيب أفكار سوسيولوجية تجريدية وعامة دون أي محتوى من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن أبحاث التحديث تقتصر على الذاتية والتجريبية ، لقد انقسمت وفليفة مشروع التحديث الأيديولوجية - والمعرفية دون أن تتوصل كل منها الى نتائج مقنعة ، من أجل الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة ، وانقطعت الروابط بين النظرية والابحاث التجريبية ، ولم تتمكن نظريات التحديث ، الموجهة الى « مفاهيم تطور عامة حول التحول الاجتماعي » ، من أن تؤدي مهمتها كبديل عقائدي بدلا عن طريق التطور « اللارأسالي » أو الاشتراكي ، ولم تستطع أن « تساهم في صنع القرار الهام والتنبيه بنتائج السياسية » (٦٦) ، وكانت استجابة منطري التحديث وباحثيه لهذا مختلفة ، حيث قام عدد منهم - وهم علماء الاجتماع والسياسة - « بتكرار المواقف القديمة المتصلبة » وإنتاج « ألفاظ رفاة مطلقة » لا يتجاوز فراغها الا بعدها عن الواقعية » (٦٧) ، لقد أدى هذا الوضع الى هوة واسعة بين الواقع في البلدان النامية ونظريات التحديث وأبحاثها ، وانتهى الطريق الى مأزق ، وقام عدد من باحثي التحديث ومنظريه للخروج منه بالاجراءات التالية :

أولاً - تصحيح نظريات التحديث ومراجعتها بمساعدة مواجهة المواد التجريبية بالتاريخية ، حيث قرر (تراوسيتل) سنة ١٩٧٤ « أن الخلل في نظريات التحديث » كان سببا في المحاولات الفاشلة حتى الآن ، فمن المستحيل وضع نظريات اجتماعية ومخططات شاملة بوسائل التاريخ الكلاسيكية ، بل يجب أن تراقب المفاهيم النظرية بمساعدة الاشكال المحددة للعملية التاريخية الموضوعية (٦٨) .

ثانياً - ضرورة اعطاء الاهمية للطبيعة التاريخية المميزة لعمليات تحديث فردية .

ثالثاً - توجيه مشروع التحديث الى تاريخ البلدان المتطورة ، يعني الى المناطق التي بدأت فيها عملية تحديث أصلية وحيدة معروفة حتى الآن : في أوروبا وأمريكا الشمالية ، لمعرفة أدق بالمشاكل والاشكال التاريخية لأصل التطور الغربي ، ومراجعتها من جديد بمساعدة التجارب والنظريات المكتسبة حتى الآن . وهذا يؤدي الى اطلاع أكبر على تكوين شروط التحديث الناجح ، من أجل المقارنة مع

مشروع التحديث في البلدان الأقل تطورا. فمنذ أوائل الستينات دعا بعض المؤرخين والاجتماعيين الأمريكيين الى إعادة كتابة تاريخ التطور من مجتمعات مصنعة سابقا بمساعدة تحليلات مقارنة. وهدفت دراسة تجارب « التحديث » التاريخية ومقارنة طريق التحديث الرأسمالي المعياري « بالشيوعي » و « الفاشي » الى التنبيه بأنواع ممكنة لتطور البلدان النامية ، وتوفير وسائل مناسبة للقرارات السياسية الأميركية . وقد أدى ذلك الى توسيع مشروع التحديث تحت شعار « ابعان الفكر مجددا في النموذج الغربي » من أجل مراقبة طرق التحديث في البلدان المتطورة مجددا (٦٩) . لقد اتضحت الحاجات التطبيقية المباشرة لتقديم الاستشارات السياسية حول تقديم البديل الجوهري لطريق التطور غير الرأسمالي والاشتراكي . ومن أجل عاقبة أوضاع اجتماعية وثورية . لقد هدفت أبحاث التحديث الى وسائل الانذار المبكر حول اتباع طريق التطور الرأسمالي في البلدان النامية . وسببت بذلك الاخطار لـ « دولة السجن والقلعة - Garrison-Prison-State » (٧٠) . وتبين في منتصف الستينات أن « مجتمع الاستهلاك الجماهيري » في المجتمعات المتطورة غير صالح للبلدان الفقيرة ، لأن تلك البلدان لم تستطع أن تسيطر على العلاقة بين الحاجة والاشباع ، ولم تستطع خلق ميزانية دينامية بين الرغبات المادية وامكانيات اشباعها . كذلك جرى تحليل ازدهام السكان في مدن البلدان النامية من خلال التجارب التاريخية في البلدان الرأسمالية المتطورة .

لقد صدر وفي نفس الوقت عدد متزايد من المؤلفات حول تفسير تاريخ البلدان الرأسمالية والاشتراكية الجديد ، والتاريخ الشامل من وجهة نظر مشروع التحديث . وجرى فصل بحث التحديث التاريخي منذ أواخر الستينات ، وفي البداية في الولايات المتحدة ، عن بحث البلدان النامية ، واستقر كثير جديد في التاريخ البرجوازي . وكل ذلك بسبب « تناقص ضغط الاستشارة السياسية » (٧١) .

لقد درس ماكلياند في كتابه « مجتمع الانجاز » ، استنادا الى مشروع « العقلنة » عند ماكس فيبر دوافع الانجاز في التاريخ حتى الآن . وقدم ليست في كتابه « الأمة الاولى الجديدة » الولايات المتحدة من المنظور التاريخي والمقارن «

التفسير الجديد الاول لتاريخ الولايات المتحدة من جهة نظر مشروع التحديث الاول،
وقد تمت الولايات المتحدة على أنها الامة الاولى التي تحررت من التبعية الاستعمارية
بقدراتها الذاتية ، وحققت الديمقراطية ، والرفاه الاقتصادي ، نتيجة التحديث
الناجح .

وكانت أعمال المؤرخ والاقتصادي الاميركي جيرشكرون ذات أهمية لمشروع
التحديث . فقد حاول اثناء نظرية تاريخية حول التصنيع الاوربي . فرأى أن
الاشكال التاريخية الخاصة لعملية التصنيع تابعة لدرجة تأخر البلد النسبي ، أي
لدرجة التي يصل اليها عشية « الانطلاق الكبير » الى النمو الصناعي . وعلى هذا
فقد تأخرت البلدان الاخرى تأخرا نسبيا بالمقارنة مع انكلترا بلد التصنيع الاول
الكلاسيكي الناجح . فتكونت أولا فرنسا ومن ثم ألمانيا وبعد ذلك الولايات المتحدة
وروسية .

وأدخل جيرشكرون عاملين لتوضيح الاختلافات التاريخية في عملية التصنيع
والزمن الاسرع لتطور « المجتمعات اللاحقة » الاقتصادية : العامل الاول ، « نظرية
الاستبدال » ، والعامل الثاني ، قضية « مزية التأخر » . وتقول نظرية الاستبدال إن
« المجتمعات اللاحقة » غير قادرة أن تقوم بتبديلات متعددة كيفيا ، لأنها لا تستطيع
القيام بانجازات « المجتمع الرائد » الاصلية في نفس الشكل التاريخي المحدد .
وبشكل عام ، كلما كان التأخر النسبي أكبر و « الانطلاق الكبير » أسرع ، كان
التصنيع مع أكثر النزاعات والازمات (٧٢) . وقد أشار (لينين) سنة ١٨٩٩ الى أن
« مساعدة البلدان القديمة تعجل بشكل قوي بتطور الرأسمالية في البلدان الفتية » (٧٣)
كذلك الرأي المتعلق بألمانية الامبريالية في « مزية الاستعارة » لـ (جيرشكرون)
استنادا الى (فيبلن Th. Veblen) وكذلك فكرة تروتسكي حول « مزية التأخر »
« فالمجتمعات اللاحقة » تستطيع أن تأخذ تكتيك وتنظيم وتجارب « الامم الرائدة »
على اعتبار أن التفانة (التكنولوجيا) وأشكال التنظيم والتجارب عنصر محايد الى
حد كبير ، يمكن أن يخدم علاقات انتاج رأسمالية أو اشتراكية ، طبقا لطابع السلطة
المهيمن وأشكال الملكية . وفسر (جيرشكرون) ثورة أكتوبر الاشتراكية ، باقامة

علاقات بين التأخر والثورة ونمو القوى الانتاجية السريع بعد الثورة بشكل خاص . واصفا « السلطة السوفياتية بمنتج تأخر البلاد الاقتصادي ١٠٠٠٠٠ فلو أزيلت كاترينا الكبرى ، نظام السخرة أو خففت منه أثناء انتفاضة كانون الاول سنة ١٨٣٥ لما حدث تدمير عند الفلاحين - وكان هذا دافع وضمان نجاح الثورة الروسية - لقد كانت الثورة الصناعية المؤجلة مسؤولة عن ثورة سياسية ، وتولت الحكم حكومة دكتاتورية خلال هذه الثورة ١٠٠٠ لا تتمكن حكومة مثل هذه أن تستمر في الحكم ما لم تستطع أن توهب الشعب بأنها تقوم بمهمة اجتماعية هامة ، ولا تستطيع أن تتممها دون هذه الحكومة . فيعطي التصنيع الحكومة السوفياتية مهمة كهذه » (٧٤) .

لا يشرح (جيرشكرون) نمو القوى الانتاجية السريع ، وينسب نمو التصنيع الاشتراكي العالية نتيجة النوعية العلاقات الاشتراكية وقدرات شعوب الاتحاد السوفياتي السياسية والمعنوية المسببة في الثورة ولكن « كمزلة التأخر لمجتمع لاحق » الذي بُني على مستوى تقني عالٍ ، وبهذا خلق (جيرشكرون) نموذج تفسير بحث الامبريالية الشيوعية الاول والتاريخي الشامل . واعتبرت ثورة أكتوبر على أنها جزء من « ثورات التطور الحديثة » التي تجري في كل البلدان خلال الانتقال الى « المجتمع الصناعي » ، بحيث تصبح أهميتها التاريخية والعالمية في قدرتها على خلق تصنيع سريع في بلد متأخر . فلا تعتبر الملكية الاشتراكية نتيجة تحويل الملكية الخاصة المستمر ، بل وسيلة من أجل التغلب السريع على تأخر التطور . واعتبرت اللينينية أيديولوجية تصنيع متأخر .

تكمن القضية السياسية الكبرى عند (جيرشكرون) في الإشارة الى الاخطار في البلدان النامية ، وامكانية نقل « مزلة التأخر » و « نظرية الاستبدال » الى الحاضر . فهي تصدق أيضا على البلدان النامية التي تشبه اليوم البلدان المتطورة التي كانت « مجتمعات متأخرة » في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالمقارنة مع الكلترا . فقد تخلق امكانية حلول بديلة ناجحة من جهة ، والاستعداد عند البلدان النامية « لطريق التحديث الشيوعي » من جهة ثانية . حيث من الممكن أن يتكرر مثال ١٩١٧ ، فيتطابق التأخر الاقتصادي مع منع حدوث الاصلاحات ، ويؤدي الى حدوث ضغط كبير من

الخارج نحو التحديث .• ويعتبر ذلك واحدا من أكبر التحديات للغرب ، نظرا لتأثير المثال السوفيتي وارتفاع الاتحاد السوفيتي الى مستوى عالمي (في ذلك الوقت) .
 • يوضح المثال السوفيتي الخطر الكبير الذي يحتوي عليه التأخر الاقتصادي اليوم .
 لا توجد حلول في شوارع معبدة دون أية مشكلة في الطريق الى التطور الصناعي .
 ويستطيع ذلك الطريق أن يؤدي من التأخر الى النظام الدكتاتوري ومن النظام الدكتاتوري الى الحرب .• ويظهر هذا الخطر مخططا ومتزايدا في شروط عالم « ذي قطبين » .• وتعاكي بلدان أخرى متأخرة السياسة السوفياتية بوعي ، وتصل الى منطقة التأثير السوفياتي بشكل اختياري أو مضطرة .• وينتهي (جيرشكرون) من ذلك بنداء شديد يعول على تجارب التحديث التاريخية في القرنين السابقين ، وتقوية استراتيجية التطور الاستعمارية الجديدة ، واحداث تحول برجوازي من فوق في البلدان النامية كي لا يتكرر مثال سنة ١٩١٧ .•

في أواسط الستينات ، أحدثت أعمال عالم الاجتماع الأميركي ر. بندكس (٧٥) تغيرا في بحث التحديث التاريخي المقارن ، الذي يعتبر بعد ذاته مؤسسة في الادب البرجوازي ، لكنه لم يتفوق بأفكار ذاتية أصيلة ، بل بتنظيم العوامل الموجودة سابقا وتركيبها في بحث التحديث التاريخي ، واستخدامها التاريخي الشامل يشكل أكبر ، وخاصة « البطاقة المثقبة » للتفسير عند (جيرشكرون) .• لقد وسع (بندكس) آفاق بحث التحديث التاريخي بوجهات النظر الجديدة التالية :

١ — خلافا لنظريات التحديث السوسيولوجية المجردة والشاملة السائدة حتى ذلك الوقت ، حدد بندكس « التحديث » « نوعا من التحول الاجتماعي ، الناتج عن الثورة الصناعية الانكليزية في الفترة ما بين ١٧٦٠ و ١٨٣٠ ، وعن الثورة الفرنسية السياسية في الفترة ما بين ١٧٨٩ — ١٧٩٤ » (٧٦) .• وكان بذلك أول سوسيولوجي برجوازي حاول أن يحدد « التحديث » تاريخيا : الزمن التاريخي والمكان لتاريخ « التحديث » ، في فترة تعاقب الثورات في أوروبا وأمريكا الشمالية .• ووصف تلك المرحلة بأنها مرحلة « تحول عالمي » من

المجتمع قبل الصناعي الى المجتمع الصناعي الذي يحل محل ثورة أكتوبر الاشتراكية . وأراد بوندكس أن يتغلب على النرجسية الاميركية - التي تعتبر الولايات المتحدة مقياس الديمقراطية والحق والتنظيم في العالم - المتضمنة في مشروع « الثورة اللاملسية » المؤسس من قبل بالمر وجودشر في أواخر مرحلة الحرب الباردة .

٢ - قسم بوندكس العالم الى مجتمعات متطورة و « مجتمعات لاحقة » . وخلافا للنظريات السائدة حتى ذلك الوقت التي أدركت « التحديث » أو التصنيع على أنه عمليات متشابهة في كل البلدان اذا وجدت شروط معينة تستتبع نتائج محددة (روستو) . واستنادا الى (جيرشكرون) ، أكد بوندكس على ضرورة ادراك عملية « التحديث » أو التصنيع بناء على حالة البداية الخاصة للمجتمعات اللاحقة مقارنة بالمجتمعات الرائدة . واعتبر أن « تحديث » المناطق غير الاوروبية أو الاميركية متعلق « بالثورة اللزوجة » وهو يرى أن « التحديث يكمن في التقدم الاقتصادي والسياسي لعدة مجتمعات رائدة وعمليات تحول المجتمعات اللاحقة التي تتبع ذلك » (٧٧) . مؤكدا أيضاً على شروط « التحديث » الدولية . وعمل حساباً لحاجات استراتيجية التطور الاستعمارية الجديدة . فدعا الى تطور تدريجي وشامل يراعي خصوصية البلدان النامية ، ويربط « التقليدية » « بالحدثة » ، مشدداً في هذا الصدد على أهمية تأثير العامل الخارجي بالمقارنة مع الماضي .

* * *

لقد أكدت نظريات التحديث الاولى في مضمونها التسموي على « التغريب - Westernization » أو « الأوربة » الذي القى معارضة شديدة من مجتمعات البلدان النامية ، مما أدى الى سقوطه . وفي العقد السادس من هذا القرن ، ونتيجة الظروف الجديدة ، وسعي شعوب البلدان النامية للمحافظة على شخصيتها وهويتها واستقلالها ، استبدال مفهوم « التغريب » بمفهوم « التحديث » الذي ظهر وكأنه مفهوم « فني » محايد . ومنذ السبعينات وبعد انضاح جواهره ، والوظيفة الرئيسة

التي أنيطت به، في إطار استراتيجية التطور الامبريالية، أصبح يطلق على «التحديث» اسم «نقل التكنولوجيا» (٧٨) .

إن تغير المفاهيم من مرحلة إلى أخرى لم يغير من مضمون تلك المفاهيم ، بل بقيت واحدة ، وإن اختلفت التسميات . فالنظريات السابقة ومشاريع التطوير التي بنيت عليها تستند إلى المنطلقات التالية (٧٩) :

١ - التخلف ما هو الا مجرد تأخر زمني وأن مسار التقدم الفريد هو مسار الحضارة الغربية ، وعلى الشعوب أن تسلك ذلك المسار . مما يفرض على شعوبنا ضرورة محاكاة النموذج الرأسمالي ، ونقله ، والاعتماد عليه ، فتأيد تبعيته له .

٢ - التنمية عملية تدريجية Continuum ومتواصلة وذات أطوار ومراحل ، ولكنها باستمرار تتجه نحو هدف موحد . فالبلدان النامية في مسيرتها التنموية تتجه نحو غاية محددة ونمط مستقبلي هو الرأسمالية الصناعية الحديثة . وأن البلدان النامية في مرحلة تاريخية متأخرة عن تطور المجتمعات الرأسمالية ، وهي مرحلة طبيعية ، تشبه المرحلة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية ، وبالتالي فإن مصاعب ومشاكل البلدان النامية تشبه تلك المصاعب والمشاكل التي واجهت الدول الأوروبية في مسيرتها التنموية منذ أواسط القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر .

٣ - إمكانية اختزال ظاهرة الحضارة الغربية ، واكتساب ثمراتها المادية إلى أمر واحد هو الآلة ، وما يتصل بها من تكنولوجيا وأدوات مادية . وفي هذا خلط واضح بين الحضارة ومظاهرها المادية .

٤ - التنمية حصيلة طبيعية لانتشار المفاهيم والقيم المادية والتعليمية والثقافية من الدول الرأسمالية الصناعية إلى المجتمعات التقليدية . حيث تنتقل العناصر الثقافية من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية ، وبعد ذلك

الى عواصمها الاقليمية ، وأخيراً تسود في كل مناطق البلدان . ويعبري الترينز على إبراز تأثير التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية ، على افتراض أن التكنولوجيا والثقافة المرتبطة بالتصنيع تشكلان نسفاً اجتماعياً معيناً . وإن نقل التكنولوجيا والصناعة سيؤدي الى تغير الثقافة والبناء الاجتماعي في مجتمعات البلدان النامية ، لتصبح في نهاية الامر كالمجتمعات المتقدمة . فالدول الغربية هي الرائدة في الحدثة ، وهي تجسد المعايير القياسية لكل ما هو حديث وعصري لجميع دول العالم ليس فقط في مجالات الانتاج الاقتصادي وإنما أيضاً في النظم السياسية والاجتماعية ، فبدت وكأنها اليوم قناعات ومبادئ عالمية . وانتشار هذه المبادئ لا يتحقق الا من خلال « المساعدات » الاقتصادية والثقافية والسياسية المباشرة التي تقدمها الدول الرأسمالية للدول النامية . فالمساعدات الخارجية يمكن أن تخلق تدريجياً في المجتمعات التقليدية التكنولوجيا والديمقراطية الليبرالية ونمط الانتاج الرأسمالي . بحيث يبدو الانتشار وكأنه عملية اقتصادية وسياسية محايدة .

٥ - المركزية الأوروبية Eurocentrism التي ترى أن المجتمعات الأوروبية ، السبابة على طريق التطور ، تمثل النموذج الذي يجب أن يحتذى من قبل الدول النامية ، وأن حضارة الغرب الرأسمالي تشكل صورة التقدم الوحيدة والمثلى التي تصبو اليها الشعوب ، لان الحضارة تعني عندهم الحضارة الغربية . وان مستقبل تلك الدول يتشكل في اتباع النظم السياسية والاقتصادية القائمة في أوروبا الغربية وأمريكا . فنمط الانتاج الرأسمالي والليبرالية البرلمانية هي الأكثر ملاءمة للطبيعة البشرية ، وما عداها يشكل انحرافاً وخروجاً على العقلانية . فالتصنيع والمدنية ونشر الثقافة العلمانية وتحقيق المشاركة السياسية كما هو في الغرب ، وسيلة البلدان المتخلفة اذا أرادت اللحاق بالدول المتقدمة . اذن ، النموذج الغربي هو النموذج العالمي الوحيد . وهنا يظهر التركز الأوروبي حول الذات بأجلى صورته .

خاتمة :

تميل نظريات التحديث الى اختزال الواقع التاريخي والمعاصر ، ثم تحويله الى علاقات مجردة صورية ، تشكل ثنائيات بين مرحلتين أساسيتين : (التقليد / التحديث) ، (الاقطاع / الرأسمالية) . ويظهر مفهوم المجتمع « الحديث » أو « المتقدم » في نظريات التحديث كمفهوم صوري ، غير تاريخي ، وتجريد أيديولوجي . فمناذج المجتمع المتقدم هي مجتمعات أوروبية الغربية وأمريكا الشمالية . والدول المتخلفة تستطيع أن تكرر التجربة التاريخية التي مرت بها تلك الدول . بل ويمكن اختزال عملية التنمية الى نموذج صوري يكون محتواه متنوعاً تاريخياً .

وتفتقر تلك المفاهيم الى الصدق العلمي ، لأنها تفتقر الى البعد التاريخي وتجاهل الواقع . فالدول المتخلفة لا تستطيع أن تعيد تجربة التطور الرأسمالية التاريخية وتحقق تراكم رأس المال ، لأن المرحلة التاريخية الراهنة مختلفة عن المرحلة التاريخية التي تطورت بها الرأسمالية في بلدان المركز . فلا تجوز إقامة تشابه بين التاريخ الأوروبي وتاريخ البلدان النامية ، وبالتالي لا يجوز اعتبار هذه المرحلة التاريخية طبيعية . فأوروبا لم تتعرض للاستغلال والنهب والهيمنة الخارجية كما تتعرض لها البلدان النامية من جانب النظام الرأسمالي العالمي .

كما يلاحظ خلط واضح وغموض في تصورات نظريات التحديث ، فيما يتعلق بنفسها لمعوقات التنمية بوجه عام . حيث ترى أن تقدم الدول المتخلفة يتطلب التصدي للعناصر التقليدية التي تعيق التغير الاجتماعي والثقافي ، ويزرع كل ما يؤدي الى الاندلاق نحو التقدم . وتفترض تلك النظريات أن البناء الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي في الدول المتخلفة يشكل عائقاً رئيساً يحول دون تنميتها .

لقد تجاهلت نظريات التحديث أن انتشار مفاهيم الرأسمالية وقيمها على صعيد عالمي « كنموذج كوني » لم يؤد الى التنمية ، بل ان تلك المفاهيم عملت على عرقلة تنمية تلك المجتمعات وأحدثت التخلف فيها . فالرأسمالية ، في توسعها الاستعماري ، قامت بنهب ثروات الدول المتخلفة ، ووظفت اقتصادياتها لخدمة تطورها بالذات ، مما

أدى الى افتقار وتخلف تلك المجتمعات ، وتحقيق التخلف في الوقت الراهن بآليات جديدة تجري إعادة انتاجها .

ولكن اذا كان البناء التقليدي الذي شوهه الاستعمار سببا من أسباب التخلف ، وعاملا من عوامل عدم التقدم ، أفلا نستطيع القول ان عملية التنمية بالشكل الذي تسير عليه قد تكون هي بدورها سببا من أسباب عدم التقدم ؟

ليس التخلف حالة طبيعية أو مجرد بنية تقليدية ، ولا هو مرحلة محافظة من النمو الاقتصادي مرت بها الدول المتقدمة ، بل هو نتيجة اندماج بلدان آسية وأفريقية وأمريكة اللاتينية في نظام الاستغلال الرأسمالي العالمي . انه نتيجة منطقية وتاريخية لتطور الرأسمال وتوسعه على أساس عالمي ، حيث مثل الرأسمال وسيلة السيطرة الاستعمارية . ومن خلال الاستعمار الجديد ، تعمقت إعادة انتاج التخلف .

لقد تجاهلت نظريات التحديث علاقة الارتباط والتأثير المتبادل بين التخلف من جهة وبين الرأسمالية والاستعمار والامبريالية من جهة أخرى ، والوحدة المادية والتاريخية من تطور الرأسمالية والتخلف ، وفي ذلك تكمن وظيفة نظريات التحديث التبريرية ذات الطابع الايديولوجي .

جوهرياً يمكن القول أيضا : ان التفسيرات السابقة تناولت مفهوم التأخر والتخلف بشكل خاطئ وغير دقيق ، عندما اعتبرت أن التخلف مجرد تأخر زمني على طريق التطور الرأسمالي ، ولم تنظر الى التأخر على أنه لحظة متضمنة داخل التخلف ، وجزء لا يتجزأ منه . فظاهرة التخلف التي تعيشها مجتمعات الأطراف ليست ظاهرة بسيطة ، وليست كما يقال عنها تأخرا اقتصاديا ، انها ظاهرة معقدة ، ووحدة تأثير متبادلة من التأخر الاقتصادي - التقني ، والتأخر الاقتصادي - الاجتماعي ، والتبعية الاقتصادية وما ينشأ عنها من أنواع التبعية ، والنهب الاستعماري القديم ، والاستنزاف الاستعماري الجديد .

إن القول بالتمودج « العالمي » الموهوم يؤدي الى اغفال تنوعات البلدان النامية التاريخية والثقافية . ويغدو رفض أي أيديولوجية « عالمية » عن التنمية أمراً مشروعاً ومبرراً ، حتى ولو أخذت هذه الأيديولوجيا وجهاً آخر في مرحلة الاستعمار الجديد ، يدعى « التحديث » أو « نقل التكنولوجيا » . فالأيديولوجيات تعبر عن مصالح اجتماعية ، وتخدم طبقات اجتماعية . « فالتحديث » أيديولوجيا تخدم مصالح الطبقات المسيطرة في المراكز ، ومصالح الطبقات الحاكمة في الأطراف والمرتبطة بعلاقة تبعية هيكلية وطبقية مع الطبقات المسيطرة في المراكز .

ولا يتم تجاوز النخلف بتقليد الانجازات الرأسمالية في المراكز ، واستعارة مؤسساتها وأنظمتها ، وإنما من خلال « تنمية متمخورة على الذات » تهدف الى السيطرة على التراكم ، « وفك الروابط » بالنظام الرأسمالي العالمي ، والتصدي للهيمنة الامبريالية الاميركية التي تظهر في صورة النظام الدولي الجديد .

حقاً إن نظريات التحديث تشكل بوضوح موقفاً أيديولوجياً أكثر منها نظرية علمية في التنمية .

الهوامش

- (1) بعض العناوين المهمة من الولايات المتحدة الاميركية :
G. A. Almond / J. S. Coleman, The Politics of Developing Areas.
Princeton 1960; D. Apter, The Politics of Modernization.
Chicago 1965; R. Bendix, Embattled Reason,, New York 1970.
C. E. Black, Comparative Modernization, New York 1976; D. Lerner,
The Passing of Traditional Society, New York 1958.
ايضا هناك دراسات هامة في ألمانيا أبرزها دراسات :
P. Flora, W. Zapf, H. U. Wehler.
(2) J. Brode, The Process Modernization. An Annotated Bibliography on the
Sociocultural Aspects of Development, Cambridge/Mass. 1969.
وهذه الببليوغرافيا مقسمة الى أربع اقسام رئيسية : «النظرية العامة، التصنيع،
التحضر، مناطق التحديث الزراعي» وتحتوي على أكثر من ٣٠٠٠ عنوان .
(3) Vgl.-U. Wehler, Der Aufstieg des amerikanischen Imperialismus.
Studien zur Entwicklung des Imperium Americanum, Göttingen 1974,
S. 1077, 4377.
(4) H. Maretzki, der Antikommunismus in der Außenpolitik des amerika-
nischen Imperialismus, in : Deutsche Außenpolitik- 11/1967, S. 1365.
(5) D.C.Tipps, Modernization Theory and Comparative Study of Societies:
A Critical Perspective, in: Comparative Studies in Society and History,
15/1973, S. 2087.
(6) H. Koch, Der Sozialdarwinismus. Seine Genese und sein Einfluß auf
das imperialistische Denken, München 1973.

- (7) R. I. Rhodes, The Disguised Conservation in Evolutionary Development Theory, in : Science and Society, an Independent Journal of Marxism, New York, 5/1968, S. 384.
- (8) B. Bühl, Evolution und Revolution, München 1970, S. 361.
- (9) K. Marx, Die Künftigen Ergebnisse der britischen Herrschaft in Indien, in : MEW, Bd 9, Berlin 1974, S. 220-226.
- (10) S. Avineri, Marx and Modernization, in: The Review of Politics, Notre Dame, Indiana, 21/1969, S. 172-188.
- (11) Ebenda, S. 176.
- (12) H.-U. Wehler, Modernisierungstheorie und Geschichte, Göttingen 1975, S. 51 ff.
- (13) Vgl. R. I. Rhodes, the Disguised Conservation in Evolutionary Development Theory, a.a.O., S. 385.
- (14) K. Marx/F. Engels, Manifest der Kommunistischen Partei, in : MEW, Bd. 4, Berlin, 1974, S. 466.
- (15) W. I. Lenin, Brief an die Arbeiter und Bauern der Ukraine, in : Werke, Bd. 30, Berlin 1972, S. 283
- (16) Vgl. K. Marx, Das Kapital, Dritter Band, in : MEW, Bd. 25 Berlin 1968, S. 346.
- (17) MEW, Bd. 9, Berlin 1961, S. 129.
- (18) W. Ernst, Charakter und Entwicklung der sozialökonomischen Verhältnisse, Leipzig 1977, S. 26.
- (19) Vgl. Ebenda, S. 27.
- (20) Politische Ökonomie des heutigen Monopolkapitalismus, Berlin 1972, S. 72.

(٢١) انظر على سبيل المثال :

W. A. Lewis, The Theory of Economic Growth, Homewood I ll., 1955, S. 9.

- (22) C. Schuhler, Zur Politischen ökonomie der Armen Welt, München 1968, S. 19.
- (٢٣) د. سمير أمين ، التطور اللامتكافئ : دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية ، ترجمة برهان غليون ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٢٥ .
- (24) W. W. Rostow, Stadien Wirtschaftlichen Wachstums, Göttingen 1967, S. 57, 78 ff.
- (٢٥) من أجل استخدام مراحل النمو عند روستو على البلدان النامية انظر :
Vgl. G. Rose, « Industriegesellschaft » und Konvergenz, theorie, Genesis-Strukturen-Funktionen, Berlin 1974, S. 202-206.
- (27) Vgl. G. Hall, Der amerikanische Imperialismus in der Welt von heute, Berlin 1973, S. 362 ff.
- (28) D. Apter, The Politics of Modernization, a. a. O., S. 463.
- (29) D. C. Tipps, Modernization Theory, a. a. O., S. 211.
- (30) Ebenda.
- (31) Vgl. K. Ernst, Fur eine dem sozialen Fortschritt dienende Soziologie der Entwicklungsländer, in : A Al., Berlin 2 (1974) 4, S. 627-633.
- (32) Vgl. K. Ernst, Charakter und Entwicklung, a. a. O.- S. 14 ff.
- (33) Vgl. E. Jäckel/E. Weymar, Die Funktion der Geschichte in unserer Zeit, Stuttgart 1975, S. 202.
- (34) Vgl. G. Liebscher, Zu einigen neuen Aspekten der neokolonialen Ideologie und Theorienbildung des Imperialismus, in : A AL., Berlin 3 (1975) 5, S. 756. 795.
- (٣٥) مثال على ذلك D.C. Tipps من الولايات المتحدة ، و W. Buhl من ألمانيا .
- (36) Vgl. H.-U. Wehler, Modernisierungstheorie un Geschichte, a.a.O., S. 6.
- (37) Vgl. I. Weinberg, The Concept of Modernization, Toronto/Buffalo 1972, S. 14.
- (٣٨) إضافة إلى (دوس وتيس) نجد :
C. Oglesby, R. Shaul, A. A. Mazrul- M. G. Raskin, B. B. Fall.

- (39) Vgl. R. Horn, Die «New Left history» in den USA über den kalten Krieg, in : ZFG, 7/1977, S. 803-815.
- (40) Vgl. C. Oglesby/R. Shaul, Amerikanische Ideologie, Frankfurt/M. 1969, S. 97/98.
- (41) R. I. Rhodes, the Disguised Conservation, a.a.O., S. 412.
- (42) IESS, Stichwort Modernization : Social Aspects, a. a. O., S. 390.
- (43) Vgl. J. Herzog, Das Traditionsproblem und der Neokolonialismus, in : AAL.- Berlin 3 (1975) 1, S. 23 f.
- (44) IESS, S. 391.
- (45) Vgl. J. C. Davies, Eine Theorie der Revolution, in Theorien des sozialen Wandels, a. a. O., S. 400.
- (46) G. A. Almond, Politische System und sozialer Wandel, in : Theorien des sozialen Wandels, a. a. O., S. 211-227.
- (47) J. Habermas, Zum Thema : Geschichte und Evolution, in : Gesch. u. Gesell., 3/1976, S. 328.
- (48) Vgl. R. Firth, Preface to Henry Summer Maine, Ancient Law, Boston 1963- S. XXX.

(٤٩) دون أن يذكروا أن من نتائج الاستثمار جعل اقتصاد غانا يعتمد على منتج واحد هو الكاكاو ، وعندما حاول الرئيس نيكروما أحداث تغيرات تقدمية في بلاده معادية للامبريالية ، جرى تخفيض سعر الكاكاو العالمي من قبل الاحتكارات الرأسمالية العالمية ، مما أدى إلى تدني عائدات غانا من الكاكاو ، وعجز حكومة غانا عن الوفاء بالتزاماتها .

- (50) J. Herzog, Das Traditions problem und der Neokolonialismus, a.a.O., S. 277.

(٥١) د. سمير أمين ، ما بعد الرأسمالية ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٢٤٥ .

- (52) Vgl. H. Kahn/J. Wiener, the werdet es erleben, Hamburg 1971.
- (53) D. Lerner, The Passing of Traditional Society, Glencoe I 11, 1958, S. 137.

- (54) Vgl. G. Rose, «Industriegesellschaft» und Konvergenztheorie, a.a.O., S. 105-125.
- (55) D. Apter, The Politics of Modernization, a.a.O., S.X, 68.
- (56) D. Apter, Some Conceptual Approaches to the Study of Modernization- Englewood Cliffs, N. J. 1968, S. 335.
- (57) IESS, Bd. 10, 1968, S. 264.
- (58) H. U. Wehler, Modernisierungstheorie und Geschichte, a.a.O., S. 53.
- (59) IESS, Bd. 10, S. 388.
- (60) D. Apter, The Politics of Modernization, a.a.O., S. 70.
- (٦١) د. سمير أمين ، التطور اللامتكافئ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ .
- (63) Vgl. R. F. Behrendt, Die Zukunft der Entwicklungslander, a.a.O., S. 611.
- (63) K. Marx, Das Kapital, Erster Band, in: NEW, Bd. 23, Berlin 1969, S. 528.
- (64) P. Flora, Modernisierungsforschung, a.a.O., S. 21.
- (65) R. Lepsius, in : H. Schissler, Theorien des sozialen Wandels, a.a. O., S. 183.
- (66) H.-U. Wehler, Vorüberlegungen zu einer modernen deutschen Gesellschaftsgeschichte- in : Industrielle Gesellschaft und politische System, S. 3-20.
- (67) Ebenda, S. 5,16.
- (68) R. Trauzettel, Probleme der Modernisierung in Ostasien, a.a.O., S. 191.
- (69) IESS, S. 388.
- (70) Vgl. H. D. Laswell, The Policy Sciences of Development, in : World Politics, 17/1965, S. 286-309.
- (71) H.-U. Wehler, Vorüberlegungen zu einer modernen, a.a.O., S. 6.
- (72) H.-U. Wehler, Modernisierungstheorie und Geschichte, a.a.O., 48-50.
- (73) W. I. Lenin, Die Entwicklung des Kapitalismus in Russland, in : Werke, Bd. 3, Berlin 1956, S. 503, 569.

(74) Vgl. A. Gerschenkron, Wirtschaftliche Rückständigkeit in historischer Perspektive, in : Theorien des sozialen Wandels, a.a.O., S. 78/79.

(75) R. Bendix, Die vergleichende Analyse historischer Wandlungen, in KZfSUS., 6/1985- S. 429-446.

(76) R. Bendix, Modernisierung in Internationaler Prospektive, a.a.O., S. 506.

(77) Ebenda, S. 510.

(٧٨) د. بشارة خضر ، دور التكنولوجيا في التنمية المربية ، في : مجلة المشروع ، المغرب ، ٤/١٩٨١ ، ص ١٦٧ .

(٧٩) انظر على سبيل المثال الدراسة القيمة ل :

د. عبد الخالق عبد الله ، التنمية والتبعية السياسية ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٢٨ - ٣١ .

١-٥ دور العلم والتقانة

في تنمية القدرة الذاتية العربية *

مقدمة

الموضوعة الثاوية وراء هذا البحث هي أن تنمية القدرة الذاتية العربية ، عمل حضاري أولاً وقبل كل شيء . وأن هذا العمل لا بد أن يحمل ملامح حضارة عربية مميزة ، يكون للعلم والتقانة (التكنولوجيا) دور ريادي فيها +

من هنا فإن دراستنا لدور العلم والتقانة في تنمية القدرة الذاتية العربية تنصب على دراسة الخصائص التي يجب أن تتوافر في منظومة العلم والتقانة ، حتى تستطيع الاسهام في تنمية القدرة الذاتية العربية بجوانبها المتعددة ، وخصوصاً تنمية الانسان العربي .

لقد شكل العلم والتقانة متغيراً أساسياً في حياة البشرية ، إذ ارتبطت العصور التاريخية باكتشافات علمية وتقانية مهمة ، أدت الى ادخال تعديلات جوهرية على تطور المجتمعات ، نجم عنها تحسن مستوى المعيشة ، وتطور المجتمعات وازدهارها ، بينما اقترنت فترات الركود والانحطاط في حياة المجتمعات ، بتراجع العلم والتقانة وعدم الاهتمام بهما .

ولعل تفجر المعرفة العلمية والتقانية وتلازمهما من أوضح سمات النصف الثاني من القرن العشرين ، وأصدقها تمثيلاً للأوضاع . فقد أدت الى تغير جوهري في الحياة لم تعهدها البشرية من قبل (١) .

* د. كامل عمران ، في : شؤون عربية ، القاهرة ١٩٩٣/ ٧٢ ، ص ٧٧ - ٩٧ .

ومظاهر هذا التغير تحيط بنا من كل جانب ، وتبث آثارها فينا بالبحاح ، سواء
وعينا ذلك أو لم نعه . وتتمثل تلك المظاهر في تسارع التقدم العلمي والتقني ،
وتزايد أعداد المشتغلين بالعلم والتقانة في الدول المتقدمة ، وزيادة الموارد المالية
والدعم المتنوع التي تخصصها الحكومات والمؤسسات الخاصة للعلم والبحث العلمي .
ومما يجب الانتباه إليه أن تلك الآثار لا تعبر فقط عن القدرات الراهنة التي يمتلكها
علم هذا العصر ، وإنما تكشف الآفاق المتخيلة التي يشق العلم طريقه إليها . إضافة
إلى أن المعرفة الإنسانية تزداد كماً وحجماً ، فهي تقفز قفزات نوعية تتابع في المصور
الآخيرة ، وغزت مختلف العلوم ، وكادت تغير من طبيعتها مضمونها ومنهجها .

ومهما كانت المقاييس التي تتخذها لبيان دور العلم والتقانة في هذه الآونة ،
فإننا سنخرج بنتيجة يئنة ، هي أن هذا الدور لا يدانيه أو يجاريه أي دور أو أثر
حتى في أبهى عصور العلم السالفة ، وأن الثورة التي يتصفان بهاني مرحلتنا الحاضرة
لا توازيها أية ثورة في أية مرحلة ماضية . إنها العامل الأول والأساس الذي أعطى
العالم المعاصر ما يتميز به من تغيرات سريعة .

وعندما نتحدث عن تنمية القدرة الذاتية العربية ، فإننا نقصد ذلك الجانب
الأساسي الهام من مشروع حضاري متكامل ، عربي الملامح ، متميز بالاصالة والعمق ،
ومرتبط بالحضارة الإنسانية عالمياً ، تبعاً له جوانب الحياة العربية ، الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية والعسكرية وغيرها . غير أن دور العلم والتقانة في هذا
المشروع القومي لا بد أن يكون ريادية وأساسياً ، متكاملًا مع بقية الأدوار في المجتمع ،
يؤثر فيها ويتأثر بها .

ولكن ، ما هو الدور الذي يفترض أن يلعبه العلم والتقانة في تنمية القدرة
الذاتية لمجتمع تأكلت جوانبه ، وتقطعت أوصاله ، ونخرت « القطرورية » و « الطائفية »
كيانه ، وأصاب التخلف جميع نواحي حياته ، فسيطرت الخرافة والالوهام على منطق
تفكيره ، فغدا عاجزاً عن الدفاع عن نفسه وعن عائلته المهزوم ، وأضحت التبعية
مرضا مزمنًا ، وبدأ الشعب العربي ميؤوساً منه ، عالقة على المجتمع الدولي ، يأخذ

دون أن يعطي ، وبستهلك دون أن ينتج ، وأصبح الابقاء على التجزئة ، وتجنب الوحدة ، سمة أساسية من سمات تاريخنا العربي المعاصر . وغدا تاريخ كل قطر عربي رحلة من الاستسلام الجماعي اختارها كل قطر على طريقته الخاصة ، مما ساهم في تعميق التخلف وإعادة انتاجه ، وابقاء التبعية وزيادة روابطها ، وترسيخ الازدواجية الثقافية . فالتجزئة التي فرضها الاستعمار ، والمثبتة بقوانين صاغتها الأقطام العربية تتنافى منطقيا وعمليا مع مفهوم للمجتمع العربي ، بل إن ما يجري في الاقطار العربية حاليا ، ما هو الا « تجديد للتخلف » أدى الى اصابة المجتمع العربي بفيروس « فقدان المناعة القومية المكتسبة » .

كيف يمكن أن يسهم العلم والثقافة في بناء نموذج حضاري عربي أصيل ، تزدهر أصالته بحداثته وتطوره ، وتأخذ حداثته المبادئ الخلقية والقيم الأساسية ومعاني الرسالة الانسانية المتجددة في أصالته ، رسالة الخير والسلام ، والعلم والتقدم للعالم ، في وجه الشر والعدوان ، والجهل والتخلف ؟ . كيف يمكن للعلم والثقافة ، أن يقوموا بهذا الدور ، في وقت يشهد الوطن العربي الإخفاق والفشل على كل صعيد الا يبدو ذلك أمراً مستحيلاً ؟ .

أجل ، في ظل هذا السواد الذي يلف المجتمع العربي ، والشعور النفسي بالعجز ، وعدم القدرة على مواصلة السير على طريق الحضارة ، ومحاولات القوى الخارجية والداخلية ، التشكيك بإمكانات الانسان العربي المتجددة ، يصبح الاقتناع بدور العلم والثقافة ، وبقدرة أمتنا العربية على تجاوز الصعاب ، والخروج من محنتها ، أمراً ضرورياً أكثر من أي وقت مضى .

١-٥-١-٢ منطلقات اساسية :

يستند هذا البحث الى جملة من المنطلقات الاساسية نعرضها بايجاز :

- ١ - المجتمع منظومة كلية ، تتكون من منظومات فرعية ، جميعها متساندة مع بعضها وتنسق من خلال الادوار التي تؤديها . وترتبط المنظومات الفرعية مع المنظومة

الكلية بعلاقة جدلية . فالعلم والثقافة منظومة فرعية ، وهي جزء من منظومة المجتمع الكلية ، وفلسفة العلم والثقافة جزء من الفلسفة الاجتماعية الشاملة التي تحكم منظومة المجتمع الكلية .

وبالرغم من أن المنظومات التي يتكون منها المجتمع متسائدة مع بعضها البعض ، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنطلقات الحضارية التي يستند إليها المجتمع والغايات التي يسعى إليها ، تتميز منظومة العلم والثقافة عن غيرها من منظومات المجتمع الأخرى ، بأنها منظومة رائدة وأساسية ، يستند إليها إدراك المجتمع لمساكن نموه وتطوره . ففكرة المعرفة العلمية تكمن في طابعها العام وكونها ضرورتها وصدقها الموضوعي . وبواسطة التفكير المنطقي ، وقدرة الإنسان العقلية الإبداعية يستطيع العلم إدراك العالم في مفاهيمه ، فيقوم بدراسة الفواهر الطبيعية والاجتماعية ، ويكتشف العلاقات فيما بينهما ، ويصوغ القوانين التي بدونها يكون النشاط العملي الواعي العائلي مستحيلاً . ومن هنا تبرز أهمية العلاقة بين منظومة العلم والثقافة والمشروع الحضاري الذي يتبناه المجتمع .

٢ - تعد منظومة العلم والثقافة جزءاً من كل* ، ومنظومة فرعية من نظام كلي شامل ، وهي بالتالي لا تستطيع وحدها إنجاز مهمة تنمية القدرة الذاتية العربية ، رغم تسليمنا بريادة هذه المنظومة ، ودورها الأساس في ذلك . وهذا التسليم يجب أن لا يفهم على إطلاقه . فليس بمقدور منظومة من منظومات المجتمع النهوض بالمجتمع بمفردها . وفي هذا الصدد لا نريد أن نتحدث عن الاتجاهات المتعددة حول هذه الأفكار ، لكننا نرى تكامل دور العلم والثقافة مع سائر الأدوار في عملية بناء المجتمع وتجديده . لأن فعالية أي منظومة ، أصبحت تتوقف أكثر فأكثر على مدى فعالية النظام الاجتماعي ككل . وأي حديث عن تنمية القدرة الذاتية العربية ، لا بد أن يكون في إطار شمولي ، يشترك فيه العلم والثقافة مع بقية منظومات النظام الاجتماعي الكبير . فمنظومة العلم والثقافة وسيلة الإنسان للتفاعل مع البيئة المحيطة ومع المجتمعات البشرية

الأخرى . وهنا لا بد من التحذير من الاوهام التي قد تسرب إلينا ، ومفادها أن العلم والتقانة ، قادران على انجاز المهمة الأساسية ، وتجاوز المشكلات القائمة في المجتمع العربي ، كأنهما عصا سحرية .

٣ - لما كان العلم والتقانة منظومة فرعية من منظومة المجتمع الكلية ، فإن لهذه المنظومة مقوماتها ، وأن تطويرها عمل متكامل داخل المنظومة نفسها . فالخطة العلمية الشاملة هي التي تحدد ما ينبغي أن تكون عليه مقومات العلم والتقانة ، وتحديد شكل الإسهام ومداه في تحقيق أهداف المجتمع الشاملة ، بالتعاون مع منظومات المجتمع الأخرى . ووراء الخطة العلمية لا بد أن تكون فلسفة العلم والتقانة التي نريدها ، والتي هي جزء من الفلسفة الاجتماعية الشاملة . فأي عمل لا تهديه أهداف تعبر عن تطلعات المجتمع وأماهيه ، يتحول إلى مجرد عمل احصائي غير منظم واسقاطات كمية بدون معنى ، وتتحول منظومة العلم والتقانة إلى منظومة بدون نظام ، وبدون هدف محدد تسيير نحوه .

٤ - تنمية القدرة الذاتية العربية عمل جماعي عربي ، يجب أن ينطلق من مبدأ الاعتماد على النفس ، من خلال الاعتماد على الطاقات العربية ، من بشرية بقدراتها الفكرية ، ومواهبها ومهاراتها ، ومن موارد طبيعية ومالية ، ضمن نظرة حركية لهذه الطاقات ، كأجزاء متكاملة للقدرة العربية . ولا يتناقض هذا الاعتماد على النفس ، مع ضرورة الافادة من التجارب العالمية ، ما دامت ارادة الاستقلال متوافرة ، وتشكل منهجاً يهتدى به في تنمية القدرة الذاتية العربية . فليس هناك قطر عربي واحد يتمتع بما يكفي من القوى البشرية على مختلف مستويات الكفاية ، ومن القدرة التقانية ، ومن الموارد الطبيعية والمالية ، تمكنه من الاقتراب من السيطرة على العلم والتقانة ، وعلى قدراته الذاتية مهما بذل من الامكانيات والتضحيات . فالعمل الجماعي العربي في هذا المجال هو الشرط اللازم والكافي لبناء القدرة الذاتية العربية ، بهدف تطوير الوجود العربي كله ، ليستطيع الصمود في وجه التحديات الداخلية والخارجية . واعتماد منظور قومي ، لا يعني تجاهل الكيانات القطرية بتنوعها وخصوصياتها

وإنما يعني على الأقل ألا تكون السياسات القطرية متعارضة مع السياسة القومية كما هو سائد حالياً .

٥ - لما كان الإنسان العربي أساس القدرة الذاتية العربية وغايتها ، فإن أي تنمية تتجاهل ذلك الإنسان ، ولا تعدّه غايتها هي تنمية قاصرة ومحكوم عليها بالفشل . فالإنسان العربي هو أداة تنمية القدرة الذاتية العربية الأساسية ، وبنفس الوقت صاحب هذه التنمية وغايتها الكبرى . فمن دونه يستحيل قيام تجديد أو إبداع . ولهذا فإن هناك علاقة جدلية بين الإنسان والتنمية . فالإنسان يصنع القوى المنتجة ويطورها ، انطلاقاً من حاجاته ومصالحه الفردية والاجتماعية ، وعبر تطوير وعيه وقدراته الذاتية . ولهذا فإن تنمية الإنسان تقع في أساس التنمية الشاملة . وهذه التنمية تعني بصورة جوهرية إعداد (تربيته ، تعليمه ، تأهيله) واكتسابه المهارات والسلوكيات النظرية والعملية الضرورية لجعله مواطناً فعالاً وخلاقاً ومشاركاً في المشروع الحضاري الشامل .

٦ - إن انعدام امكان استقلال المؤسسات العلمية والتقانية عن مصادر التمويل الضخمة ، التي تقرر تمويل مشروعات الأبحاث ، يمدح فكرة الحياد العلمي وللتقاني . فالإيديولوجية الاجتماعية ، وبالتالي النظام السياسي ، يحددان كيفية الارتفاع من العلم والتقانة بما يحسن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد كلها (٢) . لأن حياد العلم يعني ابتعاده عن مشكلات الحياة ، ويجب أن لا يكون المضي في البحث العلمي غاية في ذاتها ، وإلا كان ذلك « الحياد » يحمل في طياته نتائج خطيرة من الناحية الأخلاقية (٣) .

وإذا كان البعض يعتقد أن العلم والتقانة يمثلان خطراً على الحياة الإنسانية ، فإن الخطر لا يكمن في العلم والتقانة ، وإنما في استخدام نتائجهما - فاستعمالهما فقط هو الذي يحولهما إلى خير أو شر . لكن ذلك الجانب الإيجابي للعلم والتقانة ، إذا لم يرتبط بالبعد الأخلاقي والإنساني ، فإن ذلك يؤدي إلى الجانب السلبي في

استخدام نتائج العلم والتقانة^(٤) ومن هنا ، فإن تطوير العلم والتقانة يجب أن يترافق مع تطوير موازنه على صعيد الأخلاق .

تلك هي أهم المنطلقات التي تحكم مسيرة البحث . ونحن حين نضع تلك المنطلقات منذ البداية ، إنما نبين حدود العلم والتقانة ودورها في تنمية القدرة الذاتية العربية كمقدمة لتجديد المجتمع العربي . كما نبين المنهج الذي نسير عليه في هذا البحث . فنحن نرى منظومة العلم والتقانة جزءاً من كل^٥ ، ونرى فلسفتها بالتالي جزءاً من الفلسفة الاجتماعية الشاملة . وأساس هذه الفلسفة الشاملة الاعتماد الجماعي في ميدان العلم والتقانة وغيرها من الميادين . بعد هذا كله ، علينا أن نعود الى الورداء لنلقي نظرة خاطفة على مكانة العلم والتقانة عند العرب سابقاً ، ثم ننضي الى الحديث عن الخصائص التي يجب أن تتوافر في منظومة العلم والتقانة ، حتى نستطيع بالفعل تنمية القدرة الذاتية العربية . ومن أجل ذلك لا بد من إلقاء نظرة سريعة على الواقع العربي ومنظومة العلم والتقانة ، لأن تحديد الحاجات يتم من خلال تقري الواقع وتحليله . فتحديد الحاجات هو المنطلق دوماً في بناء الأهداف ، التي تحدد في النهاية خصائص منظومة العلم والتقانة العربية المطلوبة .

١-٥-٢ مكانة العلم والتقانة عند العرب :

أعطى الإسلام العلم مكانة رفيعة ودوراً رائداً في حياة العرب ، وعده قيمة إنسانية كبرى . وهذا أمر طبيعي ، ما دام الإسلام يحرص على مكانة الإنسان ، وتسخير الطبيعة لخدمته . فبعد دعاه الى اكتشاف أسرار الطبيعة باحثاً منتقياً مبدعاً . والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى : فأول سورة من القرآن الكريم نزلت على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كانت « اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم . الذي علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم »^(٥) . وأصبح طلب العلم ، « وقل رب زدني علماً »^(٦) ، والحث عليه من المهد الى اللحد ، وأينما كان ، فريضة على كل مسلم ومسلمة . وفي الحديث « من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك به طريقاً الى الجنة » ، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم « . وفيه : « لا خير فيمن كان من أمي ليس بعالم ولا متعلم » .

وجعل القرآن للعلماء أرفع المنازل « قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون »^(٧) ، وربط العلم بالعمل المثقن بقوله تعالى : « إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً »^(٨) ، وقول رسوله الكريم : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » .

لقد كان الإسلام القوة الدافعة وراء التطور الكبير في شتى ميادين المعرفة التي عرفتها الحضارة العربية الإسلامية . وظهر كبار العلماء الذين أغنوا المعرفة الإنسانية ، وأضافوا إليها إضافات أصيلة ، وقد انعكس ذلك على القيادة السياسية التي التزمت بذلك وتبنته ، وشجعت على البحث والتجارب والترجمة . وقامت بمنح جوائز للأبحاث الأصيلة تعادل أحياناً وزنها ذهباً . وأنشأت المكتبات ودور العلم والجامعات الملحقة بالمساجد ، كدار الحكمة مثلاً في بغداد والقاهرة . واحترام الحكام العلماء ، حيث يروى أن الخليفة المعتضد تبنى يوماً أنه وضع ذراعه بغير قصد على ذراع الطبيب والعالم ثابت بن سنان ، وسرعان ما سحبها قائلاً : « إغفر لي أبا الحسن ، فما ليده أن تعلق على يد العالم » . ومما يجب تأكيده أن ازدهار العلوم سواء من حيث نقلها أو تطويرها ، كان استجابة لحاجات المجتمع ونتيجة لعمليات البحث العلمي ذاتها ، مما كان سبباً من أسباب ازدهار الحضارة العربية^(٩) ، وظهور المعجزة العربية ، معجزة نقل العقل من الدوران حول ذاته ، كما عند اليونان ، إلى الدوران حول الطبيعة والأشياء واستقراءها ومشاهدتها والتجريب عليها . كذلك كان الأمر مع التقانة المستوردة ، التي استوعبت فنون صنعا ، وإعادة إنتاجها مباشرة ، وتطويرها كي تلائم الشروط المحلية . وكان تطبيق نتائج علم على آخر سمة أساسية من سمات العلم العربي وسبباً في نشوء علوم جديدة . وقد ساعد على ذلك ، التطور الكبير في علوم اللغة خاصة ، في القرون الثلاثة الأولى للهجرة . حيث جمع أبو الأسود الدؤلي قواعد النحو في اللغة العربية ، واستخدم الخليل بن أحمد الفراهيدي منذ القرن الثاني للهجرة ، الطرق الرياضية والاحصائية بدقة متناهية ، وجاء بعده من طور تلك الأساليب^(١٠) .

لقد أدرك العرب أن اللغة هي أساس أي تطور ، وعليها يتوقف الأمن الشامل

للأمة . ومن هنا تولد عندهم اقتناع بقدرتهم لغتهم على استيعاب العلوم وتطويرها . وقد تجاوزت إسهامات العرب مجرد نقل العلوم القديمة ، رغم أهمية ذلك العمل ، لكنهم قسموا إضافة إلى ذلك ، إسهامات علمية أصلية في كل الميادين ، وعملوا على نشرها في أنحاء العالم . مما أعطى العلم العربي طابعاً عالمياً شاملاً .

إن الحديث عن الماضي العلمي العربي ، لا يقصد منه التغني بذلك الماضي ، ولا دعوة للعودة إليه ، ولا يعني إعفاء الذات العربية من مسؤولية ما نحن فيه . إنه تذكير لنا ، وحافز على معاودة ما انقطع ، والانطلاق من تجربة جديدة في إطار العصر .

١-٥-٣ - الواقع العربي ومنظومة العلم والثقافة :

الحديث عن دور العلم والثقافة في تنمية القدرة الذاتية العربية ، لا يأخذ مداه ، إلا إذا حددنا أهم ملامح الواقع العربي ، مما يسعنا في بناء تصورنا المستقبلي لمنظومة العلم والثقافة العربية المنشودة .

١ - إن السياسات التنموية العربية يتم تصورها وتنفيذها بعيداً عن امكانية النهوض بالمؤهلات والطاقات والكفاءات الوطنية . فقد ادعت السياسات التنموية العربية خلال العقود الماضية ، أنها تدرج في إطار منظور يسمح بتسارع النمو والاقتراب من العالم المتقدم في بناء الاجمالية ، والانتقال تدريجياً من التبعية الى الاعتماد المتبادل . لكن تفحص البنى يشير الى أن تسارع النمو لم يعمل في هذا الاتجاه ، فقد تعزز الفارق النوعي في كل المجالات وتفاقم الضعف ، وعملت التبعية التي غيرت شكلها ، على تسارع النمو ولكن في اتجاه متراجع . وهي السبب الأساسي لاندماج الوطن العربي اللامتكافي والقوي في النظام العالمي . وحسبنا التدليل على ذلك بعض الاشارات السريعة :

أ - ضعف الناتج المحلي الاجمالي العربي ، بالرغم مما يقال عن الغنى والثروة العربية ، فهو يمثل نحو (٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة ، و (١١٪) من ناتج بلدان السوق الأوروبية المشتركة ، ونحو (٣٩٪) من ناتج اليابان .

ب - التباين الكبير في توزيع الدخل القومي ، فثلاثة أرباع الدخل القومي مركّز في بلدان لا يتجاوز عدد سكانها ثلث مجموع السكان في الوطن العربي .
وينعكس هذا في متوسط الدخل الفردي ، فهو يتراوح سنوياً بين (١٧٠) دولاراً في الصومال و (١٨٤٣٠) دولاراً في الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٩^(١١) . على الرغم من أن هذا المقياس لا يعطي دلالة واضحة عن النمو .

ويزداد هذا التوزيع غير العادل للدخل أكثر فأكثر كلما ازداد اندماج الوطن العربي بتقسيم العمل الدولي . ويؤدي الى اتباع قسوي لأساليب استهلاك أوروبية ، مما يقلص نمو القدرة الذاتية العربية ، ويوجه الخيارات التنموية في اتجاه متزايد نحو الانتاج المرتبط بالنظام العالمي .

ج - تخلف الزراعة المستمر ، على الرغم من أن أكثر من (٦٠٪) من سكان الوطن العربي يعملون فيها ، وذلك بسبب امتصاص الصناعة الحديثة معظم الموارد المالية ، إضافة الى المعوقات الطبيعية والاجتماعية التي تعترض عملية تطوير الزراعة . كذلك فإن استغلال الأرياف لصالح التراكم الصناعي التابع يفاقم العجز الغذائي ، ويقلص من امكانيات السوق المحلية ، مما يجعل اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفاً جداً .

د - وما قيل عن الزراعة لا يختلف كثيراً عن ميدان الصناعة ، بالرغم من حدوث نمو نسبي في الصناعات الاستهلاكية والثقيلة والاستخراجية وصناعة البناء . لكن الصناعة الخفيفة تبقى الغالبة (أكثر من ٦٠٪ من الانتاج الصناعي) ، والصناعة الاساسية الحديثة النشوء متجهة أغلب الأحيان نحو التصدير بدلاً من تأمين حاجات الإنتاج الداخلية .

هـ - عجز الوطن العربي عن استخدام الوسائل المتاحة لديه وبخاصة الموارد المالية التي يحصل عليها من الصادرات النفطية . فقد زادت تلك الموارد من تشوّه

التطور العربي التابع ، وعملت على تأخير التحولات الجذرية التي تشترط
الانبعاث العربي الحقيقي ، وأدت الى اerval النشاطات التي قامت الصناعات
على أساسها .

و - ارتفاع درجة المشاركة في تقسيم العمل الدولي ، التي يعبر عنها بنسبة
الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي ، التي تمثل المؤشر الأول ،
وهي أعلى من أي منطقة أخرى في العالم (١٢) .

كما أن مساهمة الواردات في الاستهلاك وفي الاستثمار أعلى نسبياً مرتين في
الوطن العربي منها في إفريقيا ، و ٣ مرات منها في أمريكا اللاتينية ، و ٣ر٣
مرة منها في آسيا الجنوبية والشرقية (١٣) .

إن غياب النظرة الاستراتيجية لتوجهات التنمية العربية ، وضعف التنسيق
بين مختلف محاور العمليات القائمة بين الدول العربية ، يجعل الاقتصاد العربي
أكثر خارجية ، وبالتالي أكثر تبعية ، وبعيداً عن أي تنمية للقادرة الذاتية
العربية .

٢ - لا بد من الاعتراف أولاً بعدم وجود سياسات علمية وتقنية عربية واضحة
وشاملة ، والغياب الكامل لكل عمل علمي جدي ، وأن مفهوم المنظومة غير
متحقق في الواقع العربي . فالعلم والتقانة لا يشكلان مجموعة مندمجة
الأجزاء تخضع لسياسة عامة موحدة ، وتقوم بين أطرافها علاقة تفاعل متبادلة
ومتكاملة ، لأن النظام العام لا يربط العلم والتقانة بحاجة اجتماعية معينة ،
بل إنه يقسم العلم الى « علوم » و « آداب » ، الأمر الذي ساهم في تعميق
الأزمة التي يعيشها المجتمع العربي ، دون أن يعي أن العلم بفروعه المختلفة
يسعى لمواجهة احتياجات الإنسان الأساسية ، والعمل على حل المشكلات التي
تواجهه سواء كان العلم طبيعياً أو إنسانياً . وبالرغم من وجود جهود تبذل
لتكوين منظومة علمية وتقنية ، فانها لا تزال بعيدة عن تحقيق شكل ملائم

للتنسيق والتكامل يتلافى الازدواجية . فالعلاقة بين منظومة العلم والتقانة في أي قطر عربي ومثيلاتها في الدول المتقدمة أقرب من أي منظومة فرعية أخرى داخل القطر العربي نفسه (١٤) .

كذلك ما زالت منظومة العلم والتقانة في البلدان العربية مقصرة كماً ونوعاً ، وهذا أمر طبيعي ، لأن هذه المنظومة ، كما سبق أن قلنا ، جزء من كل :

أ - فالتقدم الكمي في مجال العلم والتقانة ، رغم الخطوات السريعة التي شهدناها ، لا يزال أمامه خطوات كبيرة لا بد من تجاوزها . فأعداد المسجلين في مراحل التعليم المختلفة تشهد على ذلك ، وإغراق الجامعات بالأعداد الكبيرة من الطلبة ، يعود بدرجة كبيرة الى عدم النجاح في خلق خيارات وأنظمة فعالة للتعليم المهني . أما الأمية فهي مشكلة حقيقية ، وتشكل نسبة مرتفعة جداً ، تفوق نسبة الأمية في العالم وفي البلدان النامية أيضاً . وهذا عائد الى ارتفاع نسبة الولادات ، وعدم القدرة على استيعاب كل الأطفال العرب الذين هم في سن التعليم من ناحية أخرى . ففي عام ١٩٨٠ بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي (٥٩,٦٪) بينما بلغت في العام نفسه في البلدان النامية (٤١,٣٪) ، وفي العالم (٤٨,٩٪) (١٥) .

ب - أما ضعف منظومة العلم والتقانة النوعي ، فهو كبير . فهي لا تزال تشكو ، في محتواها وبنائها ، من آفتين كبيرتين : أولاً ضعف ارتباط منظومة العلم والتقانة العربية كماً ومحتوى بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . لأن هدف السياسات العلمية العربية هو إبعاد العقل عن طرح المشكلات التي يعانيها المجتمع . فالجامعات ومراكز البحوث العربية ، ما زالت محدودة التأثير عموماً ، في إحداث النمو الاجتماعي والاقتصادي ، وهذا لا يعود الى نظرة الجامعة الى نفسها ، ومدى تنظيم أوضاعها الداخلية فقط ، بل وربما بصورة أكبر الى نظرة المجتمع والدولة لها . فهي لا تقوم بالتعرف على حاجات هذه الأنشطة ومشاكلها الفعلية ، وبالتالي فهي لا تقدم لها الحلول

المناسبة ، إضافة الى ضعف المؤسسات المعنية بنقل المعارف العلمية والتقانية الى قطاعات التنمية الأخرى . فهذه المؤسسات مراكز تفريخ للاستبداد العقلي والتبعية الفكرية . فالمناهج التعليمية وسيلة لضبط التفكير وتعليبه وتوجيهه لدعم السلطة والنظام . والتقييم الاجتماعي للإنسان العربي ، لا يقاس بالجهود الشخصي ، ومدى القدرة على الخلق والابداع والابتكار ، بل بدرجة تقربه من السلطة ومراكز القرار ، وبمقدار ثرائه وجمعه للمال . وعلى هذا المستوى تسقط القيمة الاجتماعية للعمل ، ويختص الجهود الشخصي ما دام العمل في غياب السلطة أو المال غير كافٍ لتسليق الهرم الاجتماعي ، وهو ما يؤدي الى تهيش واضح للعلماء في اتخاذ القرار . لقد كتب (مكسيم رودنسون) قائلاً : « لدى العرب أدمغة كبيرة أسوة بسائر شعوب العالم . لكن مشكلة هذه الأدمغة أنه ليس لديها مكائنها في بلادها » (١٦) ، وهو ما يفسر الجذب المذهل في الابداع العلمي والتقني . فواقع الانتاجية العلمية والبحثية العربية ، أقل بكثير من الطاقات والكفاءات التي تملكها . ورغم وجود مؤشرات مهمة على نمو هذه الانتاجية ، فانها لا تزال تنتج نصف ما تنتجه البحوث الإسرائيلية . وعلى سبيل المثال ، فإن الفارق بين البلدان العربية وإسرائيل ارتفع من ٦٦٠ بحثاً في عام ١٩٦٧ الى ١٩٦٨ بحثاً عام ١٩٧٦ ، أي تضاعف الفارق العقلي ثلاث مرات خلال عشر سنوات . ومقارنة النتاجين على صعيد الفرد ، يبين أن النتاج العربي يمثل ١/١٠ من النتاج الاسرائيلي (١٧) . وهو ما يجعل منظومة التنمية في كل قطر عربي غير قادرة على استقطاب منظومة العلم والتقانة المحلية ، ويجعل المشاريع الانمائية تعتمد على التقانات المستوردة ، وبمعزل عن منظومات العلم والتقانة العربية ، بحيث أدى الى خلل متزايد بين مخرجات المنظومة الأولى من الأطر العلمية والفنية المؤهلة ، وتزايد البطالة في صفوفها وهجرتها الى البلدان الأجنبية . هذا عن الآفة الأولى ، أما الآفة الثانية فتتمثل في عدم وضوح الفلسفة التي تكمن وراء منظومة العلم والتقانة ، وضعف ارتباطها بالفلسفة الاجتماعية الشاملة .

ج - وعلى الرغم من هذا القصور الكمي والكيفي في هذه المنظومة ، فإن معظم الأقطار العربية عاجزة عن تمويل الجهود المحدودة لهذه المنظومة . فالامكانيات المالية والبشرية لا تزال عاجزة عن أن تلبي حاجات العلم والثقافة الأساسية .

د - وما يميز منظومة العلم والثقافة العربية هو محاكاتها السطحية لأنشطة منظومات العلوم والثقافة في البلدان المتقدمة ، رغم أنها لم تتطور مع تطور الأخيرة . فقد ركزت على الجانب الأجنبي ، في اختيار الثقافة والتطوير والتعاقد والتدريب ، ما يجعل المنظومة معرضة لتهديدات خارجية إضافة إلى ضعفها الداخلي .

لقد شكل الوطن العربي سوقاً ثقافية ضخمة ، ساهمت الطفرة النفطية في أوائل السبعينيات في رواجها ، حيث استوردت الأقطار العربية معدات معدنية بقيمة (١٠٠) مليار دولار سنوياً من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٢ و (٧٥) مليار دولار سنوياً من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ ، ومعدات عسكرية تعادل ٤٠٪ من الاتفاق الدولي على شراء الأسلحة ، وبحدود (٢٥ - ٣٠) مليار دولار سنوياً على الغذاء (٣١ مليار دولار سنة ١٩٨٥) إضافة إلى العقود الهندسية التي وقعتها الشركات الأجنبية عام ١٩٨٠ بقيمة ٤٠٠ مليار دولار (١٨) .

وتمثل هذه الأرقام بعض المؤشرات التي تدل على ضخامة السوق الثقافية العربية . ولكن هل اقتربت هذه الأرقام من تحقيق هدف اللحاق بالغرب ، وردم الهوة بين المجتمع العربي والمجتمعات الصناعية ؟

ويكفي أن يعلم المواطن العربي ، أن التركيز في هذه المعاملات ، كان ينصب على استيراد المنتجات لا المعرفة الفنية ، حتى يدرك بسهولة ، ما إذا استطاعت تلك الأرقام تحقيق الأهداف التي خطط لها القائمون أم لا ؟

لقد اعتمدت الأقطار العربية سياسة « السهولة » ، فعمدت إلى نقل الثقافة « الجاهزة » ، بعيداً عن منظومة العلم والثقافة العربية ، لتعني نفسها من مشقة التأقلم

والتكيف والتوطين ، بحجة أنها تسمى « للحفاظ » على القيم التقليدية ، كأن التقاليد متحجرة ، غير قادرة على المساهمة بشكل ابداعي في عملية التغيير ، ولم تأخذ بالاعتبار حقيقة أن العلم والثقافة لا يمكن شراؤها ويمكن فقط إنتاجهما . فالثقافة تعبير عن الواقع الاجتماعي والثقافي الذي تنشأ فيه ، وإن النماذج التقاليدية التي تطورت استجابة لحاجات مجتمع ما ، لا تصلح في أغلب الأحيان لمجتمع آخر له ظروفه المعاصرة (١٩) .

وعلى الرغم من السنين الطويلة من نقل الثقافة ، وبناء عشرات المطارات والموانئ والمصافي والسدود ، وإعادة بنائها ، فإن المؤسسات العلمية العربية غير قادرة على بناء واحدة من تلك المشاريع دون الاستشارة العالمية . كذلك لم تؤد تلك الأنواع المختلفة من نقل الثقافة ، إلى قدرة ذاتية على الابداع التقني والعلمي ، بل أسهمت كثيراً في انتشار عدم الثقة لدى الجماهير بقدرة الأنظمة القائمة على اختيار تقنيات مناسبة للمجتمع العربي ، وأكثر قلقة على اشباع حاجات الإنسان العربي الأساسية .

لقد أشار الباحث بشارة خضر إلى ثلاث حقائق رئيسة تسم الواقع العلمي والتقني العربي :

- ١ - تخلف القدرة العلمية والثقافية ، وبخاصة الصناعية ، ويشمل ذلك في :
 - أ - ضآلة الوزن النسبي لقطاع صناعة الآلات ، وبخاصة الآلات المنتجة للآلات ، وكذلك الصناعات الكثيفة للمعلم والثقافة وبخاصة الصناعات الإلكترونية ، والألكترونيات الدقيقة .
 - ب - اختلال التوزيع القطاعي للباحثين العلميين والمهندسين التقنيين ، في غير صالح تنمية القطاعات الحساسة في المجتمع .
- ٢ - التبعية الثقافية ، والاعتماد المتزايد على الخارج .
- ٣ - عدم ملاءمة التقنيات السائدة لمتطلبات التنمية (٢٠) .

ونضيف الى تلك الحقائق ، حقيقة أخرى ذات أهمية ، تمثل في عدم الاهتمام بالعلم والمعرفة . فأكثر أشكال القمع والارهاب التي يعانيها العرب اليوم ، هي الاغتراب عن عالم المعرفة . والمعرفة المقصودة هنا ليست الجهود التربوية والميزانيات المالية الضخمة التي تخصصها الاقطار العربية ، التعميم التعليمي ، فذلك أمر قد يساهم في القضاء على محور أمية الثقافة في حدود متفاوتة . بل المقصود هنا المعرفة كششاط إنساني يميز الحضارة الحديثة . وبالذين خسروا الرهان مع ابن رشد وابن خلدون ، هم بأمر الحاجة الى خوض معركة تحررية من نوع جديد : معركة تحرير العقل العربي من كل ما يكبله ويقيط تطوره . فعدم الاهتمام بالعلم أفقد الجامعات العربية والمؤسسات العلمية الكثير من فعاليتها .

لقد توهم صانعو القرار ، أن نقل الثقافة الحديثة ، وتداول «أرقى» و «أحدث» النظريات العلمية في شتى العلوم ، دون التعرض للأسس المعرفية والفلسفية التي تقوم عليها هذه الثقافة والنظريات ، بواتر سريعة الى المجتمع العربي ، سوف يجعلانه بالضرورة مجتمعا تقنيا وعلميا ، متجاهلين أن الثقافة تصنع محليا ولا تستورد ، من خلال تملك اجتماعي واع للعلم والثقافة ، ومغفلين تماما مضمون الثقافة المستوردة الثقافي والاجتماعي .

هذا يعني أن الحديث المستمر عن دور العلم والثقافة في تنمية القدرة الذاتية العربية كما هو سائد حاليا ، من الناحية الفعلية ، هو حديث هامشي ولا يقوم بدور أساسي . فطالما بقي العلم والثقافة أداة من أدوات السيطرة السياسية ، فلن يكون هناك مجال لنمو العلم والثقافة ، بل سيكونان أساس الخراب العقلي .

١١-٥-٤ خصائص منظومة العلم والثقافة العربية المستقبلية :

يفصح الواقع العربي كما مر معنا ، عن حقيقة أساسية ، تتمثل في ضرورة الاعتماد الجماعي بين الاقطار العربية ، وتكوين كيان عربي موحد ، لأنه سبيل أامة العربية الى بناء قدرتها الذاتية ، وبالتالي مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، التي تستهدف تهيش دور العرب في إنتاج المستقبل .

إن تحديد خصائص منظومة العلم والثقافة من شأنه الاسهام في تنمية القدرة الذاتية العربية . لأننا نعتبر تلك التنمية عملية اجتماعية واعية ، ينهض بها المجتمع للمحافظة على بقاءه واستمراره . وتتم هذه العملية في اطار مشروع حضاري شامل يصوغه المجتمع وينبني عليه جهوده ، مستنداً الى فلسفة اجتماعية شاملة ، فمن يريد ممارسة الحضارة المعاصرة وتملكها ، والابداع فيها ، والمشاركة في صنعها ، والسعي الى انتاجها ، والارتقاء بها ، مارس العلم والثقافة ، وتملكها وأبدع فيها . أما تهيش دور العلم والثقافة في الحياة العربية فسيؤدي الى انتحار جماعي . ولعل أوضح تعبير عن ذلك ما قاله دة محيي الدين صابر المدير العام السابق للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مقدمة تقريره حول العلم والثقافة : « إذا كانت الحياة الاجتماعية تساوي العمل الانساني المستوعب ، فان هذا العمل ، يساوي العلم والثقافة » (٢١) . وتتوصل الى هذا العمل عن طريق تنمية القدرة الذاتية العربية ، التي تدور كلها حول العلم والثقافة . ولعل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية المنعقدة في أيلول سبتمبر ١٩٧٥ ، عقد مؤتمر للأمم المتحدة لتسخير العلم والثقافة لأغراض التنمية ، يؤكد أهمية الدور الذي يلعبه العلم والثقافة في حياة المجتمعات (٢٢) .

ومن هنا فلا يمكن الحديث عن أي دور ايجابي للعلم والثقافة في تنمية القدرة الذاتية العربية ، إلا إذا استطاعت الأقطار العربية السيطرة وطنياً سيطرة تامة على عملية التراكم ، التي تتضمن السيطرة على العلم والثقافة . ويتم بموجبها ايجاد منظومة علوم وثقافة عربية متطورة نسبياً ، تتسم بتوافق مكوناتها ، وغائية أداؤها ، وتفاعلها مع المنظومات الأخرى المحيطة . وتتسم بخصائص من شأنها الاسهام في بناء ذلك المشروع الحضاري العربي الجديد . وتشمل تلك الخصائص فيما يلي :

١ - عد العلم والثقافة نتاجاً اجتماعياً في ظروف اجتماعية اقتصادية محددة في الزمان والمكان ، فهما ليسا « قوة طبيعية » لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها ، بل إن « العلم هو مجموعة المعارف والحقائق والخبرات الانسانية ، وتشمل العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية » (٢٣) ، التي أبداعها مجتمع من المجتمعات ، في مرحلة

تاريخية معينة بقصد مواجهة احتياجاته الأساسية ، وإيجاد الحلول الملائمة لمشكلاته ، وتحقيق غاية العلم النظرية المتمثلة في « الوقوف الكمي والنوعي على حقيقة العلاقات بين مكونات المنصر بعيداً عن كل لبس أو زيف أو خطل » (٢٤) .

أما بالنسبة إلى الثقافة ، فالكثير من الناس يعتقدون أن العالم لم يعرف الثقافة إلا منذ عهد قريب ، وأن الثقافة تعني الاختراعات الحديثة التي بدلت معالم الحياة البشرية في العصر الحديث . لكن حقيقة الأمر هي أن الشيء الوحيد الحديث هو اللفظ ذاته ، ومن الخطأ أن نربط بين المخترعات الحديثة ، كالقطار والطائرة والتلفاز وغيرها ، وبين الثقافة ، لأن تلك المخترعات ، ما هي إلا إنجازات ثقافية تشكل حلقة في سلسلة تطور طويل منذ الوجود الإنساني . فالثقافة ظاهرة قديمة قدم الإنسان ، وهي بالتالي أقدم بكثير من العلم كما نعرفه اليوم . لكن القرن العشرين شهد تلازماً بين العلم والثقافة ، شكل ظاهرة يتميز بها عصرنا الحالي ، بل إنها السمة الأساسية المميزة للعلم في مرحلته الراهنة . ورغم كثرة تعريفات الثقافة (٢٥) ، يمكن القول : إن الثقافة هي قدرة المجتمع على تجسيد العلم المنهجي مادياً .

إن العلم والثقافة ينبعان من صميم المجتمع ، ولهما بالتالي بعدهما الاجتماعي ووظيفتهما التاريخية ، دون هي إمكانية استفادة البشر كافة من العلم والثقافة ، لأنهما جهد إنساني مشترك (٢٦) . ولما كان العلم شكلاً للوعي الاجتماعي ، وتعبيراً عن العلاقات الموضوعية التي تحكم مكونات الوجود ، فهو يمثل نسقاً متطوراً تطوراً تاريخياً من المعرفة خلال خبرة المجتمع العملية ، وجزءاً لا يتجزأ من تاريخ المجتمع البشري ، يؤثر ويتأثر بوسائله ومفاهيمه وأفكاره ، ومتغيراً من متغيرات التاريخ ، وأداة من أهم أدوات صنع ذلك التاريخ ، بسبب القدرة المتجددة التي يحدثها في الإنسان والمجتمع ، بحيث لا يمكن تصور علم خارج المجتمع وتاريخيته ، بل علم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحاجات المجتمع وغاياته ، حيث تمثل حاجات الإنتاج المادي ومتطلبات تطور المجتمع قوة العلم الدافعة . ولعل تعريب « تاريخية العلم » الذي مارسه بعض الأوساط العلمية العربية « دفعت العقل العربي المعاصر بعيداً إلى الوراء في أعماق التاريخ ، وتحول دوره من صانع للمستقبل من خلال تطوير نظام العلم العربي

المعاصر الى مرمم للماضي ومزخرف له» (٢٧) . وحرّم الإنسان العربي من فرصة التعامل مع العلم كنظام حياة ونظام قيم ونظام تغيير ، وقدم تفسيراً خاطئاً للتراث ، بحيث أبقي العلمية العربية المعاصرة ، بعيدة عن معاصرتها ، وبعيدة عن تاريخيتها من خلال المحاكاة والتقليد .

ومن هنا فإن التمييز بين تاريخ العلم وتاريخيته أمر في غاية الأهمية . فلا يستطيع أحد إنكار أهمية تاريخ العلم كمدخل لفهم كيفية تطور حضارة مجتمع ما ، والحضارة الإنسانية عامة ، ولكن يجب ألا يتحول هذا الاهتمام بتاريخ العلم الى تغييب لتاريخيته وإغفال لها .

٢ - تمتع منظومة العلم والتقانة بالرعاية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن على قوى المجتمع أن تخلق القرار السياسي الذي يساعد على التطور العلمي والتقاني . وهذا يتطلب ادراك صاحب القرار بأهمية العلم والتقانة في حياة المجتمع .

٣ - توجه منظومة العلم والتقانة نحو الداخل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، والعمل على اخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلي وليس العكس . ولعل مشكلة تنمية الثروة البشرية من أهم المشكلات التي تعترض الإنسان العربي . فالثروات الطبيعية والاصول الاقتصادية المتوافرة للمجتمع في فترة تاريخية معينة ، تشكل ثروة هامة للمجتمع ، غير أن هذه النظرة للثروة مجردة ، لا تأخذ بالاعتبار العناصر الفاعلة في احداث الثروة زيادة أو نقصاناً . فالإنسان من خلال عمله يبني وينتج ويخلق ويصون وينمي الثروة . فالثروات الطبيعية لا تشكل موارد اقتصادية الا إذا توفرت الامكانيات التقنية لاستثمارها . فأساليب التنشئة وظروفها هي التي تضمن أساس ثروة المجتمع الحقيقية ألا وهي الإنسان .

وإذا كانت التنمية الاقتصادية هي أساس تنمية القدرة الذاتية ، فإن جوهر التنمية الاقتصادية هو التصنيع وتطوير الزراعة ، فالتصنيع هو محرك النمو الاقتصادي الشامل ، ويجب أن يركز على الزراعة ، لأنها مصدر تمويل قوة

العمل ، وتمويل عملية التصنيع ، وتوريد المواد الأولية للصناعة ، فمن غير المعقول القيام بالتصنيع دون تطوير الزراعة .

ويجب أن يكون واضحاً أن إحداث صناعة متطورة في بلد عربي صغير أمر مستحيل ، ولهذا فإن قيام صناعة متطورة ، مرهون بالاعتماد الجماعي على النفس ، ولأن مقياس التقدم هو مستوى معيشة المواطن الفعلية في جوانبها المادية والثقافية والروحية .

فالشرط الضروري من أجل تنمية القدرة الذاتية العربية ، هو الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان لا استعباده ، لأن إعطاء الحاجات الأساسية الأولية ، والوفاء بها ، يجملان التنمية تتجه نحو الداخل ، بعكس الاتجاه السائد الآن ، ويدفعان الاقتصاد الوطني الى التكامل الداخلي وتصفية الازدواجية وكل الجيوب المرتبطة بالخارج . .

٤ - وجود علاقة جدلية بين العلم والثقافة والمجتمع . والمجال الحيوي لهذه العلاقة هو المجتمع ، الذي يهيئ لها الأطر والسياسات والظروف والممارسات التي تساعد على اتمام التفاعل بين العلم والثقافة ، وبينها وبين المجتمع ، بحيث يتحول العلم الى خادم اجتماعي وتتحول الثقافة الى أداة تغيير مجتمعي (٢٨) . فالعلم ليس كياناً مطلقاً دوافعه ذاتية بل يرتبط بأوضاع المجتمع ، ومهما كانت الرؤية الداخلية للإنجاز العلمي ، فإن الرؤية الخارجية تؤكد أن الثقافة تنجح تطور البحث العلمي ، وأن الثقافة المعاصرة تركز على العلم ، فلا وجود لثقافة دون قاعدة علمية ، وأن البحث العلمي في جميع العلوم يرتبط باحتياجات المجتمع وليس نشاطاً نخبياً محدوداً . فالاكتشافات العلمية المهمة تؤثر في نظرة الإنسان الى العالم ، وتؤدي الى الكشف عن مناطق جديدة من المعلومات والتطبيقات المحتملة ، التي سرعان ما تتحول الى وسائل وأدوات تقنية حديثة ، وهذه بدورها تستخدم في اكتشافات علمية جديدة . فدرجة نمو منظومة العلم والثقافة واندماجها بالمجتمع ، وقدرته على ضمان وجوده ومستقبله ، وتحقيق غاياته وأهدافه .

٥ - منظومة العلم والثقافة تحمل ملاح الاكتفاء الذاتي ، وتعمل على الاستقلال دون نفي امكان التعاون مع الآخرين ، من خلال الاعتماد على الطاقات العربية المتوفرة ، وتحقيق أقصى تعبئة ممكنة للموارد الوطنية وانشاء كيانات كبيرة تتمكن من النضال بصلافة ضد النظام العالمي الجائر ، وهي امتداد للنضال المشترك ضد الاستعمار القديم .

وإذا كان بعضهم يتصور أن الاعتماد الذاتي ، سيؤدي الى الانسلاخ الكامل عن النظام العالمي ، فهو تصور غير واقعي . كما يجب ألا ننسى أن النظام العالمي ، نظام رأسمالي استغلالي ، وأن كل تعامل معه يحتوي على قدر من عدم التكافؤ . ومن ثم يبقى التدني بحجم التعامل معه ، ركناً أساسياً في استراتيجية تنمية القدرة الذاتية . فالهام هو بناء القدرة الذاتية الطاردة لنفوذ النظام العالمي والمقلصة لحجم التعامل معه . لأن تنمية الذاتية ، هي أساس بناء شامل لقدرة البلد الذاتية ، بحيث يستطيع التعامل مع النظام العالمي ، من موقع أقرب الى التكافؤ وأبعد عن التبعية ، وهو ما ندعوه « فك الروابط » .

ولا شك أن مسألة « نقل الثقافة » في الوطن العربي ، تشكل أسلوباً من أساليب الهيمنة والاندماج في السوق الرأسمالي العالمي ، وآلية من آليات التبعية ، التي تسمى التبعية الثقافية ، التي تبرز في المرحلة الراهنة لتطور الرأسمالية العالمية كأحد أهم أشكال التبعية ، وتتعدد كثيراً عن أي إجراء تنموي . وهي اشكالية تجد قاعدتها في التجزئة الاقليمية للوطن العربي ، تلك التجزئة التي تشكل ضمانة للتبعية ، والتبعية ملازمة جديلاً لاستمرار التخلف الاقتصادي - الاجتماعي والثقافي . ولأن كل قطر عربي غير قادر بمفرده على التطور العلمي والثقافي المستقل ، فهو تابع بالضرورة . وانجاز التطور العلمي والثقافي المناسب يتطلب نصفية التجزئة والتبعية والتخلف . فالثقافة هي استخدام مجتمع معين للمعارف العلمية ، في مرحلة تاريخية معينة ، لحل مشكلات محددة تواجهه ، بما يتوافق مع ثقافته وقيمه الخاصة . فكل ثقافة تحمل « رمزها الوراثي » الذي يربطها بالمجتمع الذي أنتجها ، وتحمل في طياتها معاني وقيماً ومواقف من البحث العلمي والثقافي تجعل منها عملية اجتماعية شاملة .

فالتقانة ليست هدفاً في حد ذاتها ، بل وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الذاتية .
ويجب أن ينظر إليها كمساعد في تنمية القدرات المحلية ، لا أن تكون بديلاً عن
تلك القدرات ، إضافة الى قدرتها على الوفاء بحاجات المجتمع لجميع فئاته ،
وليس لفئة أو طبقة معينة ، وعدم قدرة التقانة على الوفاء بالحاجات الأساسية ،
اسوف يدعم مواقع الطبقات الأكثر ثروة في المجتمع ، الأمر الذي يؤدي الى عدم
مساواة اجتماعية ، ويخلق أخطاراً جسيمة تهدد المجتمع .

٦ - استخدام اللغة العربية أداة للبحث في العلم والتقانة ، لأن نجاح تنمية
القدرة الذاتية العربية رهن باستخدام اللغة القومية . فالأمم التي حققت نجاحات
كبيرة هي التي سيطرت لغتها القومية على حياتها سيطرة كاملة . فالدكتور محمد
رضا محرم يرى أن « البعد اللغوي أوضح ملامح الاستلاب الثقافي حيث تكون
القناعات السلبية قد استقرت بشأن قدرة اللغة الأجنبية على القيام بالدور
ذاته » (٢٦) . ويؤكد أن التبعية اللغوية في مجال العلم والتقانة تولد التبعية
النفسية التي تجسّمها التبعية السياسية - الاقتصادية . ويصف العلم والتقانة
تولد التبعية النفسية التي تجسّمها السياسية - الاقتصادية . ويصف العلم
والثقانة اللذان يدرسان في الاقطار العربية باللغة الأجنبية « بأنه علم عقيم
وتكنولوجيا بلا جذور » (٢٧) . فالامة العربية لا تستطيع امتلاك العلم بالاستعداد
والإعارة ، والثقانة بالشراء ، بل عليها « استنبات العلم وتوطين التقانة في اللغة
العربية ، ذلك أن الوطن الوحيد للعلوم ، لكل العلوم ، هو اللغة » (٢٨) .

أما د. أحمد يوسف الحسن المؤرخ للعلوم العربية فيرى أن الإبداع العربي
في العلوم توقف مع توقف تسجيل العلوم بالعربية ، وأن النهضة الحقيقية مرتبطة
بتأليف الكتب العلمية بالعربية (٢٩) . فاية أمة يمكنها أن توضع العلم والتقانة
المستوردة بلغة أجنبية ، لكن يستحيل عليها أن تتمثل ذلك الا بلغتها القومية .
والتمثل هو اكتساب العلم اكتساباً يمكن الأمة من توطين التقانة ، أي الابداع
والخلق . لكن الابداع أولاً في الواقع . ولهذا فإن تغيير الواقع العربي سيؤدي
الى ابداع على مستوى العلم والتقانة .

والإبداع هو انشاء أو ايجاد ما ليس موجوداً قبلاً . لكن ليس كل جديد ابداعاً ، بل هو الكاشف عن علاقات أو دلالات أو قيم غير مسبقة ، ويتيح تغييراً وتجديداً للرؤية وللخبرة الانسانية . فلا حضارة بدون ابداع . فالإبداع أداة التغيير ، وسبيل الاكتشاف العلمي ، وهذا لا يتحقق الا إذا توفر العكس النقدي الحر ، وامتلك الإنسان روح النقد العلمي .

٧ - إن صياغة العلم واكتشافه والتعامل معه بتركيب علاقاته وقوانينه ، تتطلب قدرة عقلية ابداعية عند الإنسان . وهذه لا يمكن أن تنمو وتزدهر الا في أجواء الديمقراطية الشاملة للمجتمع . فعملية التحرر الاجتماعي والديمقراطي وضمنان حقوق الإنسان تعдан مطلباً أساسياً وملحاً ، ودونها لا يمكن توقع أي جهد ابداعي . فالارتباط وثيق بين منظومة العلم والثقافة ومنظومة الديمقراطية . فالديمقراطية شرط أساسي في تطور العلم والثقافة . فلكي يكون الإنسان حراً في تفكيره ، صادقاً وصريحاً في ابداء رأيه ، وبدون تقاعص وإحراج ، يجب أن يعيش في جو ديمقراطي يحافظ على كرامته ، ويمنع تقييد حريته ، وقادراً على ابداء الرأي والمشاركة في صنع القرار وتنفيذه . وفي الحديث الشريف : « إذا لم يبق في أمي من يقول للظالم يا ظالم فقد تودع منها » ، وقول الخليفة عمر رضي الله عنه « أصابت امرأة وأخطأ عمر » ، كلها شواهد على حرية الرأي ، الذي أدى الى ظهور علماء الكلام والمعتزلة والفلاسفة والتصوف الفلسفي بأشكاله المختلفة . ولأن العلم هو الحرية ، فهو أيضاً أصل التقدم وقاعدته . ففي ظل القهر والتسلط يصبح عدم الاهتمام بالعلم والمعرفة هو السائد . ذلك لأن القهر والتسلط يفرزان سيكولوجية جديدة ، سيكولوجية الرضوخ واليأس ، وعدم الثقة بالمستقبل ، سيكولوجية عدم الاهتمام بالعلم والمعرفة^(٤٣) . فالإبداع العلمي والثقافي يرتبط أشد الارتباط بتوافر مناخ من الديمقراطية والحريات العامة .

تلك هي بعض خصائص منظومة العلم والثقافة التي نريدها من أجل تنمية القدرة الذاتية العربية لبناء حضارة عربية جديدة .

خاتمة

إن تنمية القدرة الذاتية العربية تشكل تحدياً كبيراً للإنسان العربي . ومواجهة هذا التحدي سبيلها الأهم أن تتحدى ذاتنا . كل التحديات الخارجية لا تشكل خطراً كبيراً ، إن استطعنا أن نكون من نحن ، أمة عربية متضامنة لبناء حضارة قوية راسخة . أما إن بقينا شعوباً وقبائل لا تتعارف بل تصطارع ، كنا كمن يحفر خنقه بظلفه ، ويجعل سعي عدوه ميسراً . الخطر الخارجي يفعل فعله فقط عندما ينحل الوجود العربي ويذوب ، وينتقل من مهمة بناء ذاته الى مهمة تدميرها .

إن دور العلم والثقافة يجب أن يتل في خلق الاتجاهات النفسية اللازمة والشروط الضرورية من أجل تعميق الايمان بالاعتماد الجماعي العربي على الذات وتحقيقه ، وأن يولد في الوقت نفسه المواقف والانماط السلوكية ووسائل العمل التي من شأنها أن تطلق روح العلم والتقدم العلمي ، وروح الرسالة الحضارية المعاصرة لبناء الامة العربية . ورغم صعوبة تحقيق ذلك ، فإن الصعوبات شيء ، وعدم الايمان بالاعتماد الجماعي العربي شيء آخر . ومهمة الايمان بهذا الاعتماد الجماعي هي التغلب على تلك العقبات وتذليل الصعاب . ومن شأن العقبات أن تقوي الايمان بالهدف ، لا سيما عندما يكون الهدف كبيراً ساطعاً ، هدف بناء المصير المشترك والحضار المشتركة .

الهوامش

- (١) أنظر : د. عبد المحسن صالح ، التنبؤ العلمي ومستقبل الانسان ، ط ٢ ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، كانون الاول ١٩٨٤ ، ص ٢٣٦ ؛ د. جون ب. ديكستون ، العلم والمستقبلون بالبحث في المجتمع الحديث ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، نيسان ١٩٨٧ ، ص ٢٢٨ .
- (٢) د. عمر الخطيب ، « الجوانب الايدولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر التكنولوجي العربي » في مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ١٢ (١٩٨٤) ٤ ، ص ١٣ .
- (٣) د. فؤاد زكريا ، التفكير العلمي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ٣ ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .
- (٤) أنظر : مجموعة من الباحثين : استراتيجيات تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ١٩٨٩ ، ص ٤٦ - ٤٧ .
- (٥) القرآن الكريم ، سورة الملق ، الآية ٥٠ .
- (٦) المرجع السابق ، سورة طه ، الآية ١١٤ .
- (٧) المرجع السابق ، سورة الزمر ، الآية ٩ .
- (٨) المرجع السابق ، سورة الكهف ، الآية ٣٠ .
- (٩) أنظر : رشدي راشد ، « تاريخ العلم والعطاء العلمي في الوطن العربي » في : المستقبل العربي ، بيروت ٨ (١٩٨٥) ٨١ ؛ أحمد سليم حمدان ، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، تشرين الثاني ١٩٨٨ ؛ د. عدنان مصطفى ، العلم والتقنية العربيان : بين مهام المراقبة وحال الطلب » في : شؤون عربية ، القاهرة ٦٦/١٩٩١ ، ص ٧٨ - ٨٥ ؛ د. يوسف حطباوي « التقانة العربية والتقانة الحديثة » في : شؤون عربية ، القاهرة ٦٦/١٩٩١ ، ص ١٠٠ - ١١٥ .

(١٠) مجموعة من الباحثين ، استراتيجية تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ .

(١١) جيمس فرانت ، وضع الاطفال في العالم ١٩٩٢ ، يونسيف ، عمان ١٩٩٢ ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

(١٢) انظر : د. سمير أمين ، الاقتصاد العربي المعاصر ، ترجمة ناديا الحجاج ، بيروت ١٩٨٢ .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) مجموعة من الباحثين ، استراتيجية تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ١٢٢ ؛ انظر ايضا : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تطور محو الامية في الوطن العربي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، (د.م.) : المنظمة ١٩٨٥ .

(١٦) حركات محمد ، « تأملات حول الاستقلال التكنولوجي في الوطن العربي » في : الوحدة ، الرباط ٥ (١٩٨٩) ، ص ٥٧ .

(١٧) د. انطوان زحلان ، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٣٩ - ٤٠ ؛ العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي الاسرائيلي ، سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٦ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١) ؛ د. نزار الريس ، « البحث العلمي في اسرائيل » ، في : الابعاد التربوية للصراع العربي الاسرائيلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٣٤٣ .

(١٨) د. بشارة خضر ، « دور العلم والتكنولوجيا في نهضة المجتمع » في : الوحدة ، الرباط ٥ (١٩٨٩) ، ص ١٧ .

(١٩) د. علي الدين هلال ، « الابعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي » في : المستقبل العربي ، بيروت ٤ (١٩٨٢) ، ص ١٠٨ .

(٢٠) د. بشارة خضر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٢١) مجموعة من الباحثين ، استراتيجية تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .

(٢٢) الأمم المتحدة (١٩٧٩) ، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتمشير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠ - ٣١/٨/١٩٧٩ .

(٢٣) د. عبد المالك النميمي « العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية والاجتماعية » في : عالم الفكر ، الكويت ٢٠ (١٩٩٠) ٤ ، ص ٥ ؛ احمد سليم حيدان ، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ - ١٥ .

(٢٤) د. ابراهيم بدران ، « حول مفاهيم العلم في العقلية العربية » في : الفلسفة العربية المعاصرة ، بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الثاني الذي نظمته الجامعة الاردنية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٢١٨ .

(٢٥) انظر على سبيل المثال : د. نبيل سليم « العلم والتكنولوجيا بين الغياب والحضور في الوطن العربي » في : الوحدة ، الرباط ٥ (١٩٨٩) ٥٥ ، ص ٣٠ ؛ حركات محمد مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ ؛ د. احمد يوسف الحسن ، « نماذج من الابداع التكنولوجي في الحضارة العربية والعوامل العربية العاجزة بين التبعية للخارج والتقصير في الداخل » في الوحدة ، الرباط ٥ (١٩٨٩) ٥٥ ، ص ٦٧ ؛ د. بشارة خصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ ؛ د. محمد عبد الشفييع عيسى « تأملات في التكنولوجيا الصناعية المصرية » في : الوحدة ، الرباط ٥ (١٩٨٩) ٥٥ ، ص ١٣٧ ؛ د. محمد السيد عبد السلام ، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٢/٥٠ ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢٦) د. عبد الله العمر ، العلم والقيم الاخلاقية ، في : عالم الفكر ، الكويت ٢٠ (١٩٩٠) ٤ ، ص ٤٧ - ٦٠ .

(٢٧) د. ابراهيم بدران ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢١ .

(٢٨) د. محمد رضا محرم « تعريب التكنولوجيا » في : المستقبل العربي ، بيروت ٦ (١٩٨٤) ٦١ ، ص ٦٤ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٣٠) المرجع السابق .

(٣١) مجموعة من الباحثين ، استراتيجية تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(٣٢) د. أحمد يوسف الحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(٣٣) د. مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي ، مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٨٤ ؛ د. برهان غليون ، مجتمع النخبة، ط ١ ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٨٦ .

الفصل الثاني

المرأة والتنمية

١-٢ علم الاجتماع وقضايا المرأة

٢-٢ واقع المرأة العربية

٣-٢ تحديث المجتمع العربي مدخل ضروري لتعزيز
دور المرأة في عملية التنمية الصناعية



٢-١ - علم الاجتماع وقضايا المرأة

تعرضت المرأة في معظم المجتمعات والعصور التاريخية لتمييز واضح ، أبقاها خارج دائرة الفعل الاجتماعي ، وفرض عليها أدواراً اجتماعية ، تتفق مع مركزها الاجتماعي ، الذي جرى تحديده لها . وقد تناولت نظريات عديدة هذا التمييز ، وأعطت تفسيراً له . أهم تلك النظريات :

٢-١-١ - النظرية الماركسية :

قدمت النظرية الماركسية ، اسهامها الواضح في تفسير التمييز بين المرأة والرجل ، فقد أعطى ماركس وإنجلز وبيبل ، اهتماماً خاصاً بقضية اضطهاد المرأة ، والتمييز بينها وبين الرجل في المجتمع . وقد عزوا عملية تركيز السلطة والقوة بيد الرجل في المجتمع والحضارة الإنسانية ، مقابل خضوع المرأة وقهرها ، الى التطور الذي مرت به المجتمعات الإنسانية عبر مراحل تطورها المختلفة . فقد اعتمد إنجلز في مؤلفه « أصل الأسرة ، والملكية الخاصة والدولة » ، الى حد كبير على مادة انثروبولوجية غنية للعالم لويس مورجان . حاول إنجلز ، أن يقدم تفسيرات شاملة للعوامل التي ساعدت على نشأة التمييز بين الجنسين ، من خلال تفسيره لموضوع الاستغلال الطبقي ، ونشأة الملكية الخاصة . وفي هذا المعنى يقول إنجلز : « إن أول تناحر وأول عداء طبقي ظهر في التاريخ كان متطابقاً مع تطور العداء بين المرأة والرجل في ظل نظام الزواج الأحادي ، كما أن أول ظلم طبقي كان مصاحباً لنظام الرجل للمرأة » (١) . وأوضح أنه في ظل النظام البدائي المشاعي وهو النظام الذي شهد أول تاريخ الإنسانية ، كان للمرأة دور حاسم في العملية الانتاجية . فقد كان الرجل يخرج للصيد ، وتقوم المرأة بجمع الثمار ، علاوة على رعايتها لأفراد العشيرة من الشيوخ والأطفال ، وعليه فقد اكتسبت المرأة في ظل ذلك النظام ، وبفضل الدور الانتاجي

والاجتماعي الذي كانت تلعبه - علاوة على دورها في عملية الانجاب الذي كان له وظيفة اجتماعية مهمة لحفظ الجنس البشري - مكانة أفضل من الرجل . وسميت هذه المجتمعات نظراً لذلك بالمجتمعات الامومية Matriarchal نسبة الى ارتضاع مكانة الام ، حيث كان الابناء ينسبون الى الام ، وكان التوريث ينم عن طريقها (٢) .

وقد فسر انجلز انحسار دور المرأة وتدني مكانتها الى التطور الذي حدث في قوى الإنتاج ونشأة نظام تقسيم العمل . فقد أدى تطور نظام تقسيم العمل الى تطور الإنتاج وزيادته على استهلاك الجماعة ، وبلغت الحاجة الى تبادل الفائض من الإنتاج ، فظهر لذلك نظام التبادل الذي ترتب عليه بالتالي نشأة نظام الملكية الخاصة . فشهد بذلك التاريخ الانساني أول شكل من أشكال المجتمعات الطبقية . كان ذلك في ظل المجتمع العبودي الذي لم يشهد فقط استعباد المرأة من قبل الرجل ، بل استعباد الرجل للرجل ، ومع تطور الأنظمة الطبقية ، ونشأة المجتمعات الاقطاعية والرأسمالية ، وتطور علاقات الإنتاج القائمة على الاستغلال ، ظهر النظام الأبوي وتطور . فاكتمل الرجل مزيداً من القوة والسيادة ، مقابل انحطاط مكانة المرأة وتحولها الى مجرد سلعة وأداة للمتعة والمنفعة ، وانحصر دورها وامكاناتها الإنتاجية والإنسانية في الحدود البيولوجية . أي في نطاق عملية الانجاب ورعاية الأطفال والأسرة (٣) .

في هذا الإطار ، قدمت الماركسية تفسيرها لقضية التمييز ضد المرأة ، ومع هذا ، لم يستفد التيار النسوي منها ، إلا في حدود استخدام المنهج المادي الجدلي في تفسير هذه القضية بالشكل الذي يخدم افتراضاته ، مما يجعلنا نستنتج أن التيار النسوي لم يقصد الاستفادة من النظرية الماركسية بقدر ما كان تفصيلاً للأسس النظرية الماركسية حول عملية التمييز والاضطهاد ضد المرأة ، عندما استبدل بالأسس الاقتصادية الاجتماعية ، أسساً بيولوجية في تفسير أسباب اضطهاد المرأة وتدني مكانتها .

٢-١-٢ علم الاجتماع في أوروبا وأمريكا :

تناولت أغلب الدراسات التي كانت سائدة في النصف الأول من هذا القرن ، موضوع التمييز بين أدوار الجنسين ، وتقسيم العمل بينهما ، والتي يمكن تصنيفها الى أربعة أنماط من الدراسات :

١ - نمط يهتم بتحديد الفروق بين الجنسين ، بتحليل الخصائص الانفعالية والإدراكية بينهما .

٢ - وآخر يهتم بإعطاء نماذج للأدوار التي يلعبها كل منهما ، والصراعات التي قد تنشأ بين هذه الأدوار .

٣ - ونمط يهتم بدراسة حياة النساء الهامشية ، والأضرار التي قد تلحق بهن ، والتماثل الذي قد يتحقق لهن .

٤ - نمط يهتم بدراسة اهتمامات كل من المرأة والرجل وتوزيع القوة بينهما (٤) .

وتنظر هذه الأنماط الأربعة من الدراسات الاجتماعية الى التغيير الاجتماعي ، كونه العملية التي ستحقق التوازن بين الجنسين . حيث تختفي الاختلافات الجنسية ، وتتماثل جماعات الأقلية ، وتصبح علاقات القوة متكافئة .

وقد استمدت معظم تلك البحوث والدراسات ، أصولها النظرية ، من التراث النظري لعلم الاجتماع الغربي والأميركي الذي يؤكد أن تقسيم العمل بين الجنسين ، يقوم على أساس طبيعي ووثيق في الوقت نفسه . أي أن الأصل النظري الذي شكل الإطار المرجعي لمعظم الدراسات والبحوث ، كان يدعم فكرة التمييز ، ويساند قوة الرجل وسلطته في المجتمع ، وقدرته على ممارسة كل الأنشطة المختلفة ، ويؤكد في الوقت نفسه على تبعية المرأة ، وخضوعها لسلطة الرجل في المجتمع والأسرة .

إضافة الى تلك الدراسات ، ظهر العديد من كتابات علماء النفس المتأثرين بنظرية التحليل النفسي ، حاولوا التأكيد أيضاً على العلاقة بين الفروق

«الانثوية والذكورية» ، وما يترتب عليها من سلوك ينقل المرأة من مستوى الاهتمامات المهنية الى الثبات العائلي والزواجى .

وتمثل هذا التراث النظري ، الذي غذى الكثير من البحوث والدراسات الاجتماعية ، التي اهتمت بدراسة التمييز بين أدوار المرأة والرجل ، في نظريتين انتشرتا ، وكان لهما أثر امتد الى وقته قريب على معظم الدراسات والبحوث الاجتماعية . النظرية الوظيفية لعالم الاجتماع الأميركي بارسونز ، ونظرية التحليل النفسي لسيجموند فرويد .

٢-١-٣ - النظرية الوظيفية :

تقوم الوظيفية مقولاتها النظرية على افتراض أن دور المرأة الأساسي هو دورها في الأسرة ، كونهما زوجة وأماً وربة بيت ، وعليه تؤكد على وضع المرأة التابع . وقد حاول بارسونز كونه أحد أبرز علماء هذا الاتجاه ، أن يقدم نظرية يفسر بها أهمية تقسيم العمل بين المرأة والرجل ، بحيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج ، وممارسة سائر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع ، بينما يقتصر دور المرأة على الدور العائلي . ويرى بارسونز أن التقسيم بهذا الشكل ، هو تقسيم طبيعي ، من شأنه أن يدعم نظام الأسرة في المجتمع ، ويحقق قدراً من التوازن داخل النسق الاجتماعي الكلي (٥) .

وقد تطور عن هذا المنظور الوظيفي اتجاه آخر ، يرى أن هناك تطوراً طرأ على أدوار الجنسين عامة والمرأة خاصة ، ويفسر هذا التغير في ضوء التطورات العلمية والتقنية ، التي صاحبت نشأة المجتمعات الصناعية المتقدمة . وقد تبني عدد من العلماء هذا التفسير في دراسات مختلفة ، أمثال (كوماروفسكي ، هارتلي ، أوباتا ، روسي ، وغيرهم) من علماء الاجتماع الغربيين وبخاصة الأميركيين ، وقد

تأثرت دراسات هؤلاء بأراء وكتابات عالمي الاجتماع الاميريكيين ، ميرتون ،
وزنايكي .

١-٢-١-٢ - نظرية التحليل النفسي :

انطلق عدد كبير من علماء النفس والمحللين النفسيين أمثال أدلر ، هيلين
دويتش ، فروم ، من نظرية سيجموند فرويد ، لتأكيد فكرة دوية المرأة ، تلك
النظرية التي يمكن تلخيصها في الجملة التالية Anatomy is herdesting ، أي أن
بناء المرأة التشريحي هو الذي يحدد خصائصها النفسية . وهذا البناء التشريحي
لجسم المرأة بناء ناقص ، إذا قورن بالرجل . من خلال تفسيره لعقدتي
Castration , Electra (١) .

تعرضت نظرية بارسونز ونظرية فرويد وغيرها من الاتجاهات التقليدية في
التمييز بين الرجل والمرأة ، الى نقد شديد من قبل علماء الاجتماع وعلماء النفس
الراديكاليين ، إضافة الى النقد الذي وجه اليهما من خلال أصحاب الاتجاه النسوي .
فقد بنى هؤلاء نقدهم على رفض الافتراضات التي أقام عليها المحللون النفسيون
والوظيفيون تحليلهما لمسألة التمييز بين المرأة والرجل على أساس نظرتهم للمرأة
اكونها كائناً بيولوجياً وليست كائناً إنسانياً . وأكدوا أن المعطيات البيولوجية
لا يمكن الاعتماد عليها في تفسير الظاهرة الاجتماعية . وأن المحاولات الكثيرة لتفسير
ظاهرة التمييز بين الرجل والمرأة ، وتقسيم العمل بينهما في ضوء الفروق التشريحية
هي محاولات غير علمية . فالتمييز جاء نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية
وحضارية ، لعب تطور علاقات الملكية فيها الدور الأساسي .

وبعد (س . رايت ميلز) من أبرز علماء الاجتماع الراديكاليين الذين وجهوا
نقداً الى النظرية الوظيفية ، وبخاصة الوظيفية البارسونزية . فقد ركز ميلز في نقده
لنظرية بارسونز في تقسيم العمل والأدوار بين المرأة والرجل ، على أن بارسونز
حاول أن يشيد نموذج يتحقق من خلاله التكامل الأسروي والتكامل المهني ، ولكي
يتحقق التكامل في هذين النظامين ، فلا بد من إحداث نوع من العزل في الأدوار ،

أي أن أدوار المرأة منحصرة داخل الأسرة ، بينما يترك للرجل عالم العمل والإنتاج .
ويعكس هذا التصور البارسونزي في حقيقة الأمر خلفية بارسونز الأيديولوجية ،
وحرصه على تحقيق التكامل والتوازن ، داخل النسق الاجتماعي في المجتمعات
الرأسمالية ، والحفاظ على علاقات القوة السائدة فيها (٧) .

أما علماء النفس الذين وجهوا نقداً شديداً لآراء فرويد في التحليل النفسي
بوجه عام ، وفي رأيه حول تأكيد ذنوبية المرأة بوجه خاص ، فيمثلهم كل من (كارين
هورني ، كلارا ملومسون) . فقد رفضت هاتان العالمتان تفسيرات فرويد حول
نقد بناء المرأة التشريعي واختلافه عن بناء الرجل . وأكدت أن خصائص المرأة
الأنثوية لا يمكن ردها إلى أساس بيولوجي بل إلى أساس اجتماعي . وقد تساءلت
هورني « إذا كانت الخصائص البيولوجية تعد الأساس في التمييز بين الجنسين ،
فلماذا يفترض دائماً أن المرأة هي الأدنى وهي التي تشعر بالحسد من الرجل وليس
العكس ؟ أليس تفوق المرأة البيولوجي في قدرتها على حمل الأطفال والإنجاب قد
يكون ، حقاً سبباً في احساس الرجل بأنه الأدنى ، ذلك الاحساس الذي يستحثه
على الخلق الحضاري التعويض عن ضعفه البيولوجي ؟ » (٨) .

لعل ذلك السياق النظري ، والمناخ الفكري الذي كان سائداً في الدراسات
الاجتماعية التي تناولت موضوع التمييز بين الجنسين وتقسيم العمل بينهما ، كان
مسؤولاً إلى حد بعيد عن نشأة التيار النسوي في علم الاجتماع ، وغيره من
العلوم الاجتماعية الأخرى . لقد جاء التيار النسوي رداً على النظرية الوظيفية
ونظرية التحليل النفسي .

٢-١-٥ - التيار النسوي :

عدت الحركة النسوية في أوروبا وأمريكا أن الصراع الأساسي في المجتمع
يعود بالدرجة الأولى ، إلى التمييز القائم على الجنس Sex discrimination ، أي
أن النضال لا بد أن يتجه إلى تحقيق المساواة بين الجنسين . حيث تختفي بعدها
أشكال التمييز الأخرى كالطبقة واللون ، والسلالة . الخ (٩) .

وهذه الأيديولوجية النسوية Feminist Ideology تمثل بديلاً للأيديولوجية الرأسمالية والأيديولوجية الاشتراكية . فالأولى تدعم علاقات القوة القائمة لصالح الرجل في المجتمع ، وتفرض على المرأة الخضوع والاستسلام للسلطة الأبوية Patriarchal سواء داخل الأسرة أو خارجها . أما الأيديولوجية الاشتراكية ، فقد أخفقت في حل المسألة النسوية ، عندما علقت عملية تحرر المرأة ، وإزالة التمييز والاضطهاد ضدها بانتصار الثورة الاشتراكية ، وحل التناقضات الطبقة الناجمة عن علاقات الملكية الخاصة في المجتمعات الرأسمالية . وقد أسست الحركة النسوية أيديولوجيتها على الافتراضات التالية :

١ - إن النظام الأبوي Patriarchy هو المسؤول الأول عن القهر والاضطهاد الذي تتعرض لهما المرأة ، وعن الحالة المتدنية التي وصلت إليها (١٠) .

٢ - تمثل عملية الإنجاب Reproduction ، وما يترتب عليها من علاقات ، العامل الرئيسي في تفسير القهر الجنسي . فدورها في الإنجاب مسؤول عن تدني وضعها الاجتماعي ، عندما تعدى هذا الدور مجرد الحمل ورضاعة الأطفال ، إلى رعاية الأسرة وتدير شؤونها (١١) .

٣ - بناء على ذلك ، فإن رسم استراتيجيات جديدة لا بد أن يتجه في المقام الأول ضد ما سمي التفوق الذكوري Male Supremacy وعد الرجل العدو الذي يجب مواجهته والنضال ضده (١٢) .

لم تقم الأيديولوجية النسوية كما ادعت لنقد كل من الرأسمالية والاشتراكية ، ولكن لتفنيد الأسس النظرية الماركسية ، في تفسير أسباب التمييز بين الجنسين وتقسيم الأدوار بينهما ، في إطار علاقات الملكية التي سادت مختلف المجتمعات الطبقة عبر التطور الاجتماعي . حيث استخدمت مفاهيم بديلاً لمفاهيم النظرية الماركسية الرئيسية :

- استخدم النظام الأبوي في مقابلة النظام الطبقي .
- استخدمت عملية الانجذاب في مقابل عملية الإنتاج .
- استخدمت علاقات الانجذاب في مقابل علاقات الإنتاج .
- استخدم النضال ضد التفوق الذكري في مقابل النضال ضد الطبقة الرأسمالية .

الأمير الذي يؤكد أن الحركة النسوية تقوم على تدعيم النظام الرأسمالي القائم . ولا تخرج عن كونها حركة ليبرالية تمثل نساء الطبقة البورجوازية . تطالب بالمزيد من الحرية لنساء هذه الطبقة ومساواتهن بالرجل ، في ظل علاقات الملكية السائدة (١٣) .

٢-١- التيار الماركسي النسوي:

شهدت السنوات العشر الأخيرة تطوراً جديداً في الساحة النظرية والفكرية لعلم الاجتماع، ظهور تيار جديد سمي بالتيار الماركسي النسوي Marxist Feminist حيث أخذ على عاتقه ، تنفيذ الأسس والافتراضات التي قام عليها التيار النسوي الليبرالي في تفسيره لقضية التمييز بين الجنسين ، ويمكن تلخيص أهم هذه الانتقادات في الآتي :

١ - إن تأكيد التيار النسوي الليبرالي على أن النظام الأبوي هو المسؤول عن القهر الذي تعرضت له المرأة ، يستبعد من التحليل المجتمعات قبل الأبوية بما في ذلك المجتمع الأمومي الذي تمتعت فيه المرأة بسلطة ومكانة عاليتين ، وهذا في حد ذاته يدحض اعتقاد أصحاب الاتجاه النسوي بأن الأسرة الأبوية هي بمثابة معطى إلهي كوني God-given Universal (١٤) .

٢ - اعتمد التيار النسوي على المرحلة الأبوية كونها نقطة البدء الأساسية ، متغافلاً عن أن هذه المرحلة في حد ذاتها ، كانت ملازمة لنشأة الملكية الخاصة وظهور الطبقات . وهذا خطأ منهجي . لأنه لا يجوز الاعتماد على مرحلة تاريخية لاحقة ، دون الرجوع إلى ما سبقها من مراحل تاريخية .

٣ - أقام التيار النسوي افتراضاته على حجج بيولوجية ، عندما عد علاقة التماثل بين المرأة والرجل العامل الأساس في تفسير انحطاط مكانة المرأة وسيادة الرجل . وبذلك وقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه أصحاب النظريات المحافظة ، عندما أقاموا تحليلهم لمسألة التمييز بين الجنسين وتقسيم العمل بينهما على أساس المعطيات البيولوجية . وقد أثبت تاريخ العلم الاجتماعي ، أن المحاولات التي بذلت لتفسير السلوك الاجتماعي ، بالرجوع إلى المحددات البيولوجية هي محاولات خاطئة ، ذلك لأن الدور السياسي والأيدولوجي لمثل هذه المحاولات ، سيصل إلى ما يسمى التفاعل الحتمي *Invetable reactionary* ، طالما أن التنظيمات الاجتماعية ارتبطت بمعطى طبيعي *Dependant variable* ، بحيث يصبح من الصعب إحداث أي تغيير (١٥) .

٤ - يدعي التيار النسوي ، أن تحرر المرأة لن يتأتى إلا عن طريق تكوين حركة نسوية ، تناضل من أجل الوصول إلى الحقوق الفردية للنساء . وإذا افترضنا جدلاً ، أن مثل هذه الحركة ، تستطيع أن تنجح وتحل التناقض القائم على الجنس ، فكيف يمكن أن تتحقق المساواة ، في مجتمع لا زال نظامه الاقتصادي يقوم على تناقض رئيسي ، ألا وهو التناقض الطبقي ؟ إن المساواة إذا تحققت في هذا الإطار ، فسوف تتمتع بها شريحة اجتماعية من النساء ، وهي شريحة الطبقة البرجوازية ، بينما تظل باقي النساء والرجال من الطبقة العاملة وما يماثلها ، يرزحون تحت وطأة الاستغلال والقهر .

٥ - أخيراً ، يقرر عدد من علماء الاجتماع من أصحاب الاتجاه الماركسي النسوي ، أمثال (جاتيل ، مافيوتي ، شيلا ، بهام ، وينجوم ، وغيرهم) أن الحركات الفردية التي نشأت لتناقض أشكال التمييز ، سواء منها القائم على الجنس أو اللون أو السلالة أو الدين أو العمر . الخ ، قد نشأت في ظل المجتمعات الرأسمالية وتماورت ، ليس فقط لتذر الربح للطبقة الحاكمة ، ولكن لتعميق حركة النضال ضد التمييز والاستغلال الحقيقي القائم على الطبقة . وتضيف (ليكوك) إن التناقض المؤلم حقاً في الصورة السياسية المعاصرة ، يرجع إلى أن الشعوب التي

تشارك في مصير طبقي واحد ، أصبحت يصارع بعضها بعضاً أحياناً باسم الجنس وأحياناً أخرى باسم اللون ... الخ (١٦) .

أهم أسهامات التيار الماركسي النسوي :

يتفق التيار الماركسي النسوي مع النظرية الماركسية ، في تفسيرها المادي الجدلي والمادي التاريخي لقضية التمييز والاضطهاد التي تعانيه المرأة داخل الأسرة وخارجها . وأن حل التناقضات الطبقية ونجاح الثورات الاشتراكية ، هو أمر حتمي في إلغاء أشكال التمييز كافة بالمجتمع . ولكنه مع ذلك يختلف مع مؤسسي الماركسية في أن حل التناقض الجنسي وغيره من أشكال التناقض القائمة على اللون أو العنصر ... الخ ، سيتم بشكل آلي بمجرد حل التناقض الطبقي ، وهذا ما دعاهم الى تبني فكرة ما يسمى « تنمية الوعي raising-consciousness » أي ضرورة وجود نظرية للمرأة تنير بالتوازي مع الدعوة الى الثورة الاشتراكية تساعد النساء على فهم خصوصية الاضطهاد الذي تعرضن له - الى جانب الاضطهاد الطبقي - وانعكس في صورة قيم ومفاهيم وأفكار ، طبعت العلاقة بين المرأة والرجل بطابع تقليدي يصعب تغييره ، إلا بوجود وعي نسوي ، يحرر طرفي العلاقة من كثير من القيم والمفاهيم والتقاليد الموروثة . وقد حاولت (جاتيل) في رد لها على نقد وجهه (نورتن دودج) الى وضع المرأة في المجتمعات الاشتراكية ، أن توضح فكرة تنمية الوعي النسوي وتطبيق الاشتراكية ، فأشارت الى أنه إذا كانت الأنظمة الاشتراكية ، قد استطاعت أن تغير الأساس المادي للعلاقة بين المرأة والرجل ، (تحقق التحرر الاقتصادي للمرأة) فإن الجانب المعنوي من هذه العلاقة - الذي يمثل في القيم والأفكار والاتجاهات ، التي ظلت الأجيال وأجيال في ظل المجتمعات الطبقية السابقة على المجتمع الاشتراكي ، تلعب دوراً أساسياً في تزييف وعي كل طرف ، من أطراف العلاقة بطبيعة وجوده ، وبالدور الذي يجب أن يلعبه في المجتمع - لا زال يمارس تأثيره في ظل المجتمعات الاشتراكية . وإذا كان بعضهم يرى ، أن هذا التناقض سيحل بمجرد من ممارسة المرأة ومشاركتها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة ، إلا أن هذا لا يعني تلك الأنظمة من مسؤوليتها ، في

التصدي لهذه المشكلة عن طريق التزامها الى جانب النظرية الماركسية ، بنظرية خاصة بالنساء ، تساعد على تخليص المجتمع ، من القيم والمفاهيم التقليدية القديمة ، وتزيد من وعي النساء بأهمية وجودهن ، وبالدور الذي يجب أن يلعبنه في المجتمع ، حتى تتحقق المساواة الكاملة بين جميع أفرادهن (١٧) .

٢-١-٧- علم الاجتماع في الوطن العربي وموقفه من قضايا المرأة :

يتسم علم الاجتماع في الوطن العربي بأنه علم ناقل لا ناقد . وبني ثقته ومحافظ لا يواكب آخر ما توصل اليه العلم والجدل النظري في العالم . رغم وجود محاولات جادة قدمها عدد من باحثي الاجتماع وعلمائه العرب . إلا أن هذه المحاولات تدخل في نطاق الاستثناء ، ولا تشكل القاعدة . فإلى وقت قريب ظلت المدرسة الوضعية ثم البنائية الوظيفية هما النظريتان المهيمنتان على توجه علم الاجتماع وباحثيه في البلدان العربية . الذين اهتموا بدراسة مجالات التصنيع والتحضر والأسرة والانحراف والجريمة ، الى غير ذلك من المجالات . وعلى الرغم من أن هذه الموضوعات ، وتلك المجالات من البحث قد تطورت في مجتمعات أوروبا مع نشأة النظام الصناعي الرأسمالي ، إلا أنها ظلت الشغل الشاغل لكثير من الباحثين والدارسين العرب لفترة طويلة ، بصرف النظر عما يميز الواقع العربي من خصوصيات ، يرجع بعضها الى انتماء هذا الجزء من العالم الى بلدان الأطراف ، ويرجع بعضها الآخر الى خصوصية المرحلة التاريخية التي تمر بها مجتمعات المنطقة ، وطبيعة قوى الإنتاج وعلاقاتها السائدة ، وما يرتبط بها من أنساق ثقافية وقيمية . ومع هذا فقد بدأت في الآونة الأخيرة تظهر ملامح تيار نقدي على الساحة العربية ، شجع ظهوره ، نمو التيار الراديكالي في علم الاجتماع العربي والاميركي ، ثم ظهور نظرية التبعية ، التي حاولت أن تفسر العلاقات الاقتصادية والسياسية ، التي تربط مجتمعات الأطراف بالنظام الرأسمالي العالمي .

إلا أن الوضع لم يكن كذلك فيما يختص بدراسة أوضاع المرأة العربية ، مما يجعلنا نؤكد أنه لم يكن هناك اهتمام كاف بقضايا المرأة العربية ، يسمح بإيجاد تيار يولي هذه القضية اهتماماً خاصاً في البحث والدراسة سواء على

المستوى النظري والمرجعي لمعظم الباحثين في هذا المجال ، وقد توجه معظمهم لدراسة أوضاع المرأة كمتغير تابع في مجالات كالأسرة وعلاقاتها ومشكلاتها ، والتصنيع ، والانحراف ، ومشكلات الخصوبة والانفجار السكاني ، الى غير ذلك من البحوث .

ويمكن بالتقاء نظرة سريعة على معظم البحوث والدراسات ، التي اهتمت بدراسة المرأة العربية ، تصنيفها الى ثلاثة اتجاهات اساسية :

١ - المرأة والأسرة .

٢ - المرأة والمشكلات السكانية .

٣ - المرأة والتنمية .

وتركز معظم بحوث الاتجاه الاول حول موضوعات مثل : الأسرة والطفولة ، التنشئة الاجتماعية ، مشكلات الطلاق ، الانحراف ، التعارض بين دوري المرأة في الأسرة والعمل ، قوانين الأسرة والأحوال الشخصية . الى غير ذلك من الموضوعات .

أما الاتجاه الثاني فقد ركز اهتمامه على دراسة موضوعات مثل : العلاقة بين الخصوبة العالية للمرأة ومشكلة تنظيم الأسرة ، الخصائص الديمغرافية للمرأة ، أثر التعليم في المشكلة السكانية ، أثر العمالة في خصوبة المرأة .

أما الاتجاه الثالث ، فقد كان أكثر تطوراً في تناول قضايا المرأة بالقياس للاتجاهين السابقين ، بخاصة تركيزه على موضوعات مثل دور المرأة في التنمية ، أثر التعليم في وضع المرأة ، دور المرأة العاملة في المجتمع ، المرأة والتنمية المحلية ، مشكلات المرأة العاملة . الخ .

ويمكن أن توجه بعض الانتقادات النظرية والمنهجية ، الى البحوث والدراسات التي تناولت موضوع المرأة ، أهمها :

١ - انطلقت الدراسات من تصور نظري محافظ ، أدى الى دراسة المشكلات التي قد تكون المرأة طرفاً فيها ، أكثر من دراستها للمشكلات التي تعاني منها المرأة .

٢ - اتسمت معظم تلك البحوث والدراسات بالتجريبية ، فنجأت الى وصف وتقرير أوضاع قائمة ، أكثر من محاولتها تفسير وتحليل العوامل والأسباب التي خلقت هذه الأوضاع .

٣ - التركيز على المرأة كمتغير تابع Dependant Variable في معظم البحوث والدراسات . حتى تلك التي اهتمت بموضوعات المرأة والتنمية ، سعت الى التعرف على الدور الذي يمكن أن تساهم به المرأة ، أكثر مما حاولت أن تبين ما يمكن أن تسهم به الثقافة في تطوير أوضاع المرأة وتحسينها .

٤ - ركزت معظم البحوث اهتماماتها على شرائح اجتماعية من النساء في المجتمع ، وبالتحديد شرائح المرأة في الفئات المتوسطة ، وأهملت المجموع الواسعة من النساء في الطبقات الفقيرة ، سواء في الريف أو البادية أو الحضر .

إن الإهمال وعدم الاهتمام الواضح بدراسة قضايا المرأة العربية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية ، مسألة تحتاج الى وقفة من علماء الاجتماع العرب . صحيح أن وضع المرأة جزء لا يتجزأ من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمجتمعات المنطقة ، إلا أن هناك خصوصية يتمتع بها وضع المرأة من اضطهاد وقهر مركب واقع عليها . فهناك اضطهاد يقع عليها ، بحكم انتمائها الى عالم كان ولا زال مطعماً للاستنزاف والقهر والاستغلال ، من قبل الاستعمار في شكله القديم والحديث . وهناك اضطهاد تخضع له بحكم انتماء غالبية النساء العربيات الى الطبقات الفقيرة الكادحة ، واضطهاد ثالث

تخضع له بحكم أنها امرأة تعيش في مجتمعات أبوية تمنح القوة والسيادة للرجل ،
وتسلب المرأة كثيراً من حقوقها الاجتماعية ، وتختزل طاقاتها الإنتاجية والانسانية
الى مجرد كونها كائناً بيولوجياً من خلال التأكيد على وظيفه الانجاب ورعاية الأسرة
والأبناء على حساب غيرها من الوظائف . والمصطفاة رابع تخضع له المرأة بحكم
الثقافة التقليدية المترتبة ، والتي لا ترى في المرأة إلا جسداً يجب تفعيله وعزله
وإحكام الرقابة عليه .

الهوامش

- (١) فريدريك أنجلز ، أصل الأسرة ، والملكية الخاصة والدولة ، دار التقدم ، موسكو .
- (٢) المرجع السابق .
- (٣) المرجع السابق .
- (4) Bernard, Jessie, My Four Revolution, An Autobiographical History of ASA, From Joan Harber (ed.) Changing Women in Changin Society, The University of Chicago Press, 1973.
- (5) Parsons, T., Essays in Sociological Theory, The Free Press of Glencoe, N. 1, 1964.
- (6) Firestone, Shulamith, The Dialectic of sex, Capeltd 1971.
- (7) Mills, C. Wright, The Sociological imagination.
- (8) Firestone, Ibid.
- (9) Milleth, Kate, Sexual Politics, Garden City, Double Day and Co. Inc. 1970.
- (10) Ibid, pp. 24 - 28.
- (11) Firestone, Ibid.
- (12) Friedan Betty, The Feminime Mystique, New York.
- (13) Guettell, Chornie, Marxism and Feminism, Hunter Rose Campany, Toronto, 1974.

- (14) Ibid.
- (15) Barret, Michele, Women's Oppression Today : Problems in Marxist Feminist analysis, Verso, London 1980.
- (16) Leacock, Eleonor, Myths of Male Dominance, Monthly Review Press, N. 1, 1981.
- (17) Guettell, Ibid,



٢-٢ - واقع المرأة العربية

مدخل منهجي

يوحي ادراج مسألة المرأة العربية ، ضمن أي استعراض لقضايا الوطن العربي ، بأن للمرأة قضية نوعية ، أو أنها قضية متميزة لا يدرج مثل لها في المجتمع . ولايضاح هذه القضية : نقول بداية : إن قضية المرأة ليست خاصة بها فقط ، بل إن ما يطرح بصددتها للبحث والتحليل ليس سوى عرض من أعراض اشكالية الإنسان العربي ، وإن ما يميز لنا بحث مسألة المرأة العربية نوعياً هو الحاجة الى الكشف عن خفايا اشكالية المجتمع ، العربي ، هذه الخفايا التي تجسدها المرأة في أدوارها ومكائنها وتوجهاتها ونظم التوقع الاجتماعي . والتي تشد الى الوراء ، وتعوق عمليات التغيير . وهي قوى لا بد من كشفها والتصدي لها اذا أردنا المخططات التنموية أن تعطي نتائج ايجابية ، تساهم في تغيير الواقع الحالي العربي .

ويشكل واقع المرأة في أي مجتمع معياراً فعلياً لقياس درجة نمو المجتمع وتطوره . لأن حدود تقدم هذا المجتمع هي نفسها درجة تقدم المرأة فيه . وتقدم الرجل وتطوره مرتبط بشكل وثيق بتطور المرأة وتقدمها . فمن غير الممكن أن يتقدم فعلياً بمعزل عن المرأة . وحيثما يكون هناك تخلف وقهر اجتماعي ، يكون نصيب المرأة منه وافراً ، وحظها من الفرص أقل . فالتقدم لا يقاس فقط بحده الأعلى ، بل بخاصة بحد الأدنى ، أي بوضعية الشرائح الاجتماعية الأكثر غنى . ويمثل هذا الحد الأدنى عناصر الاعاقة والتعطيل لتطور المجتمع . فطالما بقيت المرأة مهورة ومحرومة من كونها إنسانة ، ستظل بالضرورة مشدودة نحو الخرافة ومحكومة بالجمود . حيث تعزز من موقعها هذا قوى مقاومة التغيير ، من خلال تمثيلها الوضع القائم على أنه وضع طبيعي لا بد من الحفاظ عليه والدفاع عنه . بل إنها

تعيد انتاج هذا الواقع من خلال غرس معايير وتوجهاته في أعماق أبنائها وبناتها ، وفي مرحلة تكون لها فيها السيطرة شبه الكاملة عليهم .

ولما كانت وضعية المرأة تشكل التعبير الظاهري عن وضعية الرجل الأكثر خفاءً ، وأن درجة تقدم المرأة هي معيار مدى تقدم المجتمع ، فإن طرح قضية المرأة يصبح طرحاً لقضية الانسان العربي ، وإن البحث عن معوقات تقدمها هو كشف عن معوقات تقدم المجتمع العربي نفسه . فما هي وضعية الرجل الخفية هذه التي تعبر المرأة عنها ؟

سنحاول في هذه الدراسة الاجابة عن هذا السؤال ، من خلال تحديد الاستلابات في أوجه القهر التي تظهر في وضعية المرأة ، وصولاً الى الكشف عن ترسخ تلك في واقع الرجل وعلاقته بالمرأة ، وفي بنية المجتمع نفسه . والغاية من ذلك تحديد البنى المسؤولة عن ذلك ، بغية تغييرها لافساح المجال أمام انطلاق عملية التغيير ، لأن بنى العلاقات الاجتماعية تستمر في اعاقه عملية التغيير رغم كل مخططات التنمية الكبرى ، من خلال تكوين بنى نفسية مطابقة لها ، تميز ذاتية الانسان وديناميات تحركها .

كذلك نتعرف على كيفية تغلغل علاقات التسليط والقهر الى ذاتية المرأة العربية، حتى تبدو وكأنها جزء من طبيعتها . الامر الذي يدفع المرأة الى التمسك بهذه العلاقات ، وما تتضمنه من قيم ومعايير وأدوار ، تصبح قيمها الذاتية ، وتشكل اطار تطلعاتها ونظرتها الى ذاتها ، والى الوجود ، وبالتالي محركاً لسلوكها .

وتستند اطروحتنا التي تبناها في هذه الدراسة الى نظرة في التخلف ، مفادها أنه مسألة تتجاوز البعد الاقتصادي والتقني وحتى التعليمي ، وصولاً الى أنه نظام يشكل وحدة تأثير متبادلة من العلاقات التالية : التأخر الاقتصادي - التقني ، التأخر الاقتصادي - الاجتماعي ، الاستنزاف الاستعماري القديم ، الاستغلال الاستعماري الجديد ، التبعية بكل أشكالها . هذا النظام المعقد له

أوليائته ودينامياته وتعبيراته المتنوعة وسيبرورته ونظم علاقاته ، وقوى إعادة انتاجه .
ومن الواضح أن نصيب المرأة من هذا النظام هو الأكبر ، الأمر الذي يبرر لنا
البحث في واقع المرأة العربية .

٢-٢-٢ أوجه استلاب المرأة العربية :

معنى الاستلاب :

يعود أصل هذه الكلمة الى اللغة اللاتينية *Aliénation* التي لها تفسير قانوني
(انتقال مال أو حق بيعه) ، وتفسير سيكولوجي (الضعف الفكري العام) ،
وتفسير علم الاجتماع (انحلال الرابطة بين الفرد والآخرين) ، وتفسير ديني
(انحلال الرابطة بين الفرد والآلهة) .

وترتدي كلمة الاستلاب في اللغة الألمانية *Entfremdung* معنى حرفياً هو (جعله
غريباً عن) .

ويمكن القول باختصار إن الاستلاب أو الاغتراب حالة سيكو اجتماعية
تسيطر على الفرد سيطرة تامة تجعله غريباً عن بعض نواحي واقعه الاجتماعي ، وهو
شكل من أشكال الاعتداء على إنسانيته من خلال رفض الاعتراف به ككيان آخر
كامل وقائم بذاته ، مغاير لنا ومستقل عنا ومحدد لكياننا . ويصبح بالإمكان تحويل
الإنسان الى أداة من خلال رفض الاعتراف به . وحين تتم عملية سحب
الاعتراف هذه ، يصبح الاعتداء على حقه في إنسانيته كاملة ممكناً ، إذ لا يتم
التعامل في هذه الحالة مع إنسان ، بل مع اسطورة ، أو شيء ، مما يجعل هذا
التعامل مباشراً ومبرراً . تلك هي العملية التي تتم في كل علاقات التسلط والقهر ،
سواء اتخذت شكل استعمار ، أو اعتداء جسدي ، أو استغلال ، أم هيمنة . ومن
هنا فالحديث عن استلاب المرأة واختزال كيانها ليس مسألة منفصلة عن عملية
التسلط والقهر ، بل تمثل أحد أبرز نماذجها .

تتم العملية في مرحلتين أولاهما ، الاختزال الذي يمهّد السبيل الى الثانية

وهي الاستلاب الذي يحول المرأة الى أداة ، أو يخضعها لشتى ضروب الاستغلال .

٢-١-١-٢ اختزال كيان المرأة :

معنى الاختزال :

هو عملية نفسية علائقية ، يختصر فيها الشخص الآخر الى أحد أبعاده ، أو إحدى خصائصه ، أو إحدى وظائفه . وينبني انطلاقاً من ذلك حكم يعمم على كل وجوده . وهكذا لا نعود ندركه إلا كونه تلك الصفة أو الخاصية . وفي هذا بالطبع اعتداء على إنسانيته وغناها ، واعتداء على حرّيته في أن يكون غير ما نريد .

ويتخذ الاختزال طابعاً سلبياً معظم الأحيان ، كأن لا ترى في الشخص إلا إحدى خصاله السيئة وتوحده معها ، وهنا تتدخل التحيزات والاحكام المسبقة والأفكار المنسطة كثيراً ، وتؤدي الى مواقف اداة وتعصب .

ولكن قد يختزل الآخر الى إحدى خصاله الطيبة ، كاختزال المرأة الى مجرد دور الأم فقط مع ما له من قيمة وأهمية . وهكذا فالميول الاختزالية تمنع رؤية الآخر على حقيقته ، فهي قد تبخسه ، أو ترفعه الى مصاف المثل الاعلى . وتنطلق الميول الاختزالية من اتجاهات أنانية ، مركزية ، بحيث لا يكون الآخر سوى ما تريده له . هذه الميول تتضمن لا محالة بذور الصراع العلائقي .

والمرأة العربية شأنها في ذلك ، شأن المرأة والرجل في الكثير من بلدان الأطراف تنعرض للقهر والاستغلال ، تؤدي الى اختزال كيانها ، وتحولها الى مجرد أسطورة : أبرز ما يشيع منها هي أسطورة حواء ، وما يلحقها من غموض وتجاذب انفعالي في الموقف منها ، والتعامل معها . وتتضمن الأسطورة التي تلف المرأة وتأسرها : كلما ازدادت درجة الغموض والتجاذب الانفعالي . وهو ما يؤدي الى تغييب كيانها الانساني الطبيعي والمشروع ، ويجعل الهوية كبيرة بينها وبين المتسلط . وكلما كبرت الهوية ، ازدادت معها الغربة التي تبيح كل ألوان القهر والاستغلال ، أو فرض وظيفة الأداة عليها .

ويؤدي الاختزال في كل الحالات الى اختصار كيان المرأة الى احدى صفاته ، أو خصائصه ، أو وظائفه ، والتعامل مع هذه الخاصية أو تلك الوظيفة في حالة تجاهل تام للكيان الكلي ، المتنوع الوجوه والمتعدد المستويات . وهكذا لا نعود نرى من المرأة إلا ما نريد أو نحتاج ، خدمة لرغباتنا وأغراضنا وأهوائنا التي تختلف من حالة الى أخرى . فتحدث مبالغة في تبيين هذه القيمة وإعلاء شأنها وصولاً الى مثلتها (رفعها الى مستوى المثل الأعلى) في الاختزال الايجابي ، ويحدث تبخيس في قيمة المرأة في الاختزال السلبي . ولكن النتيجة في الحالتين واحدة ، حيث نرد الكل الى أحد أجزائه أو وظائفه ، ونبيع لأنفسنا التحكم فيه أو تسخير .

وتأخذ أشهر أشكال الاختزال السلبي طابع الأحكام القطعية والمطلقة والشاملة التي تطلق على المرأة في الأوساط التي تنفشي فيها علاقات التسلط والقهر ، **ثالث المرأة القاصر ، والمرأة العورة ، والمرأة الانفعالية** . حيث تعيش هذه المرأة كعب على أسرة أهلها ثم ينتقل العبء الى أسرة زوجها . فهي عاجزة لا تستطيع أن تحكم عقلها ، وتنظر في أمرها ، وتدبر أمورها بنفسها لأن الانفعال يطغى عليها ، والعجز وقلة الحيلة يميز كيانها . ولا بد من وصاية عليها ، تبرر ردها الى مواقع التبعية التي تتفاوت في شدتها ، وصولاً الى حرمانها حق القول أو القرار فيما يتعلق بوجودها ومصيرها . وترسم الوصاية عليها مسار حياتها محولة إياها الى مجرد أداة منفذة . ولا يقتصر الأمر في هذه الحالة على **الهم المادي** أي هم أطعمها وكسائها وتزويجها ، بل يتعداه وصولاً الى **هم السمعة** . لأن المرأة القاصرة في آن معاً امرأة عورة ، وهي كذلك انفعالية ، لا بد لها من ستر لعورتها والرقابة عليها من الانزلاق الى ما لا تحمد عقباه ، كونها معرضة للانحراف في انفعالاتها . وتشكل المرأة العورة التي يجب أن تستر وتراقب هم دائماً لأهلها وينتقل الهم نفسه الى أسرة الزوج ، حيث يسقط زوجها عليها كل قصوره الذاتي التابع من وضعية القهر وما فيها من مهانة لكيانه . هذا القصور عن منع امتباحة جهده وكيانه في عملية القهر والاستغلال ،

يشكل آلاماً ذاتية دفينه له ، تهز كيانه وتقلق وجوده ، الذي يصبح غير محتمل طالما استمرت وضعية القهر . وحتى يستعيد شيئاً من التوازن الوجودي ، ويتعامل مع صورة للذات يمكن له أن يتحملها ، لا بد له من التنكر لقصوره . ويتم هذا التنكر من خلال القائه على المرأة العورة والقاتر . وبهذا يتوصل الى احتمال وضعيته المازقية في الخارج من خلال تركيز اعتباره الذاتي ، ومصدر كبريائه على الداخل ، أي على الحفاظ على سمعة نسائه حين يستترهن . ومن هنا مفهوم السترة وأهميته في الأوساط المستغلة والمقهورة . وهو مفهوم مزدوج الطابع . فهو اقتصادي (السترة المادية) وجنسي (سترة عيوب المرأة) .

ويفسح هذا الاختزال الثلاثي الذي يجعل من المرأة عبئاً وتابعة ، لاختزال رابع ينتج عنه ، هو المرأة الخادم . وهنا تحاط المرأة بأسطورة الأداة المسخرة لخدمة الأخوة وهي صغيرة ، وخدمة الزوج وهي كبيرة ، وذلك لقاء تحمل عبئها وستر عورتها . لا أهمية لها إلا إذا قامت على شؤون منزلها ، ولا وظيفة لها إلا في استنزاف طاقتها في جهد صامت صابر . هذه الوضعية تحرم المرأة فرصة التعليم والتأهيل الذي ينظر اليه كجهد ضائع وتوظيف مالي لا مردود له ، طالما أنها ستصبح زوجة وتقع في المنزل . وسنرى أن اختزال المرأة الى هذا البعد (المرأة الخادم) هو الخطوة الأولى الضرورية لاستلابها اقتصادياً ، حيث توضع في وضعية الطاقة الانسانية التي تبذل جهداً غير مشن .

ويتخذ اختزال سلمي آخر شكل ثنائي : الفواية والمكر ، الذي يلخصه القول الشائع « كل البلاء من النسوان » أبلغ تلخيص . فأسطورة جواء اللعوب التي تغرر بالرجال وتغويهم ، أو تنصب لهم شركها ، وتوقعهم في حبالها ، هي من الامور الشائعة في حياتنا ، والتي لا يمكن تجاهلها .

ومن الملفت للنظر كثرة هذه التعابير في اللغة العربية ، حين الحديث التقليدي والشائع عن المرأة ، مما يذهب الى تأكيد صحة ما نقول . فالمرأة التي تغرر بالرجال وتغويهم بشكل يصرفهم عن القيام بواجباتهم العامة ، تصبح خطراً لا بد

من التنبه له ومقاومة الوقوع في اغراءاته . وفي كل الحالات فهي العقبة التي تعيق الوصول الى الأهداف وتفسد المساعي . وما أكثر ورود تلك الثنائية في أفكارنا وأحاديثنا التي تطرح ما بين بديلين : النساء أو النضال ، النساء أو تحقيق الذات ، وهي ثنائية الاختيار ما بين الشر والخير ، الضلال أو الهدى .

يسقط الرجل هنا احباطاته العاطفية والجنسية على المرأة الغاوية ، دون أن يدري أن غواية المرأة هي الوليدة المباشرة (ولكنها غير الشرعية) لاجباطات الرجل (غير المعترف بها) . وهنا أيضاً يحارب الرجل نزواته ورغباته التي تتصاعد نتيجة الاجباط ، الى الحد الذي يهدده بفقدان السيطرة عليها وعلى ذاته ، من خلال إسقاطها على المرأة محملاً إياها كل الوزر . فبذلك يتخلص من مشاعر الائم والثورة على الذات ، من خلال التنكر لما يعتزل في داخله . وهنا تصبح الحرب على المرأة الغاوية مشروعة وضرورية حين يضاف المكر الى الغواية ، محولاً إياها الى اسطورة الشر الخالص . وتهدف هذه الحرب في النهاية الى قمع المرأة وتشديد السيطرة عليها ، كي تظل أداة لخدمة أغراض القهر ، تحت شعار قهر الشر والغواية . ويتخذ أحد أوجه استلاب المرأة واعادة إنتاجه كما سنرى لاحقاً ، شكل تمثيلها لهذا الدور ومحاولة لعبه كاحدى الامكانيات التي تظل متاحة كي تجد مكانة لها ، أو تثار لعملية استلابها .

وتؤدي عمليات الاختزال هذه الى استباحة استلاب المرأة وتبرير مشروعيتها قهرها ، أو تحويلها الى أداة لخدمة أغراض الرجل وغاياته ، أو أداة لاسقاط رغباته التي لا يقوى على مجابهتها والجهر بها وتحمل تبعاتها .

أما الاختزال الايجابي فيتخذ طابع المرأة الأم أو طابع المرأة الواجهة الاجتماعية وتبقى العملية كذلك الاختزال طالما أنها تنكر لكل كيان المرأة في جميع أبعاده ، واختصاراً له الى أحد مظاهره أو وظائفه فقط . حيث تختزل المرأة الأم الى أسطورة التفاني والعطاء دون حدود لتضحيتها ، أو حبها وحنانها . فهي ينبوع الحب الذي

لا ينضب ، والرجاء الذي لا يخيب ، والملاذ الأمين ، والعزاء الأكيد حين تقسو الحياة
ويبرز الأصدقاء ، وقد أفرط الرجل في المبالغة كي تكون له عزاء عن قهره ، ودواء
لمعاناته ، وملاذاً يهدى روعه . وهنا أيضاً تختزل المرأة الى وظيفة حنان الأمومة
خدمة لحاجات الرجل المقهور . وقد يكون هذا الاختزال على حساب بقية أوجه
كيانها كامرأة شريكة للرجل ، وصنوء له في النشاطات العامة ، وصناعة المصير . فهو
يحولها الى أسطورة أم تعطي بلا حدود ولا مقابل في الداخل ، تعويضاً عما فقدته في
الخارج . وقد تربي المرأة وتنشأ لكي تكون مجرد أم ، لا قيمة اجتماعية فعلية لها
إلا اذا قامت بهذه الوظيفة في حالة من التندر لرغبتها في الانطلاق والمشاركة حيث
لا تكون الا جسداً ينجب ويعطي .

ويشكل اختزال المرأة الى وظيفة الأمومة دون ما عداها ، أحد أقوى عوامل
إعادة انتاج المجتمع لقوى مقاومة التغيير فيه . بحيث تفرس الأم من خلال موقع
السلطة المؤثرة ، في أبنائها قيم الحفاظ على الوضع الراهن والشدة الى البقاء .

ويكرر اختزال المرأة الى واجهة اجتماعية في الفئات المحظوظة من الناس . حيث
تختزل الى قيمة الندرة التي تشيع في العالم المتخلف : ندرة الجمال ، والحسب
والنسب . وقيمة الندرة هذه تجعل من المرأة دمية ثمينة يتباهى صاحبها بملكيتها ،
للتدليل على ما له من حظ وحظوة . إنها أداة استعراض تفوقه على الآخرين وتميزه
عنهم . وتدخل كلفتها العالية وما تستهلكه من الثياب والرياش في باب المباهاة نفسه .

ويتنكر هذا الاختزال لكيان المرأة الانساني في تنوعه ، ويحصره في مظهره
البراق . وحين تقع المرأة في هذا الاختزال فهي تستلب فيه وتستهلك كسلوب لها في
الوجود ، مما يجعلها تعيد انتاجه بدورها .

٢-٢-١-٢- أوجه استلاب المرأة :

يتيح اختزال المرأة الى وظيفة أو أكثر من وظائفها ، أو صفة من صفاتها ، عملية
استلابها من خلال الغاء كيانها لصالح الحدي وظائفها ، أو إحدى صفاتها ، أو أحد
أدوارها في الأسرة والمجتمع . ويتوقف الأمر على طبيعة العلاقة التي تتموضع فيها

المرأة أو توضع ، ونوع الشريعة الاجتماعية التي تنتمي اليها وتنشأ ضمنها . ومهما اختلفت طبيعة الوظيفة الاجتماعية التي توكل اليها ، فكل واحداً جوهر العلاقة المفروضة عليها . وتقوم هذه الوظيفة بدور محدد ضمن علاقات التسلط والقهر ، حيث تدخل شيئاً من التوازن السيكولوجي على مأزق الرجل كي تصبح وضعية القهر قابلة للاستمرار الى أجل .

٢ - المرأة في العشيرة :

تعد المرأة ملكية مطلقة للعشيرة ، تتحول الى أداة لخدمة أغراض العشيرة . دورها محدد سلفاً ، ووظيفتها تنتظر أن تشغلها حين تشب . ليس لها أن تريد أو تختار . ويتخذ الاستلاب هنا شكلاً صريحاً من خلال مرور بقنوات التقاليد والأعراف . ويبلغ التهديد بالقتل والانتقام أقصى درجاته ، إذا رفضت دورها . فأي تردد أو رفض كتعبير عن كيانها الذاتي هو « ضلال » ، يجب أن يقوّم بالعنف . وهذا لا يتم إلا بالقتل « غسلاً للعار » فيما يسمى « جنابات الشرف » وهي أقصى تعبير عن عملية استلاب المرأة وقهرها . اضافة الى أنها تشكل فعل استرداد تقوم به العشيرة لسيطرتها على المرأة الضالة ، وإثبات ملكيتها لها ، باعتبار أن القاتل ، سواء أكان فرداً أم جماعة ، يمتلك الضحية بشكل نهائي من خلال فعل قتله . وهذا الاستلاب نجد ما يقابله عند الرجل في العشيرة . إذ إن حرية المبادرة ليست أكبر كثيراً عنده من حالة المرأة . فإذا لم يقتل جسدياً ، فإنه يصنف معنوياً من خلال التشهير والنذ وحرمانه حق الانتماء الى العشيرة . فالمرأة كما الرجل في العشيرة مملوكة من قبل الجماعة . وهي كذلك لتقوم بوظيفتين متكاملتين : اولاهما تعزيز قوة العشيرة من خلال الانجاب . حيث تختزل المرأة هنا الى جسد يتحول الى مجرد رحم يجب ، قيمته تكمن في درجة خصوبته ، وفي قدرته على انجاب الصبيان تحديداً . وعندما يستنزف قد تهمل وتدخل المرأة الى حيز النسيان ، كما يتزوج الرجل أخرى عليها . ويتم تعزيز قوة العشيرة من خلال رسم مصيرها الزوجي سلفاً . ومنذ البداية ، فيحدد لها زوجها من الأقارب دون أي اعتبار لفرص نجاح العلاقة الزوجية والانسجام بينهما . وهذا التحديد المسبق ،

يستلزم المرأة أيضاً من خلال تحويلها الى أداة لتعزيز الروابط الداخلية في العشيرة ، وتمتين لحميتها في وجه التناقضات الداخلية الخفية . وليس حال الرجل الذي يفرض عليه زواج من هذا القبيل أكثر اشرافاً على العموم ، فهو لا بد أن يرضخ لهيمنة العشيرة ، اذا أراد الحفاظ على مكانته فيها .

اما الوظيفة الثانية التي تكون المرأة أداتها فهي **المصاهرة** التي تؤدي الى اقامة تحالفات بين العشائر ، لا يكون الزواج فيها فعل اختيار حر من قبل المرأة ، بل لا بد أن يكون بناء لمصلحة أو غنماً يعود على العشيرة ، أو على ولي أمرها .

فمن خلال اختزال كيانها الى ثالث المرأة القاصر والعورة والانفعالية ، تحشر في وضعية الطرف الأقوى . وهي وضعية حيوية لصراع العشيرة مع العشائر الأخرى . وتتبنى المرأة هنا استلابها وتعيد انتاجه من خلال تقبل وضعية الطرف الضعيف ، المسخر لخدمة الطرف الأقوى وينكسر هذا الاستلاب من خلال تبخيس الكيان الأثوي . (والتبخيس هو الحط من قيمة شيء أو إنسان ، تحدث هذه الظاهرة كثيراً في علاقات الاستغلال والسيطرة . فلا بد حتى تتمكن من توجيه عدوانيتها تجاه كائن آخر من الحط مسبقاً من قيمته ، مما يجعل العدوان عليه مشروعاً ومبرراً) ، واجتياف قوة الرجل وعلو مقامه في نوع من التواطؤ الذاتي الخفي معه ضد كيانها المبخس ، وهذا ما يعزز علاقات القهر والتسلط . (والاجتياف عملية نفسية لا واعية اجمالاً ، يتمثل الشخص بوساطتها موضوعات وخصائص خارجية ، كي يجعلها جزءاً من ذاته) .

كما يتوج استلاب المرأة في العشيرة ، عندما يتقدم بها السن وتصبح أما ، حيث تناط بها وظيفة الحفاظ على التقاليد العشائرية والدفاع عنها بشكل لا هوادة فيه ولا تساهل . حيث تربط شرف كيانها واعتبارها الذاتي بتمثل هذه التقاليد . إنها تمثل الأنا الأعلى الجماعي . فليس أقسى حكماً على البنت المتمردة ، إلا الأم حاملة التراث والقيمة عليه ، وهكذا تعيد المرأة انتاج استلابها لصالح استمرارية علاقات التسلط والتبعية في العشيرة .

ب - المرأة في الأوساط الشعبية :

تتكامل في هذه الأوساط وظائف الرجل والمرأة لمجابهة وضعيّة القهر التي تنصب عليهما . حيث يظهر الاستغلال الاقتصادي والقهر السياسي بأجلى صورته . ولمجابهة هذه الوضعيّة يتم توزيع الأدوار . حيث يقيم الرجل المستغل المهدد والمقهور في الخارج ، علاقة من النوع نفسه ضمن أسرته وفي علاقته مع زوجته وبخاصة بناته . يسمح هذا القلب للأدوار للرجل ضمن الأسرة بالوصول الى شيء من التوازن الوجودي يساعده على تحمل معاناته خارج الأسرة .

وتقوم المرأة بدور المعبر عن المعاناة (من ضيق رزق ، وسوء حال ، واعتلال صحة) ، ويترك لها كل القطاع الانفعالي من الحياة . حيث تتوسل في محاربة عجزها ، الحلول السحرية التي تشيع كثيراً في هذه الأوساط ، كما الرجل الذي يعيش وهم الخلاص السحري من معاناته .

أما الموقف الفعلي فهو في الحالتين إحساس بالجزء الذاتي عن السيطرة على المصير ، وقلق دائم من التعرض لاعتباط المستقبل المجهول .

وبقدر ما يتماهى الرجل بالمتسلط ، حيث يتبنى أحكامه ، ويجعل من سلوكه وتوجهاته مثلاً أعلى له على حساب تبخيس الصورة التي يكونها عن واقعته المقهورة ، تتماهى المرأة بتفوق الرجولة وقوتها على حساب تبخيس الأنوثة ، والخط من شأنها . فهو يتماهى بالمتسلط الخارجي ، وهي تتماهى به كمتسلط داخلي .

وتبقى هذه الشريحة الأكثر استعداداً للتحرّك والمطاءة والقفز فوق وضعيّة القهر ، حين يتاح لها قائد فذ . فعلاقات التسلط والقهر تظل هنا قلقة تولد الصراع النفسي والتجاذب ما بين الرضوخ والتمرد . وتبرز هنا سيكولوجية علاقة الشعب بالقائد . حيث تظل هذه العلاقة بالاتجاه الواحد . من الأعلى الى الأسفل . فإذا أخذنا بيد هذا الشعب ، وأطلقت طاقاته ، كي يسيطر على قدره ويصنع مصيره ، أدى ذلك الى تحرره .

ج - المرأة في الأوساط ذات الخطوة :

لا تعاني المرأة هنا القهر المادي ، بل ترفع الى مكانة المرأة غالية الثمن والتكلفة ، عزيزة المنال . لكن وظيفتها على مستوى الأسرة تكاد تتشابه مع وظيفة المرأة العشائرية . فهي تستلب في كيانها الى مجرد أداة للمصاهرة فيما يسمى **زواج المصلحة** . فهي سلم لارتقاء أسرتها الى مزيد من الواجهة ، أو جسر عبور الى الثراء . وتدفع المرأة ثمناً باهظاً على مستوى كيانها الذاتي ، (عواطفها ، شخصيتها ، نموها) حين تزف ليس الى قرين تنسجم معه ، بل الى لقب أو رصيد مالي ، أو عقار ، إنها لا تقترن بشخص آخر ، بل بقيمة اجتماعية أو مالية . وأي شذوذ عن هذه الوظيفة ، فانها تخاصر وتحارب وتمارس عليها الضغوط النفسية والمادية . وتستهلك لقاء ذلك العالي والنفيس من الأثاث والرياش والملابس ، وترتاد المكلف من الأماكن . وتحول كل قيمتها الى مستوى وجاهتها الاستهلاكية ، والواقع إن هذا الحال ليس تعويضاً عليها أو اعتزازاً فعلياً بكيانها ، بل هو يخدم وظيفة أخرى مكملية للأولى ، هي **وظيفة الدعاية** لثروة الزوج ، وقوة سطوته ، وارتفاع مكانته ومستوى وجاهته . فهي كالدمية النفيسة التي تكلف غالباً لاقتنائها ، وتكلف أكثر لصيانتها ، ويظهر ذلك فيما يسمى « المناسبات الاجتماعية » .

وتسمى هذه المرأة التي تختزل وجودها وتستلب في كيانها الى مجرد أداة الجاه ووسيلة الوصول اليه ، والاعلان عنه ، هي تحديدأ **المرأة القناع** ، أو المرأة القشرة الخارجية ، التي تلبس وتتعلق . وهي تهرب من خوائها الداخلي وفراغ كيانها في سباق محموم مع مثيلاتها لتعزيز هذا القناع .

والخطير في الأمر ، أن المرأة هنا تمثل هذه الوظيفة وتبنى هذا الدور ، حتى لا تعود ترى لذاتها من صورة أخرى للوجود غير هذه الصورة التي تعتز بها ، وتفرد في التمسك بها لمحاربة خوائها الداخلي وموتها الوجودي . وإذا سلخت عن هذا النمط من الوجود ، أو حيل بينها وبين العيش من خلال قشرتها الخارجية البراقة ، وقعت في الملل والضيق الذي يشارف على اليأس . لأنها لا تستطيع العيش من خلال كيانها الذاتي بسبب خوائها الداخلي . وهو ما يدفعها الى مزيد من الاسراف

في الاستلاب من خلال مزيد من البحث عن الانغراس في هذا الأسلوب من الوجود
وبإعادة اتجاها .

د - المرأة في الفئات الوسطى :

تعرض المرأة في هذه الفئات لتجاذب في الأدوار وعدم استقرار في الوظائف .
مما يدفعها الى البحث عن هويتها المتجاذبة ما بين شد الى الامام ، وانكفاء الى
أدوارها السابقة ، شأنها شأن الرجل أيضاً . وهو ما يجعل وضعية كل منهما
تتصف بالازدواجية في المواقف والسلوك . فبينما تؤكد التطلعات على ضرورة
تحرر المرأة ومشاركتها للرجل على قدم المساواة في جميع الأنشطة ، نرى التوجهات
الحسية لازالت تشد كليهما الى الوراء . أي أننا أمام حالة نموذجية من ازدواجية
المعلن والفعلي .

تنعكس هذه الازدواجية بشدة في سلوك المرأة على شكل تجاذب وجدانسي
وصراع مع الرجل والذات . فهي من ناحية تشد الى الامام في تطلعات نصو
التحرر والديمقراطية والمشاركة . ولكنها قد تتردد في خطواتها فتعود القهقري الى
نموذج أمها وجدتها المألوفين لها فتقع في التبعية للرجل من جديد . وهي في
انشدادها الى الامام قد تقع في الشطحات الاستهلاكية المميزة للمرأة ذات الخطوة ،
أو هي تنخرط في صراع مفتوح مع الرجل . قد يتخذ هذا الصراع شكل الاسترجال
والتسكّر لانوثتها ، مما قد يؤدي بها الى الضياع ، فلا هي تصبح رجلاً ولا هي
تظل أنثى . وقد تهاجم الرجل وتمجد الانوثة جاعلة منها الأصل . ولكنها هنا
تقع في الأثوية التي تلغي الرجولة من عالمها ، وتلغي بالتالي ذلك البعد العلائقي
المكمل لكيانها . وهو ما يجعلها تغرق في نرجسيتها غرقاً يعرض كيانها الانساني
لانتحار وجودي ، لأن النرجسية موت محتوم نفسياً . ذلك أن الذاتية لا تقوم
وتستقيم إلا من خلال العلاقة ما بين الذاتيات ، علاقة التكامل مع الغير ، مع
الجنس الآخر . حين تغرق المرأة في نرجسيتها تسد السبيل أمام ذلك البعد
العلائقي والجنسي والأمومي من كيانها ، متكررة بذلك لوظائفها الجسدية ، وهو
ما لا يمكن أن يؤدي بها الى الانفتاح والنمو والانطلاق . هنا تقع المرأة فسي

علاقة صراع مع الرجل على الوجود ، إما هي أو هو ، الأمر الذي يجعل الرجل يبدو كأنه العقبة الفعلية في حياتها . إنها في ذلك تهرب من صورة الذات القلقة لأنها تفتقد التوازن الوجودي وتهرب من طرح قضيتها على صعيدها الواقعي كتعبير عن علاقات التسلط والقهر التي تقع في ضحيتها كل من الرجل والمرأة على حد سواء .

وترجع النرجسية من حيث اشتقاقها إلى اسطورة (نرسيس) اليونانية ، ذلك الانسان الجميل الذي أعجب بصورته على صفحة الماء ، ومازال منكبا عليها يتأملها حتى غرق . وتعني النرجسية نفسياً ، تركيز كل نزوة الحب في الذات بشكل يمنعها عن رؤية ما عداها ، يسجنها في حدودها في حالة من الفتنة والاعجاب ، مما يؤدي إلى موتها نظراً لحرمانها للعلاقة والتفاعل مع الغير باعتبارهما : أساس كل وجود وكل تحقيق للذات .

ذلك هو استلاب الهروب إلى الامام ، الذي يمس كيان المرأة ذاتها واشباع حاجاتها ، مما يجعلها غريبة عن جسدها ، وعن توازنها . وهي قد توغل هرباً من استلابها الذاتي هذا في شطحات إلى الامام كي تجد نفسها في النهاية أمام المازق نفسه . إذ أنها لا يمكن أن تكون أو تصير بمعزل عن الرجل ، تماماً كما لا يمكن للرجل أن يكون بمعزل عن المرأة . فكل منهما مرجع للآخر ، ومن خلال هذه العلاقات المرجعية تبني الشخصية المتوازنة والمعافة وتنمو .

على أن النموذج الأكثر شيوعاً من ازدواجية المرأة هو الذي نجده في ذلك التجاذب ما بين الانطلاق إلى الامام ، والانشداد إلى الوراء . انها تعيش ازدواجيتها هنا على شكل تبعية للرجل فعلياً ، ومناداة بالتححر والمشاركة نظرياً . وهو موقف يؤدي بها إلى استمرار الاستلاب حيث تراكم أعباء المرأة العاملة والمرأة التقليدية في آن معاً . كما أنه يؤدي إلى إعاقة فتح السبيل أمام التغيير الاجتماعي الفعلي . فالمرأة هنا لها كيانان : كيان المرأة العامل ، وكيان المرأة التابع . هذا الكيان الثاني المستمر تقليدياً يسد أمامها فرص الاستفادة من امكانيات

المرأة العامل في نموذاتها وتعزيز مكائنها . والأهم من ذلك الاستفادة من دور المرأة العامل في دفع عملية التغيير الاجتماعي قدماً الى الامام من خلال تغيير علاقات التسلسل والتبعية التي تشكل العقبة الرئيسة على الصعيد النفسي والاجتماعي ، في وجه نمو مجتمعات الاطراف . فلا زالت المرأة تتمسك بأيدولوجية تقليدية عن كيانها ودورها رغم خروجها الى الحياة العملية . وهي تعيد إنتاج استلابها من خلال غرس هذه الايدولوجية في أبنائها على شكل نماذج تقليدية للذكورة والانوثة ، والعلاقة بينهما . ويضاف الى ذلك تعزيزها لاستلابها من خلال الاستمرار في دور التبعية للزوج والحفاظ على امتيازاته التي يصعب عليه في الأصل التخلي عنها تلقائياً ، ويحتاج الى بذل جهد مضن وتجاوز أزمات ذاتية عديدة كي يتسنى له ذلك إذا قرر إرادياً .

كذلك لا زالت المرأة تحتل موقعاً طرفياً في النشاط الانتاجي والاداري ، من خلال قيامها بوظائف ثانوية وقصورها على بلوغ مراكز القرار الفعلي . فهي ليست تابعة للرجل في البيت ، بل في العمل أيضاً . وهنا تشيع أساطير المهن النسائية والأعمال الملائمة . كما تشيع عمليات التوجه المهني الذي يستهدف أدواراً تابعة للمرأة في العمل عموماً . نجد ذلك واضحاً في الاعداد التعليمي والتأهيل المهني ، حيث تبقى المرأة عموماً على عتبة الاحتراف المهني ، باحثة عن العمل كوسيلة لسد الاحتياجات المادية ، أكثر من كونه وسيلة لتحديد الهوية الشخصية وتحقيق الذات كما هو الحال عند الرجل . فما زالت المرأة مشدودة في عملها نحو أدوارها التقليدية كزوجة وأم أساساً . مما يجعلها تساعد على استمرار استلابها من خلال التحديد والتبعية للذين يفرضها الرجل الذي يصعب التخلي عن امتيازاته على هذا الصعيد ، وتقبلهما هي قناعة أو استسلام للأمر الواقع ، ولا زالت المرأة التي تصل الى موقع القرار ، حالة نادرة في الحياة العربية ، وإن وصلت فهي حالة شاذة عن القاعدة العامة . من هنا ضرورة تغيير العلاقات السائدة ، بحيث تصبح الوظيفة على أساس الأهلية لا على أساس الجنس .

ولا يزال العمل العام ، أي القضية السياسية وقضية المصير ، شأناً خاصاً

بالرجل ، لا تحتل المرأة فيه إلا دوراً طرفياً أو ثانوياً . بدليل ما يقال إن المرأة خصم للسياسة . وقد يكون في ذلك أشد حالات الاستلاب لكيان المرأة . لأنه يجري إبعادها عن مواقع القرار الذي يمسها هي في المقام الأول ، كونها كائناً مستتباً ، تظل قضية تحررها شأناً سياسياً في المقام الأخير .

وإذا كانت المرأة مبعدة فعلياً عن احتلال مواقع القرار والاسهام الفعلي في رسم السياسة ، فانها ليست مبعدة شكلياً من خلال احتلالها مواقع طرفية فيما يسمى بالتنظيمات النسائية في العمل السياسي المنظم .

وما له دلالة على واقع هامشية المرأة واستمرار استلابها ما نجده في الأدبيات السياسية . فهي قد تكون واحدة من عدة صور تتصف بالتبعية للرجل الذي ظل العنصر الأساسي في الفصل السياسي . فإما أن تكون استراحة للمحارب ما بين معركتين ، أو أن تكون ملاذ المناضل المضطهد من قبل قوى البطش في حالة العودة إلى كنف الأم الحنون ، وإما أن تكون الزوجة المتعوزة ، باعتبار أن الأسرة هي ضد السياسة ، وإما أن تكون المرأة الغاوية التي تراود الرجل المناضل عن قضيته ، وإما أن تكون المرأة الطعم الذي يستعمل للارتقاع به من قبل أعداء قضيته ، وإما أن تكون الجمهور الذي يهتف لبطولات الرجل ويعجب بها ، ويعد قيمته من خلال التماهي بهذه البطولات ، بدلاً من المشاركة في صنعها .

تتعامل المرأة في معظم هذه الحالات بمقادير مختلفة ، مع قوى استلاب كيانها على أنها تمثل البدائل الممكنة للدور الذي يمكنها أن تقوم به ، وللوظيفة التي خلقت لها . فالمرأة في خيال الرجل هنا هي دوماً الموقع الآخر لمواقع الممارسة السياسية . فهي ازدواجية عميقة تطبع السياسي العربي حتى ولو كان ثورياً . فكل الممارسات مع المرأة سواء في البيت مع الزوجة والأخت قبلها ، والبنت بعدها ذات طابع استلابي رغم كل المشاركة والديمقراطية ، والدعوة لتحرير الإنسان العربي . وفي ذلك إعادة إنتاج ما يحاربه المؤسس على مستوى الشعارات والأهداف ، أي استمرار التخلف بأشكاله المختلفة الذي يفرض علاقات التسلط والقهر سواء أكانت عشائرية أم استعمارية ، أم قمعية ، أم استعمارية .

تتم إعادة إنتاج الاستلاب ، والحفاظ على استمراريته ، من خلال أواليتين أساسيتين ، يضاف إليهما بعض الأوليات الثانوية التي تكملهما .

الاجتياف عملية نفسية لا واعية اجمالاً ، تمثل الشخص بوساطتها موضوعات وخصائص وصفات خارجية ، كي يجعلها جزءاً من ذاته . وعلى غرار ادماج الطعام جسدياً ، فالشخص يجتاف (أي يدخل في جوفه) أنماط العلاقات بينه وبين الآخرين ، يجتاف في البداية تصوره عن أمه من خلال علاقته بها . ولذلك فالاجتياف عملية نشطة جداً في الطفولة ، يستوعب الطفل الرضيع العالم من خلالها ، بما يصطبغ به من شحنات وخصائص وجدانية .

والاجتياف عملية فعالة جداً في التماهي Identification وهي تتواجد دوماً مع عكسها المكمل لها وهو الإسقاط Projection . ويتم التفاعل مع العالم من الناحية النفسية ، في البدء من خلال هاتين الأويتين : تلقي كل ما هو مرغوب فيه وتمثله ، ونبذ كل ما هو منفر ومؤلم داخلياً . وإسقاطه . ودور هذه الأولية مهم جداً في الحياة النفسية الأولى في الصحة والمرض وفي تكوين الشخصية .

وتكون صورة العالم ايجابية إذا كان ما يجتلفه الطفل مريحاً ومطمئناً ، وسلبية إذا كان ما يجتلفه مصدراً للاحباط والألم والقلق . وانطلاقاً من صورة العالم هذه ، يكون الطفل الصورة الأولى عن ذاته ، فتكون بدورها ايجابية تنسم بالأهنية والقيمة الذاتية ، أو سلبية تتصف بالتبخيس ومشاعر الدونية . ويرافق الاجتياف في عملية تشكل صورة الذات الاسقاط ، الذي يشكل الحركة في الاتحاد المضاد من الداخل الى الخارج . وهنا قد يسقط الطفل الوليد احباطاته وعدوانيته على العالم الخارجي ، فيبدو له شيئاً عدوانياً ومهدداً ، أو هو يسقط ارتياحه على صورة الأم فتتخذ هذه الصورة حين ذلك طابعاً مفرضاً في ايجابياته يصل حد المثل الأعلى الذي يتعلق به الطفل أيضاً .

تستمر هاتان العمليتان طوال حياة الإنسان فتتعدد له صورة الآخرين وصفاتها، وصورة ذاته وخصائصها . وتتم عملية الاجتياف في علاقة الرجل بالمرأة في الأوساط العشائرية والشعبية والمحظية ، لكل الأحكام والقيم ونظام التوقعات والأدوار التي تحاط بها المرأة خلال نشأتها ، هذا النظام الذي يتلخص في الصورة المختزلة التي يكونها المحيط عنها والتي تفرض عليها . فهي في الوسط العشائري تجتاف الاختزال الثلاثي ، وتمثل دور الخادم التابع ، حيث تتشكل صورة الذات لديها على النموذج نفسه فتصبح المرأة ذلك . وحيث أنها لم تر نموذجا آخر يمكن أن تحتذيه ، فإن هذه الصورة تصبح محددة لشخصيتها ، وكأنها طبيعتها الفعلية . ولتعزيز هذه الصورة تحدث عملية تعميم على كل النساء ، مما يجعل الأمر يبدو وكأنه طبيعة عامة للمرأة ، فطرت عليها وليس هناك من سبيل أو مجال للتساؤل بصدها . عند هذا الحد لا يعود أمام المرأة من خيار سوى التمثل التلقائي لوضعيتها كتابعة ، ولدورها كخادم ، ووظيفتها كأداة لخدمة مصالح العشيرة . ويصبح كل ذلك معياراً لاعتبارها الذاتي وتعبيراً عن شرفها . ومن هنا التمسك الشديد بها والدفاع عنها وصولاً إلى إعادة إنتاجها من خلال تنشئة أبنائها على أدوار التسلط والتبعية نفسها .

وأبعد من ذلك ، فهي إذ تجتاف أحكام التسلط والاختزال كيائها ، نراها تنهاى ضمناً بقوة الرجل المتسلط ، فتبني عليه حالة من الاعجاب بمقامه وقيم الرجولة العشائرية ، في مقابل تدني قيمتها كأداة لخدمة أغراض السلطة العشائرية . وهي تحالف مع الرجل الذي يضطهدا ضد صورة ذاتها المختزلة ، فتصب ذلك على جسدها المعورة في نوع من الانتقام من دونيتها . وتسمح هذه الأوالية المعقدة والإلزامية للمرأة أن تجد في استلابها إمكانات التعويض عن دونيتها من خلال الانسلاخ عنها نفسياً ، فهي تجد نوعاً من الفخر الذاتي في علاقة تبعيتها بالرجل ، تسمى « الاعجاب بالجلاد » أي اعجاب الإنسان المستعمر بقوة من يستعمره مع ما يرافق ذلك من تبخيس للذات وإدانة لها على تصورها وعجزها ودونيتها . وهو ما يحدث أثناء مراحل الهزيمة التي يرافقها تنكسر للذات يستمر لحين تحول الوضعية، واختتمار مقومات الانتفاضة التحررية . وهنا تستعيد الذات كل قيمتها .

وتحدث الظاهرة نفسها عند المرأة في الأوساط المحظية ، إنما لا تتخذ منحى

تبخيسياً ، بل هي تذهب على العكس في اتجاه تضخم صورة الذات . تضخم صورة المرأة الدمية النفسية والمكلفة ، وأداة الواجهة . وهو ما يخلق حالة تبعية شديدة للوسط الأسروي الذي يتكفل بالقيام بالاحتياجات التي لا تنتهي لهذه الدمية النفسية .

تمثل المرأة هنا صورة للذات تتلخص بالمظهر الخارجي الذي يحتاج الى تغذية براقة على الدوام . وطالما تحددت صورة الذات انطلاقاً من هذا المظهر القناع البراق ، فإن كل جهود الاعداد الذاتي ، وتنمية القدرات والمؤهلات والطاقات العقلية والشخصية ، والالتزام ، وتحقيق الذات من خلال تبني قضية كبرى ، تصبح عديمة الجدوى لافتقارها الى وظيفة حياتية مهمة . ترسخ عند هذا الحيد وضعية المرأة المحظية كطبيعة وحيدة لهما ، تعتز بها وتفخر بمظاهرها وجاهتها . وبالتالي يتعين عليهما غرسها في بناتها مزينة ومنقحة ، أملاً في العبور الى مرتبة أعلى من الواجهة الاجتماعية .

٢-٢-٢-٢ الازدواجية والثنائية الأيديولوجية :

تشيع الازدواجية في الشريحة السكانية الوسطى ، أي بين التحرر والتقدم والمشاركة وبين تبعية المرأة للرجل من خلال التصرف انطلاقاً من الأطر المرجعية التقليدية . ولا بد هنا من وقفة حول الأيديولوجيا الصريحة والضمنية ، لنرى كيف تعيد المرأة وبدفع من الرجل ، إنتاج استلابها أو تكرسه . يقول عبد الله العروي : النظر الأيديولوجية هي « نظرة يتخير فيها المرء الأشياء ، ويؤول الوقائع بكيفية تظهرها دائماً مطابقة لما يعتقد أنه الحق » ، وهذه الأيديولوجيا تحدد أفكار الأفراد والجماعات وأعمالهم بكيفية خفية لا واعية ، مما يجعل هذه التصرفات وتلك التوجهات تبدو على مستوى تجربتهم الذاتية ، وكأنها طبيعة الأمور الموضوعية ، لا تقتل تساؤلاً ولا نقاشاً .

ويتمثل المستوى السياسي من الأيديولوجية « بالعقيدة أو المذهب السياسي الذي يعتنقه المرء المسيس ، والتي تتسم بالحق وتثير الدرب ، وهي عكس عقيدة

الخصم» . ومن المفترض أن يكون لهذه العقيدة مستواها اليومي من القواعد والأصول التي تحدد السلوك العادي والعلاقات والقيم والاختيارات . وأن تتسجم في مستواها الطوباوي المتمثل في شعاراتها ونظرتها إلى الكون . ويطلق على هذا الانسجام اسم « **المسلكية العقائدية** » . ولا بد إذا أريد لأي عقيدة أن تترسخ وتحدث التغيير الاجتماعي المطلوب ، وليس فقط التغيير السياسي ، من أن يتم تمثيل بعدها اليومي فعلياً وممارسته . وإلا فقد يحدث التقدم على الصعيد السياسي ، ولكن التحرك الاجتماعي يظل متخلفاً عليه ، أي تظل الممارسات من نوع لا يتمشى مع الطوبى والشعارات الخاصة بهذه العقيدة . مما يجعل المرء حتى الأكثر تسيساً يعيش على مستويين ويحتكم في حركته إلى سجلين . السجل الآخر هو الذي نسميه « **الأيديولوجية الضمنية** » . وهي تلك القيم والأفكار والشعارات والطقوس والعادات التي تحدد النظرة إلى الذات ، وتشكل إطارها المرجعي على المستوى النفسي وعلى المستوى العلائقي ، أي أنها تشكل إطار الممارسة المرجعي اليومي . وتكون ذات طابع سلفي عموماً ، إنها استمرار للجانب المعياري من النظام السياسي الذي انتهى وولى بفعل تغيير سياسي جديد ، من قبل استمرار المعايير والتطلعات والقيم ونظم العلاقات العشائرية ، أو القطاعية الزراعية ، أو الاستعمارية ، أو غيرها على مستوى الحياة اليومية لواقع سياسي جديد جاء يحارب تلك الأقلية القديمة . فإذا كان التغيير السياسي واضحاً وممكناً ضمن شروط معينة وبوسائل سياسية أو غيرها ، فإن التغيير الاجتماعي أكثر صعوبة بما لا يقاس ، لأنه يتغلغل على مستوى صورة الذات من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية . ذلك أن هذا الصعيد الاجتماعي المحكوم بأيديولوجية بائدة ، أصبحت ضمنية ، يحدد أفق الفرد الذهني الذي يصعب ذاتياً القفز فوقه ، لأنه يشكل المنظار الذي يرى به ذاته ومجتمعه ، ومعايير الشرف أو العيب والقيمة أو انعدامها .

إذا ، تتغير الأيديولوجيا السياسية الصريحة ، ولكن التغيير يظل في معظم الحالات عند هذا الحد ولا يطل الأيديولوجيا الضمنية التي تشكل استمراراً للنظام السالف على المستوى المعيش . ولهذا نرى أن الكثير من الخططات السياسية الجديدة تقصر عن بلوغ أهدافها على مستوى تنمية المجتمع وتغييره ، رغم سيطرتها على

الصعيد السياسي . وهو ما يخلق تلك الازدواجية والتي تعود الى التفاوت ما بين تقدم الخط السياسي وتحركه ، وبين ثبات الخط الميساري وانشداده الى الوراء . ومن خلال هذا الفصل بين الفكر والممارسة ، يتعطل تأثير الفكر ويقصر عن التغيير . وتقوم المرأة وجدانياً وعلائقياً بالحفاظ على استمرار علاقات التسلط والتبعية . وإذا لم تكشف هذه العلاقات وتسلط عليها الأضواء ، ويحطط للقضاء عليها ، تتعرض مسيرة التغيير الاجتماعي الى المواجهة في مكانها ، أو تعاق حركتها الى حد كبير ، مما يجعل الكثير من الجهود تذهب هدراً في معظمها .

وقد تثار في هذا الصدد قضية « الأصالة » للدفاع عن التقاليد والعادات ، من خلال تقنec الأيديولوجيا الضمنية بهذا القناع ، الذي يسهل لها وسيلة الاستثمار كتيار تحتي يؤثر في حركة السطح السياسي . وبسبب من أهمية هذه المسألة التي تصبح فضفاضة ، فتضم في جنباتها الصالح والطالح معاً ، والمساعد على تحرر الانسان العربي مع ما يعطل هذا التحرر . لا بد من تحديد ما نقصده بالضبط ، وأي فترة من تاريخنا ، فهل فترات المد الحضاري العالمي وما حملته من ديناميات وقيم خلاقة ايجابية رفعت من مكانة الانسان العربي ، أم أن الحديث يتصب على فترات التراجع الحضاري وصولاً الى الانحطاط وتفشي الظلامية والظلم والقهر والاستعمار . لا بد لنا من تنقية هذه الأصالة من كل ما يمكن أن يتسرب من خلال مساهمها من شوائب ومعوقات ، وأبرزها علاقات التسلط والاعتبار وما تحصله من قهر وتبعية وهدر قيمة الانسان ومطاقاته .

وهناك العديد من أواليات إعادة إنتاج الاستلاب الأخرى ، من أبرزها أسلوب تصدي المرأة في كل الشرائع الاجتماعية السابقة . لأن موقف الانسان المقهور لا يكون استسلامياً على الدوام ، بل هو ان يكون فاتراً إظهارياً . فالمجابهة الصريحة ورد عدوانية التسلط قد تتخذ أساليب خفية ولكنها نشطة ومؤثرة جداً ، تسمى « العدوانية غير المباشرة » .

وترد المرأة المستلبة بوسائل عديدة منها التكرير والمشاغبات ، ومنها الاستنزاف المالي والنفسي ، ومنها الكيد ومنها القنائم من خلال التمارض ،

ومنها الميول التحكيمية على الأولاد ، ومنها الهيمنة داخل الأسرة ، وكذلك قلب الأدوار والقيام بالدور النسلي .

وتهدف هذه الوسائل الى استعادة المرأة توازنها . على أن هذه الدفاعات قد تستخدم ضدها ، فيما يعرف من تحذير الرجال لبعضهم بعضاً ، وتحذير أمهاتهم لهم حين الزواج ، من ضرورة الحذر والتشدد وفرض القبضة الحديدية على تلك القوة الكامنة التي قد تهدد سلطة الرجل على حين غفلة منه . وهو بالطبع قد يؤدي الى مزيد من التسلط خوفاً من فقدان السلطة .

وتتم هذه العملية على المستوى الفردي ، ولذلك فقد تكفي المرأة بهذه الدفاعات ، وتعد أنها كسبت معركتها مع الرجل ، إلا أنها لا تكون قد غيرت الواقع العام ، وما يتضمنه في الأساس من اختزال واستلاب لحياتها . وعندما تكفي المرأة بكسب معركة فردية ضد الرجل ، فإنها تكون قد قبلت بالواقع العام ، وبالتالي بإعادة إنتاج استلابها واستمرار تبعيتها .

خاتمة

الهدف من هذا البحث الكشف عن علاقات التسلط والقهر التي تشكل بنية التخلف الاجتماعي ، ومعوقاً جدياً أمام التحرر والتنمية ، متمثلة بوحدة من أشدها وهي استلاب المرأة وتبعيتها . فهذه القضية من أهم مظاهر البنية تعبيراً عنها وإخفاءها في آن مساً . فهي تكشف عن واقع المرأة والرجل معاً (استلابهما) . ولا بد أن تشير بوضوح الى أن استلاب المرأة واختزال كيانها وتبعيتها ليس قدراً محتوماً ، ولا طبيعة انثوية راسخة ، بل هي وليدة ظروف اجتماعية تاريخية . والقضاء على الاستلاب يقتضي تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية تغييراً شاملاً .

وفي هذا المجال لا بد أن تشير الى أن الخطاب العربي يتناول قضية المرأة من زاوية منهجية خاطئة تتمثل فيما يلي :

١ - يتعامل الخطاب العربي مع هذه القضية كقضية سياسية ، ولا يتعامل معها كقضية اجتماعية ، وفي هذا خطأ منهجي فالقضايا الاجتماعية لا تفسر بأسباب سياسية أو أيديولوجية .

٢ - الخطاب العربي تجزئي يحاول فصل القضية واثرائها من اطارها المجتمعي دون نظرة شمولية لها في أبعادها المختلفة .

٣ - الخطاب العربي اصلاحي ، يختار من قضايا المرأة ما يشاء ، ويؤول الوقائع بكيفية تظهر دائما مطابقة لما يريد هو .

٤ - يعرض الخطاب العربي قضية المرأة كما لو أنها تهم المرأة فقط . مع العلم أنها تهم المرأة والرجل . أنها قضية المجتمع في شموليته . مما يؤدي الى استمرار هامشية المرأة واستمرار استلابها . الأمر الذي يعني هامشية المجتمع واستمرار استلابه ، وبالتالي عدم تقدمه الى الأمام .

مراجع البحث

- د. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي — مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط ٣، معهد الأنساء العربي، بيروت ١٩٨٣.
- عبد الله المروري، مفهوم الايديولوجيا، دار الفارابي، بيروت ١٩٨١.
- د. مصطفى حجازي، واقع المرأة العربية وقضية التنمية، في: الوحدة، الرباط (١٩٨٥) ٩، ص ١٤ — ٢٨.

٢-٣- تحديث المجتمع العربي مدخل ضروري

لتعزيز دور المرأة في عملية التنمية الصناعية*

٢-٣-١-١-٣-٢ مختصر

لا بد من تحديد موضوع هذه الورقة باعتباره أمراً منهجياً تجنباً لحدوث تداخل بينها وبين موضوعات تتناولها أوراق بحث أخرى ، وحتى لا تبدو أنها قصرت عن الإجابة على بعض أسئلة هامة من قضايانا الراهنة . فمعرفة الحدود فضيلة علمية ، وعدم تجاوز تلك الحدود يخدم البحث العلمي الجاد . وعنوان هذه الورقة يقدم عناصر هذا التحديد :

(١) فنحن نعالج التحديث على أنه عمل حضاري أولاً وقبل كل شيء . * يضرب جذوره في كل جوانب الحياة وينفذي إلى مولد نهضة حضارية ، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب إنتاج وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وعلمية وفنية . * الخ .

وللتحديث أساس مادي وآخر فكري ، بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته ، فلا تطور مادي متعظم دون تطور فكري ملازم له يستبقه أحياناً ويلحق متطلباته أحياناً أخرى ، كما يتعذر استمرار أي ازدهار فكري دون أساس مادي يغذيه ويؤثر بالتالي في اتجاهاته . فالتحديث هو ثمرة ذلك التفاعل المستمر بين هذين الجانبين .

(*) بحث تقدم به المؤلف إلى ندوة « دور المرأة العاملة في الصناعات الحديثة في الوطن العربي » في عمان ٦ - ٨ نيسان ١٩٦٣ ، بدعوة من اتحاد مجالس البحث العلمي العربية .

والتحديث الذي ينبغي لا يستعار ، بل هو مشروع حضاري متكامل ،
عربي الملامح ، متميز بالأصالة والعمق ، ومرتبطة بالحضارة الانسانية عالمياً ،
تعباً له جوانب الحياة العربية ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية
وغيرها . فهو حركة لحياة حضاري ترد للمجتمع العربي قدرته على التجدد
ذاتياً ، وتفتح امامه آفاق الإبداع ، دون فقدان الشخصية الحضارية المتميزة .
ولا يتحقق هذا إلا بتحرير الإنسان العربي من كل قيود تمنع انطلاقه وابداعه ،
وتحرير الموارد العربية من أشكال السيطرة الخارجية والداخلية ، مما يخلق
التوتر المبدع في الذات العربية ويحرر الخيال الفردي والجماعي العربي من
القيود التي تمنع انطلاقه المبدع ، وبهذا ، وليس بأقل منه ، يمكن أن يكون
التحديث مشروع تحقق الذات العربية بما هو هوية حضارية وحضارة ذاتية .
أي تأخذ من الحضارة العالمية دون أن تؤخذ بها ، ونحيا التراث ولا نحيا به .
عندئذ نقيم مجتمعاً حديثاً بكل معاني الحداثة .

(٢) وخلافاً لما يراه بعضهم - الذي يبدو أنه أصبح تياراً سائداً ولو عند العديد
من النخب العربية - من أن الوطن العربي مجموعة متسايزة وليس مجتمعاً
واحداً ، فإننا نتعامل مع هذا البحث على أن الوطن العربي يشكل مجتمعاً
متكاملاً بمعنى أنه يكون مجتمعاً - أمة ، إنما ينقصه النظام السياسي الموحد
الشامل . فالمجتمع تألف معقد يشمل بين مقوماته الأساسية الوطن - البيئة
والسكان والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات والبنى ، متفاعلة فيما بينها ومسح
المجتمعات الأخرى عبر التاريخ . فهو شعور جمعي ، يجمع الشعب العربي في
وحدة اجتماعية متميزة عن غيرها . وبالتالي فهو يشكل منظومة كلية ، تتكون
من منظومات فرعية ، جميعها متساندة مع بعضها وتنسق من خلال الأدوار
التي تؤديها . وترتبط المنظومات الفرعية مع المنظومة الكلية بعلاقة جدلية .

(٣) ونحن لا نبحث في دور المرأة بمعزل عما يحيط بها ، بل ننظر الى ذلك الدور
باعتباره جزءاً من مجموع الأدوار المحددة في المجتمع ، من خلال العلاقة بين
المنظومات الفرعية والمنظومة الكلية ، وعلاقة الجزء بالكل . فدور المرأة في

المجتمع يتحدد بناءً على مركزها الاجتماعي . فالدور هو السلوك المتوقع من شاغل المركز الاجتماعي ، والمركز الاجتماعي هو العلاقة التي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي . أي أن هناك علاقة وثيقة بين الدور الاجتماعي والمركز الاجتماعي . فالمركز الاجتماعي هو الذي يحدد الدور الاجتماعي ، أي النشاطات والفعاليات التي يقوم بها الفرد بعد اشتغاله لمركزه الوظيفي . فتعزيز دور المرأة في مجال من مجالات المجتمع يتطلب ادخالها للمراكز المجتمع بحيث تستطيع أن تمارس نشاطها وفعاليتها المختلفة .

(٤) وعندما نتحدث عن المرأة وضرورة تعزيز دورها ، فلا نقصد أنها ذات خصوصية نوعية ، وإنما لأن تقدم المجتمع رهن بتقدم عنصره : المرأة والرجل . فنقدم المرأة هو شرط تقدم المجتمع . فهي أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدم المجتمع . وحدود تقدم المجتمع هي نفسها درجة تقدم المرأة فيه . فنقدم الرجل وتطوره مرتبط بشكل وثيق بمقدار تطور المرأة وتقدمها . فما تعانيه المرأة هو جزء من معاناة المجتمع في كليته ، بل أن ما تعانيه يكاد يعادل ما يعانيه المجتمع . من هنا فنحن نرى المرأة أكثر من مجرد امرأة مكبرة . إنها كينونة المجتمع ونواته المركزية في آن معا ، وبالتالي فإن تعزيز دورها سيؤدي إلى تعزيز دور الرجل وبالتالي تقدم المجتمع وتطوره .

(٥) وأخيراً فإننا ننظر إلى التنمية الصناعية على أنها جوهر التنمية الاقتصادية وبالتالي فإنها جزء رئيس من كل أشمل هو حركة التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فالتنمية الصناعية هي محرك النمو الاقتصادي الشامل . ويجب أن تركز على الزراعة ، لأنها مصدر تموين قوة العمل ، وتمويل عملية التصنيع ، وتوريد المواد الأولية للصناعة . فمن غير المعقول القيام بتنمية صناعية دون تطوير الزراعة ، فالمعنى العميق للتنمية الصناعية يكمن في الانتقال من المجتمع الزراعي بكل بنياته ومؤسساته وذهنياته وقيمه إلى المجتمع الصناعي بكل بنياته ومؤسساته وقيمه وذهنيته . فالتنمية الصناعية تتضمن إقامة علاقة جديدة مع الطبيعة ، أي الانتقال من موقف

الانتظار الى موقف الفعل ، ومن العشوائية الى التخطيط المعقلن ، وذلك لتكييف الطبيعة ، وثرواتها لخدمة التنمية واحتياجاتها ، وحركة التنمية الصناعية ليست علاقة بين آلات ومواد وأموال ، وإنما هي في جوهرها حركة علاقات اجتماعية تربط أفراد المجتمع وقواء بأشكال محددة من التعامل ، كما تربط بين المجتمع كله والعالم الخارجي بمكوناته المختلفة بمجموعة أخرى من الاتصالات •

تلك هي حدود البحث ونحن حين نضع تلك الحدود منذ البداية ، إنما نبين مجال البحث الذي نلتزم به • كما نبين المنهج الذي نسير عليه في هذا البحث • حيث نرى عملية تحديث المجتمع عملية حضارية شاملة ، تشمل منظومة المجتمع الكلية • ونرى أن التنمية الصناعية ، جزءاً من كل ، ومنظومة فرعية من منظومة المجتمع الكلية • وأن دور المرأة جزء من أدوار المجتمع الكلية • وأن تطوير المنظومة الكلية ، يؤدي الى تطوير المنظومات الفرعية • ونحن سوية أداء هذه ينعكس ايجاباً على أداء المنظومة الكلية وشمولييتها •

٢-٣-٢ ماهية التحديث المطلوب :

ما من شك أن اقتحام مفهوم التحديث لدائرة الوعي العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر ، كان نتيجة صدمة اللقاء مع الغرب • لقد ولد ذلك الصدم ادراكاً عربياً بضرورة التحديث وأهميته في حياة العرب ، وكان عامل قطع مع الاستمرارية التاريخية ، ومحرك الانتقال من العصر الوسيط الى العصر الحديث • بل انه غدا العامل المحدد في التحقيب التاريخي الخاص بالوطن العربي ، وواحداً من المقولات الأساسية لفهم مسار الوطن العربي التاريخي في العصر الحديث •

وعلى الرغم من أن وعي ضرورة التحديث ، جاء نتيجة عامل مخارج ، هو الاحتكاك مع ذلك الآخر الذي كانه الغرب ، فإن جدلية الانعطاف والنهضة كانت تحيل ، من حيث التسمية ، الى مرجعية ذاتية تستمد معاييرها من داخل المجتمع العربي وتاريخه • أي أن وعي ضرورة التحديث بمقدار ما كان نتيجة عامل مخارج ،

بمقدار ما كان نتيجة حاجة داخلية فرضتها عواجل تطور المجتمع العربي . مما أعطى مفهوم التحديث أجماع الأمة بكافة تياراتها ومشاربها . فخاض العرب معركتهم ضد العثمانيين من أجل أن يكون لهم حق الأمة ، لأن الأمة مقولة رائدة من مقولات التحديث ، وخاضوا ضد الأوربيين معركتهم من أجل أن يكون لهم حق الدولة . والدولة قاطرة التحديث ومحركة الأساس .

وإذا كانت نكبة عام ١٩٤٨ قد أحدثت فعالية ثورية ، وساهمت في طلب التحديث وتسارع خطواته ، وفرضت على الأقطار العربية تأصيل مفهوم التحديث كضرورة لا بد منها لتغيير الذات ، وشرط اكتساب القدرة للحفاظ على مستقبل الأمة في صراعها مع المشروع الصهيوني ، فإن تلك الخطوات تركزت بشكل خاص في مجال المؤسسة العسكرية ، فأكسبتها امتيازاً على غيرها من مؤسسات المجتمع ، وأدت إلى انفصالها التدريجي عنه ، وغدت مؤسسة فوق المجتمع تمارس عملية الهيمنة بدل أن تحافظ عليه وتعبيه من أي اعتداء خارجي . الأمر الذي أحدث خللاً في معادلة التحديث العامة ، وأدى مرة أخرى إلى فشل تجارب التحديث العربية . وكان سبباً في هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ وما تلاها من هزائم ، وفي توليد حالة من اليأس والانطواء والقنوط ، ومزيداً من الاحباط والنكوص والارتداد إلى الوراء على مستوى الجماهير ، وتنكر لمفهوم التحديث على صعيد الطبقة الاجتماعية التي كانت مهمتها التاريخية ادخاله الى الحياة العربية وتحويله من أمر خارجي الى حافظ داخلي .

لقد قضت تلك الطبقة الاجتماعية (الفئات المتوسطة من البرجوازية) على أي أمل بالتحديث ، عندما اعتبرت الغرب نموجاً جاهزاً للحدادة ، وحرمت نفسها من طرح الشروط الاجتماعية والتاريخية لقيام الحدادة ، أي من فهم طبيعة هذه الحدادة وتحليلها ونقدها حتى تستطيع أن تتمثلها ، عندما اعتقدت أن التحديث يعني فقط الأشياء المادية ، متمثلة في تراكم رأس المال والنمو وإعادة البناء الاقتصادي ، وهذا في الواقع خلط بين قاعدة التحديث والتحديث نفسه . فالتحديث لم يتضمن أي معيار صحيح أو غاية واضحة ومقبولة لضبط التحول في أبعاده الحضارية والتاريخية

والاجتماعية ، ولأنه لم يقدم أية فرصة جدية وخطة متوازنة للوصول الى العالمية والمعاصرة. وضمان الذاتية والاستقلالية في الوقت ذاته . ولأنه كان يعني تقليص دور الثقافة الى تراث ماضى ميت . وتخفيض المشاركة في الحضارة الى مشاهبة شكلية ، عندما اكتفت بالنسخ والتقليد ، والجري وراء آخر مبتكرات العلم والثقافة . فحرمت المجتمع من الفرصة الكافية لتمثل المكتسبات السابقة وهضمها وتجذيرها والبناء عليها . مما أدى الى خنق روح المبادرة والابداع الذاتي وقاد الى ربط المجتمع والانتاج ربطاً كلياً ومباشراً بالمجتمع الغربي . الأمر الذي أدى الى تفاقم الشعور بالخواء والهامشية ، أكثر مما تعمق الشعور بالمشاركة الايجابية والفاعلية . وليس الاستلاب بهذا المعنى إلا النتيجة المباشرة للتبعية والمشاركة السلبية والاستهلاكية المحضة في الحضارة .

فالتحديث السائد في الوطن العربي ، تحديث تقني استهلاكي ، استيرادي يركز على مظاهر العداثة دون جوهرها ، ولا يراكم الخبرات بقدر ما يستهلكها ، ويستجلب مظاهر العداثة الباذخة شراءً بالقولع النادر ولا يوظفها توظيفاً تأسيسياً وبنوياً . كما وأنه خلافاً لأي منطق وعقلانية يوظف الثروة النفطية في تحديث مسدود الأفق ، لا يعيد انتاج نفسه . إنما يعيد انتاج التخلف . ثم انه تحديث مادي صرف بلا سند من تحديث عقلي مواز . فهو تحديث يؤدي الى تدمير أسس الواقع المنظور والتجربة العلمية باسم ايدولوجية علموية ، والغاء نظام أخلاقي باسم تحررية متمحورة حول ارضاء الرغبات الفردية تنفي كل مكانة لمفهوم الواجب ومفهوم الحق المرتبط به ، وتدفع ابداعية المخيلة في ممارسة اقتدائية استساخية فاقدة كل عوامل الاتساق والانسجام . مما يعني أن التحديث السائد لا يؤدي الى انتاج حضارة . فالحضارة ليست سلعة نشتريها أو نحوزها ، إنما هي أيضاً علاقات وتوازنات تاريخية واجتماعية . ولا يمكن الحصول عليها الا بتجاوزها . والتجاوز لا يعني الإلغاء ، وإنما إنتاج حلول أفضل للمشاكل التي خلقتها الحضارة القائمة ذاتها .

وهذا ما يؤكد الزيادة الشكوى من انعدام التحديث في الوقت الذي تشهد

فيه العواصم العربية « ثورة » تحديثية بالمعنى الذي يطالب به أصحاب الحداثة ، أي نقلاً لا سابق له للتقانة المتطورة ، العسكرية منها والمدنية .

وعلى الرغم من السنين الطويلة من نقل التقانة في الوطن العربي ، فإن تلك التقانة لم تؤد الى قدرة ذاتية على الابداع التقاني ، بل أسهمت كثيراً في انتشار عدم الثقة لدى الجماهير بقدرة الأنظمة القائمة على اختيار تقنيات مناسبة للمجتمع العربي ، وأكثر قدرة على اشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي .

لقد توهم صانعوا القرار ، أن نقل التقانة ، بواتر سريعة الى المجتمع العربي ، سوف يجعله بالضرورة مجتمعاً تقانياً حديثاً ، متجاهلين أن التقانة تصنع محلياً ولا تستورد ، ومغفلين تماماً مضمون التقانة المستوردة الثقافي والاجتماعي . فالتقانة هي قدرة المجتمع على تجسيد العلم المنهجي مادياً . وهذه القدرة غير ممكنة دون نمو الذاتية المبدعة ، ووعي بالذات ، ونزعة قوية لتأكيد القيمة الجماعية والارادة القومية . وليس هناك امكانية لتحقيق الهوية وتعميق الشعور بالذاتية والأصالة دون التقدم في وسائل تمثل الحضارة المادية والتقانية . وإلا فإن ذلك سيقود الى تحديث رث واغترابي مدمر ، أو تأصيل مفقر مشبط .

أما اليوم ، فإن الترويج لالغاء حالة الصراع مع العدو الصهيوني ، والقبول بالهزيمة كأمر واقع في ظل التجزئة الاقليمية ، يبتل الحاجة الى تفسير الذات ، كشرط لاكتساب القدرة على مواجهة العدو ، ويصبح ضعف الذات العربية معطى نهائياً ، وقدراً لا خيار لها سوى القبول به والرضوخ له ، ويلغى حافز مجاوزة الذات الضروري للتحديث . مما يعني أن فرص التحديث ضعيفة جداً في ظل الواقع الحالي ، الذي يتسم بضعف المشاعر القومية ، وضعف المقاومة الذاتية المرتبطة بها . فتحقيق التحديث يعني استمرار الذات واستملاك الحضارة في الوقت نفسه . وهذا بحد ذاته ابداعاً ، والابداع هو مجال تحقق الذات العربية ومشروعها معاً .

ومن هنا ضرورة تحرير العقل العربي ، أي اطلاق يديه من كل قيد ، وتوسيع دائرة النقاش والحوار العقلي . وعدم فرض أية ايديولوجية عليه مهما كانت ، لأن

ذلك سيؤدي الى الغاء الوعي ، والغاء الثقافة كمنبسط للإبداعات والتجديدات الذاتية ، ويغلق بالتالي أفق أي تغيير فعلي .

فالتحديث يأخذ من الحضارة ولا يؤخذ بها ، ويحجب التراث ولا يحيا به ، ويرفض الحلول السهلة والتقليد من أي طرف جاء ، ويخلق التوتر المبدع ، ويدفع الى عدم الأخذ بالحلول الجاهزة ، وعدم القبول بالأمر الواقع كنهاية للتاريخ . أي أن علينا أن نأخذ ما استطعنا من الحضارة العالمية ولا نؤخذ بها ، ونحيا ما أمكننا من التراث ولا نحيا به . ومن هذا التناقض المثري ، أو الاثراء المتناقض ، سوف تتبع حلول حقيقية ، نعني بها حركات وقوى ومذاهب عقلية ، تختلف كلياً عن الحلول النقفية والايديولوجية الفقيرة التي تقدمها لنا توفيقية عقيمة يائسة .

فتحديث المجتمع العربي أمر ممكن ، عندما يصبح الشعب العربي قاعلاً تاريخياً . وليس خاضعاً لأفعال خارجية عنه ، ويثبت المجتمع العربي استقلاله وثقته بنفسه ، وسيطر على عملية التراكم من خلال تنمية متحورة على الذات . عندها فقط يستطيع التحديث أن يساهم في تغيير الأدوار الاجتماعية التقليدية ، فيلبي ما ثبت عدم صلاحيته ويعزز الأدوار التي ثبت صلاحها .

فالحياة الاجتماعية ، في ظل مرحلة ما قبل التحديث تتمثل في الاكتفاء الذاتي ، وكانت التقاليد هي التي تعدد الأدوار الاجتماعية والاقتصادية ، وكان تقسيم العمل محدوداً على نطاق واسع . وكان دور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية محدوداً بأدوار تقليدية لا تستطيع الخروج عنها . مما يعني أن دورها كان هامشياً في حياة المجتمع .

أما تحديث المجتمع بجميع جوانبه ، فسوف يخرج من حالة الاكتفاء الذاتي الى خلق فائض اجتماعي ، ويصبح تقسيم العمل أكثر تعقيداً ، قائماً على المكانة المكتسبة ، أكثر مما يقوم على الوراثة أو التقاليد ، ويرتكز على تخصصات عالية . ويتغير ذلك المفهوم لشاغل المركز الاجتماعي ، ويحل أفراد جدد في مراكز القوة ، ويتغير مستوى الطموح لدى الفئات الاجتماعية ، وتجل علاقات جديدة ثانوية مكان

العلاقات الشخصية القراية • وبشغير مهمات التنشئة الاجتماعية ، وبشغير النظرة الى المرأة ودورها المجتمعي • وبصبح دورها مجموعة من أنماط السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركزها الجديد الذي توفره عملية تحديث المجتمع ، فالمركز الاجتماعي يحتوي على فكرة السلوك المتشكل بصورة ما ، بمعنى أن كل شاغل لمركز ما ، لديه دور محدد عليه أدائه • والدور الفردي في الجماعة ، هو الجانب الدينامي لمركزه •

لقد كان التصنيع في المجتمعات المتقدمة ، نتيجة عمليات تدريجية ، وكان الابداع التقاني أيضاً عملية تدريجية ، مما حدا بالأفراد ومنهم المرأة ، الى تعلم أدوارهم ، والتكيف المستمر مع التطورات الصناعية والابتاعات التقانية •

وفي المجتمع العربي فإن عملية التنمية الصناعية ، لا بد أن تكون جزءاً من عملية المجتمع الشاملة والمخططة ، بحيث تمكن الفرد بشكل عام والمرأة بشكل خاص من استيعاب ذلك التغير السريع ، وبالتالي تعلم الأدوار الجديدة ، والاضطلاع بمسؤولياتها الجديدة ، التي تنشأ عن مركزها الاجتماعي الجديد • بحيث تصبح عملية التحديث "تدخل" أو متغيراً هاماً في بنى المجتمع القائمة وأساليبه •

فالتحديث المطلوب ليس عملية محاكاة شكلية ، تؤدي الى افقار التقاليد الشعبية الغنية والامكانيات المحلية ، وتخلق أشكالاً جديدة من التبعية ، وتعمق الفوارق بين الفئات الاجتماعية ، وتؤدي الى تهيش الأغلبية ، وتعمل على ايجاد الصراعات الاجتماعية وموجات الرفض •

إن التحديث المطلوب ، هو الذي يؤدي الى انتهاء حالة التجزئة والتشرذم القائمة في المجتمع العربي ، ويتجاوز حالة التخلف والتبعية المتحكمة في مصيره وتطوره • فالتخلف متلازم مع التبعية ، والقضاء على التخلف لا يكون إلا بالتحرر من التبعية ، والمشاركة الابداعية في صنع الحضارة على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى • فالتبعية ليست مجرد سلب الموارد والأرض • إنها قبل كل شيء ، سلب لانسانيتنا وهويتنا ولقدرتنا على الابداع والتفتح على العالم •

والتحديث يعني أيضاً ، ردم الهوة المتزايدة الانساع بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع العربي . فالطبقات المستغلة داخلياً مرتبطة بشبكة الاستغلال العالمي ، أي أن علاقات الاستغلال والقهر والتبعية في الداخل تكون امتداداً لعلاقات الاستغلال والقهر والتبعية بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة والعكس صحيح .

والتحديث يضع حداً لحالة الاغتراب التي يعيشها المجتمع العربي المتمثلة في : عدم سيطرة المجتمع على موارده ومصيره ، وتداعي المجتمع من الداخل ، وسيطرة المؤسسات على المجتمع بدلاً من سيطرته عليها ، كما يضع حداً لسلطوية الأظمة التي تحيل الانسان العربي الى كائن عاجز ، مغلوب على أمره ، مأخوذ بتأمين حاجاته اليومية ، حيث يعيش الانسان العربي على هامش الوجود لا في صميمه . وتحلل الأشياء والاهتمامات السطحية روحه وفكره ، ويشعر بأن الأشياء حوله تتضخم ، بينما يتقلص هو في الداخل .

بهذا فقط ، يصبح التحديث تجربة انسانية مرادفة لتحقيق الفرد لقدراته الذهنية والنفسية والعضوية . إنه تجاوز كل أنواع السيطرة ، وبالتالي هو تحرير الخيال الفردي والجماعي العربي ، وتنظيم وعيه بموقعه الجديد ودوره وأهدافه ، وخلق تصور جديد للعالم ، والكون والطبيعة والمجتمع والانسان .

إن مطلب التحديث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والعقلي ، يفرض نفسه كضرورة يومية وضرورة حضارية تسمح للعرب كأمة أن يجدوا لهم مكاناً مرموقاً وفاعلاً في التاريخ . والا فإن البديل هو النكوص الى الوراء الذي يعني الانتحار الجماعي . فهل ينجح العرب في الدخول مجدداً كذات فاعلة ومؤثرة في التاريخ بعدما أبعدوا عنه ؟؟

٢-٣-٢ التنمية الصناعية وعلاقتها بالتنمية الشاملة :

ابتداء من تجربة محمد علي في مصر ، التي كانت أول تجربة تحديثية وصناعية عربية ، وانهاء بمحاولات التصنيع المختلفة العربية ، فقد كانت جميعها انعكاساً

للوعي النهضوي ، الذي واكب يقظة الوعي العربي الحديث ، رداً على الوضعية الدونية التي آلت إليها حال العرب . فقد اعتبر التصنيع في كل السياسات الاقتصادية العربية ، بمثابة السبيل نحو تحقيق التحديث ودعم الاستقلال الاقتصادي .

إلا أن تلك المحاولات التصنيعية ، لم تحقق أهدافها ، بنقل الاقتصادات العربية من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي . وذلك يعود لأسباب داخلية وخارجية ، لسنا في مجال استعراضها . ومهما تكن الأسباب ، فإن الفشل في التنمية الصناعية ، ينضاف الى قائمة الفشل الطويلة التي تسم التاريخ الحديث ، وتجعل تخلفه يزداد يوماً بعد يوم ، في الوقت الذي يزداد تقدم العالم بالمراد .

فالمفحص للصناعة العربية ، يلاحظ أنها ، إما صناعة تهدف لاحتلال الانتاج محل الاستيراد ، وإما صناعة تستخدم المواد الأولية المنتجة محلياً ، لتصنيعها وتصديرها نصف مصنعة أو كاملة الصنع ، وإما صناعة تقوم على مشاركة الأجنبي . اضافة الى أنها تتسم بالانطواء الاقليمي ، والتنافر بين قطاعاتها ، داخل كل قطر وخارجه ، وعدم قدرتها على أن تكون محركاً لعمل تكاملي عربي ، يخلق حركة تنموية تساهم في تحديث المجتمع العربي .

فالتنمية الصناعية هي محرك النمو الاقتصادي الشامل . ويجب أن تركز على الزراعة ، لأنها مصدر تموين قوة العمل ، وتمويل عملية التصنيع ، وتوفير المواد الأولية للصناعة . فمن غير المعقول القيام بالتصنيع دون تطوير الزراعة . ولكن الخطط التنموية العربية ، التي أرادت أن تقوي الاقتصاد وتحصنه ، وقعت من خلال سياستها الاستنزافية للزراعة في أزمة اقتصادية بنيوية ، أعادتها ثانية الى تبعية أقسى من السابق . ويجب أن يكون واضحاً أن احداث تنمية صناعية متطورة في بلد عربي صغير هو أمر مستحيل ، ولهذا فإن قيام صناعة متطورة ، مرهون على الأقل - اذا لم يكن بالوحدة العربية - بالتكامل الاقتصادي العربي . حيث يؤدي عمل الإنسان في الصناعة ، الى انتاجية عالية ، ولذلك فإن التصنيع

يؤدي الى ارتفاع كبير في الناتج القومي ، يمكن المجتمع من الاتفاق عن سعة في مجالات الرعاية المختلفة والتأمين الصحي والاجتماعي والثقافة والتعليم والبحث العلمي . ولهذا فإن مقياس التقدم هو مستوى معيشة المواطن الفعلية في جوانبه المادية والثقافية والروحية .

وإذا كانت التنمية الاقتصادية أساس التنمية الشاملة والتحديث ، فإن التنمية الصناعية جوهر التنمية الاقتصادية . فالاقتصاديون الجادون لا يقيسون درجة النمو بمتوسط دخل الفرد ، وإنما يفضلون قياسها بمتوسط استهلاك الفرد من الصلب والكهرباء . فازدياد استهلاك الصلب والكهرباء ، دليل هام على تقدم التصنيع وامكان تطوير الزراعة .

وتجري التنمية الصناعية دائماً في اطار أوسع تمس قطاعات الاقتصاد الأخرى سلباً أو ايجاباً ، فسيؤثر بها البشر من حيث ثقافتهم وخبرتهم ، وما يؤمنون به من قيم وعادات ، وما يمارسونه من عبادات ، وتؤثر في هؤلاء البشر ، تأثيراً يتزايد باتساعها وشموليتها في المجتمع . فقضية التنمية الصناعية ينظر اليها كجزء من قضايا التنمية الأخرى . لأن التنمية ، إما أن تكون شاملة ، وإما لا تكون تنمية أصلاً .

ولكي تكون التنمية الصناعية عاملاً مؤثراً في تحديث المجتمع العربي ، وبالتالي ازدياد دور المرأة في هذه التنمية ، فإن على هذه التنمية الصناعية أن تحقق ما يلي :

— القدرة على قيادة عملية التنمية العربية الشاملة كقاعدة لا بد منها لتحديث المجتمع العربي . فهي بسبب من طبيعتها الدينامية تستطيع أن تدفع عملية التحديث قدماً الى الأمام ، وتولد حركة تحديثية مترامية ومتشابكة . من خلال توليدها اصناعات أخرى تشد نموها ، وتعمل على دفع قطاعات اقتصادية أخرى نحو الأمام . وهذا يتطلب الانتقال الى الصناعات الثقيلة ، وباستمرارية العملية الصناعية وتوسعها . وبهذا تستطيع المساهمة في الدخل القومي مساهمة كبيرة ، لا أن تكون عبئاً عليه كما هو حادث الآن .

— توجه التنمية الصناعية نحو الداخل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، والعمل على اخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلي وليس العكس . حيث تسعى لمواجهة احتياجات الانسان الأساسية والعمل على حل المشكلات التي تواجهه ، بتوليد حركة بحثية علمية تقانية داخل المجتمع العربي ، تؤدي الى امتلاك العلم والتقانة والسيطرة عليهما . من أجل الوفاء بالحاجات الأساسية للانسان . لأن اعطاء الحاجات الأساسية الأولوية ، والوفاء بها ، يجعل التنمية تتجه نحو الداخل . بعكس الاتجاه السائد الآن . ويدفع الاقتصاد الوطني الى التكامل الداخلي وتصفية الازدواجية ، وكل الجيوب المرتبطة بالخارج . فتخلق العادات والتقاليد الاجتماعية والحضارية التي تتجاوب معها . فيصبح عمل المرأة واجباً تؤكد العادات والتقاليد الجديدة .

— منظومة التنمية الصناعية تحصل طابع الاكتفاء الذاتي ، وتعمل على الاستقلال دون نفي امكان التعاون مع الآخرين ، من خلال الاعتماد على الطاقات العزبية المتوفرة ، وتحقيق أقصى تعبئة ممكنة للوارد الوطنية ، وانشاء كيانات كبيرة تتمكن من النضال بصلافة ضد النظام العالمي الجائر . وهي بهذا امتداد للنضال المشترك ضد الاستعمار القديم .

وإذا كان بعضهم يتصور أن الاعتماد الذاتي الجماعي ، سيؤدي الى الانسلاخ الكامل عن النظام العالمي ، فهو تصور غير واقعي . كما يجب أن لا ننسى أن النظام العالمي ، نظام رأسمالي استغلالي ، وأن كل تعامل معه يحتوي على قدر من عدم التكافؤ . ومن ثم يبقى التدني بحجم التعامل معه ، ركناً أساسياً في استراتيجية تنمية القدرة الذاتية . فالحام هو بناء القدرة الذاتية الطاردة لنفوذ النظام العالمي والمقلصة حجم التعامل معه . لأن بناء القدرة الذاتية ، هي أساس بناء شامل لقدرة الوطن الذاتية ، بحيث يستطيع التعامل مع النظام العالمي ، من موقع أقرب الى الندية والتكافؤ وأبعد عن التبعية . وهو ما نسميه « فك الروابط » ولأن كل قطر عربي ، غير قادر بمفرده على احداث تنمية صناعية مستقلة ، فهو تابع بالضرورة ، وانجاز تنمية صناعية مستقلة ومتطورة تكون قاعدة انطلاق اقتصادي

جبار ، يضع الأساس لتحديث المجتمع العربي ، يتطلب تصفية التجزئة والتبعية والتخلف . فالتجزئة تشكل ضمانة للتبعية ، والتبعية ملازمة جدلياً لاستمرار التخلف الاقتصادي - الاجتماعي والتقني .

٢-٣-٤ - العلاقة بين المرأة والمجتمع :

ما جرى حديث عن المجتمع ، إلا وكانت المرأة في صلبه ، وما بحثت قضية من قضايا المجتمع ، إلا وأدرجت المرأة في سياقها . لا لأن المرأة تشكل نصف المجتمع من الناحية العددية فقط ، بل لأن وجود المجتمع ذاته ، غير ممكن في غيابها . فهي أحد عناصره . حيث تتجسد فيها سمات الواقع المجتمعي .

وإذا كان واقع المرأة جزء من واقع المجتمع بكامله ، فإن هذا الواقع يتمتع بخصوصية . فحيثما يكون تخلف وقهر اجتماعي ، يكون نصيب المرأة منه أكبر نصيب ، وحظها من الفرص أقل الحظوظ . فينظر الى جسدها كمثل لها يجب ستره ، واحكام الرقابة عليه ، وتختزل طاقاتها الانتاجية والانسانية الى مجرد كونها كائناتاً بيولوجياً ، بل إن تطور المجتمع يزرع فيها القناعة بضعفها ، وترسيخ تلك الوظائف فيها فقط ، ويشعرها بعدم قدرتها على أن تكون انسانة مبدعة ، قادرة على الابتكار . وهذا يدفعها فعلاً الى الاعتماد عن مجال الابداع . بحيث تجد المرأة نفسها محاصرة على كل الأصعدة . في وجودها ، في قيمتها ، في حريتها ، في ابداعها .

وهكذا تقدم المرأة على أنها حضور كائن ، ينحصر دوره في الاشباع الجنسي والعطالة ، وترتيب شؤون المؤسسة لاستمرارية النوع والنظام العام ، بحيث تشكل المرأة وضعية الاستغلال الخاصي ، بالنسبة لسير التبادل العام داخل المجتمع . وقد دعمت هذا الاتجاه معظم الدراسات والبحوث التي تناولت أوضاع المرأة كمتغير تابع من متغيرات المجتمع ، وحصرت دورها في وظائف لا تتناسب مع الوضع الذي تستحقه داخل المجتمع . بوصفها عنصراً اختارته الطبيعة للمقياس

بوظيفة إعادة الانتاج وحسب • فجوهر عملية التحديث يتمثل في تغيير الأوضاع العامة التي أنتجت استلاب الرجل والمرأة • فهذه العملية تعني تحرير الانسان العربي من كل القيود التي تكبله ، أي هي عملية تحرير الشخصية • والمجتمع لا يتغير ما لم تتغير شخصية أعضائه رجالاً ونساءً • وهذا يتطلب رفع المستوى التعليمي والتأهيلي والظروف العائلية والاجتماعية والاقتصادية •

فدور المرأة يتحدد حسب مركزها الاجتماعي الذي تحدده حضارة المجتمع ، ومدى تطوره اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً • وتعزيز دورها في عملية التنمية الصناعية ، يعد مؤشراً هاماً على تغيير دورها المجتمعي • فالتحديث يرتبط بالحضارة والمجتمع وتغير البنى الاجتماعية ، كما يؤثر في مدى مساهمة المرأة في عملية التغير الاجتماعي • ويجعلها قادرة على تجديد نفسها ، مما يدفعها الى التطور ، ويزيد من مساهمتها في عملية التحديث ذاتها • ويدفع بها الى ميدان العمل • فلا اقتصاد حديث دون عمالة نسائية كبيرة • وأول اسهام للمرأة في التحديث هو اسهامها كعامل ، حيث تدخل عملية الانتاج الاجتماعي •

إن ازدياد تعليم المرأة سيؤدي الى ازدياد اسهامها في القوى العاملة وبالتالي زيادة انتاجيتها • فالتعليم يكسب المرأة معارف متعددة وينمي مواهبها وقدراتها ، ولكن التعليم وحده لا يحدث كل الآثار المطلوبة ، بل لا بد أن يقترن بالعمل ، وعملية التحديث تفتح فروعاً صناعية جديدة ، توفر فرص العمل المناسبة التي سوف تشغلها المرأة • مما يؤكد وجود علاقة بين تحديث المجتمع وتزايد دور المرأة في عملية التنمية الصناعية •

٢٠٢-١٥ خاتمة

يشكل تحديث المجتمع العربي تحدياً كبيراً للانسان العربي ، ومواجهة هذا التحدي سبيلها الأهم أن تتحدى ذاتنا • كل التحديات الخارجية لا تشكل خطراً

كبيراً ، إن استطعنا أن نكون من نحن ، أمة عربية متضامنة لبناء حضارة قوية راسخة . أما إذا بقينا شعوباً وقبائل لا تتعارف بل تصارع ، كنا كمن يحفر حتفه بظلفه ، ويجعل سعي عدوه ميسراً . الخطر الخارجي يفعل فعله فقط عندما ينحل الوجود العربي ويذوب ، وينتقل الوجود العربي من مهمة بناء ذاته ، الى مهمة تدميرها .

إن تحديث المجتمع العربي يجب أن يتمثل في خلق الاتجاهات النفسية اللازمة ، والشروط الضرورية من أجل تعميق الإيمان بالاعتماد الجماعي العربي على الذات وتحقيقه . وأن يولد في الوقت نفسه المواقف وأنماط السلوك ووسائل العمل ، التي تعزز دور المرأة في بناء المجتمع بشكل عام وعملية التنمية الصناعية بشكل خاص . وأن يطلق روح التحديث ، وروح الرسالة الحضارية المعاصرة لبناء الأمة العربية .

كما يتطلب تحديث المجتمع العربي وقيام تنمية صناعية حديثة ، قدرة عقلية ابداعية عند الانسان . وهذه لا يمكن أن تنمو وتزدهر إلا في أجواء من الديمقراطية الشاملة للمجتمع . فعلمية التحرر الاجتماعي والديموقراطي وضمان حقوق الانسان تعد مطلباً أساسياً وملحاً وبدونها لا يمكن توقع أي جهد ابداعي . فالارتباط وثيق بين تحديث المجتمع ومنظومة الديمقراطية . ففي ظل القهر والتسلط تنعدم امكانيات التحديث ، وينحصر دور المرأة في وظائفها التقليدية . فتعزز دور المرأة في المجتمع يرتبط أشد الارتباط بتوافر مناخ من الديمقراطية والحريات العامة .

ولما كان الانسان العربي أساس التحديث وغايته ، فإن أي تحديث يتجاهل ذلك الانسان ، ولا يعده غايته هو تحديث قاصر ومحكوم عليه بالفشل . فالانسان العربي هو أداة التحديث الأساسية ، وبنفس الوقت هو صاحب هذا التحديث وغايته الكبرى . وإذا كنا نولي الأهمية لتعزيز دور المرأة في التنمية الصناعية ، فلأنها ذلك الانسان الذي ما يزال خطابه يتمتع باستقلالية وحيوية ومصداقية ، لا يتمتع بها أي خطاب عربي آخر . رغم كل محاولات تدجين هذا الخطاب .

فخطاب المرأة العربية ملتزم بمصالح غالبية الشعب العربي ، فهو خطاب
تغيير الواقع لا تبريره • وبالتالي فإن لديه الكثير ليقوله ، وما يقوله لا يمكن
توقعه • فأمهات أطفال الحجارة في فلسطين المحتلة ، ونساء الجنوب اللبناني ،
وغيرها من نساء الوطن العربي دليل واضح ، ورسالة للعالم كله ، بأن خطابها غير
قابل للتدجين والاحتواء • رغم أن الكثير راهن على عدم فاعلية المرأة العربية ،
وبالتالي على عدم فاعليتنا كأمة عربية • •





مراجع البحث

- أحمد جمال الظاهر ، المرأة العربية - مع دراسة ميدانية للمرأة في الاردن ، اربد ، ١٩٨٧ .
- أمين مهنا بني حسن ، التحديث والاستقرار السياسي في الاردن ، ط ١ ، بيروت / عمان ١٩٨٩ .
- برهان غليون ، مجتمع النخبة ، ط ١ ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٨٦ .
- برهان غليون ، اغتيال العقل ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٥ .
- برهان غليون ، التاريخ وتنوع الثقافات ، يونسكو ١٩٨٥ .
- برهان غليون ، الوعي اللدائي ، ط ٢ ، بيروت ١٩٩٢ .
- جوليت منس ، المرأة في العالم العربي ، ترجمة الياس مرقص ، بيروت ١٩٨١ .
- حسن صعب ، تحديث العقل البشري ، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٢ .
- حسن صعب ، تحديث العقل العربي ، ط ٣ ، بيروت ١٩٨٠ .
- خليل أحمد خليل ، المرأة العربية وقضايا التغير : بحث اجتماعي في تاريخ القهر النسائي ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٢ .
- سلوى الخماش ، المرأة العربية والمجتمع المتخلف ، بيروت ١٩٧٣ .
- سمير عبده ، المرأة العربية بين التخلف والتحرر ، بيروت ١٩٨١ .
- سمير عبده ، المرأة في المجتمع العربي ، ط ١ ، دمشق ١٩٨٨ .
- عادل الصوا ، تحديث الاسرة والزواج ، ط ١ ، دمشق ١٩٩١ .
- عبد الله عامر الهالي ، التحديث الاجتماعي ، ط ١ ، مصراته ١٩٨٦ .
- عمر رضا كحالة ، المرأة في القديم والحديث ، بيروت ١٩٨٢ .

— فوزية العظمية ، المرأة والتغير الاجتماعي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بغداد ١٩٨٣ .

— كامل عمران ، التنمية في الوطن العربي ، دمشق ١٩٩١ .

— محمد رضا محرم ، تحديث العقل السياسي الاسلامي ، القاهرة ، باريس ١٩٨٦ .

— مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي ، معهد الانماء العربي ١٩٨٩ .

— ناديا حجاب ، المرأة العربية دعوة الى التغير ، لندن ١٩٨٣ .

الفصل الثالث

الشباب والتنمية

٣-١ - الشباب العربي : أزمة الدور والتباس المفهوم

٣-٢ - الشباب العربي والممارسة الثقافية المأمولة



٣-١ - الشباب العربي :

أزمة الدور والتباس المفهوم*

تكاد « مشكلة الشباب » تكون مشكلة عالمية في العصر الحديث . ربما لم تكن كذلك على مر التاريخ . إلا أن قلق مجتمع الراشدين وجيل « الكبار » من مستقبل الجيل الشاب لم يكن دوماً خارج إطار البحث والاهتمام . حتى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة دعت إلى عقد عام ١٩٨٥ « سنة الشبيبة » . وأوصت المجلس الاقتصادي بتوجيه الدعوة إلى حكومات العالم لبذل جهودها واهتمامها في وضع دراسات واستراتيجيات لمعالجة مشكلات الشباب والعمل على زيادة مشاركتهم الإقليمية والدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والأسرية والتربوية .

كما يذكر المؤرخ الفرنسي Pascal Orly أن هناك نوعاً من التفاهم الضمني بين كبرى المائلات السياسية والأيدولوجية في فرنسا ، وإن بخلفيات متباينة ، لجذب المراهقين ودمجهم في المجتمع ، من خلال التربية ، والرغبة في تجديد المجتمع اعتماداً على قواه الشابة^(١) .

* د. طلال عتريسي ، في : شؤون عربية ، القاهرة ١٩٩٤/٧٧ ، ص ١٨٥ - ٢٠٥ . ومن المفيد ذكره أن د. عتريسي هو المشرف العام لمركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت . ونظراً لأهمية المقال ، رأينا نشره كما هو .

ولأن المشكلة جزء لا يتجزأ من حركة المجتمع العامه ، والشباب مرحلة من مراحل النمو ، لا تنفصل عما سبقها وما يليها أو يترتب عليها ، فقد اختلف الباحثون في تحديد أسباب المشكلة ، كل وفق زاوية النظر التي يرى من خلالها ليس الى « المشكلة » فحسب ، بل والى الانسان والمجتمع عموماً . فهي تارة مشكلة نفسية أو اجتماعية ، وطوراً ، سياسية واقتصادية ، وهي أيضاً كل ذلك معاً . هذا ما يفسر على سبيل المثال كيف يعد بعضهم « مشكلة الشباب » من منطلق نفسي اجتماعي ، أزمة بين جيلين ، لكل جيل منهما خصائص ومميزات في النظرة الى الذات والآخر والى العالم . أو يعد « الأزمة » صراعاً بين الآباء والأبناء حول ممارسة « السلطة الأبوية » بين التشدد فيها أو التمرد عليها ، أو في « اجتياها » والانصياع لها . وهكذا في المنطلقات الأخرى ، سياسية أو اقتصادية ، تصبح للمشكلة أزمة في فرص التعبير والمشاركة السياسية ، أو في غياب فرص العمل ، أو أزمة النظام التعليمي الذي لا ينسجم في نهاياته مع حاجات السوق والمجتمع . ولا يؤمن بالتالي عملاً لخبرتيه .

وإذا كانت الأسباب السابقة للأزمة محتملة كلها ، ولا نقول ما يخالف ذلك فيها ، فإن التفاوت لا بد أن يلحظ بين قوة وأهمية سبب وآخر وبين الاختلاف في المجتمعات والحضارات ، وهو أمر بدهي لا يرقى الشك إليه . وإذا كانت « حركات الشبيبة » في عالم اليوم تشابه في الكثير من مظاهر التعبير عن « أزمتها » أو عن نفسها ، نظراً الى أن عالم اليوم بات بلا حدود ، وأصبح كما يطلق البعض عليه قرية صغيرة ، بسبب قوة وتطور وسائل الاعلام والاتصال . فإن هذا التشابه لا يلغي أصل الاختلاف في الأسباب ، ولا يمنع التباين في استشراف الحلول ، بما يحفظ خصوصية كل مجتمع ، دون الانزلاق الى تقليد ما حصل هنا أو هناك في بلدان العالم وتجاربها المختلفة .

ليس ما يسمى « مشكلة الشباب » ظاهرة خاصة بالمجتمع العربي والإسلامي أو بالمجتمعات المتخلفة أو بما يسمى « العالم الثالث » في التصنيف الشائع لدول العالم . بل ربما كانت المشكلة منذ مطلع هذا القرن مشكلة أميركية أوروبية

قبل أن تكون مشركلة سواها من الدول . وقد أدى تفاقم هذه المشكلة الى بلوغها درجة دقت فيها وسائل الاعلام الغربية ناقوس الخطر ، فمنذ عام ١٩٥٥ أشارت الصحف الاميركية « الى الكثير من الاضطرابات المدرسية وما رافقها من سرقة وجرائم وصل الأمر معها بعد سنتين الى أن تعلن اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة هذه الحوادث الى الاعتراف بأن استمرار الجريمة المبكر على هذه الوتيرة من التصاعد سيؤدي الى مثول مليون مراهق أمام المحاكم عام ١٩٦٠ . . . ولم يكن الوضع في إطار آخر أفضل حالاً في بولونيا أو في الاتحاد السوفياتي » (٢) . السنوات اللاحقة بعد ذلك ، لم تؤد بدورها الى أي مخرج من النفق المظلم ، بل زاد الأمر سوءاً وتعقيداً الى درجة عاد التفكير معها في مشاريع قوانين « تبيح اللجوء الى القوة بطريقة معقولة في المدارس وتمنع السلطات المحلية من اتخاذ اجراءات ضد أفراد الهيئة التعليمية الذين يطبقون العقاب الجسدي في إطار هذه الروحية وحدود هذا القانون » (٣) .

وفي فرنسا أراد الشبان فيما عرفه بحركة « أيار / مايو ١٩٦٨ » تعديل بعض الشروط الاجتماعية والقوانين التي تتعلق بشؤونهم الحياتية عامة ، والجامعية خاصة ، فطالبوا باجراء اصلاحات داخل الحكومة المركزية المتحجرة ، وأدانوا الافكار الراسخة في قطاعي التربية والعمال ، وصرخوا مطالبين بانهاء حرب فيتنام ، واحتلوا جامعة السوربون لمدة شهر كامل ، ونظم اضراب شمل عشرة ملايين عامل . كما عبروا عن رفضهم للمسار الذي وصلت اليه العلاقات الانسانية في المجتمع الصناعي ما بعد الحربين العالميتين ، ورغبتهم في التميز والخروج من دائرة هذا المسار الى فضاء خاص بهم ، أصبح له فلاسفته ومفكروه ، الى خصوصية في العادات والعلاقات والأذواق . والأمثلة في هذا الصدد ، والمؤلفات والاحصاءات التي تحذر من عواقب الأمور تكاد لا تحصى في أوروبا وأميركا حول مخاطر « الأزمة » التي باتت لا تهدد الجيل الشاب فقط ، بل الأخلاق والعادات والتعليم والاقتصاد ومستقبل المجتمع برمتيه ، وهي نتيجة طبيعية لفاهيم القوة والتملك التي سادت في تلك المجتمعات على حساب الكينونة والشعور والعلاقات الانسانية (٤) .

وعلى الرغم من المتغيرات الكبرى السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية التي حصلت في العالم في نهاية هذا القرن ، التي ستجعل منه دون شك عالماً مختلفاً عما سبقه في الكثير من السمات التي تميز بين مرحلة وأخرى ، فإن مشكلة الشباب ، وبخاصة في أوروبا ، لا يبدو أنها ستواكب هذه التحولات بالقدر الذي يجعلها مشكلة تختلف بدورها عن سمات ماضية لازمتها منذ ما يزيد على نصف قرن ونيف . ربما لأن المشكلة باتت لصيفة قيم لا يبدو تبدلها في أوفق التغيرات التي أشرنا إليها . « فالسلطة السياسية في فرنسا على سبيل المثال لا تزال أمام مأزق مزدوج : الأزمة الاقتصادية وتفتت المرجعيات العائلية والاجتماعية التي فاقت يأس قطاع واسع من الشباب ، والعجز المتصاعد للمؤسسات التي يمكن أن تقدم يد المساعدة » (٥) . وفي جوانب أخرى تتفاقم مشكلة انخراط الشباب في المجتمع ، الى المزيد من آليات الهروب الوهمية نحو المخدرات للسيطرة على مستقبل غير ثابت ، الى إضعاف لثقافة الشباب السياسية (٦) .

وإذا كان هناك الكثير مما يشترك فيه الشباب في العالم العربي والاسلامي مع أقرانهم في أوروبا وأميركا وأنحاء العالم الاخرى ، خصوصاً في تحصيل وطأة الأزمة الاقتصادية وضيق آفاق العمل المتاحة ، والقلق من مستقبل غير يقيني ، إلا أن التعبير عن كل ذلك لا يشبه تماماً ما يقوم به شبان أوروبا ، وبخاصة أن البنى الأساسية العائلية والاجتماعية لا تزال تشكل مرجعيات لم تفقد دورها بالنسبة إليهم أو بالنسبة الى المجتمع . أما السمة الأبرز في الاطار السوسيولوجي لأثار تلك التغيرات الكبرى في العالم على دور وحركة الشباب في العالم العربي والاسلامي فهي رفضهم للتردي السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وبخاصة الثقافي ، من خلال عودة قوية الى التدين .

وإذا كانت هناك عودة الى التدين على مستوى العالم ، لا يزال الباحثون يقدمون وجهات شتى في تفسير أسبابها النفسية والاقتصادية والحضارية ، فإن هذه العودة لا تقتصر على فئة دون أخرى من المجتمع ، ولا يشذ عنها مجتمع دون سواء وإن كانت الأقوى في المجتمع العربي والاسلامي . فالعودة الى ملاذ

الدين ظاهرة عامة في عالم اليوم تلحظ حتى في أوروبا وأميركا نفسها بأشكال متباينة من التعبير والانتماء الى المسيحية وسواها ، أو حتى الى الاسلام نفسه . بينما تتميز تلك العودة في العالم العربي والاسلامي ليس فقط رغبة في اللجوء الى « يقين » في مواجهة عالم قلق ، أو في تبديل الانتماء الفكري والعقدي ، بل وكذلك في الربط الواضح بين اللجوء الى هذا « اليقين » وبين مشاريع التغيير السياسية والفكرية والاجتماعية .

لقد ساهمت التحولات الفكرية والسياسية التي حصلت في العالم منذ مطلع الثمانينات ، وصولاً الى الانهيار الكبير الذي أصاب الاتحاد السوفييتي السابق وتراجع الأفكار الاشتراكية والماركسية ، في تعزيز التغيير المنشود . وإذا أضفنا الى ذلك على مستوى الدول العربية والاسلامية خصوصاً ، القشل الكبير الذي مني به المشروع التغييري للأحزاب الشيوعية والماركسية بعد ما يزيد على سبعين عاماً من العمل والدعوة ، أدركنا أيضاً أسباب قوة ذلك الاندفاع لدى جيل الشباب بخاصة نحو التدين سبيلاً للتغيير .

من نافل القول إن التغيير نفسه لا يختصر بالازمة لمجرد إنه انتقال من مرحلة الى مرحلة . بل يكون التغيير في حالات كثيرة ذلك الجانب الصحي والضروري من جوانب المسيرة الانسانية نحو الارتقاء والتكامل . فالانتقال من الوثنية الى التوحيد ومن الجاهلية الى الاسلام ، تغيير متقدم نحو الأفضل ، والانتقال من التخلف والعصور الوسطى الى عصور الانسانية والانوار في أوروبا تغيير نحو الأفضل . وهناك الكثير من النماذج والحالات التاريخية التي تؤكد الطبيعة الايجابية للتغيير وضروراته . إلا أن ذلك لا يعني تجاهل الآلام المخاض التي ترافق كل تغيير وولادة خصوصاً عندما يشمل مستويات عميقة وأساسية في بنية المجتمع وعاداته وأفكاره . وهذا يعني أن التغيير ليس مرادفاً للزمة .

وإذا أردنا ألا نكرر في هذه الصفحات ما قيل في مشكلات الشباب العربي وأسبابها النفسية والاجتماعية والسياسية والديغرافية وسواها (٧) ، فإننا سنحاول

أن نسلط الضوء أولاً على الفكرة التي تشكلت على امتداد عشرات السنين في أذهان « الراشدين » عن الشباب . وتحولت الى صورة منظمة متوقعة شكلت عناصرها والاطار كتب ودراسات علم النفس والتربية والادب والاثروبولوجيا والفنون ، صورة لا ترى في الشباب العربي سوى ذلك « المراهق » الذي يتيه سنوات عدة بحثاً عن لذة أو مغامرة ، ومتمرد قد لا تعني له الأسرة والمجتمع والعالم شيئاً ، مما ساهم بدوره في خلق توقعات وسياسات لدى « الراشدين » مبنية على عناصر تلك الصورة التي نقلت إلينا أو « ترجمت » في معظم الأحيان عن صورة ذلك المراهق الاوروبي ، مع الكثير مما نقل أو ترجم من صور وألوان الحياة الفكرية والاجتماعية في أوروبا أو في الغرب عموماً .

٣-١- التباس المفهوم :

على الرغم من اتساع الأدبيات التي تعنى بهذا الموضوع ، والكثير من الدراسات ، والأبحاث حتى في الاطار الجامعي نفسه ، فليس هناك تحديد دقيق لما يميز بين المراهقة بمواصفاتها الشائعة وبين الشباب . هل هما شيء واحد ؟ هل نهاية المراهقة بداية لمرحلة الشباب ؟ متى وفي أي سن يمكن القول بابتداء مرحلة وانتهاء أخرى ؟ أم أنهما شيان مختلفان تماماً ؟

وما يمكن ملاحظته في الاطار نفسه أن مفهوم « المراهقة » لقوته وشدة انتشاره يستبطن مفهوم « الشباب » ويغطي عليه . بحيث يتحول تلقائياً الحديث أو التفكير في شأن الشباب الى المراهقين وشؤونهم . وهكذا لا نجد في الكثير مما يكتب عن مراحل العمر وأهميتها المتفاوتة والادوار المنوطة بها سوى « مراهقة » وليس مرحلة « شباب » تلي الطفولة أو الطفولة المتأخرة وتسبق النضج أو سن الرشد . كما تكرر الأدبيات الاجتماعية وبخاصة التربوية نوعين من المواصفات للمراهقة :

١ - فيزيولوجية : تشمل جملة التطورات والتغيرات التي تطرأ على جسم الانسان ، من الطول والوزن ، الى الهرمونات والغدد والصوت ، وكل ما ينبىء عن بداية الانتقال الى مرحلة البلوغ ومغادرة الطفولة وسماتها الى مرحلة جديدة .

٢ - نفسية اجتماعية : تشمل ما يختلج في صدر المراهق من مشاعر وأحاسيس ، وأسئلة حول نفسه ، والآخرين ، والقيم والمعايير والأحكام والشرائع . وتعتبر عن قلق وجودي من التباس العلاقة بين الاستقلال والتبعية ، وبين الحاجة للآخر والرغبة في التمرد عليه ، بينه وبين المجتمع . يطلق على كل ذلك « أزمة المراهق » . « هذه الفترة تستد من ١٢ الى ١٥ سنة أو ١٦ سنة وتتخذ طابع الازمة ، أنها اضطراب البلوغ » (٨) . وتؤكد هذه الموصفات معظم كتب علم النفس التربوي .

فالمراهق يتوق الى التخلص من قيود الأهل ، والى أن يصبح مسؤولاً عن نفسه . والمراهق حريص على أن لا يظهر تعلقه الشديد بأسرته واعتماده عليها . « ومن الحقائق المعروفة أن نسبة الجنوح تزيد في هذه الفترة زيادة كبيرة فيزداد الانتحار ، ويبدأ تعاطي المخدرات ، وتزايد المشكلات » . « كما يبدأ التخطيط المهني وتبني فلسفة معينة في الحياة » . ويشعر الفتى والفتاة بالاتجاه نحو مستقبل مجهول » (٩) .

كما يظهر المراهق ميلاً للعطور الحادة ، والموسيقى ، والمطالعة ، والسينما . وقد يتقلب من العفة النامية الى الاضطراب والقلق (١٠) . « وفي المراهقة يفقد الفتى طواعيته تجاه الاهل ويصبح من الصعب السيطرة عليه ، ويشعر بأنه مساو للاهل » (١١) . حتى باتت الازمة نتيجة تكرار كل تلك الموصفات ، مرادفة للمراهقة وملتنصقة بها في الآثار النفسية والعلمية والادبية وحتى الشعبية أيضا . فأصبح الحديث عن المراهقة في الدراسات والقصص والروايات الادبية والتربوية ، حديثاً عن الأزمات والتمرد والقلق والانحراف . وبات راسخاً حتى تحول الى بداهة علمية ، ومسلية فكرية تجعل مخالفتها أو طرحها على بساط البحث والتشكيك مخالفة للمألوف .

وفي ظل تعاظم « أزمات المراهقين » عالمياً ، من ارتفاع نسبة الجنوح الى الادمان والقلق والانتحار ، ومع تعاظم أهمية دور الشبيبة في بناء المجتمعات المعاصرة ،

الى البحث في أصل المفهوم ، وحقيقة مواصفاته ، يصبح من المسوغ التساؤل عن مدى التلازم بين التغير البيولوجي الذي يصيب الانسان في هذه المرحلة ، والتحولات النفسية الاجتماعية التي تتكرر عند الاشارة اليها . أي هل تعتبر « الرغبة فسي التردد على الاسرة أو الاستقلال عنها » ، و « حالات الجنوح أو الادمان » ، و « تبني فلسفة معينة في الحياة » ، و « الرغبة في التدمير أو العنف » وغير ذلك مما توجي به المراهقة ، سمة ملازمة لهذا التغير البيولوجي الذي يصيب الانسان ؟ وهل يعتبر ذلك كله نتيجة مباشرة وحتمية للتغير البيولوجي والجسدي في هذه المرحلة من العمر ؟ أي هل يؤدي التغير البيولوجي الى ولادة سمات نفسية واجتماعية خاصة تؤدي بدورها الى « أزمة » ؟ أم أن هذه السمات تشكل نتيجة عوامل أخرى لا علاقة مباشرة للفيزيولوجيا أو البيولوجيا بها ؟

لنتوقف قليلا عند التحولات الفيزيولوجية التي تعتبر حقائق عامة وثابتة ، يشترك فيها بنو البشر جميعاً دون تمييز بين اللون والعرق أو حتى المعتقد أو المستوى الحضاري الذي ينتمون اليه . فنلاحظ أنها تحولات لا تقتصر على مرحلة واحدة من عمر الانسان ، بل هي سمة من سنن الله في خلقه والكون . فالجنين ، على سبيل المثال ، الذي يستقر في رحم الام الى أجل مسمى ، يخضع خلاله لمراحل نمو محددة ، يخرج بعدها طفلاً سوياً ، لم يطرأ عليه أي تغير أو نقصان من ملايين السنين ، كما أن أعراض الشيخوخة التي تلازم التقدم في السن وذبول الصبا وديار الشباب ، من ضعف في النشاط وعدم تجدد الخلايا ، وغلبة الوهن ، لم تتبدل بدورها ، ولم تشذ عن ناموس الحياة في الافلات من الموت الذي يليها .

هذه المتغيرات الفيزيولوجية المختلفة في مراحل العمر المتعاقبة ، بما فيها « المراهقة » ، ليست موضوع خلاف ، بين علماء النفس ، أو علماء الاجتماع أو حتى باقي العلماء . كما أنها أصلاً لم تكن يوماً موضع نقاش باستثناء الجانب العلمي أو الطبي فيها ، لأنها تدخل في صميم عمليات النمو التي تدركها تلقائياً المستويات العقلية والفكرية كافة ، دون حاجة لشرح أو تفسير أو تبرير . أما ما هو موضع نقاش وخلاف ، فتلك السمات النفسية والاجتماعية التي تلتصق بالشباب (جنوح ، تمرد ، انتحار ، جنس ..) ، لأن الرأي التربوي والنفسي الشائع في مختلف

الدراسات يجعل من تلك السمات حقيقة مطلقة ، ويلتزم بينها وبين التغير الفيزيولوجي الطبيعي ، بحيث تبدو تلك السمات وكأنها امتداد تلقائي للتبدل الفيزيولوجي ، كما يبدو المنطلق الفيزيولوجي نفسه قاعدة لفهم وتوضيح الأمور النفسية والاجتماعية . وهكذا يستحوذ مفهوم « الازمة » على أي فكرة عن الشبان أو « المراهقة » أو أي نظرة إليها ، وعلى طريقة في محاولة فهمها أو علاج مشاكلها .

هذه التلقائية إذا كانت صحيحة على المستوى الفيزيولوجي ، فإنها ليست كذلك على المستوى النفسي أو الاجتماعي . أي إذا كنا نستطيع التأكيد أن السنة الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة من العمر عند الصبي تحصل تغيرات جسمية ، كنمو شعر الوجه ، أو تغير الصوت ، أو اضطراب الهرمونات وتبدل وظائفها ، فإن هذه الحتمية الفيزيولوجية التي قد تتأخر أو تبكر بعض الوقت ، وغقا لظروف عامة أو حالات فردية خاصة ، لا بد من حصولها مهما تبدلت الشروط التي تحيط بعملية النمو . أي أنها بهذا المعنى سنة من سنن الله في خلقه كما ذكرنا ، وهي بهذا المعنى أيضاً تحصل تلقائياً دون أن تتأثر بلون الشخص وعرقه ومعتقداته أو مجتمعه الذي يعيش فيه . أما المواصفات النفسية والاجتماعية التي تختصر « بأزمة » المراهقة ، فلا تخضع للمعايير نفسها من التلقائية ، وهي ليست سنة كونية رغم شيوعها وليست قدراً لا مفر منه ، يصيب الإنسان ، كما أنها ليست بالضرورة مرحلة لا بد للإنسان أن ينتهي بين جنبااتها بضع سنوات من حياته . إنها ليست كذلك ، لأن هذه المواصفات « الازمة » ترتبط بطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه المراهق ، وليس بعملية النمو نفسها ، رغم ما تتركه هذه العملية من آثار في المجال النفسي الاجتماعي للإنسان . ولو كان الأمر خلاف ذلك ، لأمكننا ملاحظة هذا النوع من « الازمة » ومواصفاتها لحظة البلوغ عند الإنسان في كل المجتمعات مهما اختلفت درجات رقيها وحضارتها ومهما اختلفت شرائعها وقيمه والمعتقدات . ولو كان الأمر خلاف ذلك أيضاً لسمى الإنسان الأول في مجتمعه البدائي البسيط إلى التمرد على أسرته حين البلوغ ، وإلى البحث عن « فلسفة معينة للحياة » وإلى « الاستقلال » وسوى ذلك . . . وهذا لم يحصل طبعاً ، ولم تنبئنا به سيرة الإنسان على اختلاف رواياتها .

وما يؤكد هذا الأمر أيضاً أن معظم المجتمعات الانسانية لم تعرف بدورها هذه «الأزمة» مع وصول أفرادها الى سن البلوغ ، إنما وقع الاختلاف بينها أحياناً في الطقوس أو الشعائر الاحتفالية التي كانت تحتضن « المراهق » وتدفعه الى عالم الرشد والمسؤولية . فلا المجتمع الروماني على سبيل المثال عرف « أزمة المراهقة » بمواصفاتها الشائعة اليوم « لأن الفتى كان يحصل بسجود بلوغه الرابعة عشرة من العمر على ثوب فضفاض واسع يرتديه تعبيراً عن رجولته » (١٢) . ولا المجتمع الأوروبي بدوره عرف في قرونه الوسطى تلك « الأزمة » إذ كان الشاب يصبح فارساً وخيلاً في الرابعة عشرة ، كما كان ملوك النظام القديم يعتبرون راشدين في السن نفسه . هذا بالإضافة الى بعض الطقوس والاحتفالات التي تعلن عن هذا الدخول المبكر في مجتمع الراشدين (١٣) .

كذلك الأمر بالنسبة الى شعوب تمتع دون تبرير علمي « بالبدائية » «المراهقة» في هذه المجتمعات ليس لها أي من تلك الصفات المعروفة . ويكفي أن نراجع ما كتبه الأنثروبولوجيون كمالينوفسكي ، ومرغريت ميد ، وروث بنديكت وسواهم من اهتماموا بدراسة الشعوب والسلالات الانسانية ، ليتبين لنا عدم وجود « أزمة المراهقة » أو « عقد أوديب » الفرويدية ، وكذلك اختلاف أشكال التعبير عن العدوان ، والغضب ، والملكية لدى الشعوب والقبائل الآسيوية والافريقية والهندية التي عاش هؤلاء العلماء بين ظهرانيها رداً من الزمن ودرسوها عن كثب ، ليعلموا بعدها ما توصلوا اليه من نتائج من خلال الملاحظة المباشرة ، فالطفل على سبيل المثال « يعامل مبكراً في العديد من هذه المجتمعات معاملة الراشد » (١٤) .

وكذلك فيما عرف عن المجتمع الاسلامي الذي يستند الى إطاره العقيدي لا في تحديد الهدف من الوجود ومن عمر الانسان فقط ، بل وفي تنظيم علاقاته مع ذاته ومع الآخر بما لا يسمح بنمو تلك الحالة من القلق أو الضياع أو اللامسؤولية ، عند الوصول الى سن البلوغ . بل يصبح في المعيار الاسلامي على العكس من ذلك تماماً ، نقطة انطلاق وتحول في تحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية والشرعية . لأن النظرة الى أي مرحلة من مراحل العمر في المنظور الإسلامي لا تنفصل عن الرسالة

الأساسية للإنسان في خلافة الله على الأرض والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقد منح من أجل ذلك سبل الكمال اللامتناهي عبر العبادات المفروضة التي تبدأ مع سن البلوغ وليس قبله ، بحيث يعتبر البلوغ نقطة التحول المباشرة في مسار المسؤولية في مستوياتها العبادية والاجتماعية ، أي على مستوى العلاقة مع الله سبحانه وتعالى ومع المجتمع . ولهذا السبب يحظى البلوغ في المنظور الإسلامي باهتمام خاص ، ليس لجهة تحولاته البيولوجية فقط بل لجهة الأدوار التي ستترتب عليه ضمن المعايير الشرعية والأخلاقية .

والبلوغ في النظام العقيدي الإسلامي ليس بداية لما يسمى « أزمة المراهقة » بل هو حد فاصل بين مرحلتين هما « التكليف » وما قبله ، بين البدء بتحمل المسؤولية وبين التهيؤ لها . لأن المرحلة التي تسبق البلوغ ينبغي أن تكون مرحلة إعداد وتدريب .

و « التكليف » مفهوم إسلامي خاص ، معه يبدأ الإنسان كما هو مفروض ، سيرورة المسؤولية والكمال التي لا تنتهي إلا حين مغادرته الدنيا . وهو يغلب على البلوغ في تحديد مواصفات تلك المرحلة من العمر فيعرف الإنسان به استناداً إلى مقاييس المسؤولية والدور وليس إلى المتغيرات البيولوجية . ولهذا يقال عندما تظهر آثار البلوغ « المكلف » وتصبح المرحلة مرحلة « التكليف » .

إن سمات أزمة « المراهقة » النفسية والاجتماعية لا ترتبط إذن بالنمو الفيزيولوجي ، بل بالإطار الفكري والأخلاقي والقيمي الذي يحيط بالمراهق الشاب ، ويوجه علاقاته ورغباته وحتى أحلامه وهواجسه . ولهذا السبب تصبح « المراهقة » وأزماتها حالة خاصة تعيشها مجتمعات محددة ، وليست حالة إنسانية عامة . ومن خلال مواصفات الأزمة التي ارتبطت بها ، تعد المراهقة خصوصية أوروبية ، أفرزها المجتمع الغربي وحضارته المعاصرة ، التي ساهمت في أزمات إنسانية أخرى يقر بها ذلك المجتمع نفسه . كأزمة الشيخوخة وأزمة المرأة ، ومشاكل الادمان ، والانتحار وغيرها .

٢-١-٢ - « المراهقة » . « الأزمة » . مفهوم غربي استعلاكي :

إذا كانت المجتمعات القديمة بما فيها المجتمعات الأوروبية نفسها ، لم تعرف ما يسمى بالمراهقة ، فإن من المشروع التساؤل كيف تحولت « المراهقة » الى ظاهرة اجتماعية غير عادية ومتى أصبح الاهتمام بها جزءاً من الدراسات التربوية والنفسية والاجتماعية ؟

إن التفكك الذي أصاب الأسرة الأوروبية نتيجة الثورة الصناعية ، هو السبب الرئيسي في ولادة ما أصبح يعرف في الدراسات التربوية والنفسية «بأزمة المراهقة» :

١ - لأن غياب سلطة الأب التي تعد نقطة ارتكاز وحماية واطمئنان للمراهق أدى الى قلق في المستقبل ، فظراً الى غياب المرجع الذي يستند إليه ويعتمد عليه . وظلاً الى ما يشكل غياب المراكز المرجعية ، في مراحل العمر كافة ، من قلق وارتباك ، « فإن تخلق الأب عن هذا الدور جعل منه في نظر المراهق نموذجاً غير موجود للقدوة والتقليد . وهو أمر ضروري جداً لإعداد المراهق » (١٥) .

٢ - و « لأن عمل الأم وغيابها يساهم هو الآخر في الاضطراب الأسري الذي ينعكس على المراهق مباشرة » (١٦) وعلى نموذج الأسرة الذي يريد الهروب منه أو اللجوء إليه .

٣ - «لأن الأسرة الأوروبية المعاصرة أصبحت هشة ، وفقدت دورها الاعدادي الذي كان لها سابقاً . فقد تخلت عن مهمتها ، وهي لا تعرف بل لا تستطيع أن تفرض نفسها على هذا الكائن الذي ليس طفلاً ولا رجلاً » . « إن الأسرة والمجتمع الأوروبيين في الماضي رغم سلبياتهما كانا يحيطان بالمراهق ويقدمان له بيئة متماسكة ينضوي تحتها دون أي عناء . أما عائلة ومجتمع اليوم اللذان حققا ، دون شك ، تقدماً على عائلة ومجتمع الأمس ، فإنهما يتركان المراهق وحيداً دون أي سند ، ويدفعانه للتمرد . إن المجتمع المعاصر جعل من المراهقة فترة طويلة عقيمة . إن الإحساس بالقلق يمثل فعلياً في العالم المعاصر السمة

السيكولوجية الغالبة لدى المراهق» (١٧) . حتى أجواء العنف الحالية التي يعيشها المراهقون في المدارس ، فأساسها « عدم أداء الأهل لأدوارهم التربوية والرعاية » (١٨) .

كما أن الكتابات الأدبية ، ساهمت في تعزيز صورة المراهق ، في أجواء القلق والارتباك التي كان يعيشها ، « فقد حاول الأديب الرومانسي تحليل نفسية المراهق ، فأعطى للأزمة النفسية للمراهق وصفاً عاطفياً ، إلى أن أدخل في عقول الراشدين أيضاً ، أن الانتقال من الطفولة إلى المراهقة يفترض دائماً هذه الأزمة » . وقد تأثر الكثير من الشباب بهذه المفاهيم الرومانسية وحاولوا أن يخلقوا في داخلهم وحولهم جواً من القلق السوداوي والضعف والأسى . وقد ساهمت هذه النظرة طوال سنوات عدة في تبرير حالة من اللامبالاة عند المراهقين ، وفي نمو شعور قاس عند هؤلاء بالاهمال والحرمان (١٩) . كما أن هذا القلق والاحباط « اللذين شاعا في الأدب هما أمر شخصي تماماً ، لأنهما يعزلان كل فرد بمفرده ، ويعطيان الانطباع بأنه ضحية » (٢٠) . ومع بدايات القرن العشرين ، ودخول أوروبا في خضم الصراعات السياسية والطموحات العسكرية والتوسعية ، برزت الحاجة إلى الاهتمام بالشباب ، إما للالتحاق بالجيوش النظامية أو لتوزيعهم على المهن التي تناسب ميولهم وقدراتهم ، مما أدى في الوقت نفسه إلى ظهور الروايات المعروفة بمستوى ذكائهم والطباع . كما أن ارتفاع نسبة الجرائم في سن مبكرة ، وتكاثر أحداث الجانحين بخاصة في المدن « دفع علماء النفس أيضاً لدراسة هذا العالم الخاص » (٢١) .

بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، أثارت هذه المرحلة من العمر اهتماماً سياسياً خاصاً في ألمانيا وإيطاليا مع ظهور الأحزاب الفاشية التي اعتمدت بشكل رئيسي على الشباب وقادة اندفاعهم وحماهم ، « خاصة إن الفاشية هي من حيث المنطلق حركة الجيل الشاب ، وكانت منذ بداياتها تدعي أنها تمثل تطلعات هذا الجيل وطموحاته » (٢٢) . وقد اهتمت هذه الحركة في الاطار التنظيمي بتقسيم الشباب المنتسبين إلى فئتين : من سن ١٢ - ١٤ سنة ، ومن سن ١٤ - ١٨ سنة ، من خلال برامج ودورات تربوية ورياضية وعسكرية ، وقد بلغ عام ١٩٣٥

عدد أفراد منظمات الشبيبة في الحزب الفاشي في إيطاليا حوالي ٨٠ ألف عضو^(٢٣) . وإذا كان الاهتمام المبكر بهذه المرحلة من العمر في مطلع هذا القرن أدى إلى توظيف طاقاتها وقوتها في المشاريع السياسية والحزبية ، فإن طبيعة هذا الاهتمام لم تنتفِ لأن المنفريات الاجتماعية والأخلاقية التي حصلت منذ ذلك الوقت « والتناقض المأساوي للمجتمعات الغربية بين الوفرة المادية والفقر الروحي ، وبين التقدم الاقتصادي والانهيار النفسي »^(٢٤) ، جعلت من مرحلة القوة والطاقة والاندفاع ، مرحلة هروب وقلق وتمرد ، ومرحلة « أزمة » في العلاقات مع الذات ، ومع المجتمع ومن ثاقل القول أن تكون « الأزمة » موضوعاً لعلم النفس ، وهدفاً للدراسات واهتماماته . ونقرأ إلى تفاقم هذه الأزمة ، وتنوع تعبيراتها على مستوى الفرد والمجتمع معاً ، تعاظم الاهتمام بها ، مما أدى إلى ضخيم الظاهرة دون إيجاد الأسس لمواجهتها أو حلها . ويكفي للدلالة على ذلك حجم التقارير والاحصاءات والدراسات التي تصدر حالياً في وسائل الإعلام الغربية على أنواعها ، حول مشاكل المراهقين وأزماتهم .

فإذا كانت تلك العوامل الاجتماعية والفكرية في أوروبا هي التي أدت إلى الاهتمام بالمراهقة وساهمت في تحولها إلى « أزمة » ، وإذا كان الكثير من علماء النفس والفلاسفة يقولون بوجود هذه الأزمة ، ويعيدونها ملازمة لتلك المرحلة من العمر ، فلا بد من التساؤل حول كيفية مواجهة المجتمع الأوروبي نفسه لهذه الأزمة ؟ وهل بذلت الجهود المناسبة لمعالجتها أو الحد من آثارها ؟ وكيف تكاتف العلماء والمفكرون لإيجاد سبل تنقذ مئات الآلات من القلق والانحراف ، وتسمح بانخراطهم الجاد في المجتمع ؟ . ومن الغريب اللافت ، أن ذلك لم يحصل .

لقد تركزت « المراهقة » في أوروبا كمرحلة خاصة ومميزة من مراحل العمر ، بما هي حاجات متناقضة وبما هي قلق وتوتر ، مما أبقى جيلاً بكامله من الفتيان والفتيات ضمن دوائر خاصة في حالة عداء وتنافر مع المجتمع . فقد جعلت لهؤلاء الموسيقى الخاصة ، والأزياء المميزة ، وتسريحات الشعر ، والقصص والروايات الأدبية والبوليسية والمغامرات ، والأفلام السينمائية ، والمجلات

الاسبوعية ، والاندية ، وحتى المفاهيم الخاصة في العلاقات والحب والصدقة .
إلا أن ذلك كله لم يحفظ توازن المراهق النفسي والاجتماعي ، بل تحولت تلك
الخصوصية الى جزء من قيم الاستهلاك التي تهيمن على الحياة الاجتماعية في
أوروبا « التي تختصر السعادة بحجم الملكية دون اعتبار لتطور الكائن » (٢٥) ،
فتحول هؤلاء المراهقون « بأزمئهم » التي تسود صفحات الكتب ، وتحدث عنها
النظريات المختلفة ، الى مستهلكين حقيقيين في شتى المجالات يمتصهم مجتمع
الاستهلاك ، ولا يستطيع ، بل ولا يريد ، أن يتخلى عنهم كقوة وكظاهرة اجتماعية
تدر مالا وتحرك عجلات المصانع ، وماكينات المطابع ، ومخيلة الفنانين والشعراء ،
والمخرجين .

وكيف يمكن أن نفسر ، اذا لم يكن الامر كذلك ، توسع المؤسسات
الاستهلاكية « المتخصصة » في شؤون المراهقين في أوروبا وأميركا ، وتفاقم مشاكل
هؤلاء على المستويات السلوكية والصحية والعلمية والأخلاقية وسواها ؟ « فقد
ترايد انتحار الشباب خلال عشر سنوات ، في تقرير أعد عام ١٩٩٠ ، بنسبة ٨٠٪
للغتيان و ٢٠٪ للفتيات ، بين سن ١٥ و ٢٤ ، مما جعل الانتحار هو السبب الثاني
لموت الشباب في فرنسا بعد حوادث الطرق » (٢٦) . « وأن الشباب ما بين ١٥ -
٢٤ سنة هم في مقدمة الذين يصرفون وقتاً طويلاً في مشاهدة التلفزيون في فرنسا ،
لأكثر من عشرين ساعة أسبوعياً » (٢٧) . وهذا يعني أن المنتجين ومروجي الاعلانات
ومالكي السلع ، لا بد حفظاً لمصالحهم ، من الالتفات لهذا الأمر ، في طبيعة
الاعلان وشروط الجذب والتأثير في هؤلاء الذين يصرفون وقتاً أمام التلفزيون .
وفي دراسة حول « الممارسات الثقافية للفرنسيين » أجريت عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ،
تبين أن هذه الممارسات تغيرت تماماً منذ خمسة عشر عاماً نتيجة التجدد
التكنولوجي ، كما لوحظ « ولادة ثقافة مراهقة على رأس مستهلكها التلاميذ
الشباب والطلاب » (٢٨) .

وفي أميركا نفسها ، تشابه مواصفات الازمة : مخدرات وجرائم وحروب
عصابات ، . . . وقد بلغت حداً من العنف الدموي جعل من الولايات المتحدة عام

١٩٩١ وفقاً لإحصاء الشرطة الفيدرالية ، في رأس الدول الغربية بالنسبة الى عدد الجرائم (٢٥٠٠٠ جريمة) ، وفي نيويورك وحدها نسبة ١٠٪ من المجموع ، حوالي ٢٥٠٠ جريمة ، كل سنة ، نصفها يتعلق بأطفال أو بمرهقين (٢٩) . ولا تعتبر كل تلك الوقائع التي تلخص « أزمة المراهقة » في كل أوروبا وأميركا ، خارج السياق الحضاري - الاجتماعي العام الذي يدفع هؤلاء المراهقين الى أن يكونوا ما هم عليه الآن . ففي فرنسا وحدها على سبيل المثال تدر سنوياً ما كسن اللهو والترفيه والقمار ، التي يضيع المراهقون فيها قسماً من وقتهم وأموالهم ، ما يفوق ميزانيات بعض الدول الفقيرة ، مما أثار قلقاً وتساؤلاً في أوساط بعض المفكرين حول المثال الذي تنشده الدولة : الفضيلة والفقر ، أم الغنى والانحلال ؟ وأجاب هؤلاء بأن الميل الطبيعي لدى الدولة الفرنسية ، كما لدى أي كان هو تحقيق المعجزة : الغنى والفضيلة . ولكن الدولة تستفيد من الرذيلة (٣٠) .

إن « الازمة » هي نتاج طبيعي لما يحيط بالمراهق . المجتمع يريد من المراهق أن يكون مستهلكاً ، وهو يوفر له كل الأسباب والبنى والمؤسسات التي تسمح له بأن يبقى كذلك أطول فترة ممكنة . أما الدائرة المغلقة التي لا يجد المراهق منها منفذاً ، فهي وقوعه في النظام الاستهلاكي في الوقت الذي يرفضه ويظن نفسه أصبح خارجه .

وهكذا كان من أبرز نتائج المواجهات السياسية والاجتماعية التي حصلت في فرنسا في أيار / مايو ١٩٦٨ انفصال جيل الشبان الذين يمثلون « التغيير والثورة » عن الراشدين الذين يمثلون السلطة والتزمّت ، تخلى الشبان أثره عن زعيم القديم ، ورفضوا منذ ذلك الوقت ارتداء الزي التقليدي الرسمي المفروض على الفتيان والفتيات في المدارس ، وانصرفوا الى خلق عالم خاص بهم ، من الأزياء والموسيقى الى العلاقات والمفاهيم . وتأسست من خلال ذلك حركة « هيبية » مماثلة لتلك التي نشطت في سان فرانسيسكو عام ١٩٦٦ في أميركا . وهي حركة في أصلها اعتراض على مجتمع الاستهلاك والتبذير ، وعلى كل ما هو اصطناعي ، وعلى حضارة « السوبر ماركت » ، ومنها ولدت حركة العودة الى الطبيعة ورفض

الحضارة الصناعية التي تلوث الهواء والسما • إلا أن تلك « الهيبة » سقطت فيما بعد في الهامشية والمخدرات والعلاقات الحرة والشاذة • وتحولت رغبة هؤلاء الشباب في التمايز ، عبر الموضة والمفاهيم والقيم ، الى مادة وفيرة للاستهلاك الاعلاني والتجاري • « وأصبح الشباب بين ١٥ - ٢٠ سنة أكثر فئة عمرية تستهلك الثياب منذ ١٩٦٣ في فرنسا » (٢١) • وأصبحت تضييع الوقت في الدجوى الى السبارات والموسيقى والدراجات والسفر والنزهات والتسليه ، موقفاً سلبياً من المجتمع الذي لا يعطيهم ما يستحقون • لقد أصبح هؤلاء الشباب « سيكولوجية » خاصة • فهم لا يكتفون فقط بعدم التوفير ، بل يبررون الانفاق والتبذير ، ويظهرون رغبة عارمة للشراء ، « تعكس احباطات عميقة » •

« إن نظامنا الاقتصادي والاجتماعي يحول كل عمل معرفي الى عمل استهلاكي • ليس هناك أي شيء مجاني ، كل شيء للبيع • وهكذا يتحول قلق الشباب من المستقبل الى الاهتمام بالميل ، ويتحول استعدادهم الى رضوخ ، ومرونتهم النفسية الى طواعية • ومن هنا يتحول الشباب الى مستهلكين من الدرجة الأولى ، خاصة أن الأشياء ليست مصنوعة لتدوم ، بل لتكون على « الموضة » وتباع بأسعار خيالية • والشباب هم السوق المثالي لهذا النوع من الاستهلاك » (٢٢) • والأغرب من ذلك كله أن يجذب معظم « علماء النفس » الى هذه الدورة من الاستهلاك ، ليصبحوا عن قصد أو عن غير قصد في خدمتها • فتتحول الظاهرة / الأزمة الى ظواهر وأزمات : ظاهرة الموسيقى وظاهرة الرفض وظاهرة الأزياء وظاهرة الادمان • • الخ تدرس كل منها على حدة لمعرفة مكوناتها الداخلية والأسباب وشروط الاستمرار • وأن يغلب على خدمات علم النفس الأساسية ، تأهيك عن معالجة بعض الحالات الفردية ، تقديم المشورة والنصائح للتجار وأصحاب الأموال والموزعين والمنتجين حول أفضل السبل لتحريك العوامل النفسية والعاطفية التي تجذب « المراهقين » الى هذه السلعة أو تلك وإلى هذا الزي أو ذلك ، أو الى كيفية استبدال سلعة بأخرى ، وقيمة بقيمة • حتى بات وجود فريق أو مجموعة من علماء النفس في مؤسسات الدعاية والاعلان ، وخلف الأفلام السينمائية والتجارية أمراً شائعاً ومألوفاً وشرطاً ضرورياً لنجاح المؤسسات

ورواج تلك الافلام . أما الخلفية الفكرية والاجتماعية فتساهم في احتضان وتعزيز هذا التيه في تلك الساحة الواسعة من اللامسؤولية من خلال أمور عدة :

١ - الجانب التشريعي والقانوني في المجتمع العربي الذي يحدد سن المسؤولية القضائية والأخلاقية بالثامنة عشرة ، يصبح الفرد معها مسؤولاً عن الأعمال التي يقوم بها ، فيحق له الانتخاب وإبداء الرأي ، كما يحق له ابتداء من تلك السن أن يرفع وصاية ذويه عنه ويغادرهما إذا شاء الى حيث يريد . كما يحق لوالديه أن يمتنعا عن رعايته والاتفاق عليه عند بلوغه تلك السن . أما قبل ذلك فلا يتحمل وذر ما يقوم به . وإذا كان البلوغ يتم حوالي الرابعة عشرة من العمر عند الفتيان وقبلها ببضع سنوات عند الفتيات ، فهذا يعني أن ما بين أربع سنوات الى ست على الأقل ، الى حين بلوغه الثامنة عشرة ، سيعيشها المراهق وهو يعلم تماماً أنه غير مسؤول أمام القضاء والقانون ، على الرغم من أن تلك المرحلة ، هي مرحلة التحولات الجسدية والبلوغ ، وولادة الأدوار المحددة لكلا الجنسين .

٢ - تراجع واضمحلال النظام القيمي الأخلاقي و « تقطعت مرجعياته العائلية والاجتماعية »^(٣٣) إذا لم نقل غيابه تماماً كمرجع ومركز في علاقة الفرد مع ذاته ومع الآخر ، واستبداله بمرجعية قانونية وتشريعية لا تستثني أي علاقة بين طرفين ، بما فيها علاقات الزواج والطلاق وعلاقات الآباء بالأبناء ، بما يسمح للولد بمقاضاة والده إذا ضربه ، وللابن بمغادرة عائلته في الثامنة عشرة دون أي تردد أو احساس بالذنب لأن لا شيء « قانوناً » يرغمه على البقاء أو يمنعه من المغادرة . وهذا يعني أن باستطاعة الانسان أن يقوم بكل ما لا تبصره عين القانون ، وما لا يمنعه هذا الأخير . وبما أن القانون الحديث لا يمنع العلاقات الحرة ، ولا الزواج المثلي ، ولا تعاطي المخدرات ، ولا حتى الزواج المحرم ، بل على العكس من ذلك تماماً ، فقد اتجهت الدول الغربية الى تشريع قوانين تبيح تلك الرغبات ، وتنظم تعاطي المخدرات ، وصدر العديد منها في بريطانيا وفرنسا وسويسرا وسواها . ومن الطبيعي أن يندفع المراهق معها ، مع تفتح

رغباته ، الى الانخراط في شبكة من الاشباكات والعلاقات تتغذى من محيطها ، وهو أمر يعجل في النمو المبكر لاهتمامات المراهق الجنسية .

٣ - الدعوات الفكرية والفلسفية والنفسية التي جعلت من « حرية الفرد » سبباً لحرية الرغبة ، الجنسية منها بشكل خاص .

٤ - ربط « المراهقة » بمواصفاتها النفسية والاجتماعية ، في مجتمعات تشجع من خلال قوانينها ، على الانغماس في سلوكيات واشباكات حرة غير مقيدة ، يجعل من العسير تحديد السنوات التي تنتهي فيها المراهقة . وهذا ما يفسر ظهور « المراهقة المتأخرة » ، والمراهقة في الأربعين ، وبالتالي امتداد « المراهقة » الى مراحل العمر الأخرى ، وعدم اقتصرها على البلوغ ومتغيراته .

ويمكن القول إذن أن ما يطلق عليه « أزمة مراهقة » ، لا ينطبق بالضرورة على كل انسان عندما يتعرض لتلك التغيرات الفيزيولوجية التي أشرنا إليها ، بل يرتبط ظهور الأزمة وطريقة النظر اليها ومستوى القلق منها بظروف خاصة ، ليست واحدة في كل المجتمعات . أما ما يجعل للمراهقة وأزماتها هذا البعد العالمي الذي يتجاوز خصوصيتها ، فهو النموذج الغربي الأميركي - الأوروبي الذي تهيمن صورته في هذا العصر بتلاوينها كافة على نظرة الشعوب الأخرى وبخاصة الى نفسها ، والى العالم . وليس مصادفة على الإطلاق أن تصبح المراهقة وما توجي به سلوكياً وأخلاقياً نموذجاً « حضارياً » يتم تصديره نحو « الآخر » من خلال بعدين أساسيين : استهلاكي ، وسلوكي . ولقد تعاون على بناء هذا النموذج وتسويقه علماء النفس والمنتجون والتجار الكبار ، ليقلده شباب العالم قاطبة في الأزياء والتسريحات والصرعات ، وفي السيرة والأخلاق والعلاقات والمفاهيم ، على حساب ما يحمله هؤلاء الشباب من قيم أو معتقدات ، وهذا ما يفسر الى حد بعيد ذلك التوحد في المراهقة وسماتها ، الذي يغلب اليوم على جيل كامل في تلك المرحلة من العمر ، ويكاد يمتد الى المراحل اللاحقة أيضاً ، حتى بات كثير من الآباء والامهات يقلدون المراهقين في أزيائهم وعلاقاتهم وعيشتهم .

ليس هناك ، اذن « مراعاة » أو « أزمة مراقبين » بمعناها الشائع والمتداول في أدبيات علم النفس ، وليس هناك تلازم حتمي بين التغير البيولوجي عند الانسان وبين أزماته النفسية أو الاجتماعية . « وينبغي أن تحدد المراهقة في غير ظلواهرها الجسمية والعضوية »^(٢٤) ، لأن النمط الثقافي السائد هو الذي يحدد طريقة قبول التغير البدني الذي يطرأ على الانسان ، فاما أن يجعله فريسة للقلق والإوهام ، وإما أن يحتضنه في إطار النسيج الأخلاقي والاجتماعي الكلي .

هذا النموذج من الشبان الذي يقلد نموذج المراهق الأوروبي في السلوك والعادات والرغبات لا يختصر لوحده نموذج التعبير عن الأزمة . فهناك نمط آخر من الاسئلة المعلقة يطرحها نموذج آخر من « المراهق » في المجتمع العربي والاسلامي المعاصر تتركز حول معنى الهوية والثقافة والانتماء . لم يجد هذا النموذج المختلف في تقليد « المراهق » الأوروبي ما يبحث عنه ، ولا في الغرب عموماً ، بل في حركات سياسية واجتماعية ، وفي التزام عقائدي وأخلاقي سيطر عليه منذ مطلع الثمانينات طابع اسلامي واضح .

وهذا يعني أن الأزمة اذا وجدت فمواصفاتها ليست واحدة . لأن المجتمعات التي تختلف في عناصر شخصيتها وفي ثقافتها والهموم تنتج نماذج مختلفة من الشبان ومن المشاريع المتعلقة بهم ، ومن الأزمات . ومن الطبيعي ألا تتشابه « أزمة الشباب » في المجتمعات العربية والاسلامية المعاصرة ، في البحث عن فرص العمل وحل أزمة السكن والزواج وموضوع الهوية والانتماء والمشاركة السياسية ، وضغط الأسرة أحياناً ، مع « أزمة مراقبي » المجتمعات الأوروبية والأميركية التي قد يغلب عليها كما هو شائع ، القلق الوجودي ، ومواجهة التصنيع والتلوث ، وأمراض فقدان المناعة ، وعودة حركات التطرف الفاشية والعنصرية ، وفقدان الدور الأسري ، وسوى ذلك مما يختلف اختلافاً بيناً في الأسس التي قد تشكل عناصر الأزمة أو القلق لدى جيل محدد ، أو لدى المجتمع بأسره . وتزداد عناصر هذا الاختلاف وضوحاً عندما يطرح الشباب العربي على نفسه ، في ظل تحولات تاريخية كبرى ، سياسية واقتصادية وثقافية وجغرافية ، أسئلة تتعلق بمستقبله ، لا يجد من يقدم له من مواقع

المسؤولية الاجابات التي تحقق الاطمئنان مقابل القلق . فهو لا يعرف من أجل أي انتماء وأي هوية يجب أن يسمى ؟ ومن أجل أي قيم يجب أن يضحي ويجاهد . فقد تعرضت هذه « الثوابت القيمة » التي تربي عليها هؤلاء الشبان ، الى اهتزاز مصدره ما تعرض له المجتمع والدولة على حد سواء من تحولات سياسية وثقافية توجت بتفكك ووهن خطيرين على مستوى الحضور العربي وحتى الاسلامي في عملية التحول التي تجري في عالمنا المعاصر . ولا تزال أهم المتغيرات التي تؤثر في وضع جيل الشباب والتي أشار اليها د. عزت حجازي في بحثه حول « الشباب العربي ومشكلاته »^(٢٥) صالحة في التعبير عن عناصر « أزمة » خاصة بالمجتمعات التي ينتمي إليها هؤلاء الشبان . وإذا أدركنا أن نسبة من هم دون الرابعة عشرة تبلغ في الدول العربية حوالي نصف عدد السكان^(٢٦) ، وأن هذه النسبة ستبقى تقريباً على ما هي عليه لمن هم بين العشرين والثلاثين في السنوات العشر المقبلة ، فهذا يعني أن نحو نصف المجتمع على الأقل ، بخاصة قواء الشابة ، يحمل قلق الأسئلة التي تتعلق بالهوية والانتماء والقيم ، والمستقبل السياسي ، والعلاقة مع الغرب وغير ذلك مما يعتبر من عناصر التأثير على الشباب العربي ووعيه المعاصر لمشكلاته المختلفة .

إن مشكلة « الشبيبة » عندما يكون ثمة مشكلة ، لا تنفصل إذن عن الاطار الثقافي الحضاري الذي ينتمي اليه الشاب ، كما لا تنفصل المشكلة عن مراحل الاعداد التربوي والسلوكي والأخلاقي التي سبقتها ، ولا عن مشكلة الأسرة التي فقدت دورها التربوي والرعاي . ومن غير الممكن بحث ما يعرف « بالمراهقة » أو « الشبيبة » ، أزمة كانت أو غير ذلك ، دون الالتفات الى تلك العناصر التربوية والاجتماعية والحضارية كافة .

٣-١-٤ نموذج مختلف : الفتوة في المجتمع العربي الاسلامي :

على قاعدة المفهوم القرآني لـ « الفتى » الذي يواجه الشرك والانحراف (*) نشأ في بعض مراحل التاريخ العربي والاسلامي جماعات « الفتوة » ، التي ارتبط نشاطها في أحيان كثيرة بطقوس معتدة ، وبأعراف وآداب وتقاليده ينبغي عليهم أن يتبعوها ويسيروا على نهجها . كما ترد اشارات إلى أن لبعضهم أزياء خاصة...» (٢٧) . والفتوة في اللغة صفة الفتى . تدل على جماع الفضائل الخلقية من مروءة وشجاعة وكرم وضيافة ونكران الذات وروح التضحية والإيثار وغائاة الملهوف ونصرة صاحب الحق ورعاية الضعفاء (٢٨) . وقد تطور مصطلح الفتوة تطوراً عجيباً على اختلاف العصور . فالفتى في عرف المجتمع الجاهلي هو الذي تتجسد فيه الصفات التي تتطلبها القبيلة على أتم وجه ، كالقروسية والشهامة والشجاعة والمروءة والكرم والنجدة وغيرها من الفضائل التي نعرفها عن « المثال » أو النموذج الجاهلي . وفي عصر صدر الاسلام انتقلت هذه المثل العليا بعد أن طعنت بالمثل والفضائل التي جاءت بها العقيدة الاسلامية ، فاستعنت معانيها وتباورت في مداول جديد ، قوامه المثال الديني والشعبي للإمام علي بن أبي طالب ، فتى الفتيان ، حيث « لا فتى إلا علي » ، وأصبح لدينا ما يشرف بالفتوة الدينية والعسكرية ، وهي فتوة زاهدة في منع الحياة الزائلة ، وغائاة الجهاد والاستشهاد في سبيل العقيدة .

وعرفنا عن هذا النوع من الفتيان المرابطين المجاهدين في مناطق الشغور الذين

(٢٧) في القرآن الكريم اشارات في أكثر من سورة إلى مفهوم « الفتى » يمكن أن يقابل المرحلة نفسها من العمر التي يطلق عليها « المراهقة » في علم النفس المعاصر . « فالفتى » إبراهيم كما تحدثنا سورة الانبياء (من الآية ٥١ - ٦٢) تدفعه فطرته والمسؤولية الالهية التي يشمر بها إلى مواجهة حتى أبيه وقومه لأنهم يعبدون الأصنام . و « فتية الكهف » الذين رفضوا بدورهم ما يعبد قومهم ، ولم يذعنوا لما ينتشر من معتقدات وآراء ، لجأوا إلى ربهم الذي آمنوا به ، « فزادهم الله هدى » (سورة الكهف من الآية ٩ إلى الآية ١٥) . وسيرة الإمام علي أسبغت عليه منذ صباه أثر بطولاته وتضحياته في سبيل الدعوة . ذلك القول الخالد « لا فتى إلا علي » . وسيرة « الفتى » أسامة بن زيد الذي أمره رسول الله (ﷺ) في آخر لحظات عمره الشريف على جيش المسلمين وهو لم يتجاوز العشرين من العمر .

تطوعوا للدفاع عن دار الاسلام . وقدر لهذا النوع من الفتيان أن يؤدي دوراً هروسياً ودينياً واجتماعياً كبيراً ، انقسم على إثره الى نوعين من الفتيان رأوا الفتوة بمعنى أدق ، فكان لدينا الفتوة العسكرية التي تضم جماعات الفتيان المحاربين (من المتطوعين) ، والفتوة الصوفية التي تضم جماعات الفتيان المتصوفة الزاهدة . وأمام المكانة الاجتماعية التي أحرزها أهل الفتوة كان طبيعياً أن يندس في صفوفهم بعض العناصر « المشبوهة » أو الطامعة التي اتخذت من ادعاء الجهاد وسيلة لاشباع رغباتها وأطماعها عن طريق النهب والسلب وكان من جراء ذلك أن ظهر « انحراف » في بعض طوائف الفتوة عن « الرسالة الدينية والجهاد المقدس » وكثر الراغبون في الدنيا والطماعون في اللهو ، وظهر ما يعرف بالفتوة اللاهية ، تدين بالسطارة والعيارة ، ولها أتباع أكثرهم من الثائرين على المجتمع والدولة ، ومن الرعاع والنهاية والعابثين أيضاً (٢٩) .

لم تكن ظاهرة « الفتوة » تناج مرحلة من مراحل النمو ، كما يرى البعض فيما يعرف اليوم « بالمرحلة » ، بل كانت الفتوة نتيجة أوضاع اجتماعية وسياسية . حتى التحولات التي طرأت عليها فيما بعد وانقسامها الى أنسواع ، كانت بدورها نتيجة متغيرات اجتماعية وسياسية ، وليس نتيجة عوامل نفسية أو بيولوجية خاصة . وهذا يفسر انتشار تلك الظاهرة في كل من بغداد ومصر والشام وإن بأسماء مختلفة ، كالشطار والغيارين والأحداث والفتيان . كما يفسر كيف أصبحت الظاهرة جزءاً من التراث الأدبي الشعبي بخاصة في قصص « ألف ليلة وليلة » الشهيرة ، وفي سيرة « علي الزبيق » و « الأميرة ذات الهمة » (٣٠) .

انخرط « الفتيان » في حركتي الصراع الاجتماعي والسياسي منذ نهاية القرن الثالث الهجري ، عندما دب الضعف في الدولة العباسية ، واشتد الخلاف حول الخلافة . ونستطيع أن نضع أيدينا على بواذر هذه الظاهرة في الحضارة الاسلامية ، منذ عهد الخليفة العباسي الثالث (١٥٨ - ١٦٩ هـ) . « فقد كانت حركتهم رد فعل طبيعي للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الحضارة العباسية إبان عصرها الذهبي » (٣١) . كما وقف هؤلاء الفتيان في الصراع بين الأمين والمأمون على الخلافة

العباسية الى جانب الأمن ، لأنه يمثل بنظرهم الخليفة الشرعي للدولة . كما وقفوا ضد الظلم الاجتماعي الذي لحق بالفقراء وبهم ، بعدما استفحل الفساد في أجهزة الدولة . « وكان من أسباب ازدهار هذه الحركة في كل من بغداد ، ومن بعدها في القاهرة والشام ، التمايز والتباين الاقتصادي ، حيث كان السلاطين والولاة وقواد الجند والأمراء والأثرياء يعيشون أقصى درجات الغنى المترف على حين كان عامة الشعب من الفقراء والمعدمين يعيشون أقصى درجات الحرمان » (٤٢) .

وعرفت في الفترة نفسها في بلاد فارس « سرايا الجهاد في الثغور » الذين كان يطلق عليهم أثناء تدريبهم « الأحداث » وبه تيمنت مؤسسة « الأحداث » في الشام ، التي تأثرت بدورها بحركة الفتيان العيارين في بغداد . فاشتق اسم « الأحداث » من المعنى المقارن لمعنى « الفتوة » وذلك كي يعني معاً : حداثة العمر وحداثة الخبرة بحمل السلاح ، واستعماله أيضاً (٤٣) . وفي مصر انخرط نظراء هؤلاء « الفتيان » في سلك المقاومة الشعبية الى جانب الأمراء المماليك لمواجهة الحملة الفرنسية . كما وقفوا ضد « المشايخ والعلماء » الذين كانوا يتعاونون مع الفرنسيين . كما انتشرت « الفتوة » بين عشائر أو نقابات أرباب الحرف وأهل الصنائع . وسوف تلعب هذه التنظيمات « الحرفية أو الطوائف - طبقاً للتعبيرات تلك العصور - « دوراً ثورياً متميزاً في التاريخ المصري » ، بانضمامهم لثورات أو هبات العوام وانتفاضاتهم ضد المماليك والعثمانيين . وتجدر الإشارة الى أن هذه الطوائف الشعبية كانت تقطن « الأحياء الدنيا » التي كانت تقع على تخوم القاهرة مثل الحسينية وبولاق وباب الشعرية ومصر القديمة .

ومهما يكن من أمر اختلاف حركات الفتوة هذه واختلاف تسمياتها بين بلد وآخر ، واختلاف المؤرخين حول الأسباب التي أدت الى اختفاءها شيئاً فشيئاً ، فإن الثابت أن هذه الحركات ارتبطت وجودها ، ثم أوج قوتها الى تفككها و « انحرافها » ، بأوضاع اجتماعية وسياسية مباشرة . فقد تشكل هؤلاء الفتيان ثم ناهضوا الظلم الداخلي وواجهوا الاحتلال الخارجي . وهم في ذلك أشبه ما يكونون « بالحرس الشعبي » أو بأسماء أخرى مشابهة في مصطلحات العصر الحديث . حتى ذلك

الانحراف الذي وقعت فيه حركات الفتيان ، اتخذ طابع « البطولة خارج القانون » ،
كأعمال اللصوصية والعبارة كوسيلة من وسائل التمرد الرافض للواقع الاجتماعي
والاقتصادي والسياسي (٤٤) .

« ويمكن القول إن هؤلاء الفتيان ، على اختلاف الأسماء التي اشتهروا بها ،
كان يجمع بينهم قاسم مشترك هو « الرفض » أو ما يمكن أن نطلق عليه اليوم
« الاحتجاج » ، ويكونون دائماً مصدر كل شعب ، وعلى أمية الثورة وشق عصا
الطاعة » (٤٥) .

وفي هذا وجه شبه ملفت مع حركات الشبيبة المعاصرة من « هيبية » الى
« هامشية » الى « المراهقة » ، التي نشأت جميعاً على اختلاف تسمياتها في ظروف
اجتماعية وسياسية ، وكان في أصل تلك النشأة اعتراض على تلك الظروف ذات
الطبيعة الاستهلاكية اللا انسانية في المجتمع الأوروبي الحديث ، يقابلها في ظروف
مغايرة في المجتمعات غير الأوروبية وحركات شبيبة وفتوة متناسبة معها .

ليست حركات الفتوة بأهدافها الصافية والشريفة ، أو بانحرافها ، حالة خاصة
بالمجتمع العباسي أو ببلاد الشام ومصر والعراق . بل هي نتيجة من نتائج التغيرات
السياسية الاجتماعية التي تؤدي في كل عصر الى طريقة التعبير عن نفسها سلباً وإيجاباً
« مراهقة أو فتوة » لدى فئات الشعب المختلفة وخصوصاً الشابة منها ، بما تمتلكه
من قدرات هائلة على البناء والانحراف في آن . هذا ما حصل ، على سبيل المثال ،
في جنوب لبنان ابان الاجتياح الاسرائيلي له عام ١٩٨٢ ، عندما انخرط طوعاً وشبان
بين الخامسة عشر والعشرين من العمر في عمليات مواجهة له ، دفعوا حياتهم ثمناً
لها . وهذا لا يزال مستمراً بدوره داخل فلسطين المحتلة لدى شعب الانتفاضة
« الشباب » ، ولدى سلطات الاحتلال نفسها التي تعتقل من بلغوا الخامسة عشرة ومن
هم دون ذلك أيضاً .

إننا نريد أن نقول مما تقدم : ليس هناك مشكلة « شباب » عامة تواكب سماتها
في القلق والاضطراب ، التبدل الفيزيولوجي المحتوم . بل المشكلة فيما يريده المجتمع

من « فتیان » أو « مراهبین » . وفيما يحكمه من عقيدة ورتبه نحوه . من أهداف . هذه المشكلة تفاقمت في أوروبا منذ منتصف هذا القرن ، وأدت ليس الى أزمة مراهة وحسب ، بل الى أزمة انسانية عامة ، يشعر بها الجميع ، ويشير إليها الكتاب والفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع . أزمة في مراحل الحياة كافة . من الحضارة حتى الشيخوخة التي تحولت الى عامل قلق في أبعادها الانسانية والاجتماعية . لهذا السبب لم تفلح معظم محاولات علاج أزمة الشبيبة أو المراهقين في أوروبا . ولم تفلح بدورها محاولات « تحرير المرأة » ولا حل مشكلة الحضارة أو الانجاب ، ولا حتى المشكلات النفسية والاجتماعية ، بل يتجه كل ذلك ليزداد تعقيداً ، لأن محاولات العلاج أصلاً لم تبحث في أصل الداء ، فبقيت المحاولات ، أدركت ذلك أم لا ، أسيرة الاطار الفكري والحضاري الذي أنتج الأزمة نفسها . ولهذا السبب أيضاً لن تفلح محاولات فهم أو علاج مشكلات الشبان أو المراهقين اذا اقتصرنا على اعتبار تلك المشاكل نتاج مرحلة خاصة من مراحل النمو ، وليست تعبيراً عن أزمة عامة يعيشها المجتمع ، أي مجتمع ، في الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، حتى لا يتم الوقوع في أسر المنهج التجريبي الذي غلب على نظرة العلوم الانسانية الى الانسان في العصر الحديث .

إننا نريد أن نقول مما تقدم إن صورة الشاب « المراهق » القلق ، المتوتر الذي لا يعرف ماذا يريد ، هي صورة صنعتها دراسات التربية وعلم النفس ، وكرستها وسائل الاعلام وشددت عليها . وهي صورة تنسأهي الى حد بعيد مع صورة المراهق الأوروبي - الأمريكي وليس مع الصورة التي عرفت عن الفتى أو الشاب في المجتمع العربي والإسلامي . وهذا يعني أن المقاربة السياسية والاجتماعية لحركة الشباب المعاصرة في العالم العربي والإسلامي ، مهما اتخذت تلك الحركة من تلوين فكري وعقائدي ، لا ينبغي أن تشرى من خلال « مراهة » تحتاج الى تأديب وقسوة ، بل كفتوة ينبغي المساهمة في توفير شروط انخراطها الصحي في المجتمع ، من أجل مزيد من لحيته وتماسكه .

الهوامش

- (1) Le Monde de l'éducation, cahier supplémentaire- Mars, 1993, p. 3 .
- (2) Leon Michaux, les Jeunes et l'autorité, PUF 1972, p. 67-68.
- (٣) المرجع نفسه ص ٦٦ .
- (٤) انظر على سبيل المثال : اريك فروم ، الانسان بين المظهر والجوهر . عالم المعرفة رقم ١٣٥ - ١٩٨٥ . وكذلك : السياسة الدولية عدد ١١١ - ١٩٩٢ / مقال ارتباطات اميركية .
- (٥) مرجع سابق Le Monde de l'éducation .
- (٦) المرجع نفسه Politique et individualité خصوصا مقالة التي يذكر فيها وفقا للانتخابات المحلية الاخيرة في فرنسا عام ١٩٩٢ أن نسبة امتناع الشباب بين ١٨ الى ٢٢ سنة كانت ٣٢٪ ، ونسبتها الى مجموع الشعب ٢٥٪ ، اضافة الى رفض واضح لديهم للتصنيفات الشائع الى يمين ويسار .
- (٧) راجع على سبيل المثال :
- د. عزت حجازي ، الشباب العربي ومشكلاته ، سلسلة عالم المعرفة رقم ٦ ، ١٩٨٥ .
- د. زهير خطيب و د. عباس مكي ، السلطة الأبوية والشباب ، معهد الانماء العربي ، بيروت .
- د. اسعد الاثاب ، « دراسة ميدانية حول أوضاع الشباب » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، العدد الثاني ، ١٩٩٢ .
- مرجع سابق Leon Michaux. Les jeunes et l'autorité .
- (8) Debess Maurice, L'Adolescence. Que sais-je ? PUF. 1971, p. 9.
- (٩) المصدر نفسه ، وكذلك على سبيل المثال ، فاخر عاقل ، علم النفس التربوي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ١١٧ - ١٢١ .
- (١٠) المرجع السابق ، ص ٤٤ ، L'Adolescence .

(١١) المرجع نفسه ، ص ٧٤ .

(12) D. Origlia H. Ouillon-L'adolescent-edit ESF - Paris, p. 20

(١٣) المرجع نفسه ، ص ٢٠ .

(١٤) راجع أوتو كلاينبرغ ، علم النفس الاجتماعي ، ترجمة حافظ الجمالي ، ج ١ ، وكذلك :

La psychologie sociale, Jean Stoetzel-Flammarion-Paris-1963, chapitres 4 et 5.

(١٥) المرجع السابق ، ص ٥٥ L'adolescent .

(١٦) المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

(١٧) المرجع نفسه ، ص ٥٩ - ٦٢ .

(١٨) F. Le Moine مقالة في جريدة لو فيجارو الفرنسية عدد ١٩٩٢/١/٣٠ .

(١٩) المرجع السابق L'adolescent ، ص ١١ - ١٢ .

(٢٠) المرجع نفسه ص ١٣ .

(٢١) المرجع السابق L'adolescence ، ص ١٧ .

(22) Ostenc Michel, L'Education en Italie pendant le facisme. Publication de la sorbonne-Paris, 1980, p. 233.

(٢٣) المرجع نفسه ، ص ٢٣٧ .

(٢٤) مقالة Le Figaro-Philippe st Marc ، عدد ١٩٩٢/٤/٢٩ .

Richesse materielle et pauvreté spirituelle.

(٢٥) المرجع السابق ، لو فيجارو .

(٢٦) راجع مجلة الاكسبريس الفرنسية عدد ١٩٩٠/٢/٩ .

(٢٧) راجع جريدة لوموند الفرنسية عدد ١٩٩٠/٣/٢ .

(٢٨) لوموند عدد ١٩٩٠/٥/٢ .

(٢٩) لوموند عدد ١٩٩٢/٤/٢١ .

(٣٠) مجلة L'Express الفرنسية عدد ١٩ - ١٩٨٨/٢/٢٥ .

(31) Marc-alain descamps, Psychologie de la mode, edit PUF, Paris, 1979.

(٣٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٩ .

(٣٣) مرجع سابق

. Le Monde de l'education

(٣٤) أحمد زكي صالح ، علم النفس التربوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠٦ .

(٣٥) د. عزت حجازي . الشباب العربي ومشكلاته ط ٢ ، سلسلة عالم المعرفة . عدد ٦ ، ١٩٨٥ . يذكر حول هذه المتغيرات :

— وضع الدول العربية غير المرضي لطموح الشباب في شبكة العلاقات الدولية .

— سيطرة « مزاج محافظ » على معظم دول المنطقة .

— الصراع الاجتماعي في مرحلة ما بعد الاستقلال يضع الاغلبية في ظروف اجتماعية

واقتصادية بالغة الدقة . يضاف الى ذلك ان حركة التحديث في العالم العربي

كانت ولا تزال حائرة بين التراث العربي الاسلامي والثقافة الاوروبية الغربية .

وانها لا تتم في حالة فراغ حضاري دون تحد ، وانما في مواجهة حضارة اجنبية

مؤثرة تمارس من خلال سيادتها ضغوطا هائلة معوقة من جهة ، تقدم نماذج

تغري على تبنيها من جهة اخرى . (راجع من ص ٦٩ الى صفحة ٨٤) .

— هذا بالاضافة الى ان جيل الشباب هو الذي لعب دورا هاما في تحرير بلاده ،

الا ان « النظم الوطنية » في فترة ما بعد الاستقلال تتجه الى كف مباداة الشباب

وتهدئة ثورتهم واحتواء نشاطهم . (راجع ص ١٩٨) .

(٣٦) د. منير شور . القيم الاجتماعية والثقافية . الانتاجية والابداع في المجتمع العربي .

بحث قدم الى المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية : التنمية

البشرية في الوطن العربي : الواقع والمستقبل ، بيروت ٧ - ١١/١١/١٩٩٢ (نقلا

عن UNESCO World Education Report 1992) .

(٣٧) حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي - د. محمد رجب النجار ، سلسلة

عالم المعرفة ، ١٩٨١/٤٥ ، ص ٨٥-١٣٨ .

(٣٨) الشيخ طه الولي . الفتوة والفتيان : النشأة والتاريخ والتقاليد ، مجلة دراسات

اسلامية ، تصدر عن المعهد العالي للدراسات الاسلامية ، جمعية المقاصد الخيرية
الاسلامية ، بيروت ، عدد رقم ٤ - ١٩٩٠/١٩٩١ .

(٣٩) راجع المصادر التي ذكرها د. محمد رجب النجار في المرجع السابق ، حول الفتوة
- الفصل الثاني - القسم الثالث .

(٤٠) راجع د. محمد رجب النجار . المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٤١) المرجع نفسه ، ص ١٧٣ .

(٤٢) المرجع نفسه ، ص ٢٢٤ .

(٤٣) المرجع نفسه ، ص ٩٣ .

(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٩٣ .

(٤٥) طه الولي . مرجع سابق ، ص ٧٣ .

٢-٣ - الشباب العربي

والممارسة الثقافية المأمولة *

ما موقع ممارسة الشباب للثقافة ضمن واقع الثقافة العربية بشكل عام ؟
ماهي محددات هذه الممارسة وما هي مظاهرها المختلفة ؟ وإلى أي حد يمكن
الاعتمادان لتوجهاتها الحالية وآفاقها المستقبلية ؟ إذا كانت الإجابة عن هذه الأسئلة
المحتورية تمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث ، فإن ما يجب التنبيه إليه هو أن الموضوع
المطروح ، وإن كان يبدو بسيطاً وواضحاً في ظاهره ، فهو يبقى معقداً وغامضاً في
جوهره . لذا لا أرى ما يمنعي من طلب العذر لدى القارئ الكريم على بعض
الثغرات التي قد تتخلل من حين لآخر فقرات هذا البحث .

أفضل أن أستهل حديثي بملاحظة أساسية ، قوامها أن فئة الشباب أضحت
تشكل في الوطن العربي إحدى الفئات الاجتماعية البالغة الأهمية ، وإن لم تقبل
إحدى الطاقات البشرية الهائلة التي لو توفرت لها الظروف المجتمعية الملائمة ،
وخاصة ظروف التكوين والتثقيف والتشغيل والتوظيف ، لتلعبت دورها الطلائعي
في المسيرة التنموية للأقطار العربية ، وفي تحديد آفاقها المستقبلية المأمولة . نقول هذا
لأننا نعلم جيداً أن هذه الفئة ، ورغم كل الإجراءات التي اتخذت خلال السنوات
الأخيرة قصد تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لا تزال عرضة لكثير
من مظاهر التوتر والقلق الناتجة عن أوضاع الجهل والبطالة والتهيش . فتبعاً لنتائج
مختلف الأبحاث والدراسات التي أنجزت في هذا النطاق ، يلاحظ أن غياب مشاريع
التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعنى بمفهوم الشباب العربي وتطلعاتهم
الأساسية لا يزال يسهم في ضياع قدرات هذه الشريحة التي تشكل ، وبدون منازع ،
طاقة المجتمع وخيرة مستقبله وآماله .

* د. احرساو الغالي ، في : شؤون عربية ، القاهرة ١٩٩٣/٧٥ ، من ص ١٣٠-١٣٧ .
والدكتور الغالي هو أستاذ في كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة فاس بالمغرب .

تبعاً لمضامين هذه الملاحظة ، سنركز في مقارنة إشكالية الممارسة الثقافية للشباب العربي على ثلاثة محاور رئيسية ، هي : محددات الممارسة الثقافية لدى الشباب العربي ، ومظاهر هذه الممارسة الثقافية ، وإجراءاتها .

٣-٢-١ - محددات الممارسة الثقافية لدى الشباب العربي :

ماهي محددات الممارسة الثقافية لدى الشباب العربي ؟ هذا سؤال عام وواسع ، لأن مصادر الإجابة عنه تهم الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات التربوية والثقافية المعتمدة في الوطن العربي . وتجنباً لأي استطراد أو انزلاق في متاهات الاستحضار المكثف لتفاصيل هذه المصادر ، نرى ضرورة التركيز على أربعة مكونات فقط ، نفرض فيها إمكانية الإحاطة والإلمام بهذه المحددات ، وبالتالي توضيح ما المقصود بالمسألة المطروحة :

١ - المحددات الاقتصادية :

رغم مرور عدة عقود من الزمن على استقلالها السياسي ، فإن الاقطار العربية لا تزال مهددة بالتبعية الاقتصادية التي تؤثر بشكل من الأشكال على ثقافة المجتمعات العربية ، وعلى الممارسات الثقافية لشبابها . وإذا كان من مظاهر هذا التأثير ترسيخ هيئة قوى الإعاقة والتخلف والخضوع للأمر ، فإن غياب مشاريع التنمية الاقتصادية والمخططات العلمية التي تعنى بفهم الشباب وتطلعاتهم المستقبلية ، قد ساعد على ملمس وضياع طاقات وكفاءات هذه الفئة البالغة الأهمية . فرغم كل المحاولات التي تدخل في إطار العناية بمشاكل الشباب العربي وقضاياهم الأساسية ، لا تفي الميزانيات المخصصة لتنمية مهاراتهم الفنية والثقافية بالغرض المطلوب . فالجهات العربية الرسمية ، على اختلاف خياراتها الأيديولوجية والسياسية ، لم تفلح حتى الآن في خلق الظروف والشروط الملائمة لتوجيه هذه الفئة واستثمار طاقاتها ومواهبها . وهذا ما كان له أثر سلبي على أوضاعها الاجتماعية وممارساتها الثقافية . وقد كان بالإمكان التخفيف من هذا القصور لو تم التركيز على خلق مؤسسات اجتماعية وثقافية وتربوية ، قوامها تحريض الشباب على الاستئناس بالأنشطة الثقافية التوعوية ،

وحثهم على ممارسة الأفعال الثقافية الهادفة ، لكن مغيباً شبه التام لهذه المؤسسات أدى الى ظهور تصور واضح في هذا النطاق ، حيث أصبح الشباب العربي يفضل الممارسات الثقافية الفردية على الممارسات الثقافية الجماعية المنظمة^(١) .

٢ - المحددات الاجتماعية :

لا جدال في أن ممارسة الشباب للثقافة تجمعها علاقة عضوية بواقع المجتمع واختياراته الاجتماعية المختلفة ، إذ أن أي تحول في مكونات هذا الواقع ينعكس سلباً أو إيجاباً على أبعاد هذه الممارسة وعلى توجهاتها الأساسية . فكلما نجح المجتمع في توفير الظروف الاجتماعية الملائمة لتأسيس ثقافة عضوية تتولد عن ذلك ممارسة ثقافية مطابقة . وكلما قل في ذلك تسيطر الممارسة الثقافية الهامشية المنعقدة الفائدة والجدوى .

إذا نظرنا الى خصائص هذه العلاقة من زاوية محلية ، يمكن القول إن المجتمعات العربية لم تعد ، من حيث واقعها الاجتماعي ، تلك المجتمعات البسيطة الضيقة في احتياجاتها ومراميها ، والمحدودة في مطامعها وآفاقها . بل إن هذه المجتمعات أصبحت ، وبفعل تحولاتها المحلية وتطلعاتها الى توظيف الثقافات العلمية الحديثة والى الانفتاح على المجتمعات المتقدمة ، أصبحت موطناً لثقافات متنوعة أسهمت في توسيع الهوية بين المكونات الاجتماعية والمحلية والممارسات الثقافية للشباب . فالأسرة التي تعتبر أول مؤسسة اجتماعية ينشأ فيها الشاب ، وينهل من تقاليدها الاجتماعية وتعاليمها الثقافية ، أضحت تتعرض في السنوات الأخيرة لعدد كبير من التغيرات التي يحددها أحد الباحثين في ثلاثة مظاهر^(٢) .

أ - أولها أن الأسرة العربية لم تعد تمثل تلك المؤسسة الشمولية ذات الوظائف المتعددة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، بل إن دورها الحالي أصبح جد محدود بفعل ظهور مؤسسات أخرى تنافسها في هذا الدور .

ب - ثانيها أن هذه الأسرة التي كانت فيما سبق تشكل المؤسسة المركزية أصبحت

اليوم مؤسسة محيطية تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية للمجتمع ،
وتعاني من أزمة حادة في مسؤولياتها ووظائفها .

ج - ثالثاً أن الأسرة العربية التي كانت في السابق تحظى بنوع من الاستقلال الذاتي ،
أضحت مفتوحة على مصراعها للتأثيرات الخارجية ولممارستها الثقافية .

تبعاً لهذا التحديد ، يبدو أن الأسرة العربية التي تشكل بدون منازع الصورة
المصغرة والحية لمكونات المجتمع وتقاليد المختلفة ، أضحت تتعرض لتغيرات عميقة
في بنيتها ووظائفها الأساسية . فرغم كونها لا تزال تلعب الدور الريادي في تحصيل
مصاريف تعليم الشباب وتوجيههم ، إلا أن هذا لا ينفي مطلقاً الأبعاد السلبية لوظيفتها ،
والتي تختلف باختلاف الأوضاع الاقتصادية والثقافية . وهذه مسألة تؤكد نتائج
أغلب الأبحاث والدراسات التي تمت في هذا المجال ؛ إذ أن علاقات الشباب العربي
بأوساطهم الأسرية هي على العموم علاقات وصاية واضطهاد وإحباط ، يتعذر معها
تحقيق الإشباع العاطفي والتوازن النفسي والاستقلال الذاتي^(٣) ، وبالتالي يستحيل
معها تحقيق الممارسة الثقافية المطابقة لمطامح الشباب وتطلعاتهم المستقبلية .

٣ - المحطات الثقافية :

قد نسلم بأن ارتفاع المستوى الثقافي ، الذي يشكل المستوى التعليمي إحدى
مؤشرات البارزة ، يمثل أحد الشروط الضرورية التي تترادف معه حاجة الشباب إلى
الممارسة الثقافية المطابقة لبنيات المجتمع وثقافته العضوية . هذا تحديد نموذجي
لمفهوم الثقافة ولممارستها كسلوك ثقافي هادف . لكن ما موقع الثقافة العربية من
هذا التحديد ، وما هي مكوناتها الرئيسية ؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال من
خلال العنصرين التاليين :

أ - الأول مفاده أن الواقع الثقافي العربي لا يزال مشوباً بالحضور القوي للثقافة
الاستعمارية التي ترجمها مظاهر استمرار سيادة اللغتين الانجليزية والفرنسية
في المدارس والإدارات والشوارع على حساب لغتنا القومية^(٤) . وهذا ما أدى

الى ظهور ثقافة منفصلة عن الواقع الاجتماعي ، أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها ثقافة غير مطابقة لواقع المجتمع العربي . فمنطقها مختلف ، وتعبيرها مختلف ، وذوقها مختلف عما تعود عليه المجتمع الأصلي وعما يسير عليه عامة الناس . فعوض أن تعكس هذه الثقافة تحولات المجتمع العفوية وأن تتأثر مباشرة بتناقضاته ، نجد أنها هي التي تحاول أن تغير السلوك والذوق والتعبير ليعود المجتمع مطابقاً لمنطقها (٥) .

ب - الثاني مؤداه أن الثقافة العربية ، وبشهادة الكثير من الباحثين ، تشكل نسقاً واسعاً تتعاضد داخله وبشكل تقاطعي شبكة من النزعات والاتجاهات التي يعوزها الائتلاف ويسودها الاختلاف . فهناك الثقافة العربية الكلاسيكية التي تمجد الماضي وتقديسه ، وترى في إحدى فتراته الصورة النموذجية التي يجب أن تتجسد في الحاضر والمستقبل . وهناك الثقافة العربية الحديثة التي ، وبفعل ازدهارها ، تعيش في ضياع شبه تام ، لأن زمنها الثقافي بعيد كل البعد عن ذاتية الفكر العربي وخصوصياته الحضارية والثقافية .

إذن ، على أساس ما يشبه هذه المفارقات والتناقضات ، أصبحت الثقافة العربية تشكل موطناً لخليط من التوجهات المتباينة ، تسعى الى تحقيق كل شيء . وهي في الواقع لا تحقق أي شيء . فباسم الأصالة والمعاصرة ، نجد أنها تخلط بين أزمنة ثقافية وممارسات فكرية لا تزيدنا إلا الغموض والضياع ، حيث تنكص تباراً الى الماضي وتتشدد الى إنتاج السلف لإحياء التراث ، وتتطلع تارة أخرى الى المستقبل ، حيث تتشبث بإنتاج الغرب لتحقيق التقدم ولو عن طريق التقليد والتبعية (٦) . وهذا ما يفسر ظاهرة افتقار الشباب العربي الى هوية ثقافية مطابقة ، إذ أن الغموض الذي يسود أوضاعهم الموسيوية - ثقافية ، وخاصة على مستوى تنوع مكوناتها وعدم تجانس عناصرها ، غالباً ما ينعكس سلباً على ممارساتهم الثقافية .

٤ - المحطات التربوية :

سبقت الإشارة الى أن الأسرة العربية لم تعد تمثل المؤسسة الوحيدة ذات

الدور الفعال في تنشئة الشباب وتهيتهم للمستقبل ، بل إن مؤسسات أخرى أصبحت تنافسها في هذا الدور ، وفي مقدمتها : المؤسسات التعليمية والثقافية . والسؤال الذي يطرح هنا هو إلى أي حد أفلحت هذه المؤسسات الأخيرة في تكوين الشباب وإعدادهم لممارسة ثقافية مطابقة وهادفة ؟ رغم ما قد تستدعيه الإجابة عن هذا السؤال الواسع من كثافة في الوقائع والمعلومات ، لأن الأمر يهم السياسات التعليمية العربية بأكملها ، فإن اهتمامنا لن يتجاوز في هذا الإطار حدود استحضار مسألتين اثنتين ، نفترض فيهما إمكانية الإحاطة النسبية بمضامين الإشكالية المطروحة :

أ - أولاهنا تتعلق بكون أن الأنظمة التعليمية في الوطن العربي ، ورغم الإصلاحات المتتالية الهادفة إلى تحسين وسائلها ومسالكها ، لا تزال تشكو من نواقص وقصورات كثيرة . فبرامجها التكوينية تبدو غير ملائمة ، إن لم نقل متجاوزة ، وذلك بفعل جمودها وفشلها في تحقيق رغبات الشباب وتطلعاتهم المعرفية والثقافية والمهنية . فنتيجة افتقارها إلى المعدات والوسائل التربوية اللازمة ، وبفعل البطالة التي تنتظر خريجها ، نجد المدارس والمعاهد والجامعات المطبقة لهذه الأنظمة تتخبط في مشاكل كلها تعبير وتجسيد لحدودية وظائفها في مجال تكوين الشباب وتشقيفهم وتأهيلهم لميادين العمل والإنتاج .

ب - وثانيتهما ترتبط بازدواجية التكوين ، إذ أن الأنظمة التعليمية في الوطن العربي ، أنظمة تبني على منهجين مختلفين : منهج تقليدي يلقي بالربية في جامعات دينية ومدارس الحديث ، ومنهج عصري متخصص يزوج أحيانا بين اللغتين العربية والإنجليزية أو بين اللغتين العربية والفرنسية ، وأحيانا أخرى يقتصر على إحدى اللغات الأجنبية - فرنسية أو إنجليزية - ، خاصة حينما يتعلق الأمر ببعض العلوم المستحدثة كالإعلاميات . فازدواجية التكوين هاته ، وما يصاحبها من مظاهر الفصل بين العلوم الموروثة والعلوم الحديثة ، هي التي تركز ظاهرة الانقسام بين الثقافة والمجتمع ، وبالتالي مظاهر التعارض في الأهداف بين الشباب الممارس للثقافة التقليدية والشباب الممارس للثقافة

الحديثة ، حيث لا تعرف الفئة الأولى حدود العلم الحديث وتجهل الفئة الثانية حدود الآداب التقليدية (٧) .

٢-٢-٣ - مظاهر الممارسة الثقافية لدى الشباب العربي :

ماهي مظاهر الممارسة الثقافية لدى الشباب العربي ؟ قد لا نجاب الصواب إذا اعتبرنا أن هذه المظاهر تشكل الانعكاس الطبيعي لمحددات الثقافة العربية ومكوناتها الرئيسية . نقول هذا لأننا نعتقد أن أي تحول أو تغير في هذه المحددات سينعكس سلباً أو إيجاباً على ثقافة المجتمع وعلى مظاهر ممارستها من لدن الشباب . وهي المظاهر التي نقرر اختصارها في أربع سمات أساسية :

١ - الالتباس الفكري واليأس الثقافي :

تتخلل بنيات المجتمع العربي وأطره المرجعية تناقضات صارخة . هذه مسألة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها ، لأن مصادر تأكيدها وإثباتها كثيرة ومتنوعة . فبفعل تعدد أنماطه الاجتماعية وتذبذب أفضته التربوية وتنوع خلفياته الفكرية والأيدولوجية ، نجد هذا المجتمع مسرحاً لغموض عميق تترجمه على الخصوص مظاهر التباين والتناقض بين القيم والمبادئ ، بين الشعارات والإنجازات ، بين التصرفات والممارسات .

والحقيقة أن الشباب الذي ينشأ في مجتمع يحفل بكل هذه التناقضات ، لابد أن يبدو شاباً متخبط المفاهيم والأفكار ، ومتذبذب التناقضات والتصرفات ، تحكم في ممارساته الثقافية ثنائيات متباينة المضامين والأهداف ، تتراوح بين الخرافية والعلمانية ، بين الأصالة والمعاصرة ، بين الانغلاق والانفتاح . الخ . فتارة نجده يبدي استياءه المطلق تجاه الأوضاع الثقافية السائدة ، حيث ينتقد مضامينها وأنماطها ، ويرفض مظاهر استلابها واغترابها . وتارة أخرى نلاحظه يعبر عن استسلامه ورضاه على هذه الأوضاع ، حيث يقبلها كما هي ، ولا يعير أي اهتمام لسبل تجاوز واقعها الثقافي المأزوم . وفي اعتقادنا أن هذا التذبذب بين الرفض والاستسلام هو الذي

يمرّز مظاهر اللاتجانس الفكري واليأس الثقافي التي يتخبط فيها الشباب العربي وتنعكس سلباً على ممارسته الثقافية .

٢ - الجهل بالواقع الثقافي والمحدودية المعرفية :

إن الشباب العربي ، وبفضل محدودية معرفته بالواقع الثقافي العام وتواضع تكوينه التربوي والعلمي ، يبدو عاجزاً عن بلورة ممارسة ثقافية مطابقة لطلوعاته الراهنة وتطلعاته المستقبلية . فعلى أساس محدوديته المعرفية ولا منطقية تحليله الظروف الثقافية السائدة ، نجده وفي أحسن الأحوال ، يتردد بين اتجاهات ومواقف متباينة ، ويبدو غير واثق في تصرفاته وممارساته الثقافية . وبالتالي غالباً ما يسقط في فخ الاعتناق اللا مشروط للمذاهب الجاهزة التي تظهر في الساحة الثقافية العربية بين الحين والآخر .

٣ - التردد بين التماثل والاختلاف :

يشكل تردد الشباب العربي بين الميل إلى التماثل والاندماج وبين الرغبة في التمايز والاختلاف الثقافيّين أحد المظاهر البارزة لممارساتهم الثقافية . فهناك من جهة أولى ميل هؤلاء إلى تجاوز الماضي وتخلف واقعهم المألوف عن طريق الاشتراك مع الآخر (الأجنبي) في حضارته وثقافته ولغته ونمط عيشه . وهناك من جهة أخرى رغبة هؤلاء في التشبث بالماضي وأصالته والدفاع عن الهوية الثقافية عن طريق التمايز والاختلاف عن الآخر وعن مقوماته الحضارية والاجتماعية والثقافية (٨) .

٤ - التردد بين التفاؤل والتشاؤم :

الراجع أن تطلع الشباب العربي إلى المستقبل الثقافي المرغوب ، يبقى مشوباً بالحذر والاحتياط الكبيرين . فبفضل تردد هؤلاء بين التفاؤل والتشاؤم ، بين الأمل واليأس ، بين النزوع إلى التغيير والاستسلام للأمر الواقع ، نجد تطلعاتهم الثقافية مطبوعة بالتذبذب بين الانفتاح والانغلاق ، بين التماثل والاختلاف ، بين التسليح بالمعاصرة والتشبث بالأصالة . والواقع أن تطلعات من هذا القبيل لدليل واضح على التباس الهوية الثقافية وضياعها بين واقع الذات المرفوض وواقع الآخر البعيد المنال (٩) .

٢-٣- إجراءات الممارسة الثقافية لدى الشباب العربي :

يبدو ممارسة الشباب العربي للثقافة ممارسة ملتبسة في مضامينها ووظائفها وفي توجهاتها وآفاقها . إذا كانت هذه هي الخلاصة البارزة التي خرجنا بها من التحليل السابق ، فإن السؤال المطروح هو : ماهي الإجراءات المحتملة لتجاوز هذه الوضعية « المأزومة » ؟ . بمعنى ماهي الإجراءات الواجب اعتمادها لتمكين الشباب العربي من ممارسة ثقافية عضوية تستجيب في توجهاتها وآفاقها لمطامح وتطلعات هؤلاء ، وتتطابق في مضامينها ووظائفها مع بنى المجتمع وتحولاته العفوية ؟ كإجابة عن ذلك ، يمكن اختصار هذه الإجراءات في ثلاثة أبعاد :

أ - يتجلى أولها في كون أن ممارسة الشباب العربي للثقافة تبقى مشروطة بموامل عديدة ، وفي مقدمتها عامل « عروبة الفكر واللسان » (١) . فنحن لا نتصور ممارسة ثقافية حقيقية ، مطابقة لواقع المجتمع العربي ولروح الحضارية وثقافته العضوية ، إلا إذا كانت بلغتنا القومية . نقول هذا لأننا نعتقد أن الممارسة الثقافية التي يتطلع إليها شبابنا لا يمكن لحالها أن يستقيم في غياب التوظيف الجيد للغة العربية التي تشكل وبدون منازع إحدى المصدات المرجعية الأساسية لهويتنا الثقافية .

ب - يمثل ثانيها في كون أن الممارسة الثقافية التي نشدها لشبابنا لا يجب ، ولا ينبغي ، أن تقتصر على فئة دون أخرى ، بل المفروض هو أن تسحب على جميع فئات الشباب وبغض النظر عن الموقع الجغرافي والمستوى الاقتصادي والوسط الاجتماعي . إنها الممارسة التي تستدعي إعادة النظر في مناهجنا التعليمية وبرامجنا الثقافية حتى تتساوق مضامينها مع مطامح شبابنا وتطلعاتهم المستقبلية .

ج - ويتحدد البعد الثالث في كون أن الممارسة الثقافية التي ندعو إليها هي ، بالأساس ، لا تخرج عن نطاق تلك الممارسة الخلاقة التي تزوج بين التوافق

النفسى والاندماج الاجتماعى ، وبين المواقف الفكرية والممارسات العملية .
إنها الممارسة التي نجدها - وعوض الانشداد الى الثقافة ، إما في بعدها
الموروث أو في بعدها المستورد - تسعى الى تحقيق التواصل بين الماضي
والمستقبل في إطار استمرارية خلافة (١١) ، قوامها استيعاب العلوم والمعارف
الحديثة ، وبالتالي بلورة مشروع ثقافى هادف يتطابق ، من حيث مضامينه
وتوجهاته ، مع مظاهر الشباب العربى وتطلعاتهم الأساسية .

الهوامش

- (١) «الشباب العربي» ، فريسة الحصار الخارجي والقصور الداخلي» ، مجلة الوحدة ، العدد ٣٩ ، ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٥ .
- (٢) محمد جسوس ، « التطورات العائلية والتنشئة الاجتماعية للطفل المغربي » ، مجلة الدراسات النفسية والتربوية ، العدد الاول ، يناير ١٩٨٢ ، ص ٥٨-٦٠ .
- (٣) عبد اللطيف معاليقي « صراع الاجيال أو صراع الثقافات » ، مجلة الوحدة ، العدد ٣٩ ، ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٧٧ .
- (٤) محمد عابد الجابري ، رؤية تقديمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية ، الدار البيضاء ، دار النشر المغربية ، ١٩٨١ ، ص ٥٨ .
- (٥) عبد الله العروبي ، ثقافتنا في ضوء التاريخ ، بيروت ، دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٢-١٧٣ .
- (٦) أحرساو الفالي ، « موقوفات التأسيس العلمي للعلوم الانسانية في الوطن العربي » ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٥٦ ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٨ .
- (٧) عبد الله العروبي ، مرجع سابق ، ص ١٧٤-١٧٦ .
- (٨) هاشمي علوي ، محددات الهوية لدى المراهق ، اطروحة السلك الثالث (غير منشورة) ، كلية علوم التربية ، الرباط ، ١٩٩١ ، ص ٢٢٠ .
- (٩) المرجع نفسه ، ص ٢٢١ .
- (١٠) محمد عابد الجابري ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .
- (١١) عبد الله العروبي ، مرجع سابق ، ص ١٧٧-١٧٨ .

المادة الأولى

المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢، المتعلقة بتأسيس جامعة دمشق، هي:

تأسست جامعة دمشق في سنة ١٩٦٢م، لتكون منارة للعلم والثقافة، وتحتضن كلياتها وأقسامها العلمية والفنية، وتعمل على تطوير التعليم والبحث العلمي، وتقدم خدماتها التعليمية والبحثية للطلاب والباحثين.

وتتبع الجامعة كلياتها وأقسامها العلمية والفنية، وتعمل على تطوير التعليم والبحث العلمي، وتقدم خدماتها التعليمية والبحثية للطلاب والباحثين.

وتتبع الجامعة كلياتها وأقسامها العلمية والفنية، وتعمل على تطوير التعليم والبحث العلمي، وتقدم خدماتها التعليمية والبحثية للطلاب والباحثين.

وتتبع الجامعة كلياتها وأقسامها العلمية والفنية، وتعمل على تطوير التعليم والبحث العلمي، وتقدم خدماتها التعليمية والبحثية للطلاب والباحثين.

وتتبع الجامعة كلياتها وأقسامها العلمية والفنية، وتعمل على تطوير التعليم والبحث العلمي، وتقدم خدماتها التعليمية والبحثية للطلاب والباحثين.

وتتبع الجامعة كلياتها وأقسامها العلمية والفنية، وتعمل على تطوير التعليم والبحث العلمي، وتقدم خدماتها التعليمية والبحثية للطلاب والباحثين.

وتتبع الجامعة كلياتها وأقسامها العلمية والفنية، وتعمل على تطوير التعليم والبحث العلمي، وتقدم خدماتها التعليمية والبحثية للطلاب والباحثين.

وتتبع الجامعة كلياتها وأقسامها العلمية والفنية، وتعمل على تطوير التعليم والبحث العلمي، وتقدم خدماتها التعليمية والبحثية للطلاب والباحثين.

وتتبع الجامعة كلياتها وأقسامها العلمية والفنية، وتعمل على تطوير التعليم والبحث العلمي، وتقدم خدماتها التعليمية والبحثية للطلاب والباحثين.

وتتبع الجامعة كلياتها وأقسامها العلمية والفنية، وتعمل على تطوير التعليم والبحث العلمي، وتقدم خدماتها التعليمية والبحثية للطلاب والباحثين.

الفصل الرابع

الثقافة والتنمية

- ١-٤-٤ مآخ الثقافة
- ٢-٤-٤ تأملات حول دور الائتلاجسيا في الثورة الوطنية الشعبية
- ٣-٤-٤ دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة
- ٤-٤-٤ أزمة الثقافة العربية الراهنة
- ٥-٤-٤ نظام عالمي جديد أم نظام « العالم الجديد » ؟

المجلد الثاني

العدد ١٠٠

الطبعة الأولى

الطبعة الثانية

الطبعة الثالثة

الطبعة الرابعة

الطبعة الخامسة

جامعة دمشق
Damascus University

٤-١- مناخ الثقافة

إن العلم والمعرفة والتعليم ، وبدرجة أدنى التربية والتأهيل ، هي شروط ضرورية للثقافة . لكنها شروط غير كافية إطلاقاً .

لقد مر "الإنسان عبر التاريخ من وضع « طبيعي » أخذ يتضاءل تدريجياً الى أن بلغ وضعاً « اجتماعياً » جنح على النقيض الى التزايد والعمق . فبينما كانت الضغوط التي تفرضها الطبيعة قابلة للقياس والحد ، ودورية للغاية ومرتبطة ، ولا تتعلق الا بقوى الإنسان الطبيعية فحسب ، فإن الضغوط التي يمارسها عليه المجتمع هي من نوع معنوي وسيكولوجي تتم بطابع الاغراء الى أبعد الحدود ، متضمنة بالتالي مخاطر أكيدة . إلا أن المزايا والحسنات التي يمكن أن يستخلصها الإنسان من هذا المحيط وهذه البيئة هي أيضاً أكثر أهمية .

وهذا يعني أن كل ثقافة حقيقية ، وبخاصة الثقافة العصرية ، لا يمكن أن تتخلو عن هذا « المناخ » الجديد الذي يجعل من الإنسان المعاصر ، وفي غالب الأحيان دون شعور منه ، كائناً تحلده عوامل خارجية أكثر يوماً بعد يوم . لذا يعود اليه أن يتكيف بهذه الظروف بشكل لا يؤخر بل يزيد تطوره الثقافي وينميه .

ويبدو أن هذا المناخ يتضمن ثلاث معطيات أساسية هي : الحرية والجاهزية ، والوراثة الاجتماعية ، والبيئة .

٤-١-١- الحرية والجاهزية :

لم تكن قط في يوم من الأيام للمثل القائل : « حيثما تكون حرية يكون هناك فكر » الأهمية التي له في الزمان الذي دخلت فيه الثقافة المجال السياسي ، وكان عليها أن تخشى كثيراً ، الدول ومجموعات الضغط التي لا تكثرث بحرية الإنسان .

ففيهما زعمت السلطة العامة ، حتى لو لم تستهدف السيطرة التامة على الأفكار ، وإنما توجيه التأهيل الثقافي ومراقبته باسم الشعب أو المصلحة العليا للمجموعة أو مجرد الصالح العام ، إما تحت تأثير أيديولوجية معينة أو رغبة في الأصالة والرجوع إلى الجذور ، فإن كل إمكانات الإنسان في متابعة نموه تتعرض لخطر عظيم . فكيف يتاح للثقافة الفردية في محيط الضغط هذا أن تجد لها ظروفاً مواتية ، بالنسبة على الأقل لأولئك الذين لا يملكون مفهوم هذه الثقافة ؟

إن الحرية والثقافة هما من بين الحقوق الانسانية التي يندو الارتباط فيما بينها أكثر بروزاً . فكل منهما يفترض اختياراً وبالتالي إمكاناً للرفض . فهما لا يقبلان التقييد بالشكليات ، سواء أكان الاختيار سياسياً أم دينياً أم أيديولوجياً أم اقتصادياً . بعض الشيء . وفي هذا يختلف الفكر الغربي بشكل أساس عن العقائد المادية أيضاً . كانت ، لأن الوضع الرأسمالي والدعائي الحاد في المجتمع الاستهلاكي لا يقل تهديداً عن الاستبداد الاشتراكي .

وبين هذين الحدين ، لا تنقصنا مسالك ثلاثة تتيح لكل فرد وللجميع أن يتطور وفق إمكاناته ويتمو بشكل أمثل . وعندما يلتزم العمل السياسي ، في معناه الأكثر نبلاً ، بتشجيع الدخول إلى الثقافة والمصلحة العديد من الناس .

إضافة إلى ذلك ، فإن الثقافة هي تنويع وتباين . فما من شيء يناقض جوهرها متعدد الجوانب أكثر من حضارة تقاينة متمحورة حول خلق كائنات آلية وليس حول تعزيز الأشخاص ، حتى لو أنكرت هذه الحضارة ذلك .

لذا فإن الضرورة الموازية « للجاهزية » تتخذ — وبشكل خاص بالنسبة لإنسان هذا العصر — أهمية شبيهة بأهمية الحرية . فالإنسان مقيد اليوم بقيود جديدة يخضع لها خضوع العبيد . ومنها : القسوة الدائمة لبعض الأوضاع العمالية والفلاحية والحرفية والمهنية الحرة . فلنتصور في هذا المجال الحياة المنهكة التي يعيشها ذلك العدد الكبير من الأطباء ورجال الأعمال والتقنيين والاختصاصيين وعمال المناجم والعمال الذين يقومون بأعمالهم وفق خطط وسط وسلاسل ممن : الشغالات لا تنتهي ،

وسرعة متزايدة ، الى جانب الضجيج وتعاقب الصورة الواحدة والتلوث ومختلف
أوجه الاضرار والاعتداءات من كل نوع من قبل الوسط المحيط ، وذلك في كل يوم
مما نلمسه في كبريات المدن وفي المجموعات المزدحمة بالسكان في بلدان الأطراف .

واضافة للراحة الاسبوعية المعروفة والاجازات ، فان الشعور بضرورة أوقات
الفراغ يزداد يوماً بعد يوم . وقد بدأ العالم يتلمس تلك « الحضرات التي فيها
نصيب لأوقات الفراغ » ، وحيث يستطيع الانسان أن يحرر قسماً كبيراً من وقته من
التزامات صنعته أو مهنته ، أو أن يخصص فترة وجيزة من وقته لتأهيل ذاته . وتسمى
هذه الفترة ساعات الجاهزية حيث يستطيع بشكل بدعي أن ينعم بالراحة والتسلية
وربما بالثقافة اذا صمم أن يستفيد من هذا الوقت لخلق شخصيته من جديد ، وعدم
النظر الى الثقافة « كشكل أنيق ملء بعض الفراغ من الوقت » (ج.ج. دوهاميل) .

وبانتظار هذا المستقبل الواعد والمقلق في آن واحد ، فان الحقيقة اليومية
يفقدان الوقت موجودة باستمرار . وهي تمنع في أيامنا الحاضرة الرجل المنهوك
والمتوتر والمتعجل ، والذي تتجاذبه سرعة الأعمال ، أن ينمي ذاته كما يرجو بسبب
عدم توافر الوقت وعدم جاهزية الفكر ، حتى لو شعر بحاجة الملحة لذلك .

وفي هذا المعنى ، أصبحت الثقافة وأوقات الفراغ مفاهيم لا ينفصم عنهما ،
ويشعر بها في الوقت ذاته فلاح الأيام العابرة المشدود التي محرائه ورجل اليوم الذي
يعيش في بلد نام ، أو ضحية لمجتمع استهلاكي مغموم .

وفي الحقيقة ، يمكن أن تفسر الصيغات التي تقول إنه لم يعد لدينا الوقت
للمقراءة ، أو لم يعد لدينا فراغ الكتابة ، بالعجز الهائل الذي تأخذه وسائل الاعلام
الجاهزية وتستنفذ الوقت اليومي غير أنه اضافة الى أن وسائل الاعلام تلك هي ،
تحت بعض الشروط حسن الاختيار وبعض الحدود ، ناقلة للثقافة ، فان تربية مناسبة
هي بشكل ما « تربية ثقافية » يجب ألا تتيج احتواءنا من قبل وسائل الاعلام تلك .

ومما لا شك فيه هو أن عصرنا الحاضر لم يعد يتألف من التأمل والمحاضرات

الطويلة ، وحتى ولا مع السهرات العائلية المستطيلة . لكن « فقدان الوقت » هو أحياناً عذر سيء ويدل على شيء من السلبية ، وعلى عادة الاعتماد على الغير حصراً في اختيار الوسائل لتنمية ذواتنا .

ويدل أيضاً تدني مستوى المحادثة وفق الرسالة - وهي مشعرات لا لبس فيها على نمط المعيشة - على هجر شكل تقليدي من الثقافة ، وعلى تراجع المطالعة ، على الرغم من أن بعضهم يلاحظ أن بعض برامج الإذاعة والرأي تعيد أحياناً الشغف بالكتب وتذوق مطالعتها .

ففي الصالونات القديمة التي كان يتغنى بها (مارسيل بروست) ، مع سحرته من أولئك الذين « يثرثرون فيها حول الثقافة » ، كانوا لا يعتقدون أن « الوقت » كان « ضائعاً » . وقد كانت تلك الصالونات دليلاً بين الأدلة على الرغبة لدى بعض الأخصار المعدودين في استبقاء جاهزية من الوقت لأنفسهم .

أما اليوم ، فإن المراكز والمنتديات ودور الثقافة تتعجه الى نوع آخر من « الزبائن » أكثر عدداً ، وتستهدف بطرائق أخرى أن تكون أمكنة تلاق مفيضة للغاية ، على أن ليس بوسعها أن تقوم مقام جميع أشكال المبادلات العفوية تامة ، بحيث يستلزم أن يعاد اختراع صيغ ملائمة لحاجات عصرنا الحاضر .

٤-١-٢ - الوراثة الاجتماعية :

كانت إعادة الانسان الى وسطه الاجتماعي وربطه به أو بمن يحيط به ، من أهم مكتسبات البحث الاجتماعي الأساسية ، وبخاصة بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر .

وقد استخلصت الثقافة من ذلك الفائدة التي نعرفها ، وهي سهولة فهمنا لها ، ذلك بأن أبرزت اليوم ، الى جانب المعارف المكتسبة بالتعليم والجهود الفكري ، مفاهيم الوراثة والبيئة التي لا تقل أهمية عن تلك المعارف ، ووضعت بالتالي تصحيحاً اجتماعياً لمفهوم الثقافة الذي كان حتى ذلك الحين يتسم بطابع فردي مفرط .

فعلى المستوى الثقافي ، الوراثة مزدوجة . فهناك طبعا الوراثة البيولوجية التي توفر لموضوع الثقافة ، وبدرجة متفاوتة ، قدرات التطور الكامنة فيها . وهذه القدرات الطبيعية التي يحتل فيها الذكاء المقام الأول تتضمن أيضاً الصبغة والمقاومة الطبيعية ، المحاكمة والارادة والذاكرة والطباع والحس النقدي والخيال ورقافة الحس وموهبة الخلق والابداع والموهبة الفنية . وتوجد هذه القدرات لدى الاطفال والمراهقين ، في حين أن حالات التطور الثقافي في سن البلوغ نادرة للغاية . فبالنسبة لشكأن مجرد من العديد من هذه المواهب ، وخاصة من موهبة التعرف الى العلاقات بين الأشياء وهي ما يشلها الذكاء تكون الثقافة صعبة النال على مدى حياة واحدة .

غير أنه يضاف الى هذا الزاد الذي لا يستغنى عنه في الانطلاق زاد آخر يلعب في تشع الثقافة دوراً متأثراً في القسم الأعظم منه ، غير أنه يزاد لا يقل أهمية وجوهرية عن الزاد الأول . وهو ما سموه الوراثة الاجتماعية ، أي بيئة الوسط الناجمة عن الولادة . وهنا تجد « الثقافات » مكانها وهي في طريقها الى ملاقة « الثقافة » .

فالوراثة الاجتماعية هي كل معقد تبرز أهميته بما فيه الكفاية في يومنا الحاضر بفضل التعبير « الاجتماعي - الثقافي » الذي يشمل ما يتأتى عن الوراثة الاجتماعية بعد ذاته وعن البيئة غير الموروثة . لذا ، فإذا كانت الثقافة ليست مجموعة من المعارف والأنشطة المختلفة فحسب ، وإنما أيضاً نمط من العيش والتصرف ، فإن مشكلة الوراثة الاجتماعية في نقل الثقافة هي مشكلة رئيسة .

وقد أشار (ب. اس. إليوت) في كتابه « مذكرات حول تعريف الثقافة » الى أهمية العوامل الاجتماعية المتوارثة جيلاً بعد جيل ، وقائمتها طويلة . فاللغة قد تتطلب لوحدها دراسة معقدة . أما الأسرة والطبقة ، أو على الخصوص الطبقة المختارة ، والدين تستحق كل منها أن تتوقف عندها بعض الشيء .

تشكل الأسرة البيئة الأقرب . وهي توفر للطفل والفتى العناصر الأولى التي تسمح لهما بممارسة عقلية لمواهبهما بشكل يبلغان فيه درجة الثقافة بعد مراحل

التعليم والتربية ، ويكفي أن تفكر بالأهمية الكبرى التي كانوا يعطونها في الماضي
لفكرة « أصل العائلة » التي لن تزول إلا مع نهاية كل ثقافة .

ويسجل (إليوت) هذا الصدد أنه إذا قبلنا تماماً بالدور الأولي للعائلة ، فإن
أسطورة المساواة بين المحفوظ والفرص هي « أسطورة خاطئة » ، باستثناء ما يتعلق
ببعض الأشخاص الأخيار . أفليس في الواقع خيالاً بعض الشيء أن نصرّح بأنه لو
أصبحت تربية أصيلة وكاملة وجيدة لكل فرد في المجتمع لبرز عدد أكبر جداً من أمثال
(ذاتي) و (شكسبير) و (غوته) الذين قد يمنع عنهم النظام القائم كل إمكانية
للبروز ؟ وإلا لتوجب في هذه الحال إلغاء العائلة وكل ما يمثلها ، وإلغاء رغبة الأبناء
في أن يصبحوا بأنفسهم في سبيل أولادهم ، وتسليم هؤلاء الأولاد إلى الدولة أو إلى
أية جماعة مغلقة مدة أربع وعشرين ساعة في اليوم . ونرى بصعوبة أية فائدة يمكن
أن يجنيها الأولاد من ذلك .

على أن الشيوع الحالي لخرافة تساوي الفرص يشير على أي حال إلى أن القيم
التي تمثلها العائلة هي في طريقها إلى الانحطاط باعتبار أن الأضواء تسلط في أيامنا
الحاضرة على الزوجين وبعدهما فحسب دون الأسرة برمتها .
أما بالنسبة للدين ، يوصفه النمط الوحيد للعيش الذي يعود للإنسانية ويساعدها
منذ ولادة الأشخاص وحتى وفاتهم ، يجدوننا أن نعيم أهمية خاصة ، فالروابط بين
الدين والثقافة تعود إلى أصول الحضارة ذاتها . وتشهد بذلك « ثقافات البدائية »
التي لا تزال باقية حتى اليوم ، وعلى الأقل في بعض أجزاء من العالم . فاليونان لم
تفصل بين المفهومين ، وكذلك الحال بالنسبة للرومان الذين سبق الدين عندهم
الثقافة ، علماً بأن الكلمتين لهما المصدر ذاته ، وهو مصدر روماني ، ولا تزال في يومنا
الحاضر وزارات لشؤون الدين في كثير من بلدان العالم مكلفة في ذات الوقت
بالشؤون الثقافية .

يلعب الدين دوره إذا ، وبخاصة في ثقافة الطفل حيث دوره حاسم في غمالب

الأحيان ، وبخاصة لدى القاصرين منهم . حيث توفر التربية الدينية داخل وسط عائلي أو عقائدي مطابعا خاصا له بعد قومي أكثر منه فرديا .

وقد انكب على دراسة هذه المشكلة العديد من الفلاسفة والمفكرين ، أمثال (جان مارتين) في كتابه « الدين والثقافة » ، وكذلك (غابرييل مارسيل) الذي يرى « أن الثقافة باتسامها بطابع الفضل الالهي تقتض لى بعضهم موهبة وتتطلب إلهاما » . وقد ذهب (رومان) الى أبعد من ذلك عندما صرح « بأن الفكرة الدينية فكرة ثقافية ، وأن الثقافة هي الدين الأكمل » .

٤-١-٣ البيئة :

وهكذا نرى أن الوراثة الاجتماعية ، سواء أكانت مفروضة أم مقبولة أم مرفوضة بكاملها أم في بعض مظاهرها ، تمثل العنصر الذي يقع ضمنه الانسان ، وخاصة الطفل ، والذي يؤثر في تمتعه الثقافي المقبل . لكن هذه الوراثة لا تشكل وحدها البيئة الثقافية .

ذلك أن البيئة الطبيعية ، مع التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها الانسان في عصرنا الحاضر جراء التلوث وعوامل الاضرار من كل نوع ، تلعب دورا أساسيا . وفي الواقع ، فإن الوسط الجغرافي يجعله يدخل في الحسابان ، مبتدئا بأضيق الأطر حتى أوسعها : من القرية أو الحي الى المنطقة ، ومن ثم الى الأمة بأسرها ، ومن بعدها الى العالم ، وبخاصة بسبب الرواج العجيب الذي تعرفه السياحة والأسفار في هذه الأيام ، وهي تجارب غنية لتوسيع آفاق كل فرد .

وعلى هذا ، تمثل اللغة والعادات والأعراف والتقاليد حزمة من الأفعال وردات الفعل التي تدخل في الامطار الطبيعي للمناظر والفصول والمناخ . فضياء السماء ، والأيام الطويلة المشمسة في البلدان الأكثر حظا نتيجة وضعها على الكرة الأرضية ،

تجابه مثلاً الليالي التي لا تنتهي بشتائها الطويل في الشمال ، وتمارس على الأنماط البشرية ، الحياتية والعقلية ، وبالتالي على الثقافة ، تأثيراً حاسماً .

إضافة لما ذكر ، فإن المؤسسات السياسية ومسيرة المؤسسات الادارية المحلية والاقليمية ، وتلاحق ثقافات مختلفة ، خاصة في نظام استعماري أو في مختلف أشكال الامبريالية نفسها ، تعطي البيئة أبعادها السياسية والاقتصادية وليس الطبيعية فحسب .



مراجع البحث

- بيوتي ، جان مارك ، فكر غرامشي السياسي ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٥ .
- تروتمسكي ، ليون ، الادب والثورة ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٥ .
- تيزيني ، طيب ، حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث : الوطن العربي نموذجاً ، ط ٢ ، دار دمشق ، دمشق ١٩٧٣ .
- العروي ، عبد الله ، الايديولوجية العربية المعاصرة ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧١ .
- العروي ، عبد الله ، العرب والفكر التاريخي ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٣ .
- شرايبي ، هشام ، المثقفون العرب والغرب ، دار النهار ، بيروت ١٩٧١ .



٢-٤ - تأملات حول دور الانتلجنسيا

في الثورة الوطنية الشعبية*

١ - أود في هذا المقال لنت النظر الى بعض أوجه معضلة العلاقة بين دور « الجماهير » (***) (الطبقات الشعبية) ودور « القيادة » (الانتلجنسيا) في انجاز « الثورة الوطنية الشعبية » المطلوبة في الوطن العربي (وفي العالم الثالث المعاصر بوجه عام) .

ليس إذن الهدف من المقال العودة مرة أخرى الى موضوع عدم التكافؤ في التوسع الرأسمالي العالمي ومطامع التشوه المترتب عليه . على أن نقاش طبيعة الثورة الوطنية الشعبية وعلاقتها باشكالية الاشتراكية من جانب ونقاش دور مختلف الطبقات والانتلجنسيا فيها من الجانب الآخر ، يتطلبان توضيح أهم النقاط التي أدى تحليل التوسع الرأسمالي العالمي . ولما لم يكن هدفي هنا تكرار ما سبق أن تعرضت اليه بالتفصيل في أماكن أخرى (١) فسوف أخص في جزء أول - بصيغة موجزة للغاية - أهم النتائج التي توصلت اليها في هذا المضمار والتي أعتبرها دالة لنقاش الموضوع الذي نحن بصددده هنا . ثم في الجزء الثاني سوف أبين - على أساس تجربة مصر - أن البورجوازية الوطنية ليست قادرة على القيام بالثورة الوطنية الشعبية المطلوبة . الأمر الذي سيؤدي بنا في الجزء الثالث الى النظر في دور الانتلجنسيا في هذه الثورة وعلاقتها بالطبقات الشعبية .

(*) د. سمير أمين ، في : الوحدة ، الربط ٦ (١٩٩٠) ٦٦ .

(**) نفضل استخدام كلمة « الشعب » بدلا من كلمة « الجماهير » بسبب التضاد بين الكلمتين .

٢ - ثمة شبه اجماع - في أوساط اليسار العربي - على أن التنمية الرأسمالية التي تمت في بلادنا في إطار هيمنة الاستعمار قد اتسمت - لهذا السبب وبالضرورة - بالبطء وعدم التكملة والتشوه في اتجاهاتها . كما أن الجميع يتفق أيضاً على أن المحاولات للتحرر من التبعية - وهي محاولات تكررت في تاريخ مصر الحديثة على مدى القرنين الأخيرين - لم تنتج إلى الآن نتائج حاسمة . إذ أن مرحلة جزر وتراجع تلت كل مرة هذه المحاولات فانقلبت اتجاهات التطور والغيث التقدمات المتحققة في مرحلة المد الوطني السابقة . وليس تاريخ مصر في هذا الشأن تاريخاً شاذاً ، بل نجد تطورات متماثلة - أي موجات متتالية من المد الوطني ثم التراجع والعودة إلى التبعية - في جميع أقطار الوطن العربي ، بل العالم الثالث .

إلا أن هذا الاجماع - الذي أشارك أنا فيه أيضاً - لا يلغي أهم التساؤلات وبالتالي اختلاف الآراء في عديد من المشاكل . وهدون العودة إلى نقاش « إشكالية التبعية » الذي تناولته في مكان آخر ، أطرح فيما يلي موجز النتائج التي توصلت إليها :

أولاً : تشير نظرية التطور غير المتكافئ . للرأسمالية على صعيد عالمي إلى أهمية التمييز بين المراكز والأطراف لهذا النظام . فقد خلقت التنمية الرأسمالية في المراكز ظروفاً مناسبة جعلت من الممكن تبلور نوع من « الاجماع الاجتماعي » . ونقصد بالظروف المناسبة تنمية اقتصادية شاملة وتوزيع فوائدها على مختلف طبقات الأمة . ولا ينقض ذلك القول حقيقة صراع الطبقات حول توزيع فوائد التنمية ، بل يفترض أن الطرفين يقبلان « قواعد اللعبة » . والمقصود هنا قواعد اللعبة الاقتصادية ، أي قبول قوانين التنمية الرأسمالية المؤسسة على هيمنة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ونظام العمل الأجير . . . الخ من جانب ، وقبول قواعد اللعبة السياسية أي ممارسات الديمقراطية الانتخابية من الجانب الآخر .

وتختلف الظروف في أطراف النظام نتيجة عدم قدرة التنمية الرأسمالية هنا على مواجهة أدنى مطالب الأغلبية العظمى من الشعب . وأقول هنا الشعب لا الطبقة

العاملة أو البروليتاريا مثلاً . بالإضافة الى أن هذه التنمية الطرفية المشوهة تجعل تبلور الطبقات على نمط ما يحدث في المراكز أمراً مستحيلاً . فالشعب الذي يعاني من هذه التنمية الرأسمالية يتكون من تجمع مائع من طبقات وفئات - بعضهم عمال ، ومعظمهم من صغار وفقراء الفلاحين ، الى جانب فئات من « البورجوازية الصغيرة » بالمعنى الواسع . الخ .

ثانياً : إن هذه الظروف تدعو الى ثورة معادية للرأسمالية في الأطراف وتأجيل آفاق التحول الاشتراكي في المراكز . فالثورة المطلوبة في الأطراف معادية للرأسمالية بمعنى أنها ضد التنمية الرأسمالية كما تنسبط في تجربة شعوب الاطراف : وهي بالضرورة رأسمالية تابعة وناقصة ومشوهة . مع أن الثورة المعادية للرأسمالية ليست مرادفاً للثورة الاشتراكية .

لما كانت التنمية المتمحورة حول الذات (وهي شرط القدرة على مواجهة المطالب المادية لغالبية الأمة) مستحيلة في الأطراف ، وجب اعتبار تنمية « أخرى » خارج إطار النظام والشروط التي تفرضها . هذا هو معنى تعبير « فك الارتباط » الضروري ، وهو شرط تحقيق السيطرة الوطنية على التراكم ، وهي بدورها تحدد مضمون التمحور حول الذات .

ثم كنت قد توصلت الى نتيجة اضافية مفادها أن البورجوازية المحلية في الإمبراط (العالم الثالث المعاصر) عاجزة عن القيام بهذا الدور التحرري .

إن هذه الملاحظة الأخيرة تفرض اعتبار اشكالية الاشتراكية . فهي - أردنا أم أبينا - في قلب الموضوع . فإذا كانت البورجوازية غير قادرة على تحقيق التحرر عن خلال « فك الارتباط » ، فلا بد أن تؤدي ديناميكية الحركة الشعبية الى اندراج المشروع الشعبي في تطلع مستقبلي لا نجد له اسماً غير « الاشتراكية » . هذا بمعنى هدف اجتماعي لا يزال مشروعاً مستقبلياً أمامنا وليس نموذجاً موجوداً يمكن الاكتفاء بالتمثل به .

ثالثاً : هناك في جميع التجارب « الاشتراكية » (الاتحاد السوفيتي والصين وغيرها . . .) تعمل تنمية قوى الانتاج في اطار استراتيجية وطنية مخططة متركزة على الذات وشاملة دون شك . فمن هذه الزاوية لا ريب أن نجاح هذه التجارب يقابل فشل تجارب العالم الثالث الرأسمالي . هل نستنتج من ذلك أن التجارب الشيوعية ناجحة من حيث الأهداف الوطنية وإن كانت ناقصة من حيث تحقيق الهدف الاجتماعي وهو أصلاً الغاء الطبقات ؟

نشكركم أم أينا فإن اعتبار معنى الهدف الاشتراكي يفرض نفسه هنا . وفي هذا الإطار لا بد من رفض تعريف الاشتراكية تعريفاً سلبياً أي أنها « الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج » . فالاشتراكية تتطلب أكثر « إغناء » ، تتطلب رقابة مجتمعية صحيحة على استخدام وسائل الانتاج وبالتالي درجة عالية من السيطرة على التطور المستقبلي ، وذلك من خلال تحكم صحيح للطبقات الشعبية ، الأمر الذي يتطلب بدوره ديمقراطية سياسية كاملة ومتقدمة ، أكثر تقدماً من الديمقراطية المحدودة الموجودة في مراكز النظام الرأسمالي . والواقع أن هذه الشروط غير متوافرة في البلدان الاشتراكية . وإذا كان ذلك كذلك فإن التساؤل عن الطابع الاجتماعي الحقيقي لهذه النظم هو تساؤل شرعي .

وقد توصلت في هذا الصدد إلى أن هذه المجتمعات تنقسم بطابع « وطني شعبي » ، هو طابع يحدد مرحلة تاريخية طويلة المدى للانتقال إلى المجتمعات الاشتراكية . ونقصد أن المجتمعات الاشتراكية « الموجودة فعلاً » كما يقال تنتمي جميعاً إلى مرحلة « بعد الرأسمالية » ، وأرى أن الثورة الاشتراكية التي تست في هذه الظروف التاريخية - ولا يمكن أن تتم ثورة خارج هذا الإطار - تفتح مرحلة تاريخية طويلة ، تسوق مدتها السنين إلى العقود إذ لن تنتهي إلا بفوز القوى الاشتراكية على صعيد عالمي (وهو أمر خارج جدول الحوادث المحتمل حدوثها في الآفاق المنظورة) . وفي خلال هذه المرحلة التاريخية تتآزر وتتعارض قوى تدفع في اتجاهات مختلفة . وأرى هنا أن هذه القوى هي ثلاث وليست اثنتين (الاشتراكية والرأسمالية كما يقال في معظم الأحيان) .

أولاً هي القوى الدافعة في اتجاه التطوير الاشتراكي ، ومصدرها الطبقات الشعبية التي عبات قواها خلال الثورة من أجل تحقيق الأهداف الاشتراكية ، وأيديولوجيا الطليعة الماركسية التي لعبت الدور الحاسم في هذه التعبئة والنوعية .

وثانيها هي القوى الدافعة في اتجاه استمرار بل إنماء علاقات إنتاج رأسمالية وهنا أيضاً يتطلب الأمر رفع إبهام قد يرد . فنحن هنا لا نعتبر أن هذه القوى هي مجرد انعكاس « لبقايا » الماضي . بل أمروحتنا هي أن تنسية قوى الإنتاج في هذه الظروف التاريخية يستحيل أن تتفادى فتح مجال لتوسيع العلاقات الرأسمالية . إلا أن هذا التوسيع لا يعني أيضاً بالضرورة خضوعه لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي . فالدولة الوطنية موجودة هنا ، وهو عنصر يستطيع أن يمنع تآزر القوى الرأسمالية الداخلية مع القوى المهيمنة على صعيد عالمي لدرجة تؤدي الى عودة الى الرأسمالية البحتة .

وثالثها إذن هي تلك الدولة التي أشرنا اليها حالاً . إن الأمروحة الأكثر انتشاراً في صدد الدولة تركز على دورها كمجرد وسيلة لتنفيذ مصالح طبقية . وعلى هذا الأساس يدعي البعض أن إلغاء الملكية الخاصة (وبالتالي القضاء على الطبقة الرأسمالية) قد جعل الدولة وسيلة في خدمة الجماهير . بينما يدعي غيرهم العكس ، أي أن هذه الدولة أصبحت تخدم نظاماً رأسمالياً أعيد بناؤه . أما نحن فلا نكتفي بهذه الادعاءات . فمن جهة لا نقبل أمروحة أن المجتمع الذي ليس اشتراكياً إنما هو بالضرورة رأسمالي (ولسنا نحن هنا بصدد نقاش هذه المشكلة التي تناولناها في أماكن أخرى) . ومن الجهة الأخرى نرى أن الدولة في هذه الظروف التاريخية تلعب دوراً مستقلاً . بل هناك احتمال تاريخي وارد مفاده أن يتبلور نمط اجتماعي جديد يحول هيمنة الدولة (ولذلك أطلقنا على هذا النمط اسم « الدولة ») .

إن المجتمعات الاشتراكية « الموجودة فعلاً » كما يقال ، تنتمي الى مرحلة « بعد الرأسمالية » . فتعمل وتتناقض فيها القوى الثلاث المذكورة .

وليكن إذن موقفنا واضحاً • أطروحتنا هي أن ما حدث الآن - وهو خروج المجتمعات المذكورة من منطقة سيادة الرأسمالية العالمية - إنما هو أمر إيجابي للغاية يدفع إلى التقدم • ثم ليس هذا الأمر بغريب • أن كون التوسع الرأسمالي العالمي غير متكافئ، في ذاته - أي مؤدياً بالضرورة إلى انقسام المنظومة الرأسمالية إلى مراكز استعمارية مهيمنة وأطراف متخلفة وتابعة. تشتد فيها حدة التناقضات - قد فرض هذا الشكل من الثورات المعادية للرأسمالية، فهي حققت فعلاً ما لم يكن من الممكن تحقيقه في إطار النظام العالمي، من تعجيل انهاء قوى الانتاج على أساس وطني مستقل يفتح آفاقاً اشتراكية محتملة •

رابعاً : العالم الثالث المعاصر هو الآخر في حاجة إلى ثورة وطنية شعبية • فأمال تحقيق التحرر من التبعية وإتمام تنمية متكاملة على نمط التنمية المركزية إنما هي مجرد أوهام كذبها تاريخ التوسع الرأسمالي العالمي منذ قرون • إلا أن هذه الأوهام تجدد عند كل مرحلة جديدة من التطور العام • كما يتجدد الوهم بأن البورجوازية المسلية قادرة على القيام بهذه المهمة •

مع أن عجز البورجوازية المحلية لا يعني أن المجتمع ناضج للانتقال السريع إلى الاشتراكية • فالثورة الوطنية الشعبية هنا أيضاً تفتح فترة تاريخية لا تزال تعمل فيها قوى مجتمعية تدفع في اتجاه قيام علاقات اجتماعية ذات طابع رأسمالي • مع أن هذه القوى تصطدم هنا بقوى أخرى تدفع في الاتجاه الاشتراكي •

إن التجارب « الاشتراكية » للعالم الثالث المعاصر (الناصرية وغيرها) لم تقم على أساس ثورات وطنية شعبية صحيحة • • بل كانت مجرد ناتج مأزق التنمية الرأسمالية المندرجة في إطار النظام الرأسمالي العالمي • ففي أحسن الفروض كانت هذه التجارب تشير إلى احتمال التطور نحو نظام وطني شعبي ، ولا أكثر من ذلك • ففي هذه الظروف كان ميزان القوى في صالح الرأسمالية أكثر مما هو الأمر عليه في تجارب النظم التي قامت في أعقاب ثورة شعبية صحيحة (الاتحاد السوفياتي والصين • • الخ) • الأمر الذي يفسر بدوره تعرض تلك التجارب للانقلاب السريع حينما تجمعت الظروف الداخلية والخارجية الملائمة له •

وخلاصة القول إن المطلوب (في العالم الثالث الرأسمالي) أو المحقق فعلاً
(في البلدان «الاشتراكية») هو الآتي :

أولاً : فك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي — لا بمعنى قطع العلاقات
المادية (التجارية والتكنولوجية ..) والتفوق (في آفاق ثقافية محلية — بل بمعنى
إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق تنمية داخلية .

ثانياً : اختيار مضمون «شعبي» لهذه التنمية الداخلية .
كما ادعي :

أولاً : إن الثورات «الاشتراكية» (الروسية والصينية ..) قد حققت فعلاً
هذا الهدف المزدوج فتحت عصر «ما بعد الرأسمالية» من خلال ثورة وطنية شعبية .

ثانياً : إن ثورات التحرر الوطني لم تحقق بعد الهدف المطلوب . فهي ثورات
لم تفصل فصلاً حاسماً ونهائياً بين النزعة الوطنية الشعبية وبين أوهام المشروع
الوطني البورجوازي .

٣ — يثبت تاريخ مصر المعاصرة عجز البورجوازية المحلية على القيام بمهمة
التحرر من التبعية الناتجة عن انخراط التنمية المحلية في إطار التوسع الرأسمالي
العالمي . وتدعو هذه الملاحظة الى العودة الى نقاش مفهوم «البورجوازية الوطنية» .

لا يزال الكثير يتحدثون عن المجتمع المصري للقرن التاسع عشر والنصف الأول
من القرن العشرين على أنه مجتمع «نصف إقطاعي ونصف رأسمالي» حسب التعبير
المعروف . وتقصد هنا التعبير الدارج في الحركة الشيوعية العالمية منذ العشرينات
والذي طبق على جميع المجتمعات الآسيوية والأفريقية التي خضعت للهيمنة
الكولونيالية أو نصف الكولونيالية . وإذا كان المقصود من استخدام هذا التعبير
مجرد الإشارة الى أن هذه المجتمعات لم تكن قد دخلت مرحلة الرأسمالية قبل أن
ينزوها الاستعمار الغربي وأن السلطة الاستعمارية لم تقم بتصفية أنماط الاتساج

وأشكال الاستغلال السابق على الرأسمالية بل أبقتها وكيفتها من أجل استخدامها واندماجها في إطار الاستغلال الرأسمالي العالمي الذي استفاد هو (الاستعمار) منه بالدرجة الأولى ، إذا كان هذا المقصود من استخدام هذا التعبير فلا غبار عليه . إلا أن العديد استدرجوا ولا يزالون يستدرجون من هذه الملاحظة العامة والصحيحة مجموعة مقولات تدعو إلى التساؤل .

ومن هذه الاستدراجات السريعة أن طبقة كبار الملاك الزراعيين لها طباع « إقطاعي » . بل وأنها طبقة مميزة عن طبقات أخرى تكونت نتيجة التنمية الرأسمالية — ولو المشوهة — فنقص هذا البورجوازية الكومبرادورية من جهة والبورجوازية الوطنية من الجهة الأخرى . تضاف عادة إلى ذلك مجموعة ملاحظات عينية خاصة بأوضاع مصر — بعضها صحيح في نظري — وبعض الأطروحات السياسية . ومن الملاحظات العينية مثلاً الأصل الأجنبي — ولو المنصر — لأجنحة كاملة من البورجوازية الكومبرادورية التجارية والمالية . ومن الأطروحات السياسية أن « الإقطاع » (بمعنى كبار الملاكين الزراعيين) والكومبرادورية (بمعنى تلك البورجوازية الأجنبية) مثلوا السند الأساسي لنظام الحكم (الانجليزي ثم الملكي) بينما البورجوازية الوطنية واجهت الاستعمار فقادت جبهة قوى التحرر الوطني . وبهذا المفهوم لم تكن البورجوازية وطنية الأصل فقط (أي مصريون حقيقيون) ، بل كانت وطنية بالمعنى السياسي .

أعتقد أن هذه الأطروحة المبسطة الشائعة تتطلب إعادة النظر فيها أو على الأقل التكيف . فقد سبق لي أن لاحظت (٢) :

أولاً : أن الملكية الزراعية الكبيرة (وكذلك شأن الملكية الزراعية المتوسطة ، أي ملكية طبقة الأعيان والكولاك) لم تكن في ظروف مصر واثرة عهد سابق على « الغزو الرأسمالي » بل نشأت نتيجة التنمية الرأسمالية الحديثة . ويترتب على ذلك أن الطابع الرأسمالي في هذه الملكية وبالتالي في الطبقات المرتبطة بها (كبار ومتوسطو

الملاك) هو الطابع الغالب فيها . فلا يصح إذن توصيف كبار الملاك على أنهم «إقطاعيون» .

ثانياً : إن الأنشطة المالية والتجارية التي تولتها عناصر «الكومبرادورية» قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمصالح طبقة الملاك الزراعيين من أول ظهور الطرفين .

ثالثاً : إن المنشآت الصناعية التي أقيمت في المرحلة التالية لم تكن ناتج مبادرة «بورجوازية وطنية» بل ناتج مبادرة قام بها عناصر من أكبر كبار الملاك الزراعيين ذهبوا الى استثمار جزء من الفائض المستدرج من استغلال الأرض في تلك الأنشطة الجديدة . ثم أن رأس المال (البريطاني وغيره) والمصري (والمتمصر) الكومبرادوري قد اشتركا باكرأ مع أموال كبار الملاك في هذه الأنشطة الجديدة .

وقد استنتجت من هذه الملاحظات أن الطبقة المستغلة (بكسر الفين) (ولا أقول الوطنية) أصبحت في ظروف مصر «وحدة موحدة» منذ وقت مبكر كما أن الطابع الرأسمالي هو الغالب فيها . ولا يمنع هذا : أولاً أن هذه الرأسمالية المحلية ناتج تطور تم في إطار السيطرة الاستعمارية وبالتالي خضعت لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي فانسدت بعدم التكافؤ والتشويه والتحديد . ثانياً أن هذه الرأسمالية غير متجانسة من حيث حجم رؤوس الأموال المملوكة من قبل مختلف العناصر المكونة لها (أفراد وعائلات) . ليست هذه السمة الأخيرة خصوصية مصرية على الإطلاق ، بل هي القاعدة العامة في تكوين أية بورجوازية في أي قطر — سواء أكان بلداً رأسمالياً متقدماً أم متخلفاً . فتشمل البورجوازية دائماً فئات كبرى ومتوسطة وصغيرة .

وإذا كانت هذه الملاحظة حول تكوين الرأسمالية المصرية الصحيحة فإنه تترتب عليها نتائج سياسية في غاية الأهمية لعل أهمها هما الأطروحتان الآتيتان :

أولاً : إن التناقض بين «الميل الوطني» (أي الرغبة في التخلص من الحدود المفروضة على الرأسمالية المصرية من قبل الهيمنة الاستعمارية) و «الميل الاتفاقي»

(أي الاكتفاء « بالتكليف » مع الأوضاع العامة المفروضة من التوسع الرأسمالي العالمي) ليس تناقضاً بين طلبات متميزة بعضها عند بعض (مبعضها طلبات « وطنية » والأخرى « خائنة ») ، بل هو تناقض داخلي لطبقة يتغلب فيها طابع الوحدة (رغم تواجد تناقضات ثانوية بين أقسامها - وهي سمة عامة تتواجد في كسل بورجوازية إذ أن هذه التناقضات ناتجة قانون المنافسة الاقتصادية الذي يتصف به النظام الرأسمالي) . فتارة تسمح الظروف بتغلب الميل « الوطني » فتجاهد البورجوازية المحلية من أجل تحسين وضعها في النظام العالمي وتعديل شروط تنميتها في هذا الإطار (أي تعديل قواعد التوزيع العالمي للعمل في صالحها هي كبورجوازية محلية) ، وذلك دون التطلع إلى « فك الارتباط » (أي الخروج من إطار النظام العالمي) (٢) . وبالتالي فإن « الميل الوطني » هو في هذه الظروف وبالضرورة محدود الأهداف فيستحيل أن يحقق « التحرر من التبعية » (الذي يتطلب في نظري فك الارتباط المذكور) . بل إن النتيجة الموضوعية لأي إنجاز يتم في هذا الإطار هي في نهاية الأمر التعمق في الاندماج العالمي ، وبالتالي اشتداد التبعية . وسوف نرى أن تجربة بنك مصر تثبت ذلك .

ثانياً : إن هذه الأوضاع (أي عجز بورجوازيات الأطراف عن أن تقوم بالمهمة التاريخية التي قامت بها بورجوازيات المراكز) تعطي للبورجوازية الصغيرة دوراً تاريخياً لا مقابل له في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وسوف نرجع إلى هذا الموضوع فيما بعد من أجل تكييف هذه الأطروحة .

أثبتت تجربة بنك مصر صحة أقوالنا على ما يبدو لي على الأقل . فقد أنشئ هذا البنك بأموال عدد من أكبر كبار الملاك الزراعيين . ومن خلاله حاولت الرأسمالية المصرية (ولا يمكن فصل الملكية الزراعية الكبيرة عنها) أن تفرض على الاستعمار تعديلات في صالحها هي - أي البورجوازية المحلية - وشروطاً أكثر تناسباً مع الانجازات السياسية الجديدة بعد حصولها على استقلال عام ١٩٢٢ . هكذا أقيمت التعريفات الجمركية العام ١٩٣٠ وأنشئت بعض المنشآت الصناعية . ومن أجل إنجاز هذه الخطوة رحبت الرأسمالية المصرية بإشراك الأموال الاستعمارية والكومبرادورية

في أعمالها . وفي نهاية الأمر أثبتت هذه التجربة أن الانجازات التي تمت في هذا الامار لم تعد كونها متواصلة ، فلم تبلغ بالمرّة الحد الأدنى المطلوب للتخلص من «التخلف» . هكذا أثبتت هذه التجربة صحة الأطروحة التي تقول إن بورجوازيات العالم الثالث قادرة على القيام بتسمية رأسمالية كاملة على نمط ما قامت به بورجوازيات الغرب .

٤ - وإذا كان تحليل تجربة بنك مصر واستدراج الدروس منها عملية بسيطة، فإن الأمر يختلف بالتأكيد بالنسبة الى تجربة الناصرية . ولذلك لا أشك في أن نقاش مغزى هذه التجربة سوف يستمر يملا جداول أعمال جيلنا بل غالباً الأجيال التالية . ولي في هذا الموضوع ملاحظة افتتاحية أعطيها مكانة الصدارة في تحليلي . فهي تفسر ما سوف يلي من تحليل بل من حكم . وجوهر الملاحظة أن ظروف الثورة المعادية للاستعمار في جميع بلدان « العالم الثالث - أي بتعبير أدق في مناطق أطراف التوسع الرأسمالي العالمي - تعطي دوراً خاصاً وأساسياً للبورجوازية الصغيرة كطبقة بل لفئة اجتماعية لا أجد لها اسماً إلا ذلك الاسم الروسي الاصل وهو « الائتلجنسيا » .

ما هي هذه « الائتلجنسيا » ؟ أولاً لا بد من التمييز بين هذا المفهوم وبين المفهوم الدارج : « البورجوازية الصغيرة » . فليست الائتلجنسيا مرادفاً لفئة المثقفين بل حملة الشهادات الجامعية . ومع أن الائتلجنسيا تنتمي عادة الى البورجوازية الصغيرة ، شأنها شأن فئات أخرى من تلك الطبقة ، إلا أنها ظاهرة خاصة . أما البورجوازية الصغيرة فهي طبقة تتواجد في جميع المجتمعات الحديثة المتقدمة منها والمتخلفة . وعادة لا تلعب دوراً حاسماً أو حتى مستقلاً وهاماً . فالقاعدة هنا هي أن هذه الطبقة كطبقة عائمة ومتأرجحة ومنقسمة على نفسها ومتردة بين اليسار (التكتل مع الطبقات الشعبية) واليمين (العودة الى حظيرة القوى البورجوازية) على حسب الظروف .

أما الائتلجنسيا فهي ظاهرة أخرى ، خاصة بظروف مجتمعات رأسمالية الامارات . ما هي أسباب وجذور هذه الظاهرة ؟ لا بد هنا من التمييز بين

رأسمالية المراكز ورأسمالية الأطراف . فالأولى قد خلقت ظروفًا مناسبة ، جعلت من الممكن تبلور نوع من « الاجتماع الاجتماعي » . وكما سبق قولنا فإنه في هذه الظروف لا تلعب البورجوازية الصغيرة دوراً حاسماً إذ تنقسم تارة . وتحتاز تارة أخرى إما للياسر وإما لليمين بالمفهوم الانتخابي . وتختلف الظروف في أطراف النظام الرأسمالي نتيجة عدم قدرة التنمية الرأسمالية هنا على مواجهة أدنى مطالب الاغلبية العظمى من الشعب .

إن هذه الظروف تدعو الى ثورة معادية للرأسمالية بمعنى أنها ضد التنمية الرأسمالية كما تنبسط في تجربة هذا الشعب ، وهي رأسمالية تابعة ومشوهة وناقصة كما سبق قولنا . ومن هنا يظهر دور خاص وحاسم لفئة اجتماعية تطرح بديلاً للتنمية الرأسمالية وتعبّر عن هذا البديل في مشروع ايدئولوجي وثقافي وسياسي شامل وتقوم بتنظيم الجماهير الشعبية وقيادتها . ان هذه الفئة هي بالتحديد الائتلافية . واذا كان العديد من أفراد هذه الفئة هم من أصل بورجوازي صغير - بطبيعة الأمر - إلا أن هذا الطابع ليس هو ملاعبهم الجوهرية . فهناك أيضاً في بعض الظروف - أفراد ينتمون الى الائتلافية وأصولهم الطبقة بورجوازية بل وأرسطوقراطية - وبعضهم من أصل شعبي .

استخدم اذن كلمة الائتلافية على أنها مرادف « للمثقفين الثوريين » الأمر الذي يفترض تعريف كل من فئة المثقفين ومضمون توصيفهم على أنهم « ثوريون » . فالمقصود بالمثقف هو من يشترك في إنتاج المشروع المجتمعي في مجال معين من مجالات احتياجات إقامة هذا المشروع . إن مجالات هذا الإنتاج متنوعة ومتعددة فتشمل طرح المشروع السياسي والاجتماعي والقدرة على بثه في المجتمع والقدرة على القيادة السياسية المطلوبة لانجاز الهدف ، وكذلك طرح نظم القيم وأهم الافكار والتصورات التي تتكون منها الايدئولوجيا الممتشية مع المشروع المعبر ، وإنتاج الصور الفنية التي تلعب دوراً فعالاً في بث المبادئ والقيم المذكورة . الخ .

من الواضح إذن أن هذه الفئة هي فئة « نخبوية » محدودة العدد ، فلا تمت إلى طبقة البورجوازية الصغيرة (ولا فئة حملة الشهادات العليا) بصلة جوهرية . وذلك لأن البورجوازية الصغيرة كطبقة - ومهما كانت أهميتها في المجتمع في الحياة السياسية - تسمح بسمعة عدم الاستقرار وعدم الاجتماع .

أما الطابع النوري ، الذي نحن بصددده هنا فهو بالطبع تابع يتعلق بالثورة المطلوبة - أي الثورة الوطنية الشعبية - ثمة أطروحة ماركسية شائعة ومعروفة تذهب إلى أن لكل طبقة من طبقات الأمة أيديولوجيا خاصة بها تنعكس فيها مصالحها ونوعية ادراكها لها ، وإن المثقفين ينقسمون حسب هذا التقسيم الطبقي للمجتمع . فهناك من يشترك منهم في التعبير عن نظرة طبقة معينة وما يشترك في التعبير عن نظرة طبقة أخرى . وفي هذا الإطار يكون لدينا في ظروفنا التاريخية مثقفون « بورجوازيون وطنيون » ومثقفون « كومبرادور » أو « اقطاعيون » ومثقفون « فلاحون » ومثقفون « للطبقة العاملة » . . . الخ إذا كان هذا الوصف الطبقي صحيحاً .

إنني لا أرى مانعاً في هذه الأطروحة . إلا أن هذا الوصف والتبويب لا يكفيان من أجل فهم الموضوع المعقد الذي نحن بصددده . وذلك للسببين الآتيين :

أولاً : ليس من الضروري أن ترتفع كل طبقة في التاريخ إلى مستوى القدرة على طرح مشروع مجتمعي يتفق مع مصالحها وآفاقها المستقبلية . الأمر الذي يفترض الخوض في اشكالية ما هي الظروف المناسبة وما هي الظروف المانعة التي تجعل طبقة معينة قادرة أو عاجزة تاريخياً . وما هي العلاقة بين هذه الظروف وسمات الفئات المثقفة الموجودة في المجتمع .

ثانياً : إن بعض أوجه النشاط الفكري تتعدى مشكلة المضمون الطبقي . وأود أن أعود فيما يلي إلى هاتين النقطتين . من المعروف أن النظرية الماركسية

تميز بين « الطبقة في ذاتها » « والطبقة لذاتها » ويقوم هذا التمييز على عنصر الوعي والقدرة على التعبير الايديولوجي والقيام كقوة سياسية مستقلة . فالطبقة في ذاتها محدودة من قبل ظروف اقتصادية واجتماعية موضوعية (نمط الانتاج) ، بينما الطبقة لذاتها هي تلك الطبقة التي ارتفعت الى مستوى الفاعل في التاريخ . فما هي الظروف والشروط التي تساعد على تحول طبقة في ذاتها الى طبقة لذاتها ؟

لا شك أن هذا الموضوع في غاية التعقيد ، بدليل أن النظريات الماركسية في هذا المجال تعددت وتعارضت . فهناك لينين الذي ذهب الى أن الطبقة العاملة لا تستطيع من تلقاء نفسها أن ترتفع الى هذا المستوى ، فلا يتجاوز وعيها المكتسب « تلقائياً » « الوعي النقابي » (أي ادراك المصلحة الاقتصادية المشتركة في اطار قبول آليات الرأسمالية) . وبالتالي ذهب لينين الى أن « الوعي الثوري » عنصر لا بد من « ادخاله » من « الخارج » . فمن يقوم اذن بهذا الدور إن لم تكن الائتلافية الثورية (الاشتراكية) ؟ لعل الظروف الخاصة بالمجتمع الروسي تقصر هذه النظرية اللينينية (التي اعتبرها صحيحة بالنسبة الى روسيا وغيرها من بلدان ، أطراف الرأسمالية) .

إلا أن آخرين من كبار المفكرين الماركسيين الثوريين لم يقبلوا هذه النظرية . فاعتمد هؤلاء على أدلة قوية موجودة فعلاً في كتابات ماركس وفي ممارساته الثورية ليدعوا أن الطبقة العاملة الناضجة تنتج من نفسها الايديولوجيا الاشتراكية الثورية .

ثم انى غرامشي الذي تقدم باطروحة « المثقف العضوي » وكان يقصد أن الطبقات الأساسية (وفي ظروفنا المعاصرة اذن البورجوازية والبروليتاريا) تنتج من نفسها « مثقفها العضوي » القادرين على طرح المشروع المجتمعي المتكامل (هنا الرأسمالي أو الاشتراكي) . فهنا تجد المثقف العضوي البورجوازي الذي أنتج الايديولوجيا البورجوازية ، وهي ليست فقط ايديولوجيا البورجوازية بل هي أيضاً الايديولوجيا المهيمنة على صعيد المجتمع كله . الى أن تتضح البروليتاريا

لدرجة تصبح معها قادرة على طرح مشروع بديل لا يتناسب مع احتياجاتها الخاصة بها فقط بل يرتفع (هذا المشروع) الى أن يكون جواباً لمشاكل المجتمع بأكليته . هذا هو الشرط الضروري لتصبح البروليتاريا طبقة قادرة على قيادة التحول المجتمعي .

من هنا أطرح فرضية تتفق مع ما قلته عن رأسمالية المراكز ورأسمالية الأطراف .

فإذا كانت رأسمالية المراكز قد خلقت ظروفًا موضوعية أجلت آفاق التحول المجتمعي ، أي ظروفًا ألغت — ولو مؤقتًا — الحاجة الموضوعية الى الثورة الاشتراكية ، فإنه يترتب على ذلك أن فئة المثقفين الثوريين لا وجود لها في المجتمع الرأسمالي المتقدم . ليس معنى ذلك أنه لا يوجد في هذا المجتمع أفراد من ذوي الآراء الثورية ، بل معناه إن هؤلاء الأفراد لا يمكن أن يلعبوا دوراً تاريخياً قيادياً . وقد لاحظ ذلك المفكر الفرنسي جوليان باندا حينما تحدث عن « خيانة المثقفين في الغرب » (La trahison des ceers) أي اندراجهم في صفوف الايديولوجيا البورجوازية المهيمنة (وكان يقصد بالطبع اليساريين منهم) .

هذا بخلاف الوضع في بلدان رأسمالية الأطراف التي تتسم بسمة عجز المشروع الرأسمالي المحدود ، وبالتالي عدم هيمنة ايديولوجيا الرأسمالية هيمنة صحيحة كاملة . فإذا كانت هذه الظروف قد طرحت موضوعياً « الثورة » (المعادية للرأسمالية) في جدول العمل التاريخي فانها خلقت في نفس الوقت ظروفًا مناسبة لتبلور فئة « مثقفين ثوريين » (أي انتلجنسيا) . ومن هنا نفهم اختلاف النظرة بين لينين من جانب (وهو نشط في إطار مجتمع رأسمالي متخلف) وبين الماركسية الغربية من الجانب الآخر .

إن المثقف الثوري في ظروفنا هو اذن المثقف الذي يرفض الخضوع لمقتضيات التنمية الرأسمالية المندرجة في توسع الرأسمال العالمي والذي يبحث عن بديل له . وبذلك يشترك ولو بدرجات متفاوتة في الثورة الوطنية الشعبية .

أو قول بدرجات متفاوتة • لماذا ؟

لأن المجتمع الرأسمالي المتخلف لا يتكون « أساساً » من برجوازية وبروليتارية • ففي هذا المجتمع تحتل البرجوازية المحلية - وحتى محدودة في نفوذها - مكانة خاصة متأرجحة بين ميولها « الوطنية » وقبولها الخضوع « الكمبرادوري » • أما الطبقات الشعبية فهي متنوعة (طبقة عاملة محدودة وحديثة ، وفلاحون بأوضاعهم المختلفة • • الخ) واستنتج من هذه الملاحظة امرين اثنين هما :

أولاً : " إن مثل هذا المجتمع في حالة الى تبلور قوة خاصة قادرة على جمع القوى الاجتماعية المختلفة الثائرة - بدرجة أو أخرى ضد الرأسمالية كما هي في واقع توسعها العالمي (ولا أقول ضد الرأسمالية كنمط انتاج مجرد) • هذه القوة الخاصة هي الائتلافية التي لها مسؤولية تاريخية حاسمة في هذه الظروف •

ثانياً : " إن التناقضات التي تتواجد في هذا المجتمع (التناقض بين ميول رأسمالية وميول معادية لها) ، تتواجد أيضاً داخل هذه الائتلافية ، فهي لذلك غير متجانسة بل منقسمة على بعضها • وعلى هذا الأساس ذهبت الى أن منظمة الضباط الأحرار والمنظمات الشيوعية - في ظروف مصر - كانت تمثل أهم التيارات في الائتلافية المصرية المعاصرة •

إلا أن ثمة عقبة إضافية في سبيل تحليل العلاقة بين دور الائتلافية في الانتاج الأيديولوجي والظروف الموضوعية للمجتمع • وأقصد هنا كيفية عمل حساب لتلك السمات العامة بفكر مجتمع ما والتي تتعدى مضمون التعبير الطبقي •

فهناك مراحل في تطور المجتمع الانساني من حيث نمو قوى الانتاج ونمو الادراك العلمي ، سواء أفيما يتعلق بالعلوم الطبيعية أم بعلوم المجتمع • وبالتالي فهناك أيضاً مراحل في تطور الفكر نفسه • ودون الخوض في هذا الموضوع أود فقط أن أشير هنا الى المرحلتين الوسيطة والحديثة ، مفترضاً أن أولاهما هي مرحلة نمط

الانتاج الخراجي بأشكاله المختلفة (الاقطاعية وغير الاقطاعية) وثانيهما هي مرحلة التوسع الرأسمالي وما بعد الرأسمالية .

سبق أن استرسلت في هذا الموضوع (٤) وذهبت الى أن الفكر الوسيط يتصف بأنه يعطي الأولوية للبحث عن «الحقيقة المطلقة» ، بينما الفكر الحديث يعطي الأهمية للحقائق الجزئية . فالفكر الوسيط هو فكر ميتافيزيقي (فوق الطبيعة) ، على عكس الفكر الحديث الذي لا يدور بصفة جوهرية حول الاهتمامات الميتافيزيقية . الأمر الذي يجعل الدين يحتل مكان الصدارة في الفكر الوسيط ، فهو المحور الأساسي الذي تنفصل حوله جميع أشكال المعلومات العلمية والأيدولوجية . كما أنني أوضحت أن هذا الأمر ينطبق تماماً على العصر الوسيط الأوروبي (المسيحي الاقطاعي) مثلاً ينطبق على العصر الوسيط العربي الاسلامي . لا فرق بينهما في الجوهر لا من حيث طابعهما الميتافيزيقي ، ولا من حيث الكثير من تفاصيل فلسفتهما الميتافيزيقية . وقد فسرت هذا التطابق باحتياجات نمط الانتاج الخراجي (وبخاصة طابع علاقات الاستغلال فيه وهي تسم «بشفافيتها») ، وهو عنصر أساس مشترك للمجتمعين المذكورين .

ويعني ذلك أن الفكر الوسيط «موحيد» ، بل عرف هذا الفكر أيضاً التعبيرات المختلفة والمتناقضة التي تناسب تناقض الطبقات . إلا أن هذه التعبيرات نشأت في اطار الفكر الوسيط الميتافيزيقي .

وكذلك شأن الفكر الحديث الذي يقبل هو الآخر التعبيرات التي تنعكس فيها نظرات الطبقات المتناقضة ، ولو أن هذه التعبيرات تنطق أيضاً في اطار المنهج غير الميتافيزيقي للفكر الحديث .

هذا وقد أشرت أيضاً في دراستي المذكورة الى أن الدين في ذاته (سواء أكان المسيحية أو الاسلام) يتمتع بدرجة عالية من المرونة ، ويقبل تفسيرات تتماشى مع المجتمع الحديث كما قبل تفسيرات تناسب مع احتياجات المجتمع الوسيط . فالانتقال من عصر الفكر الوسيط الى عصر الفكر الحديث يتطلب إذن «ثورة ثقافية» في مجال

فهم الدين • إلا أن هذه الثورة لم تتم بعد في وطننا العربي الاسلامي ، نتيجة تخلف المجتمع بشكل عام • الأمر الذي أدى الى القول أن « الشعب المتخلف يفهم دينه فهماً متخلفاً » •

من الضروري أن نعمل حساباً لهذه الملاحظات حول طابع الفكر وسماته التاريخية • فهي تفسر لنا الصعوبة الإضافية التي تقف في سبيل تبلور اجابة ايديولوجية صحيحة تتشبي مع احتياجات الثورة الوطنية الشعبية التي نحن بحاجة اليها • بالاجاز أرى أن هناك في مجتمعنا ثلاث مجموعات من الاجابات الايديولوجية الموجودة فعلاً أو المحتملة هي الآتية :

أولاً : الاجابات التي تطرح بديلاً وهمياً من خلال « العودة الى الاصول » كما لو كان من الممكن تفادي تحديات العصر والابتعاد عن العالم المحيط وهو الأقوى • وتتغذى هذه الاجابات بالحنين العاجز الى الماضي ، وتعتمد على المنهج الميتافيزيقي والتفسير المتجمد للدين •

ثانياً : الاجابات التي تطرح بديلاً مستحيلاً من خلال تصور امكان انجاز « مشروع وطني بورتوجوازي » على نمط ما حققه الغرب المتقدم ، فتدعو الى « التغريب » (Occidentalisation-Westernisation) •

ثالثاً : الاجابات الصحيحة التي تتفق مع الاستقلالية والطابع الخلاق للمشروع الوطني الشعبي •

وقد لاحظنا أن الاجابات البورتوجوازية — في ظروف تخلف بورتوجوازيتنا وهيمنة الفكر الميتافيزيقي — قد فصلت مشكلة تجديد الدولة والاقتصاد (فقبلت في هذه المجالات الامتثال بأوروبا) عن مشكلة استحداث الفكر (فتراجعت في هذا المجال واكتفت بأخذ موقف « متحفظ ») • ومن هنا ازدواجية الفكر البورتوجوازي في مجتمعنا • هذا بينما ذهبت الى أن البديل الوطني الشعبي يتطلب جرأة تفتقدها البورتوجوازية • إذ يتطلب التجديد دون الامتثال في كل من مجال استحداث الدولة

والمتجسّم واستحداث الفكر . فهو — من خلال هذه الثورة الثقافية — قادر على التوفيق الخلاق بين جذورنا التاريخية (« الأصالة ») وبين احتياجات العصر والمستقبل (« المعاصرة ») .

هـ — اذهب اذن الى أن الحركات التي أثرت في تاريخ مصر المعاصر تتسم بهذا الطابع . لعل أجنحة الحزب الوطني القديم وحزب الوفد كانت لها أيضاً هذا الطابع (ولسنا نحن هنا بصدد نقاش هذه الملاحظة التاريخية) . وأزعم أن منظمة الضباط الأحرار والحركات الشيوعية كانت أساساً منظمات عبرت عن ظاهرة تبلور الائتلافية المصرية المعاصرة بعد الحرب العالمية الثانية . وقد اجتمع الاثنان — أي تيار الضباط الأحرار وتيار الشيوعية — في البعد الوطني الصميم ، أي رفض منزلة مصر في النظام العالمي . ولكنهما اختلفا في اتّماهما الفكري والايديولوجي ولهذا الاختلاف جذور وأبعاد ثقافية وأيديولوجية عميقة ليس هذا هو المكان لنقاشها . الا أن ظروف مصر قد أعطت الفرصة التاريخية للجناح الذي تطور فيما بعد الى « الناصرية » على خلاف ما حدث في روسيا والصين حيث صارت زمام المبادرة في أيدي الجناح « الشيوعي » الائتلافية .

فلا شك أن التجربة الناصرية نشأت وتطورت بدافع وطني صميم . ويكفي أن نقرأ الكتاب الأخير الذي أصدره محمد حسنين هيكل حول عام ١٩٥٦ لادرأك ذلك (٥) . فقد أثبت جمال عبد الناصر عبقرية صحيحة من هذه الناحية وبصيرة طويلة البال وشجاعة فادرة وذكاء نافذاً ودقة في الحس . وقد جعلت هذه المزايا منه أحد كبار أبطال تاريخ مصر والعالم الثالث المعاصر .

هذا هو الجانب الايجابي . ولكنه لا يمثل الا نصف القصة . فهناك جانب آخر هو الجانب الايديولوجي للتيار الناصري في الائتلافية ، أو بتعبير أدق نقصه في هذا المجال . وهو أمر معترف به إذ أن جمال عبد الناصر نفسه قال عنه إنه لم يكن لديه مشروع اجتماعي معين بل « تعلم » من التجربة . الا أن النقص الايديولوجي يعبر دائماً عن أيديولوجيا ضمنية تتلخص هنا في أن الناصرية ورثت الكثير من الأفكار

السائدة في بعض الأجنحة المتخلفة للمجتمع المصري . ولا أقول أن هذه الأفكار صبرت عن أيديولوجيا البورجوازية الصغيرة بصفة خاصة . فهي أفكار انعكس فيها التخلف الثقافي للمجتمع المصري في مجموعة . وقد وقعت هذه الأفكار المتخلفة سداً حال دون قبول الأفكار المستحدثة . ومنها الماركسية . فقد وقعت هذه الأفكار مانعاً أمام نزوح الوعي بأهمية استقلال تحرك الطبقات الشعبية كما تعللت بالآمال الوهمية في « المستبد العادل » ورفض الديمقراطية ، وغذت العداء إزاء الماركسية . . . الخ . هي إذن في نهاية الأمر أفكار لها نصيبها في وضع حدود التجربة الناصرية وازعاجها . ولذلك ينبغي تواصل النقاش حول جذور التخلف الأيديولوجي في المجتمع المصري (٦) .

يبقى بعد ذلك نقاش طبيعة انجازات الناصرية : آكانت خطوة نحو الاشتراكية أم تنمية رأسمالية بحتة ولو بخصوصيتها (مثل تغلب ملكية الدولة) ؟ هنا تختلف الآراء والاحكام .

ودون العودة الى تفاصيل هذا الجدل الذي أرى التواصل فيه أمراً ضرورياً أود فقط أن أبدي رأيي بإيجاز في النقاط التالية :

أولاً : حققت الناصرية عدداً من الإصلاحات الإيجابية والتقدمية التي كان لا بد من القيام بها في ظروف مصر . ومنها أساساً الإصلاح الزراعي ثم تأميم المؤسسات الأجنبية والمصرية الكبيرة . إن أي نظام شعبي وضع أمام نفسه هدف بناء مجتمع اشتراكي كان سيضطر هو الآخر أن يبدأ بهذه الإصلاحات . إلا أن نظاماً شعبياً حقيقياً كان أيضاً سي طرح هذه الإصلاحات في إطار تطلع يفتح على آفاق أبعد . فقد كان سيضعها أولاً في إطار « فك الارتباط » (أي التحرر من العمل بمقتضى معايير الرأسمالية) وكان سيهتم ثانياً بنتيجة ممارسات من شأنها أن تقوي العنصر الديمقراطي بحيث تقدم ملكية الدولة لتتحول الى ملكية الشعب فعلاً . إن هذين الشرطين لم يتحققا بعد . وبالتالي أصبحت هذه الإصلاحات رأسمالية الطابع تمثل نقلة من مرحلة رأسمالية الى مرحلة رأسمالية ثاقية (هنا في ظروف مصر من رأسمالية زراعية الى رأسمالية صناعية) .

ثانياً : قلت في مكان آخر^(٧) إن هناك تماثلاً بين تجربة محمد علي وتجربة الناصرية . ولو أنها تمتا في ظروف داخلية وخارجية مختلفة بالطبع . فقد أراد محمد علي أن « يبنى » مصر رأسمالية دون الاعتماد على الطبقة التي تستطيع أن تقوم بهذه المهمة التاريخية - أي البورجوازية ، مهما كانت جينية . وكذلك أراد ناصر أن يبنى الاشتراكية من فوق ، أي دون السماح بأن تنتقل المبادرة إلى أيدي الشعب ، صاحب الوحيد للمشروع الاشتراكي . هناك طبعاً أسباب موضوعية تفسر جزئياً هذين الخيارين التماثلين : جينية البورجوازية في أيام محمد علي ، تخلف المجتمع المصري في أواخر عهد الملكية . على أن هناك أيضاً أسباباً أيديولوجية ليست هي مجرد انعكاس للأوضاع الموضوعية بل تتسم بقدر من الاستقلالية . وأقصد أن تخلف الفكر المصري أصبح عنصراً هاماً في عرقلة التطور .

ثالثاً : أدت هذه الظروف إلى انجاز نوع من النظام الرأسمالي هو رأسمالية بيروقراطية ، على خلاف النموذج « التقليدي » الذي تغلب فيه أشكال الملكية الخاصة على أشكالها الحكومية .

هناك من يذهب إلى أن هذه الرأسمالية كان يسكنها أن تتطور نحو اشتراكية من خلال تزايد تدريجي لدور الشعب . لا ريب أن هذا الاحتمال كان وارداً ، خاصة وأن الوطنية الصحيحة للنظام واصطداماته المكررة مع الاستعمار كان يحتمل أن تدفع تدريجياً في اتجاه تطور نظام الحكم وممارساته ، إلا أن هذا الاحتمال لم يتحقق حتى آخر أيام الناصرية .

إن التجربة الناصرية (وكذلك تجارب أخرى مماثلة في العالم الثالث المعاصر) قد أثبتت أن الرأسمالية البيروقراطية لا تمثل نمطاً ثابتاً للتطور الرأسمالي فإما أن تكون مرحلة انتقالية تنفتح فعلاً وبشكل سريع على مرحلة شعبية (ولا أقول اشتراكية)^(٨) ، أو تتحول - تحت ضغوط النظام الرأسمالي العالمي - إلى نمط « تقليدي » للرأسمالية المتخلفة . وهذا ما حدث في مصر من خلال الانفتاح .

رابعاً : نستدرج مما سبق أن بنية الناصرية - بحدودها التاريخية المذكورة - كانت حاملاً للتطور اللاحق . فلم تأت الساداتية نتيجة « ثورة مضادة » بل نتيجة « انزلاق » له جذوره في الناصرية نفسها . وقد سبق أن أشرت الى أن « انقلاب » السادات تم دون أن تدرك البلاد مغواء ودون أن تقوم الجماهير الشعبية في مواجهته (٩) .

لعبت نظرية « الطريق غير الرأسمالي » دوراً سلبياً أساسياً في زيادة الالتباس حول طبيعة النظام وتطلعاته . فلم تساعد هذه « النظرية » على تبيان الشروط اللازمة لكي يدخل فعلاً مجتمع من مجتمعات العالم الثالث المعاصر في مرحلة الانتقال نحو الاشتراكية . فلم تذكر هذه « النظرية » مفهوم فك الارتباط ، بل تجاهلته تماماً . كما أنها لم تشر اشكالية الديمقراطية الشعبية إغارة جادة . فلا ريب في نظري أن هذه النظرية لم تعد كونها أكثر من مجرد تبرير نظري للممارسات النديولوجية السوفيتية في مرحلة ما ، على الرغم من أن مساندة السوفييت لنظم بوجوازية كانت تواجه عداوة الاستعمار ما كانت تتطلب مثل هذا الكلام .

لم ترفض القوى التقدمية المصرية في وقتها هذه النظرية بل لم تعد تحفظات جادة في شأنها . العكس هو الأقرب الى الصحيح للأسف . إذ أن الغالبية العظمى من جميع تيارات اليسار والقوى التقدمية المصرية تحمست لهذا الكلام السطحي الذي لم يرفضه إلا أفراد قليلون لم يكن لهم وزن حقيقي في مجال الممارسة السياسية .

الهوامش

- ١ - لعل القارئ يجد في أهم كتبي المنشورة بالعربية (التطور اللامتكافئ) ، دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤ ؛ الطبقة والامة في التاريخ والمرحلة الامبريالية ، دار الطليعة بيروت ١٩٨٠ ، وجهات نظري في موضوع التوسع الرأسمالي العالمي والتبعية ... الخ .
راجع ايضا « أزمة المجتمع العربي » (دار المستقبل العربي - القاهرة ١٩٨٥) : الفصل الاول (المركز والاطراف) ، والثاني (فك الارتباط) ، والثالث (الازمة العالمية الراهنة) - وكذلك « حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية » . (المستقبل العربي - ١٩٨٦/١١) .
وقد تناولت اشكالية الاشتراكية في كتاب يصدر قريبا في دار المستقبل العربي (بيروت) تحت عنوان « ما بعد الرأسمالية » ، راجع خاصة الفصول الرابع (ماهية وازمة وطبيعة الاشتراكية ..) والخامس (فك الارتباط) والسادس (اصلاح النظام العالمي) .
- ٢ - راجع كتابي من مصر الناصرية الذي صدر عام ١٩٦٢ باللغة الفرنسية . وتؤكد تماما دراسة علي بركات (تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٢ - ١٩١٤ - دار الثقافة الجديد ١٩٧٧ - القاهرة) وجهة النظر التي اذاع عنها هنا .
- ٣ - ليس هنا المكان لنقاش مفهوم فك الارتباط وابعاده الاستراتيجية ومضمونه العيني ... الخ . راجع في هذا الموضوع كتابي « أزمة المجتمع العربي » (الفصل ٢) .
- ٤ - انظر « أزمة الفكر - العربي الاسلامي المعاصر » - مقال في مجلة الفكر العربي عام ١٩٨٧ - بيروت .

٥ - نشرت مقالات محمد حسنين هيكل في سلسلة صدرت في جريدة الاهرام خلال شهر نوفمبر ١٩٨٦ .

٦ - ليس هنا المكان للتوسع في موضوع البعد الثقافي في التطور الاجتماعي . تناولات بعض اوجه هذه المشكلة في « أزمة المجتمع العربي » (خاصة الفصول ٥ الى ١٠) . راجع ايضا في كتابي « ما بعد الرأسمالية ٤ » الفصل الثامن (رسالة الماركسية في آسيا وافريقيا) . راجع ايضا مقالي (البعد الثقافي في مشكلة التنمية ، تأملات في أزمة الفكر العربي المعاصر) الذي سيصدر قريبا في مجلة « الفكر العربي » .

٧ - أزمة المجتمع العربي - الفصل الثامن .

٨ - لسنا نحن هنا بصدد نقاش اشكالية الاشتراكية . اود فقط ان اشير هنا الى ان أطروحتي في هذا الصدد هي ان الثورة المعادية للرأسمالية تفتح مرحلة تاريخية طويلة تتسم باستمرار النضال بين القوى الاشتراكية والقوى الرأسمالية وقوى ثالثة اسميتها « الدولة » اي مركزية الدولة في مجتمعات بعد الرأسمالية: انظر: التنمية والتوسع العالمي للرأسمالية (مقال مذكور اعلاه) وكتابي « ما بعد الرأسمالية » .

٩ - راجع : تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر . الطليعة ١٩٨٥ .

٤-٣- دور التنمية الثقافية

في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة *

مقدمة :

يمثل تصاعد الهيمنة الحضارية الغربية على العالم ، بداية قطيعة تدريجية عنيفة في سيادة كل الثقافات غير الأوروبية ، وبداية تحليل بنياتها الأساسية . وترتبط جل المشكلات المطروحة على الثقافة العربية اليوم ، سواء ما تعلق منها بالتنمية أو الهوية ، بهذه القطيعة ولا تفهم بدونها ، الأمر الذي وضع المجتمع العربي اليوم ، في مواجهة فكرية وضميرية واجتماعية وروحية . وهي مواجهة تفقده القدرة على إدراك واقعه والتفكير بمستقبله ، وتحتصر نشاطه وجهوده في الصراع من أجل حماية الذاتيات المتنافية ذهنياً أكثر منها مادياً ، ووهمية أكثر منها موضوعية ، تحرم من رؤية الخطر أكثر مما تحمي منه .

وعندما تفقد الأمة توازنها الداخلي ، ويئس استقرارها الروحي والنفسي ، كما حدث مع الأمة العربية ، يظهر الخوف من السيطرة الخارجية ، ويصبح النضال ضدها ، بقصد الدفاع عن النفس ، وحفظ كيان الأمة وهويتها المهددة بالفقدان ، المعيار لكل الخيارات والاصلاحات الاجتماعية والباعث لها . وتصبح المواجهة الأساسية بين المدنية الغربية ، الرافضة لوجود الآخر ، والمدنية العربية الطامعة الى المشاركة مع غيرها من الثقافات ، في صنع الحضارة العالمية ، على مستوى المشاركة

(١) بحث القاه د. كامل عمران ممثلاً عن سورية في ندوة « مستقبل العالم الاسلامي الثقافي من خلال واقعه المعاصر » الذي نظمتها المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة وجامعة القرويين خلال الفترة من ٥ - ٧ تشرين الاول ١٩٩٣ بمدينة فاس بالمغرب . ونحن نضعه هنا مع قليل من التعديل بما يتناسب والكتاب .

الإيجابية لا الاستهلاكية ، من خلال انشاء الجماعة في الذهن كما يفترض أن تكون
وكما يجب أن تكون في الواقع .

ويستدعي هذا الانشاء ، الكشف عن منابع الروحية والمادية ، الثقافية
والاجتماعية والاقتصادية التي تمتلكها الحضارة العربية . وتلعب الثقافة دوراً بارزاً
في هذا المجال ، فهي تلخص تجربة المجتمع ووعيه بذاته ومحيطه ، وسجل للقيم
الأساسية التي تحكم الممارسات المجتمعية ، إلا أن أخذها كميدان رئيسي لطرح
مسألة التنمية ، لا يعني أنها تستطيع وحدها إنجاز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،
ولكنه يعني في الواقع ، تحديد علاقة الثقافة بالتنمية ، ودورها فيها ، من حيث
قدرتها على توفير القيم والمفاهيم الحافزة على التغيير الشامل . فدور الثقافة متكامل
مع سائر الأدوار في عملية بناء المجتمع وتحديثه . لأن فعالية أي منظومة ، أصبحت
تتوقف أكثر فأكثر على فعالية النظام الاجتماعي ككل .

لقد بقي الاهتمام بالثقافة لذاتها ضعيفاً في المجتمع العربي . وعدت أقل قيمة
في إحداث التغيير المجتمعي ، من العوامل الاقتصادية والسياسية ، على الرغم من أن
الحوار ما يزال يدور في المجال الثقافي . ولم يهتم المتحاورون بالثقافة إلا من زاوية
قدرتها على دعم ممارستهم السياسية والاجتماعية ، مع العلم أن المطلوب ، دراسة
مكانة الثقافة في البناء الاجتماعي ، ودورها ووظيفتها في التنمية الشاملة ، التي تسهم
في بناء نموذج حضاري عربي أصيل ، تزدهر أصالته بحداثته وتطوره ، وتأخذ
بحداثيته المبادئ الخلقية والقيم الأساسية ومعاني الرسالة الإنسانية المتجددة في
أصالته ، رسالة الكرامة والخير والسلام ، والعلم والتقدم والمساواة للعالم ، في وجه
الذل والشر والعدوان ، والجهل والتخلف والفرقة .

٤-٣-١١ - حول معنى الثقافة :

تعددت معاني الثقافة وتنوعت ، بقدر اتساع الساحة التي تغطيها النشاطات
الثقافية لتشمل كل نواحي الحياة الاجتماعية .

ومن المفيد قبل مناقشة تلك المعاني ، العودة الى اللغة العربية لمعرفة دلالات كلمة « ثقافة » واستعمالاتها اللغوية .

يقال « ثقّف الشيء » - وهو سرعة التعلم ، ابن دريد : ثقّف الشيء حذقه ، وفي حديث الهجرة : هو غلام لقن ثقّف أي ذو فطنة وذكاء ، والمراد أنه ثابت المعرفة مما يحتاج اليه » (١) .

والثقاف هو الخصام والجلاد وما تسوى به الرماح . وثقّفه تثقيفاً : سواه . وثاقفه : غالبه فغلبه في الحذق ، وأصل الكلمة « ثقّف » يحمل معنى التهذيب والصقل والإعداد ، وهنا تكون الثقافة عملية رعاية وإعداد مستمر للعقل والروح البشرية .

وليس هنا مجال التوسع في تتبع تطور هذه الكلمة بألفاظها ومعانيها الى يومنا الحاضر ، وإنما نكتفي بالإلماح الى دلالات الحذق والفطنة والادراك مع الخصام والجلاد ، أي الجهد والكفاح وتسوية الرماح للفوز ببلوغ الغاية ، وإدراك القصد . وهذه جميعها تؤكد أن « الثقافة » تعني العبقرية الأساسية مضافة الى الطبيعة ، بغية تحرير معطيات الطبيعة وإغنائها وتنميتها ، وذلك بالأعمال والتقانات الموائمة . وتعني من ناحية أخرى ، انكباب الانسان بصورة منهجية على تنمية ملكاته الفطرية ، بدراسة الآداب والعلوم والفنون ، والملاحظة الشخصية والتفكير .

أما الثقافة عند علماء الاجتماع فتأخذ معاني متعددة :

فهذا « تايلور » في كتابه « الثقافة البدائية » يعرفها بأنها « ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة ، والاعتقاد والفن ، والقانون ، والأخلاق ، والعرف ، وأية قدرات وعادات أخرى يكتسبها الانسان بوصفه فرداً في المجتمع » (٢) .

ويتفق مع هذا التعريف للثقافة « رالف لنتون » الذي يرى أنها ذلك « الكل » الذي تتداخل أجزاؤه تداخلاً وثيقاً .

أما « وليم أوجيرن » فيفرق في الثقافة بين مجالين « الثقافة المادية » و « الثقافة المتكيفة » (٣) .

وعدّ « صموئيل فون بوند ورف » في القرن السابع عشر أن الثقافة تجاوز للطبيعة ، وهنا تصبح الثقافة عملية تهذيب أو تثقيف « الطبيعة » أو الفطرة ، أي ما يسميه العرب الأدب ، وما أطلق عليه كتاب القرن السادس عشر في أوروبا بتدريب العقل ، ووصفه « فولتير » بتكوين الروح ، ثم عدّه « كنت » و « هينغل » و « نيتشه » فيما بعد مظهراً للوعي البشري .

أما « هيلدر » فكان أول من استخدم الثقافة بمعنى السمات التي تميز أمة عن أخرى ، فأصبحت تعني الهوية القومية وارتبطت بها .

أما معنى « الثقافة » من منظور إنساني فقد ارتبط معنى الكلمة بالأصل اللغوي لكلمة (Culture) في اللغات الأجنبية وهي كلمة تعني تعهد النبات وحرثه ورعايته حتى يثمر . ثم استعملت الثقافة مجازاً بمعان متلاحقة : فكانت تعرب في العصور الوسطى عن المشاغل اللاهوتية والكلامية ، إلى أن شغف المفكرون في القرن الثامن عشر بفكرة التقدم والأنوار الموسوعية وأولع القرن المنصرم بمستقبل العلم والحضارة ونمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية اهتمامات التنمية ومشكلات الفضاء والتلوث ، والايديز ، والحرب والسلام ، وأسلحة التدمير الشامل ، والنظام العالمي الجديد ، وأتى لئله أن يكون جديداً إذا لم يغيّر العتاة ما في نفوسهم حتى تتغير الآفاق .

وكان من اهتمام العالم بالثقافة أن اعتمد مؤتمر (مكسيكو سيتي ، ١٩٨٢) العالمي بشأن السياسات الثقافية تعريفاً للثقافة بأنها « جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها ، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات » (٤) .

ويتفق هذا التعريف للثقافة مع التعريف الذي قدمه مؤتمر وزراء الثقافة العرب
عام ١٩٨٥ (٥) .

ولا تزال كلمة « ثقافة » تستخدم كمفهوم عام يطلق على ظواهر مختلفة ،
فقد تستعمل لتمييز ميادين ذهنية ومادية مختلفة ، فيقال ثقافة سياسية وثقافية بدنية ،
أو لتمييز أنماط سلوك أو خصوصيات قومية ، فيقال مثلاً ثقافة العرب روحية
وثقافة العرب عقلية ، أو لتحديد مكانة اجتماعية ، فيقال هذا مثقف وذلك أمي ،
أو لوصف جزء من النشاط الثقافي ، فيقال ثقافة عمالية وثقافة فلاحية ، أو لوصف
مواقع سياسية ، فيقال ثقافة تقدمية وثقافة رجعية ... الخ ...

كما يمكن للثقافة أن تستعمل كتعبير عن وظائف اجتماعية ، وعندئذ يتحدث
المراء عن أثر الثقافة في سلوك الفرد أو الجماعة ، أو في تطور الإنتاج والمجتمع .
لقد كاد معنى الثقافة أن يعم كل المسالك في كل الممالك . فعدت ألعاب الفكر
كاشنطرنج ، وألعاب الجسد كالألعاب الأولمبية وما يحاكيها ، واقعاً ثقافياً . ثم اتسع
مفهوم الثقافة ليشمل سلوكية واجتماعية ، فصار فسن المائدة ، والأزياء الرفيعة وما
إليها ، موضوعات ثقافية ، ورأى (ت.س. اليوت) أن المطبخ المزدهر شكل
من أشكال التعبير الثقافي (٦) .

٢-٣-٤ - خصائص الثقافة :

بعد تحديد خصائص الثقافة أمراً لازماً لا غنى عنه ، لتحديد دور التنمية
الثقافية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة . ولهذا نجتهد في تحديد
أبرز خصائص الثقافة ، وأكثرها فاعلية وهي كما يلي :

(١) تمتاز الثقافة بأنها أول نشاط اجتماعي لأي مجتمع إنساني (٧) ، يكتسبها الفرد
بحكم انتمائه لمجتمع معين ، فالإنسان وحده يضع الرموز والأنظمة التي
تنعكس عليها قيمه واتجاهاته . وهي ما يميز الجماعة البشرية عن غيرها من
التجمعات الأخرى . فهي تخلق من جراء الاستقرار ، أو كما يقول « ابن

خلدون : « التساكن » أساس العمران والاجتماع البشري . وتقوم أيضاً بتوثيق الروابط الاجتماعية عن طريق توسيع التبادل بين أفراد أو جماعات منطقة معينة .

(٢) والثقافة نشاط فردي ، لأن عملية الصقل والتهديب تتعلق بفرد معين . أو بمجموعة من الأفراد لكل منهم شخصيته المستقلة ، والناتج الثقافي مرتبط عضواً بالفرد الذي أبدعه ، بعكس الناتج العلمي الذي يفقد ارتباطه بشخصية مكتشفه بمجرد شيوعه وأعتراف الناس به . ولا يتسنى بلوغها إلا لنخبة مختارة .

(٣) الثقافة مظهر للوعي^(٨) الذي يستوعب الإنسان من خلاله العالم ، ويفهمه ويجعله قابلاً للتمثل في الذهن . وهي أيضاً استجابة لواقع موضوعي ، قائم خارج الذهن . بيد أن هذا الوعي وذلك الواقع لا يخلقان ثقافة إلا عبر المجتمع والجماعة ، باعتبارهما صيرورة تاريخية ، حيث يصبح الوعي الذاتي وعياً جماعياً ، ويصبح الواقع الموضوعي واقعاً تاريخياً ، ومن هذه العلاقة الاجتماعية والتاريخية بين الوعي والوجود ، يولد واقع جديد ، نسميه الثقافة ، التي هي المجتمع نفسه وقد أصبح وعياً .

(٤) الثقافة ليست كتلة جامدة ، ولا ماهية ثابتة ، ولا عقلية متحجرة ، وإنما علاقة تؤثر مستمرة ، وثمره هذا التوتر الدائم بين الوعي والواقع ، والذات والموضوع ، والحاضر والمستقبل . وبقدر ما تنجح الثقافة في إعطاء حلول إيجابية لهذا التوتر دون إلغائه ، وهو مصدر وجودها ، تؤسس لمجتمع مدني ، وتضفي عليه الاستقرار والتقدم .

(٥) تشكل الثقافة ضمن النسق الاجتماعي العام ، نسقاً فرعياً متميزاً ومستقلاً ، يتفاعل مع بقية الأنساق الفرعية الأخرى ويتطور معها وبها^(٩) . ويقوم في إطار إعادة إنتاج الاجتماع البشري كاجتماع مدني ، بوظائف خاصة ، أهمها الإبداع العقلي والابتكار ، اللذان يشكلان عاملين أساسيين من عوامل

التجديد الاجتماعي ، والاتصال الذي تقوم عليه وحدة الجماعة العيقة ،
وتوحيد الأنساق الفرعية التي تؤلف المجتمع عن طريق توحيد الأنساق العقلية
التي تحكمها . فالثقافة تغذي الأنساق الاجتماعية كلها بقيم مماثلة ، فتخلق
نسيجاً اجتماعياً واحداً قادراً على إعادة إنتاج نفسه بشكل متكامل في أي نقطة
يتعرض فيها للفساد (١٠) .

(٦) وتقوم الثقافة بتكوين العقل ، أي جملة الطرائق والمعايير التي تحكم رؤية
الإنسان لواقعه وتنظيمها وتحدد كيفية استيعابه لهذا الواقع ، عندما تحدد
وظائف المنظومات الثلاث : المعرفية والمعيارية والرمزية .

(٧) ولا توجد الثقافة ولا يمكن أن تزدهر إلا في إطار مجتمع موحد ، أي أن
الثقافة كعملية تاريخية مستمرة ، هي عملية إنتاج وحدة الجماعة واستمرارها
في الوعي . حيث يتطور النسق الثقافي بقدر ما تتطور علاقات الجماعة
الداخلية ووحدها وتواصلها ، أي بقدر ما يتيح توازن المصالح الاجتماعية
المتعارضة استقراراً نسبياً يسمح بتحسين طرائق إرضاء الحاجات العامة
وتهذيبها .

تلك هي بعض خصائص الثقافة التي تشكل أليات فاعلة في أي عمل
تنموي . فإذا أحسن استخدامها ، ساهمت إيجابياً في التنمية الاجتماعية
والاقتصادية الشاملة ، وإذا لم يحسن استخدامها شكلت عوائق كابحة
لعملية التنمية .

٣-٣-٤ التنمية الثقافية وعلاقتها بالتنمية الشاملة :

قاد التأمل النقدي لتجارب التنمية السابقة ، إلى حقيقة أن تلك التجارب قد
دخلت في طريق مسدود ، لأنها تجاهلت الواقع الاجتماعي لشعوب البلدان النامية ،
وما يتضمنه هذا الواقع من قيم ثقافية وروحية وغيرها .

فالتنمية تعني في آن معاً التوسع الكمي والنوعي ، وتحقيق الازدهار لأفراد المجتمع . والعوامل الثقافية ضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية وغيرها (١١) .

وتبرز أهمية التنمية الثقافية وادخالها في صلب عملية التنمية الشاملة ، من خلال موافقة الأمم المتحدة على قرار المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية (مكسيكوسيتي ، ١٩٨٣) ، المتضمن الاعلان عن « العقد العالمي للتنمية الثقافية » (١٩٨٨ - ١٩٩٧) (١٢) . لأن الثقافة في رأينا جسر يصل الطبيعة بالحضارة ، جسر يربط الطبيعة وهي الكون الذي نجاهه حيالنا ، ونجدنا حياله ، يربطها بما يبدأها ، بهدفها الذي هو الغاية الحضارية التي يريدها الانسان لعالمه ووجوده في الأرض .

ودعا المؤتمر الى عد « الثقافة جزءاً أساسياً من حياة كل فرد وكل جماعة ، وأن التنمية التي ينبغي أن تتخذ من الانسان غاية لها - ينبغي بالتالي أن تنطوي على بعد ثقافي » (١٣) . وحفز القدرات الابداعية للانسان وتنمية ثقافته ، التي تعني اثرها واتاحتها لكل فرد في المجتمع ، لأن دور الثقافة يتجلى في تكوين الشخصية الفردية وتناسقها ، وفي الحفاظ على خصائص الأمة وهويتها وتماسكها ، وأمنها وسلامتها وصياغة مستقبلها (١٤) . ومن هذا المنطلق فإن الحياة الثقافية لمجتمع ما ، تعبر بوضوح عن نظرة المجتمع الى نفسه ، وأعماله السلوكية وقيمه ومعتقداته .

وثمة نظرة فاحصة لثقافتنا العربية ، في هذا الزمن المخاض ، نجدها ثقافة معقدة ، متفاعلة حارة ، حائرة ، شأنها شأن وقائمتنا القيمية كافة ، وعلى الصعد كلها . وهذه الثقافة الحية رباعية الأبعاد ، في أقل تقدير . ثقافة تقليدية ومعاصرة ، وثقافة النخبة والجمهير (١٥) .

إن هذه الثقافة بعناصرها الأربعة ، أمام امتحان عنيف ، وعلى قدرتها في هذا الامتحان يتوقف مستقبل الأمة العربية . ولهذا فإن تنمية هذه الثقافة ، بشكل هدفها أساساً في حياة الأمة العربية ، وجمعها قادرة على دخول المواجهة الحاسمة مع ذاتها

أولاً ومع الآخر • فلا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم • وتتمثل تنمية الثقافة العربية بما يلي :

١ - تنمية الهوية الثقافية العربية ، من خلال التعريف بالتراث الثقافي العربي ، وتوضيح معانيه على نحو ما كان في الماضي ، وثانيهما ، تجديد هذا التراث وإحيائه ، وربطه بالحاضر والمستقبل ، ودمجه بالحضارة العلمية الثقافية الحديثة • والتخلي عن فكرة أن الثقافة والعلم على طرفي نقيض ، وأن العلم يشكل تهديداً للثقافة (١٦) • إن تكاملية العلم والثقافة في هذا الإطار الجديد للتنمية ، ليس فقط أمراً بديهياً ، وإنما هو أيضاً عامل حاسم ومصدر الرأى لجميع المجتمعات • فالأصلالة ليست في الماضي وحده ، ولكنها في توليد صيغة ثقافية مستقبلية ذاتية ، من خلال الماضي والحاضر ومن أجل المستقبل • أي اكتشاف الصيغة الثقافية الذاتية التي تلبي حاجات المجتمع الخاصة •

فالثقافة التقليدية مثلاً ، ثقافة تراثية • تليدة لا تتقوى جذورها عن جذور هويتنا القومية ، وشخصيتنا التاريخية • فهي نسبنا الولادي ، لم يكتب لنا اختياره ، وليكننا قبلناه ، فالتزمنا به ، كما يفهم « سارتر » معنى الالتزام • والثقافة التراثية ، هي ما تلقى من المتسدرين الثقافيين رفضاً قاطعاً كان جذيراً بالتقدير والقبول له أنه بشي ، كله أو جلّه ، على أساس المعرفة الدؤوب ، والنقد السليم • ولكن تطرف فريق من الآبقين إنما ينبثق في الغالب من عقيدة الدونية ، أو تشاد بلهات وراء (خالف تعرف) ويجري متعجل نحو الشهرة ، ولو كانت في خواء • ولئن ساء لنا تقويم بعض ما فيه ، فإن الأساطير ذاتها بعض محبب في تراث الشعوب ، ومجلى مريح في أشواق التخيل الغني العذب •

٢ - توجه منظومة الثقافة نحو الداخل في صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، انطلاقاً من كونها قادرة على تكوين العقل • والابداع العقلي والابتكار ، وتغذية الإنسان بقيم متناثلة ، ومن ثم توحيداه • إضافة الى امكاناتها في اعطاء حلول ايجابية ، للتوتر الحاصل بين الحاضر والمستقبل • والعمل على اخضاع العلاقات

الخارجية لمنطق التراكم الثقافي الذاتي . ولعل تنمية الثروة البشرية من أهم المشكلات التي تعترض التنمية الثقافية في أيامنا هذه . فالشرط الضروري من أجل تنمية شاملة ، هو الوفاء بحاجات الإنسان الأساسية لا استعباده ، لأن إعطاء الحاجات الأساسية الأولوية ، والوفاء بها ، يجعلان التنمية تنجح نحو الداخل (١٧) .

٣ - تحقيق ديمقراطية الثقافة وزيادة المشاركة فيها . فالأمة هي التي تخوض معركة الاستلاب الثقافي ، وليست النخبة المثقفة وحدها التي وقعت أحياناً في مزالق الاغتراب والتواطؤ . الأمر الذي يستدعي مشاركة الشعب العربي في بناء الصيغة المناسبة للثقافة العربية المنشودة ، وتوفير الخدمات الثقافية اللازمة لذلك . كما أن المشاركة في الحياة الثقافية هي تعبير عن المشاركة في الحياة العامة . ومن ثم دون ممارسة فعالة للحقوق الثقافية لن تكون ديمقراطية ثقافية حقة ، بل ربما لن توجد على المدى البعيد ديمقراطية سياسية أو تنموية .

إن تنمية الثقافة يتطلب قدرة عقلية إبداعية عند الإنسان . وهذه لا يمكن أن تنمو وتزدهر إلا في أجواء الديمقراطية الشاملة ، التي تكفل حرية إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار . ففي الحديث الشريف « إذا لم يبق في أمتي من يقول للظالم يا ظالم فقد تودع منها » . وقول الخليفة عمر رضي الله عنه : « أصابت امرأة وأخطأ عمر » كلها شواهد على حرية التفكير وضرورته ، لكي يعيش الإنسان كريماً كما أراد الله تعالى « ولقد كرمنا بني آدم » (١٨) .

٤ - تنمية الحوار الداخلي في إطار الثقافة العربية . فالوحدة لا تنفي التنوع الثقافي بل تفترضه ، غير أنها تنفي التعدد الثقافي وصراعه . وما السمات الخاصة بكل بلد عربي سوى مظاهر لتيار ثقافي واحد . تيار الثقافة العربية الذي تزدهر في إطاره ثقافات متنوعة .

٥ - تنمية الحوار مع الثقافات الأخرى . « حوار الثقافات » إن تنمية الهوية الذاتية الثقافية يجب أن لا يعني التقوقع والانعزال ، بل تحقيق التبادل والتفاعل الثقافي مع الشعوب الأخرى . فالهوية الذاتية الثقافية بكل أمة لا يمكن أن تثبت

دون التعرف على الثقافات الأخرى والتفاعل معها ، بل والإسهام في بناء ثقافة عالمية مشتركة ، عن طريق الحوار وليس عن طريق القوة . ويؤدي سيطرة نموذج ثقافي وحيد في العالم إلى إفقار التجربة الإنسانية ويلغي حوار الثقافات .

تلك هي أهم واجبات الثقافة العربية في الوقت الحاضر . فإن أفلحت في تحقيق هذه أنقذت الإنسانية من الهلاك والدمار ، والارتخاص ، والابتذال والخلاعة ، ورفعتها إلى مراتب السمو والرفعة ، وساهمت بشكل فعال في تنمية شاملة هدفها الإنسان الذي خلقه الله تعالى في أحسن تقويم ، وسخر له ما في السموات والأرض ، « وهو الذي جعلكم خلائف الأرض » (١٩) .

فهل تتمكن الثقافة العربية من جعل الإنسان يمي إنسانيته وانجاز طبيعته ، ليظفر في الدنيا والآخرة .

خاتمة

ركزت استراتيجيات التنمية على مظاهر الحداثة دون جوهرها ، ولم تستطع أن تراكم الخبرات بقدر استهلاكها ، واستجلاب مظاهر الحداثة الباذخة ، وعدم توظيفها تأسيسياً وبنوياً ، وإنما رأت في الغرب نموذجاً تنموياً جاهزاً ، وتحوّلت التنمية إلى مجرد تحديث مادي صرف ، بلا سند من تحديث عقلي متوازن . مما أدى إلى تدمير أسس الواقع المنظور ، والتجربة العلمية باسم أيديولوجية علموية ، والغاء نظام أخلاقي باسم تحررية متمحورة حول إرضاء الرغبات الفردية ، تنفي كل مكانة لمفهوم الواجب ومفهوم الحق المرتبط به ، وتدفع إبداعية المخيلة في ممارسة اقتدائية استنساخية فاقدة كل عوامل الاتساق والاتسجام . وهذا ما منع من تقديم أي فرصة جديدة للوصول إلى العالمية والمعاصرة ، وضمان الذاتية والاستقلال في الوقت ذاته . وكان يعني تقليص دور الثقافة إلى تراث ماضٍ ميت ، وتخفيض المشاركة في الحضارة إلى مشابهة شكلية .

والتنمية الثقافية التي نريدها ، قاعدة لبناء مشروع متكامل ، متميز بالأصالة والعمق ، ومرتبطة بالحضارة الإنسانية عالمياً ، يمثل حركة أحياء حضاري ترد للمجتمع

العربي قدرته على التجدد ذاتياً ، وتفتح أمامه آفاق الإبداع ، دون فقدان الشخصية الحضارية المتميزة ، ولا يتحقق هذا إلا بتحرير الإنسان من كل القيود التي تمنع انطلاقه وإبداعه ، وتحرير الموارد العربية من أشكال السيطرة الخارجية والداخلية ، مما يخلق التوتر المبدع في الذات العربية ، ويحرر الخيال الفردي والجماعي العربي من القيود التي تمنع حركته ، ويصبح الشعب العربي فاعلاً تاريخياً ، غير خاضع للأفعال خارجة عنه . وبهذا ، وليس بأقل منه ، يمكن أن تكون التنمية الشاملة ، مشروع تحقق الذات العربية ، بما هو هوية حضارية وحضارة ذاتية .

ومن غير الممكن فهم دور الثقافة العربية في التنمية ، بمعزل عن تحليل علاقات السيطرة الثقافية على الصعيد العالمي ، التي تمارسها الثقافة الغربية . وانه لا معنى للتأكيد على تساوي الثقافات في القيمة الانسانية ، إلا إذا وظف هذا التأكيد في البحث عن المشاكل التي تعاني منها هذه الثقافات بقصد انقاذها . وإن الحديث عن التعددية الثقافية في هذا المناخ ، يمثل عزاء للنفس بل وخداعاً لها .

وتعلم الثقافة العربية إلى أن تكون ثقافة عالمية ، لتستطيع أن تعمل كنسيج لقيم انسانية عالمية وتنظر إلى الانسان وتعالجه كنشال للانسانية جمعاء ونموذج لها . قبل أن تنظر إليه كواقع قومي أو محلي ضيق ، فهل تستطيع الثقافة العربية انجاز هذه المهمة مستقبلاً ؟ .

هوامش البحث

- ١ - أمير الفضل جمال الدين المصري ، لسان العرب ، المجلد التاسع ، بيروت ، ب.ت ، ص ١٩ - ٢٠ ؛ محمد فريد وجدي ، دائرة معارف القرن العشرين ، ط ٣ ، مجلد ٢ ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٧٥٧ .
- ٢ - د. فؤاد زكريا ، خطاب الى العقل العربي ، الكتاب العربي ، الكويت ١٩٨٧ ، ص ١٤ .
- ٣ - انظر : مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٢٤-٢٥ .
- ٤ - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، المشروع الاول للتوصية ، رقم ٧٨ ، المؤتمر الدولي للتربية ، جنيف ١٩٩٢ ، ص ٤ .
- ٥ - الخطة الشاملة للثقافة العربية ، في : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي ، تونس ٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٥ ؛ د. عبد الله عبد الدائم ، سبيل ثقافة عربية ذاتية ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٢٦ .
- ٦ - د. عادل العوا ، الثقافة الرباعية ، محاضرة القايت في دمشق باشراف مجمع اللغة العربية ، دمشق في ١٩-٤-١٩٩٣ .
- ٧ - د. كامل عمران ، دور العلم والثقافة في تنمية القدرة الذاتية ، في : شؤون عربية ، القاهرة ١٩٩٣/٧٣ ، ص ٧٩ .
- ٨ - د. برهان غليون ، اغتيال العقل ، ط ٦ ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ٨٨ .
- ٩ - د. كامل عمران ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ .
- ١٠ - د. برهان غليون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٣ .
- ١١ - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥ .

١٢- العنوان الاصلي :

A Parctical Guide the World Decade For Kultural Development
1988 - 1997.

- ١٣- انظر : المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية ، ملحق ١ ، التوصية رقم ٢٧ ،
مكسيكو سيتي ١٩٨٢ ، في : الثقافة العالمية ، الكويت ٧ (١٩٨٨) ٣٩ ، ص ١٩ .
- ١٤- جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية
والثقافية ، الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة ، الدراسة
الاساسية ، تونس ١٩٨٥ .
- ١٥- د. عادل الموا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١ .
- ١٦- د. كامل عمران ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .
- ١٧- المرجع السابق ، ص ٩٣ .
- ١٨- القرآن الكريم ، « سورة الاسراء » ، الآية ٧ .
- ١٩- المرجع السابق ، « سورة الانعام » ، الآية ١٦٥ .

مراجع البحث

- مجموعة من المؤلفين ، الثقافة الاسلامية والحياة المعاصرة ، مجموعة بحوث قدمت
لمؤتمر برنستون للثقافة الاسلامية ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٦٣ .
- مجموعة من المؤلفين ، دراسات في الاسلام ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨١ .
- مجموعة من المؤلفين ، الاسلام اليوم وفدا ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ،
د. ت .
- مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الشروق ، بيروت ، د. ت .
- إدوارد سعيد ، الاستشراق ، ط ٢ ، ترجمة د. كمال أبو ديب ، بيروت ١٩٨٤ .

٤-٤- أزمة الثقافة العربية الراهنة*

* تقدم المؤلف بهذا البحث الى الاسبوع الثقافي الذي نظمه قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب والعلوم الانسانية في جامعة دمشق ، خلال الفترة من ١٣ - ٢٠ نيسان ١٩٩٤ .



١- مقدمة :

يمثل تصاعد الهيمنة الحضارية الغربية على العالم ، بداية قطيعة تدريجية عتيفة في سيادة حياة الشعوب غير الأوروبية وثقافتها . وهي قطيعة مع الماضي ، أي مع الثقافة المحلية وقيمها ، ومنها نشأت مشكلة الهوية والذاتية . وقطيعة ثانية مع الحاضر ، أي مع الحضارة . وما خطاب الهوية إلا دليل على القطيعة المستمرة في التاريخ الذاتي ، وخطاب الحدائق دليل على القطيعة الدائمة في التاريخ الموضوعي . الأمر الذي أدى الى انتزاع هذه الشعوب من التاريخ وطميشها .

وترتبط حل المشكلات المطروحة على الثقافة العربية الزاهنة بهذه القطيعة ولا تتم بدونها . الأمر الذي وضع الجماعة العربية في مواجهة فكرية وضيقية واجتماعية وروحية عميقة ، وهي مواجهة تفقدها القدرة على إدراك واقعها والتفكير بمستقبلها ، وتحتصر نشاطها وجهودها من أجل حماية الذاتيات المتنافية ذهنياً أكثر منها مادياً ، ووهية أكثر منها موضوعية ، تحرم من رؤية الخطر أكثر مما تحمي منه .

وعندما يتعارض مطلب الهوية أو الذاتية ، مع مطلب المعاصرة أو الحدائق ، كما هو حال الجماعة العربية ، فإن هذا مشعر على تحلل مدينتها ببعدها الذاتي الذي هو الثقافة العربية المعبرة عن هوية الجماعة ، أي عن مطابقة صورتها لنفسها مع واقعها ، وبعدها الموضوعي الذي هو مسايرة نظم الجماعة القائمة مع نظم الحضارة المتجسدة للتاريخية .

وعندما تفقد الثقافة العربية تدريجياً تحكمها بالواقع وبساكن الناس والجماعات وأفعالهم ، وتحول الى تراث ، لأن ثقافة أخرى أصبحت تحدد الواقع ، ينشأ نزوع

الى الحضارة العالمية عند الجماعة العربية ، يفسره الشعور بخاطر تهيشها التاريخي ،
ويعمقه ايمانها المتزايد بعجز ثقافتها عن ادراك ما يجري من حولها .

وتتعمق أزمة الثقافة العربية اليوم ، بازدياد التطابق بين الهوية والماضوية من
جهة ، وبين الحضارة والتغريب من جهة ثانية . فالحفاظ على الهوية هو أكثر من
استرجاع الماضي ، وإنه وإن اضطر الى الاتكاء على التراث ، لا يتحقق إلا بتأكيد
الفعالية الذاتية وقيمة الأنا الجمعية . وهذا أمر لا يتحقق الا بقدر ما تنجح الذات في
أن تكون مشاركة ايجابياً في الحضارة العالمية ومبدعة فيها .

وعدم الاعتراف بالأزمة الحقيقية والعميقة التي تمر بها الثقافة العربية الراهنة ،
لا يعني النجاح في تأكيد موقعها وتثبيت أقدامها أمام الغزو الفكري الأجنبي ، بل
هو الطريق الرئيس لتوسيع مجال هذا الغزو والتسكين له .

١-٤-١ - حول مفهوم الأزمة :

يبين تطور تاريخ البشرية ، أن مفهوم الأزمة ملازم لمفهوم الثقافة ، وأن لكل
عصر تاريخي أزمته الثقافية . واستعراض معاني الأزمة يعطي صورة واضحة حول
هذا المفهوم .

١ - المعنى اللغوي :

بالرجوع الى اللغة العربية وقواميسها لمعرفة دلالات كلمة «أزمة» واستعمالاتها
اللغوية ، يتبين لنا أن : « أزم - أزمًا - اشتد - على الشيء » ، والأزم : الجذب
والمحل . ابن سيدة : الأزمة الشدة والقحط ، وجمعها إزَمٌ . وقيل أصابتنا أزمة
وأزمة أي شدة ، عن يعقوب . والمأزم : مضيق السوادي . والأزم : إغلاق
الباب ، والامساك عن شيء ، والصمت . كما أنها تعني التواء ، والاضطراب ،
والاختلال ، والتغير (١) .

٢ - المعنى العام :

وينشأ عن التصادم بين الفكر والواقع • إما نتيجة عجز الواقع عن مواكبة الفكر ، بسبب مرونة الأخير ، وقدرته على تخطي الواقع وتجاوزه نحو المستقبل ، لأن وعي المثقف يتجاوز ما هو متحقق بالفعل ، بل إنه في حد ذاته محاولة لتجاوز الواقع ، وتقديم بديل أفضل • حيث يسبق المفكرون والأدباء والفلاسفة والفنانون وغيرهم التحولات الاجتماعية في مجتمعاتهم ، ويهيئون العقول لتقبل تلك التحولات ، التي تتجاوز بكثير اطار الواقع الذي يعيشونه •

وإما نتيجة عجز الفكر عن مواكبة الواقع الأكثر تطوراً • حيث تحدث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الواقع تغيراً أسرع من التغير الذي يطرأ على الفكر والقيم وأساليب التفكير والسلوك • ونتيجة هذا التعارض تنشأ الأزمة ، التي تأخذ في كل عصر شكله ، وفي كل جيل سماته • ولكنها تظل في الجوهر معبرة عن توتر موضوعي ، يفرضه التكيف في كل مرة يطرأ فيها تبديل على الفكر والواقع ، ويؤثر في طبيعة حياة الجماعة ومكانتها ، أو في مكانة بعض أفرانها •

وهذا التصادم بين الفكر والواقع ، هو سمة التطور الحضاري الانساني ، ودليل على يقظة الوعي ، ورهافة احساسه بالظروف المحيطة به ، كما أنه مصدر الابداع والتجديد والحركة والتغير • فالطاقة الابداعية لأي وعي مرتبطة بعمق التناقض المستبطن والمقبول الذي ينجح في احتماله وتخطيه • وخصب الثقافات وتطورها ، مرهون بقوة التوتر الذاتي الذي يخلقه هذا التناقض ، الذي يغذيها ، ويفجر إمكاناتها ، ويحقق توازناً أفضل ، واتساقاً أكمل للنسق الثقافي ذاته • وتعمل الحلول القائمة على الاقتطاع والبتر الروحي أو المادي الخارجي أو الداخلي وكذلك الحلول التوفيقية السطحية على اخماد الوعي بالتناقض ، وتقتل روح التوتر الحافز على الابداع •

٣ - المعنى الخاص :

وهو تعبير عن مرض أو اختلال ، تصاب به الثقافة نتيجة عدم توافر شروط

الحد الأدنى التي تزدهر فيها الثقافة . مما يعيق نموها ، ويضع قيداً على تطورها ، ويعطل وظائفها ، ويجعلها غير قادرة على التعبير عن هوية الجماعة . الأمر الذي يؤدي إلى خلل كبير ينتهي بتحلل المدنية القائمة .

٢-٤-٢-١ تطور مفهوم الثقافة ،

ارتبط مفهوم الثقافة المعاصر بتطور المجتمعات والعصور ، عبر تنوع عبقريات الشعوب وأنماط معيشتها ، واختلاف الانجازات الفردية والجماعية الناجمة عنها . لذلك فإن العودة إلى الماضي بشكل سريع ، التقصي تطور ذلك المفهوم ، تعطي بلا شك مشاعر على درجة عالية من الأهمية لتحليل ما تمثله الثقافة اليوم .

ومهما كانت النتائج التي تتوصل إليها ، فإن مفهوم الثقافة المعاصر ، أفرزته كلمة « فيزيس » (Physis) ، أي الطبيعة المستقرة التي لا تتبدل . وكان (هيراكليتوس) يقرن كلمة « نوموس » (Nomos) بالفكر الذي تغنيه المعارف والتجارب ، ويؤكد أنها « شمس أخرى بالنسبة للمتعلمين » .

وقد توسع (هنري - إيرنيه مارو) في كتابه الضخم بعنوان « تاريخ التربية في القرون القديمة » حول كلمة « بيديا » (Paideia) التي هي أقرب ما تكون من مفهوم الثقافة المعاصر . وكانت هذه الكلمة التي اشتقت منها كلمتنا المعاصرة « بيداغوجيا » - أي علم التربية - لا تستهدف الطفل بوصفه طفلاً ، وإنما الرجل المتطور الذي يجب أن ينتهي إليه هذا المفهوم ، وأن التربية في هذا المعنى ، تمتد أمد الحياة بحثاً عن الكمال . وأضاف (مارو) يقول إن (شيشرون) ، الخطيب الروماني الشهير ، لم يجد أفضل من كلمة « أومانيتاس » (Humunitas) للتعبير عن كلمة « بيديا » .

ولاحظ (اكرينفون) في القرن السادس قبل الميلاد ، الصفة النسبية لكل ثقافة . وأشار (أفلامون) إلى العلاقة الوثيقة بين المجتمع والثقافة ، لأن الإنسان

لا يحقق ذاته إلا في حياة « المدنية » (Polis) • وقد اعتمد (أرسطو) هذا المفهوم،
عندما عرف الإنسان بقوله إنه « حيوان اجتماعي » •

١ - اليونان القديم :

بدأ العالم الهليني أكثر تقدماً من غيره في هذا المجال، وفي كل ما يتعلق بشؤون
الفكر • ذلك أن مشكلة الثقافة تراءت لليونان ، لا بشكل خامل على الأقل ، وإنما
بشكل واع تماماً •

وكانت كلمة « تروبوس » (Tropos) - التي تعني الأنماط والأشكال التي
تحدث عنها (أوريبيديس) - تعبر عما تمثله الثقافة من مكتسبات في وسط معين •

وفي مقابل الوراثة البيولوجية ، كانت كلمة « إيتوس » (Ethos) تعني في
أصلها « السكن » ثم راحت تعني « الأخلاق » أو حتى « النفعة » أو « الفكر » •
ويفكر بالطريقة ذاتها (هيرودوت) مؤسس علم التاريخ •

وهكذا قدمت اليونان فكرة عميقة حول قضية الثقافة ، كما كانت تشعر بها
آنذاك • وقد يكون المسرح القديم المكان الذي نشعر فيه بأن الثقافة كانت تعني
المشاركة الشعبية ، بحيث يلامس هذا المعنى معنى الثقافة العصري •

٢ - روما والثقافة :

لم يمثل العصر الروماني تقدماً بارزاً في تعميق مفهوم الثقافة بوصفها مخصصة
للفكر البشري • حيث فُهمت الثقافة بمعنى شفافية الفكر عند الطبقة المختارة ،
وامتياز مكرس لقلّة من الناس • وهكذا كان يفكر (هوراس) وبخاصة (شيشرون)،
وهو أول من تكلم في كتابه « توسكولانيس » (Tusculanes) عن « ثقافة الفكر » ،
ولكن بإعطاء الكلمة معاني عديدة أخرى •

أما اسهام الرومان الأساس فكان في مجال آخر ، هو مجال كلمة « الثقافة »
ذاتها ، المستنبطة من الكلمة اللاتينية « كوليري » (Colere) (بمعنى زرع وغرس) •

وفي الواقع وباستثناء (شيشرون) وبعض الكتاب ، فإن هذه الكلمة كانت تؤخذ في معناها المادي والتقاني ، أي: استثمار الحقول والأراضي لحصد الحبوب والمزروعات ، وجني الفواكه وثمار الأشجار . ولكن علينا أن نضيف بأن كلمة « كوليري » قد أعطت كلمة « كولتوس » (Cultus) ، بمعنى الشرف والتقديس الواجب للآلهة . وعلى هذا نلاحظ تأثير تراث الهلينية وذلك بتقريب كلمة الدين من كلمة الثقافة وجمعها لغوياً في كلمة واحدة .

٣ - العصور الوسطى :

شهدت العصور الوسطى تداخلاً بارزاً بين الثقافة والدين . ومع هذا ، فقد كانت الثقافة احتكارية وفئوية في الأديرة ، وشعبية في مجال « المعجزات » وبناء الكاتدرائيات . إلا أن الكلمة بقيت محتفظة بمعناها « الزراعي » أو بمعنى التقديس . حتى أنها كانت تكتب « كوتور » (Couture) . ولم تبدل هذه الكتابة إلا بعد عصر النهضة .

٤ - عصر النهضة والعصر الكلاسيكي :

لم تدخل الثقافة بشكل علمي في اللغة بمعناها المجازي ، وكمفهوم لممارسة فكرية وممارسة للتصرفات ، إلا في القرن السادس عشر إلى انكلترا ، التي سبقت فرنسا بقليل في هذا المجال . وكانت صفة « مثقف » شائعة الاستعمال في القرن السابع عشر . إلا أن اسم الثقافة كان لا يزال قليل الانتشار ولا يستعمل إلا مع مضاف إليه (مثل ثقافة الفنون وثقافة العلوم الخ) .

٥ - يوفندورف وصيغة الثقافة العصرية :

برزت على يد البارون الألماني (صموئيل يوفندورف) أول صيغة عصرية لمفهوم الثقافة تقارب المعنى المعاصر . إذ اقترح عدة تعاريف لما مستصبح عليه كلمة الثقافة . ونذكر هنا تعريفه الوارد في الفصل الثالث من كتابه « المعارضة النوعية » الصادر

عام ١٦٨٦ • حيث أبرز لأول مرة بشكل صريح التعارض الأساس بين حالة الطبيعة وحالة الثقافة ، واعتبر الثقافة تجاوزاً للطبيعة • إذ قال : « إن الثقافة تتيح لكل فرد الدخول في حياة إنسانية حقة ، وذلك ليس بفضل عون الآخرين له وأعمالهم واكتشافاتهم فحسب ، إنما بفضل الجهد والتفكير الشخصيين اللذين يبذلهما كل واحد منهم ، أو بفضل الانهماك الإلهي • » وهنا تصبح الثقافة عملية تهذيب أو تثقيف « الطبيعة » أو الفطرة ، أي ما يسميه العرب الأدب ، وما أطلق عليه كتاب القرن السابع عشر في أوروبا بتدريب العقل •

ويطابق هذا التعريف السيكلوجي والديني في جوهره تقريباً فكرة « البيديا » عند اليونان •

٦ - فرنسا وثقافة الفكر :

كان من أوائل الذين وعوا ما تمثله « ثقافة الفكر » الكاتبان الفرنسيان (فوفنارغ) في كتابه « الحكيم » و (بل) في « المعجم التاريخي والنقدي » • غير أن هذه الثقافة برزت خاصة مع (فولتير) الذي لجأ كثيراً إلى هذا التعبير ، ونصح بتوسيع مفهومه باسم العالمية والأممية ليصبح « تكوين الروح » •

واهتم (جان جاك روسو) بخاصة في كتابه الشهير « الأبحاث » ، بإقامة علاقة مباشرة بين كمال الإنسان وكمال معارفه •

وصدرت في السنة ذاتها ، الموسوعة الكبرى للكاتبين (ديدرو) و (دالامبير) ، حيث أظهرت أن « ثقافة الفكر » يمكن أن تقوم « كفن خاص بعلم تربية جميع أجزاء الفكر البشري وتحسينها » •

ومع أن الإشارة إلى الثقافة هنا كانت مقتضبة ، فإن مجرد وجودها يشكل تقدماً ملموساً •

٧ - بروز « الثقافات » الى جانب « الثقافة » :

أوضح الانكليزي (اسحق واتس) قبل عام ١٧٨٩ أن هناك خمس وسائل لشقيف الفكر وهي : الملاحظة والقراءة وتعليم الأساتذة والمحاضرات والتأمل . وتأثر في فرنسا الماركيز (دوكوندرسيه) بأفكار (يوفانسورف) حول الثقافة في كتابه بعنوان « أفكار حول فلسفة تاريخ الانسانية » الصادر بين عامي ١٧٨٥ و ١٧٩٢ .

وظهر في ألمانيا تعبير « الثقافة » (Kultur) المقابل لتعبير « فلسفة الأنوار » في كتاب (ج . هيدر) « أفكار حول فلسفة تاريخ الانسانية » الصادر بين عامي ١٧٨٣ و ١٧٩٢ . حيث كان أول من استخدم الثقافة بمعنى النسات التي تميز أمة عن أخرى ، فأصبحت تعني الهوية القومية وارتبطت بها .

وقد استعملت هذه الكلمة بعد ذلك في صيغة الجمع ، من قبل أدباء أمثال (هولدرلين) ومؤرخين من أمثال (درويسن) ، وفلاسفة من أمثال (كانت ، هيجل ، ديلتيه ، نيتشه ، ريكهرت) . حيث برز المعنى الجماعي لكلمة « ثقافة » كونها مظهراً للوعي البشري .

٨ - ادوارد برينت تايلور والمرحلة الاجتماعية :

أصدر المؤرخ وعالم الاجناس الانكليزي (ادوارد - برينت تايلور) عام ١٨٧١ كتابه المعروف « الثقافة البدائية » الذي عرّف فيه الثقافة بقوله : « إن الثقافة مجموعة معقدة تشمل المفاهيم والمعارف والمعتقدات والفنون والقوانين والأخلاق والأعراف وجميع القدرات الأخرى والعادات التي يكتسبها الانسان بوصفه عضواً في المجتمع » . فلم يعد الانسان منعزلاً عن الجماعة التي يتحمل بوعي منه أو دون وعي تأثيراتها .

وتعود آراء (تايلور) الى (ديدرو) ومن قبلهما (أرسطو) . وقد اعترف (تايلور) بذلك مؤكداً دينه الخاص تجاه الألماني (كلیم) مؤلف كتاب في عشرة مجلدات بعنوان « التاريخ العام للثقافة البشرية » الصادر بين عامي ١٨٤٣ و ١٨٥٢ . وكذلك كتاب « الثقافة والفوضى » لمؤلفه (ماتيو أرنولد) عام ١٨٦٩ . الذي حاول تعريف الثقافة بأنها واقعة اجتماعية تعطي الحياة كرامتها .

وعندما درس (كلود ليفي شتراوس) ، عالم الاجناس والبنيات في كتابه « بلدان المدار الحزينة » الثقافات المتحضرة عند أواخر الهنود الحمر في منطقة الأمازون ، فإنه لم يعتمد كثيراً عن (تايلور) ، وأعاد الاعتبار الى (روسو) ، إلا أنه كان قاسياً تجاه (ديدرو) .

وأضاف الاميريكيون في القرن التاسع عشر الى جانب غيرهم مما سبق ، اسهاماً لن يشكر في تحليل تعبير « الثقافة » .

وكان من اهتمام العالم بالثقافة ، أن اعتمد مؤتمراً (مكسيكوسيتي ، ١٩٨٢) العالمي بشأن السياسات الثقافية تعريفاً للثقافة بأنها « جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها ، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الاساسية للانسان ونظم القيم والتقاليد والعادات » .

ويتفق هذا التعريف مع تعريف الثقافة الذي قدمه مؤتمر وزراء الثقافة العرب عام ١٩٨٥ .

المعنى اللغوي : تشير قواميس اللغة الى أن « الثقافة » تعود الى المصدر « ثقف » . فيقال : ثقف الرجل ثقافة ، أي صار حاذقاً . وثقفت الشيء حذقته ، والرجل المثقف : الحاذق الفهم ، و غلام ثقف : أي ذو فطنة وذكاء ، والمراد أنه ثابت المعرفة بما يحتاجه .

والتحفة : بالمعنى الخاص هي تنمية بعض الملكات العقلية أو تسوية بعض

الوظائف البدنية ، ومنها تثقيف العقل ، وتثقيف البدن . ومنها الثقافة الرياضية ، والثقافة الادبية ، أو الفلسفية .

والثقافة بالمعنى العام هي ما يتصف به الرجل الحاذق المتعلم من ذوق ، وحس انتقادي ، وحكم صحيح ، أو هي التربية التي أدت إلى اكسابه هذه الصفات . قال (روستان) : « العلم شرط ضروري في الثقافة ، ولكنه ليس شرطاً كافياً ، إنما يطلق لفظ الثقافة على المزايا العقلية التي أكسبنا إياها العلم ، حتى جعل أحكامنا صادقة ، وعواطفنا مهذبة » .

ومن شرط الثقافة بهذا المعنى ، أن تؤدي إلى الملاءمة بين الإنسان والطبيعة ، وبينه وبين المجتمع ، وبينه وبين القيم الروحية والانسانية .

وإذا دل لفظ الثقافة على معنى « الحضارة » (Civilisation) كما في الألمانية ، كان له وجهان : وجه ذاتي ، وهو ثقافة العقل ، ووجه موضوعي ، وهو مجموع العادات ، والأوضاع الاجتماعية ، والآثار الفكرية ، والأساليب الفنية والادبية ، والطرائق العلمية والتقنية وأنماط التفكير ، والاحساس ، والقيم الذائعة في مجتمع معين ، أو هو طريقة حياة الناس وكل ما يسلكونه ويتداولونه اجتماعياً لا بيولوجياً .

وليس هنا مجال التوسع في تتبع تطور هذه الكلمة بالفاظها ومعانيها إلى يومنا الحاضر ، وإنما نكتفي بالإلماح إلى دلالات الحذق والفطنة والادراك مع الخصام والجلاد ، أي الجهد والكفاح وتسوية الرماح للفوز ببلوغ الغاية ، وادراك القصد . وهذه جميعها تؤكد أن « الثقافة » تعني العبقرية البشرية مضافة إلى الطبيعة لتعديل خصائصها وعطاءاتها وأنماطها . وذلك بالأعمال والثقافات التي تجعل الأرض أكثر خصباً ، وإلى تربية بعض الحيوانات فوقها وإلى خلق الروائع الثقافية .

وتفيد الثقافة أيضاً ، بالنسبة للإنسان ، اهتمامه المنظم والمنهجي بتطوير

مواجهه الفطرية ، وذلك بدراسة الآداب والعلوم والفنون ، « بالملاحظة والتفكير » .
ويمكن أن نحدد معنى الثقافة بالذكاء والمحكمة والشعور ، حسب المجال
الذي يمارس فيه الانسان ذلك الاهتمام . فهي عند (جان بول سارتر) مرآة الذات ،
وعند (أندريه مالرو) تساؤل ، وعند (بيير أيمانويل) تأمل .

ولا تزال كلمة « ثقافة » تستخدم كمفهوم عام يطلق على ظواهر مختلفة ،
فقد تستعمل لتمييز ميادين ذهنية ومادية مختلفة ، فيقال ثقافة سياسية وثقافة
بدائية ، أو التمييز أنماط سلوك أو خصوصيات قومية ، فيقال مثلاً : ثقافة العرب
روحية وثقافة الغرب عقلية ، أو لتحديد مكانة اجتماعية ، فيقال هذا مثقف وذلك
أمي ، أو لوصف جزء من النشاط الثقافي ، فيقال ثقافة عمالية وثقافة فلاحية ، أو
لوصف مواقع سياسية ، فيقال ثقافة تقدمية وثقافة رجعية ... الخ .

٤-٣-١ أبعاد الازمة الاساسية :

تختلف الازمة الثقافية من مجتمع الى آخر ، ومن مرحلة تاريخية الى أخرى .
وتظهر الازمة الثقافية بسبب شفافية الثقافة ، وقدرتها على اظهارها ، فهي معيار
الحسابية في المجتمع . وبالتالي فإن ما تعاني منه الثقافة ليس إلا انعكاساً لازمة
المجتمع نفسه .

ويمكن تحديد أبعاد الازمة الاساسية بـعدين اثنين ، يؤثران ببعضهما
ويتأثران :

٤-٣-٢ بعد خارجي : يعبر عنه بـ

١- الهيمنة الحضارية الغربية : فانتشار الحضارة الغربية عبر أنماط
الحياة والانتاج العلمي والمادي ، يؤدي الى أزمة تظهر في الثقافة ، بسبب أن
الأنماط الجديدة تزاخم الأنماط السابقة ، وتحل محلها . وبقدر ما تفرض هذه
الحضارة الغربية نفسها كحضارة عالمية أو كقائدة لعملية تجديد انتاج البشرية ،
كما هو حادث اليوم ، فإنها تعيد تشكيل الواقع الاجتماعي والفكري لدى

الشعوب التي تهيمن عليها . حيث تجبر الثقافات القومية على التراجع والانكماش ، ثم على الفصل أو على القطعية النهائية مع الواقع المحلي . فالواقع الجديد يتطور خارج القيم الثقافية المحلية ، مما يظهر الثقافة القومية ، كثقافة قديمة بالمقارنة مع الواقع . فإذا حصل ذلك ، فقدت هذه الثقافة تدريجياً سيطرتها على المجتمع وظهرت أزماتها .

وتشكل الحضارة الغربية اليوم تحدياً مستمراً وشاملاً لكل الشعوب الأخرى . ومع استمرار هذا التحدي وتوسيع دائرته ، وتعمق الشعور بضخامته ، يزداد إيمان الشعوب الضعيفة بعجزها وفقر ثقافتها ، بل إن فقدان هذه الشعوب الثقة بثقافتها يتجاوز الاقتداء إلى الشك في القدرة الذاتية على تحقيق هذا الاقتداء ويؤدي إلى الاستسلام لفكرة القبول بحتمية التخلف التاريخي والعنف والبربرية .

وتنبع هذه الهيمنة الحضارية وتعمق باستمرار ، لأن الغرب يمثل مشكلة تتحدى بذاتها الوعي العربي وتمزقه ، فهو المستعمر المسيطر ، وهو المنهل الأول للعلوم والمعارف والقيم والإبداعات الكبرى . لهذا لم يستطع الوعي العربي القبول بالغرب ، كما لم يستطع رفضه .

ب - الغزو الثقافي : ما يميز الغزو الثقافي الراهن عن الغزو الثقافي السابق ، في أنه لا يكتفي بالحاق ثقافات متعددة به ، والسماح لها بالحياة داخل مجتمع يسيطر عليه ، بل إن هذا الغزو يرفض مجرد وجود الثقافات الأخرى ويدعو إلى استبدال ثقافة واحدة شكلاً ومضموناً بها .

وهذا يؤدي إلى إبعاد الثقافات المحلية عن ميادين العمل والإنتاج والممارسة العامة المبدعة ، وتحويلها إلى ثقافات عامية ، وتخليتها الأساسية تأكيد هوية مفقودة أو الإشادة بها .

ولكي يتحقق هذا الغزو وتلك الهيمنة الثقافية ، تلجأ الثقافة الغربية التي

تعميق التناقضات والنزاعات المستحيلة الحل في داخل الثقافة القومية . وأول هذه التناقضات وأهمها ، تلك الناشئة بين الثقافة العليا المحلية والثقافة الشعبية . الأمر الذي يؤدي إلى قطيعة بين ثقافتين محليتين لا صلة رمزية أو عقلية بينهما ، مما يفقد الثقافة القومية جدلية تفاعلها الداخلي ونموها الذاتي ، أي تزول الثقافة بما هي إنتاج موحد لصورة الجماعة ودورها . وفي النتيجة يلتقي استلاب النخبة مع استلاب الشعب . ينبع الأول من فقدان العلاقة مع الواقع المحلي نتيجة استلهاهم النخب إشكاليات المجتمع الغربي ومشكلاته النظرية ، وتطبيقها على أرض الواقع العربي ، وينبع الثاني من انعدام الرؤية الشاملة والتصورات العقلية الفلسفية والتاريخية التي تسمح وحدها بالتدخل في الواقع وتغييره .

هكذا ، يفقد المجتمع التابع استقلاله الفكري ، أي قدرته على فهم نشاطه التاريخي والتحكم به . فالثقافة التابعة نتيجة الشقاق العميق الذي يميزها وياعد بين عناصرها المعرفية والرمزية والاعتقادية ، لا يمكن أن تنشئ أي وعي فعال ومبدع ، الأمر الذي يسبب أزمة حادة .

إن عدم الاعتراف بالازمة ، والاستمرار في المباهاة بقوة الثقافة الغريبة القديمة ، لا يعني تأكيد موقعها وتثبيت أقدامها أمام الغزو الفكري الاجنبي ، بل هو الطريق الرئيس لتوسيع مجال هذا الغزو . فالاعتراف بالازمة هو الشرط الأول من أجل فهمها ومعالجتها . فطالما بقيت الثقافة القومية مؤثرة في المجتمع ، ومتحكمة بسلوك الناس وملهمة للمبادئ والمثل التي تستقر بسببها نظمهم ومؤسستهم ، لا تكون هناك مشكلة ، ولا تظهر مسألة الاستلاب ولا مسألة الهوية .

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤١-١٥٤٢-١٥٤٣-١٥٤٤-١٥٤٥-١٥٤٦-١٥٤٧-١٥٤٨-١٥٤٩-١٥٥٠-١٥٥١-١٥٥٢-١٥٥٣-١٥٥٤-١٥٥٥-١٥٥٦-١٥٥٧-١٥٥٨-١٥٥٩-١٥٦٠-١٥٦١-١٥٦٢-١٥٦٣-١٥٦٤-١٥٦٥-١٥

أسباب الأزمة ، يؤثر في غيرها . فالدولة القطرية التي نمت وترعرعت ، أنبتت ثقافة مطابقة لها ومهيمنة . وهذه الثقافة المهيمنة تنفي عملياً الثقافة القومية ، بل والثقافات الفرعية الأخرى التي لا تنتمي مع سيطرتها ، وتحرمها من كل فرصة للتنامي مع الجماعة . ويتم ذلك من خلال العنف بدلاً من المهيمنة الثقافية الطبيعية . بحيث تبدو الثقافة المسيطرة كاستعمار عقلي وكغزو أجنبي للثقافة القومية . الأمر الذي يدفع المجتمع إلى تنظيم رد فعل سلبي ضد ذلك . وإذا لم ينجح المجتمع كانت النتيجة تحلل الثقافة القومية ، وتفكك جميع النظم المعيارية والاعتقادية القائمة ، وغالباً ما يأخذ هذا الانحلال الثقافي صورة الانكفاء الجماعي عن الثقافة الموحدة إلى الثقافات الماقبل قومية .

هذا يعني أن التجزئة بما هي حالة شاذة ، لا تسمح للثقافة أن تزدهر ، لأن الثقافة عملية تاريخية مستمرة ، فهي عملية إنتاج وحدة الجماعة واستمرارها في الوعي ، حيث يتطور النسق الثقافي بقدر ما تتطور علاقات الجماعة الداخلية ووحدتها وتواصلها .

كذلك فإن محاولة جعل الثقافة كباقي الانساق ، أي نزع استقلاليتها وتميزها من خلال زجها في المنازعات السياسية ، تلك المنازعات التي تستهدف أساساً مصادرة الثقافة وبالتالي مصادرة وعي الجماعة لذاتها . أي عدم القدرة على تحويل الوعي الذاتي إلى وعي جماعي ، والواقع الموضوعي إلى واقع تاريخي .

كذلك فإن غياب الديمقراطية من الحياة العربية ، يجعل الثقافة والابداع العربي — إن وجد — يعيش حالة ذبول تؤدي به إلى الجفاف والموت . فالديمقراطية هي شرط ضروري لا غنى عنه لتطور الثقافة وازدهارها بل وقيام مجتمع مبدع . وأول أشكال الديمقراطية ، القبول بالآخر ، وتمكينه من إبداء رأيه . عندها تدخل الجماعة العربية التاريخ كذات فاعلة لها دور واضح في الحضارة العالمية . ولهذا فإننا نرى ، أن أزمة الثقافة العربية الراعنة تتمثل في أزمة المدنية العربية ذاتها ، بما هو استبعاد للجماعة العربية من سباحة المبادرة والفعل ،

والمشاركة الحضارية العالمية . ولا مخرج لهذه الازمة الا بتجاوز هذه القطيعة
وتحرير الفعل ووضع في إطاره السياسي والاجتماعي . أي جسد التبعية
والاستقلال .

ومن المؤلف حقا أن معظم التيارات الفكرية ترفض الاعتراف بالازمة .
فوجود هذه التيارات يعكس استمرار هذه الازمة واستفحالها أكثر مما يشكّل
رداً ايجابياً عليها ، ووسيلة للهروب منها ، أكثر منه محاولة لمواجهتها والتصدي
لها . فهذه التيارات ترفض التناقض التاريخي الحقيقي وتلغيه ، ولا تريد أن
تعترف به وبعمقه التاريخي . أي أنها تريد إلغاء الذاتية العربية الفاعلة والتاريخية ،
وإزالة مصدر الابداع . مما يعني أن وظيفة تلك التيارات تكمن في تخليد الازمة
وإعادة إنتاجها .

فالوعي الذاتي هو الخطوة الاولى التي تخلق الخروج من التدمير الذاتي
الناجم عن الانقياد الأعمى للواقع والانفعال به ، الى الحل الذاتي القائم على
رؤية حقيقة التناقض والقبول به لتخطيه .

ب - المثقف ذاته :

شكّل المثقف وما زال سبباً مهماً من أسباب أزمة الثقافة العربية . فهو لا يزال
بعيداً عن واقع ومشكلات مجتمعه ، مما يبقى الازمة كما لو أنها ذاتية ، لدى المثقف
فقط ، دون أن يعرف الشعب عنها شيئاً . فالأزمة أزمة مثقفين ، يبررون واقع التجزئة
ويقدمون شروط شرعيته ، وينظرون لثقافة اقليمية يطلقون عليها أيضاً اسم « الثقافة
الوطنية » . بل انهم قبلوا الاندماج في المشروع الرأسمالي العالمي ، دون أن يكون
لهم دور حتى في أصغر الأمور . وبذلك قضوا على كل أمل مستقبلي في قيام المثقف
العربي بدوره المعروف . وهنا لعبت الطفرة النفطية التي أصابت بعض المجتمعات
العربية ، دوراً تخريبياً ساعد على انفصال المثقف عن شعبه ، وانحيازه الواضح مع
القوى المعادية للجهالة العربية والمشروع العربي . وهذا القول لا يعني عدم وجود
مثقفين مخلصين لقضايا أممتهم ، بل أن وجود هؤلاء أصبح من الأمور النادرة ، إضافة

الى الدور المحدود الذي يمكن أن يلعبوه . بسبب التضييق المتعمد والفروض عليهم
من جميع السلطات المختلفة .

إن قبول المثقف العربي بدور تابع في حياة مجتمعه ، إضافة الى أعباء الحياة
المادية التي تطلعه ، ولا تسمح له أن يفكر ولو قليلاً في واقعه ، وانشغاله المستمر في
تأمين لقمة عيشه ، يشكل بحق أزمة حادة تؤثر في جميع المجالات .

ج - في الثقافة ذاتها :

أي في بنيتها والوظائف التي تؤديها . إن الأسباب الاجتماعية السابقة وعلى
رأسها التجزئة الاقليمية ، تمنع الثقافة من توسيع التبادل بين أفراد الجماعة العربية ،
الأمر الذي يؤدي الى إضعاف الروابط الاجتماعية ، وعدم القدرة على خلق الاستقرار
الاجتماعي أي عدم قدرة الثقافة على خلق مجتمع مدني .

وبسبب هذا الوضع لا تستطيع الثقافة تقديم حلول ايجابية للتوتر الدائم بين
الوعي والواقع ، بين الذات والموضوع ، بين الحاضر والمستقبل . ففي غياب
الديمقراطية مثلاً ، لا تستطيع الثقافة القيام بوظائف الابداع العقلي والابتكار
الذين يشكلان عاملين أساسيين من عوامل التجديد الاجتماعي . إضافة الى وظيفة
الاتصال الذي تقوم عليه وحدة الجماعة ، وتوحيد الانساق الفرعية وتحقيق
التوازن ، من خلال قدرتها على تغذية الأنماط العقلية . إن عدم قدرة الثقافة على
خلق نسج اجتماعي موحد يعيد انتاج نفسه بشكل متكامل يشكل حالة من الأزمة .

وعندما تعجز الثقافة عن تحديد وظائف المنظومات المعرفية والمعيارية والرمزية ،
فإنها تكون غير قادرة على تكوين العقل . أي جملة الطرائق والمعايير التي تحكم رؤية
الإنسان لواقعه وتنظيمها وتجديد كيفية استيعابه لهذا الواقع .

ولأن الثقافة قد تحولت الى ايدولوجيا فقد عجزت عن تعيين الحدود لكل

صراع اجتماعي . لأنها أصبحت طرفاً في النزاع ، مما يجعلها غير قادرة أن تكون مصدراً للمدنية العربية . فالمدينة هي ما يطرأ على العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع محدد من تطور ينقلها من علاقات مبنية أساساً على القهر والعنف والقوة الى علاقات قائمة على استلهاهم مبادئ ، وقيم وقواعد انسانية مشتركة ومجمع عليها ، وهذا أصل الاستقرار الاجتماعي وازدهار الحضارة . أما الحضارة فهي النمو المطرد في المنظومات المادية والعقلية والروحية التي تنقل المجتمع من البدائية الى التحضر . وهي مرتبطة أساساً بتنظيم علاقة الانسان بالطبيعة ، ودرجة سيطرته عليها ، وأنماط انتاجه المادي والروحي . كما أنها مستمرة وعالمية ، وهي اليوم حضارة ثقافية ، بعد أن كانت حضارة زراعية ، أو ما قبل رعوية أو صيدية . وكل الشعوب بغض النظر عن ثقافتها مندرجة في هذه الحضارة .

أما المدينة ، فهي المبادئ التي تقوم عليها هذه المنظومات ، وترتبط بتنظيم علاقات الانسان الاجتماعية ، وبدرجة تحول هذه العلاقات الى علاقات مبنية على التواصل والتعامل السلمي لا على العنف والاكراه . والمدينة ليست مرتبطة مباشرة بالحضارة ، إذ من الممكن لمجتمع أن يستوعب أو يحدث بنايات عمله وتفكيره ، وهو ما نشاهده اليوم في العالم ، دون أن يكون مجتمعا مدنياً . بل يمكن لهذا التحديث أن يكون سبب انهيار المدينة كما يحدث ، ومصدراً لنشوء بربرية اجتماعية جديدة . وإذا كان بالإمكان نقل الحضارة وتعميمها ، انطلاقاً من مراكز متغيرة دائماً ، فإن المدينة هي ثمرة تطور تاريخي طويل ترسخ فيه القيم الاجتماعية ، وتبلور فيه التوازنات الروحية والمادية ، وتستقر فيه الأوضاع الاجتماعية . فالمدينة تتجاوز الحضارة وتفيض عنها ، وهي ثمرة تطور الثقافة ، ولكنها ليست نتيجة تلقائية لها .

وعندما تعجز الثقافة عن تحقيق مبادئ النفوذ والمشاركة ، وتنظيم نشاط الجماعة الذهني ، أي عندما لا تستطيع وضع قيم أساسية تجعل من الممكن لكل أبناء الجماعة المشاركة فيها ، والنفوذ حسب قواعد وأعراف ثابتة . فإن ذلك يؤدي الى مصادررة تطور الثقافة ، وحرمانها من مكانتها ودورها في المجتمع ، وفرض التراجع عليها والتفوق . الأمر الذي يضيء عليها الطابع التقليدي . أي أن هذا الطابع التقليدي ليس لأنها تقتقد الى النواة العقلية ، بل لأن هناك عائقاً ، حال دون تحقيق وظائفها المجتمعية .

خاتمة :

تمتاز الثقافة بأنها ترفض الخضوع ، وتعد أن كل ما يفسدها ويحط من قدرها ، ويقلل من قيمتها غريباً عليها . وهي لا تعود جهة معينة في المجتمع ، ولا يستطيع علم من العلوم أن يحتورها . فهي بحث مجرد ، ورغبة في الأصالة ، وتطلع إلى العالمية ، وتجاوز للذات ، وحاجة للمشاركة ، وضرورة للذوق والتعمق والخلق ، وأمل في كينونة أكبر وأفضل . وهي غيرية ومعطاءة ومجانية لا يمكن ارضاؤها ، وهي متواضعة وقلقة ومحبة . وكل ما فيها يتجه نحو شكل أعلى من الحياة . حيث يرى بعضهم فيها تحقيقاً لمصيرهم ، ويرى بعضهم الآخر فيها مبشرات للحياة الأخرية . وهذا ما يدعونا إلى الرجوع إلى الإنسان طالما أن الثقافة بالنسبة له تعيش معها ، والتعبير الدفين عن كرامته وعظمته . وتعود إلى أذهاننا الجملة المشهورة لـ (باسكال) : « عندما نجد أسلوباً طليعياً في الكتابة فالتأثير الذي نأخذ به ونستغرب أننا كنا ننتظر رؤية مؤلف وإذ بنا نجد إنساناً » .

ويستدعي بناء الثقافة ، تغيير نظرتنا إلى مفهومها ، والتبشير بين الصراع السياسي - الأيديولوجي والحوار الفكري ، والكف عن تقليصها إلى وفليفة واحدة ، تؤدي إلى افقار منابعها العقلية والروحية .

كذلك يقتضي بناء الثقافة ، تمكين الفرد من الاستفادة من نتائجها ، وكذلك تمكين الفرد والجماعة من التبادل والتواصل بينهما ، وتمكين الأفراد من الابداع ، والفرد من التماهي مع الجماعة . وأن تقبل الثقافة والجماعة كل ما هو وافد من الأفكار والقيم ، طالما ساهمت تلك الأفكار والقيم في تطوير وظائف الثقافة ، أو طالما لم تؤثر في عمل هذه الوظائف وتقضي عليها .

إن التباين بين الوعي كذات حرة والوعي كبنية موقنوعة ، هو مصدر حركة الثقافة الداخلية . وعندما تعجز الثقافة عن استيعاب المجهول ، واقعياً أو وهمياً ،

وتعجز عن إخضاعه الى نوع من العقلنة ، تفقد الثقافة أهم وظائفها ، وتدفع الجماعة الى البحث عن حلول في ثقافات أخرى .

أي أن هناك علاقة وثيقة بين الوعي والواقع والثقافة ، والمدينة هي فائض هذا الوعي . والوعي النقدي هو الوعي الذي يتجاوز الثقافة الثابتة من داخلها .

وعندما تنقف الثقافة العربية عقبة في وجه التحديث ، كما يقال ، فليس ذلك بسبب تعارض مع القيم المعاصرة ، وإنما بالعكس لأن هذا التحديث يعني تقليص دور الثقافة الى تراث ماضٍ ميت ، وتخفيض المشاركة في الحضارة العالمية الى مشابهة شكلية .

إن الذين يعتقدون بأن الحل هو في تقليد كل ما قام به الغرب ونقله ، كالذين يعتقدون بأن الحل هو في العودة الى الماضي . فكلاهما يريد إلغاء التناقض ، من خلال إلغاء الذاتية العربية الفاعلة والتاريخية ، وإزالة مصدر الابداع ، وحرمان أنفسهم أيضاً منه . إنهم جميعاً متفقون على محو الثقافة العربية الراحنة .



٤-٥- نظام عالمي جديد

ام نظام ((العالم الجديد)) ؟*

الاصول مدخل :

وضعت « البيريسترويكا » اللبسات الأخيرة لنهاية نظام عالمي ، قسم العالم الى عوالم ثلاثة ، بقي سائداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، يعتمد « القطبية الثنائية » و « توازن القوى العسكرية » بين القوتين العظميين في اطار النزاع « غرب / شرق » . وبعد نجاح « سياسة الاحتواء » الموجهة ضد أحد أطراف النزاع ، جرى الحديث كثيراً وما زال عبر وسائل الاعلام الغربية ، ومن خلال تصريحات بعض قادة دول العالم الغربي ، عن « نظام عالمي جديد » ، يقوم على « توازن المصالح » ، و « تطبيق الشرعية الدولية » ، واحترام « حقوق الانسان » ، والدفاع عن « الديمقراطية » ، وغيرها من المبادئ التي تشكل بحق مطلباً ضرورياً للمجتمع الانساني عامة ومجتمعات الأطراف خاصة . تلك المجتمعات التي فاضلت طويلاً لتكون تلك المبادئ برسم التطبيق على الجميع . فالرئيس الأميركي « جورج بوش » ينظر الى النظام العالمي الجديد على « أنه ينبع من التطلع الى عالم مبني على احترام مشترك بين الأمم ، كبرها وصغرها ، بمجموعة من المبادئ التي ترسو عليها علاقاتنا : التسوية السلمية للنزاعات ، التضامن في وجه العدوان ، تخفيف ترسانات الأسلحة ومراقبتها ، والتعامل العادل مع الشعوب »^(١) . فالنظام العالمي الجديد كما يقال لا وجود فيه لخلاف أيديولوجي بعد انهيار أحد أطراف النزاع وتسليمه بالهزيمة ، بل سيكون نظام التعاون العالمي بين دول المركز للارتقاء بمجتمعات الأطراف المتخلفة ، التي تشكل

* د. كامل عمران ، مجلة الوحدة ، الرباط ٩ (١٩٩٣) ١٠٠ ، ص ٩٤ - ١٠٦ .

مصدراً للازمات ، وستحل المشاكل العالقة التي كانت تنتظر اتفاق القوتين في النظام العالمي السابق . وسوف تدخل المؤسسات العسكرية في دول المركز ، بعد زوال الخصم التقليدي ، الى متحف التاريخ كشواهد باقية من النظام السابق ، وتعيش مجتمعات الأطراف بحرية تامة بعيدة عن أي تدخل فظ في شؤونها الداخلية من قبل المركز ، ويرفع عن شعوبها الحيف والظلم الذي ورثته عن النظام السابق ، ويتاح لها تحقيق آمالها المشروعة وحقوقها العادلة . وسيكون العدل هو القاعدة التي سيقوم عليها ذلك النظام ، فينتهي ظلم شعب وحرمانه ، في أي جزء من العالم ، من حقه في هويته وتقرير مصيره . ويكون للشعب الفلسطيني موعد مع العدل لاستعادة حقوقه التي انتهكت في ظل النظام العالمي السابق ، ويعود الى وطنه المغتصب (فلسطين) ، ويقوم دولته المستقلة على تراب وطنه كحق مشروع أقرته الشرعية الدولية . لأن مجلس الأمن « الدولي » ، المعروف « بنزاهته » ، سيحكم بالتأكيد بعدالة قضية شعب فلسطين ، ويمنع تهجير اليهود الاجباري اليها ، ويعيد الجولان وجنوب لبنان الى شعبيهما ، بنفس السرعة التي عالج بها « أزمة الخليج » ، بنفس السرعة التي ألغت بها « الأمم » المتحدة القرار رقم ٢٣٧٩ الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية ، لأن المعايير التي تطبق في منظمات الأمم المتحدة والعلاقات الدولية واحدة في العالم كله .

من هنا يبدو النظام العالمي الجديد مطلباً تطلمت إليه شعوب الأطراف طويلاً ، لأنها تريده نظاماً يحقق التكافؤ في العلاقات بين المركز والأطراف ، ذلك التكافؤ الذي لم يتحقق في النظام العالمي السابق . ولأنها تريد من النظام العالمي الجديد أن يرسي قيماً غير تلك القيم التي أرسيت بعد الحرب العالمية الثانية ، قيم الديمقراطية ، ونزع العنف من العلاقات الدولية ، وسيادة مبدأ الاعتراف المتبادل والتعايش وحق الاختلاف . « هذا النظام ، الذي يتجلى بالقدر على العمل المشترك ، اجتاز الامتحان الحقيقي في حرب الخليج » (٢) .

إن الموضوعة الثاوية وراء هذا البحث تتمثل في الاجابة على التساؤل المركزي الذي يحكم البحث ومفاده : هل هناك حقاً نظام عالمي جديد أم أن ما يروج له لا يعدو كونه نظام « العالم الجديد » ؟ ومن أجل ذلك لا بد من معرفة حدود المرفوض والباقي

من ذلك النظام . ما سمات النظام العالمي الجديد وحدوده ؟ على أي الأسس تبنى العلاقات الدولية وما القوى الفاعلة فيه ؟ هل يشمل النظام بمدخل جديد نحو الديمقراطية والعمل لمصلحة المجتمع الدولي كله ، وإصلاح الأمم المتحدة ، إحدى مؤسسات النظام العالمي السابق ، وتغيير نظامها القائم على التكافؤ ، أم سيكون تعبيراً عن مصالح الطرف المنتصر في النزاع كما كان في الماضي ؟ أين نحن العرب من هذا النظام العالمي الجديد ، هل لنا مكان فيه ، وهل نملك الامكانيات والقرار في المشاركة فيه ؟

من أجل هذا لا بد من الاطلاع على نشأة النظام العالمي السابق وسماته الرئيسية أولاً ، وإبراز بعض ملامح النظام العالمي الجديد ثانياً . فتلک مهمة لا بد منها لمعرفة الفوارق بينها ، وذلك « الجديد » الذي يجري تقديمه . تلک هي المسألة . فلننضم الى تحليلها ما وسعنا ذلك .

٤-٥-٢- نشأة النظام العالمي السابق وسماته الرئيسية :

انتهت الحرب العالمية الثانية باستسلام دول المحور غير المشروط ، وانتهى النظام الهرمي العالمي الذي كان سائداً قبل الحرب بقيادة ألمانيا . وشهد العالم انبثاق نظام عالمي بديل شكّل تعبيراً عن مصالح الحلفاء المنتصرين ، الذين صاغوا العالم تبعاً لمصالحهم دون الاهتمام بمصالح الآخرين . وهذا ما حدث في مؤتمر (يالطا) الذي عقد في شباط ١٩٤٥ على شاطئ البحر الأسود بين ستالين ورزفلت وتشرشل ، حيث شكّل بداية مرحلة جديدة هامة في تاريخ البشرية . فقد رسم ذلك المؤتمر الواقع السياسي في العالم لما بعد الحرب العالمية الثانية ، وحدد مناطق النفوذ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة - اللذين خاضا الحرب في جبهة واحدة معادية للفاشية - من خلال توازن القوى الذي انتهت اليه الحرب .

لكن « المركزية الاثنولوجية » التي تحكم سياسة الولايات المتحدة منذ تأسيسها خلقت وعياً بأن للولايات المتحدة « رسالة » يجب أن تؤجرها نحو الشعوب الأخرى ، تتمثل في إعادة صياغة العالم وفق المثل الأعلى الأميريكي (٢) . وقد أدى تحول الوعي

بالرسالة الى ايدولوجية تبرر توسع الولايات المتحدة ، وستر أخلاقي يخفي طموحها الى الهيمنة على العالم . ومع ازدياد تأثير ثورة أكتوبر العالمي ، تبلورت النرجسية الأميركية ، بشكل متزايد على صيغة مذهب أخلاقي حربي معاد للاشتراكية . ووضعت الهيمنة الأميركية الاقتصادية والسياسية في العالم ، دون منازع ، قواعد التعامل المقدسة الأساسية ، بأن « الولايات المتحدة . . . هي الأمة الأكثر مباركة من كل الأمم وعليها مسؤولية أن يمتد صنيعها الجميل الى أمم أخرى أقل سعادة بمساعدة مرافقها الديمقراطية وإنتاجيتها العظيمة »^(٤) . وأن المجتمع الأميركي مبني على المساواة الساموية ، وتشكل مرافقه النموذج المناسب للمجتمعات الأخرى الأقل تطوراً والتي عليها أن تقلده .

أدى هذا الاعتقاد الخاطئ الى تضخم الأنا الأميركية ، وتضاؤل الآخر ، بل وعدم القبول بمجرد وجوده . فلم تقبل الولايات المتحدة وفق هذا التصور بوجود الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى ، يشاركها السيادة والسيطرة على العالم ، بل لا بد من التفرد في ذلك ، واخضاع العالم كله وإعادة صياغته وفق المنطق الأميركي ومصالحه . من هنا ندرك لماذا خرقت الولايات المتحدة مباشرة مقررات مؤتمر (يالطا) ، بإعلان تأييدها «مبدأ هالشتاين» عام ١٩٤٥ ، الذي نص على عدم الاعتراف بحكومة ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) ، واعتبار حكومة ألمانيا الاتحادية (الغربية) الممثل الوحيد لألمانيا كلها . كما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول التي تعترف بحكومة ألمانيا الديمقراطية .

أدى هذا الخرق الذي قامت به الولايات المتحدة الى اندلاع الحرب الباردة ، وتوتر العلاقات بين حلفاء الأمم ، ففي آذار ١٩٤٦ اتهم (تشرشل) الاتحاد السوفياتي بأنه يفرض ستاراً حديدياً على دول أوروبا الشرقية . وفي عام ١٩٤٧ أعلن « مبدأ ترومان »^(٥) الذي تعهد الرئيس الأميركي (ترومان) بموجبه بالتزام الولايات المتحدة بالتصدي للنفوذ السوفياتي المتزايد في العالم بكافة الوسائل ، بما في ذلك الوسائل العسكرية والنووية منها .

وفي إطار « مبدأ ترومان » أعلن ، بعد ثلاثة أشهر ، عن «مشروع مارشال»

لإعادة اعمار أوروبا المدمرة بعد الحرب ، ومعالجة أوضاعها الاقتصادية المتدهورة ،
من أجل احتواء الحركات الراديكالية والثورية والتصدي لها ، وربط أوروبا
بالاقتصاد الأمريكي عن طريق تغلغل الاحتكارات الأميركية . كما أعلنت الولايات
المتحدة في نفس العام ١٩٤٧ استراتيجية جديدة عرفت باسم «سياسة الاحتواء -
Containment Policy» تستند الى انشاء مجموعة أحلاف وقواعد عسكرية ، وإقامة
الأساطيل البحرية بهدف مواجهة الاتحاد السوفياتي ومحاصرته وتطويقته ومنع انتشار
نفوذه في العالم ، وجعله عاجزاً ضعيفاً مفككاً ، عن طريق «التحول من خلال
الاقتراب» بزرع بذور التدمير الداخلي للتعجيل باضمحلاله بجمع الوسائل المتاحة
عدا انحرب . وكذلك تجنب المفاوضات إلا كوسيلة لطمأنة الرأي العام الأمريكي .

في هذا الجو المتسم بالمواجهة ، ساند الاتحاد السوفياتي القوى الحليفة له في
تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨ برسالة قواته اليها وإعلانها جمهورية اشتراكية . حيث
شكلت خطوة مهمة ذات أبعاد سياسية واستراتيجية في إطار الصراع بين النظامين .
مما دفع الولايات المتحدة لوضع «سياسة الاحتواء» موضع التنفيذ الفعلي ، فدعت
عام ١٩٤٩ حلفاءها الى انشاء حلف سياسي - عسكري أطلق عليه اسم
«حلف شمال الأطلسي» (الناتو) ، يضم في عضويته إضافة الى الولايات المتحدة كلاً
من (فرنسا ، بريطانيا ، اسبانيا ، ألمانيا الاتحادية ، البرتغال ، إيطاليا ، أيسلندا ،
اللوكسمبرغ ، النرويج ، الدانمارك ، كندا ، بلجيكا ، تركيا ، اليونان) . كما أنشأ
الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه عام ١٩٥٥ «حلف معاهدة الصداقة والتعاون - المساعدة
المتبادلة» المعروف بحلف (وارسو) . وبذلك تكرر انقسام العالم الى معسكرين
متعارضين في ظل أجواء الحرب الباردة . مما شكل سمة أساسية من سمات ذلك
النظام تمثلت بالاستقطاب الثنائي السياسي للعالم المعاصر . وتفجّر سباق التسلح
بشكل لم تشهد له البشرية مثيلاً من قبل ، خاصة في المجال النووي . لكن إدراك
العاملين مبكراً لاصدار قوتهم واحتمالات المواجهة العسكرية بينهما ، ساعد على
كبح جماحهما بشكل عام ، والأمم كي بشكل خاص ، الأمر الذي أدى الى بناء
العلاقات الدولية وتثبيتها على أساس خطوط حمراء معترف بها من الطرفين . فلا

يسمح لأحدهما بتجاوز ذلك . فالتهديد النووي والحرب الشاملة هما قوة الردع لكل منهما . أي أن قمة (يالطا) لم تلغ الصراع بين القوتين . وإنما «غلفت» بأشكال متعددة . مما أدى إلى بروز الحرب العقائدية ، والحروب الإقليمية ، التي دارت رحاها بعيداً عن مناطق احتكاكهما المباشر ، في محاولة من كل منهما للاستيلاء على مواقع له في عالم الأطراف ، ذلك العالم الذي كان غائباً في قمة (يالطا) . فالاستراتيجية الأميركية تسعى للمحافظة على مجتمعات الأطراف ، أجزاء تابعة للمركز الاستعماري . وهذه التبعية مؤسسة على تأخر اقتصادي وعدم اندماج تام في النظام الرأسمالي العالمي ، والابقاء عليها أطرافاً تابعة هيكلياً للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، مما خلق تعارضاً جذرياً بين مشروع الأطراف التحرري ومشروع السيطرة الأميركي ، وتعارضاً نسبياً مع استراتيجية الاتحاد السوفياتي . وعلى الرغم من ذلك فقد استفادت حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا من التناقضات بين المعسكرين ، بانتزاع استقلالها الوطني الذي شكل مرحلة أولى في حركة تحرر شعوب الأطراف ، وادى إلى انهيار النظام الاستعماري التقليدي .

وفي إطار سياسة الغرب الجماعية لمواجهة «الخطر الشيوعي» أقيمت نظم اقتصادية وعسكرية وسياسية ، تمثل امتداداً لاستراتيجية حلف الناتو ، مثل (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، مؤسسات السوق الأوروبية المشتركة ، مجلس أوروبا والهيئة الثلاثية ، حلف بغداد ، حلف شمال شرقي آسيا ، معاهدة التضامن المشترك بين دول السوق الأوروبية ودول أفريقيا - اتفاقية لامي) ، حيث ضمنت الولايات المتحدة هيمنتها على تلك المؤسسات ، بما يكفل استمرار الوضع الدولي المناسب للسيطرة الاستعمارية ، مما يعطي الغرب مبرراً «شرعياً» للتدخل في أي مكان من العالم .

وعلى خطى «مبدأ ترومان» سارت نظرية «جون فوستر دالاس» التي أسماها «(شفيير الهاوية)» في كتابه «حرب أو سلام» عام ١٩٥٤ ، وأفكار «جون كنيدي» و «جونسون» ، إضافة إلى أفكار «نيكسون» في كتابه «الحرب الحقيقية» الصادر عام ١٩٧٩ (٦) .

وفي عهد إدارة «جيمس كارتر» جرت محاولات لإعادة الهيئة لمركز الولايات المتحدة العالمي الذي تضعف نتيجة عدوانها على فيتنام ، وتنامى شعور العداء للسياسة الأميركية في مجتمعات الأطراف ، كما بحثت إمكانية تفعيل دور حلف شمال الأطلسي في مواجهة خطر « الشيوعية العالمية » ، وتطوير « قوات التدخل السريع » ذات الكفاءة العالية ، وإقامة القواعد العسكرية وتعزيزها على أراضي الحلفاء ، لدعم السياسة الخارجية ، وقد عرفت هذه السياسة «بمبدأ كارتر» (٧) .

وخلال الفترة من عام (١٩٨٠ - ١٩٨٨) تعامت إدارة «رونالد ريغان» مع « مبدأ كارتر » وأفكار « نيكسون » الى أقصى حد ممكن ، من خلال أفكارها ومفهومها للعلاقات الدولية ، وهو المفهوم الداعي الى تصعيد الحرب الباردة ، ومضاعفة الاتفاق العسكري ، وتطوير مبادرة « حرب النجوم » والدخول في سباق تسلح جديد ، والدفاع بقوة عن اقتصاد السوق الذي سيوحد العالم ، ويخلق شروطاً مؤاتية لضمان « السلم » وتقوية نفوذ الولايات المتحدة في بلدان الأطراف ، لأنها تشكل « مناطق فراغ » لا بد من ملئها .

أما إدارة «جورج بوش» ، فقد تابعت خطى إدارة « ريغان » رغم أسلوبها المتغير ، فهي تميل الى إشاعة أجواء « الانفراج الدولي » شريطة أن يؤدي ذلك الى إضعاف دور الاتحاد السوفياتي محلياً وعالمياً ، وانهاية كقوة عالمية عظمى . لقد نجحت تلك الإدارة في إنهاء الاتحاد السوفياتي كقوة عالمية تحافظ على السلام العالمي ، وعملت على تفتيته الى دويلات تابعة للمركز الرأسمالي العالمي . مما يسمح بوحداية الخيار الرأسمالي في الأرض على الطريقة الأميركية ، ويشكل جواً صالحاً لمرور النرجسية الأميركية المكشوفة وإعادة إنتاجها .

ورغم أن الاتحاد السوفياتي لم يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة ، ورغم أن سياسته تميزت بالتدرج نحو الانفراج الدولي والتعايش السلمي ، فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفياتي لم تتغير ، فالعنف والإكراه يمكنهما فقط إعادة بناء العالم وفق المفهوم الأمريكي الذي يرى أن أميركا هي نموذج بلعد

يحتذى في مجال الديمقراطية والحرية والتقدم والرفاه المادي ، وأن نظامها يشكل منظومة كونية بالضرورة . مما يكشف « المركزية الاثنولوجية » التي تسم السياسة الأميركية .

ولما كانت المنطقة العربية تدخل منذ عهد « ترومان »^(٨) ضمن دائرة « المصالح الحيوية » لأميركا والغرب ، لأنها تشكل مستودعاً للاحتياطيات النفطية ، ومصدراً مذهلاً للقوة الاستراتيجية ، فقد رأت الولايات المتحدة أن نهوض الأمة العربية يهدد « مصالحها الحيوية » في المنطقة . لأنها تريد الوطن العربي مصدراً للمواد الخام ووسقاً استهلاكية للمنتجات الأميركية . وتريد السيطرة على النفط لمصلحة اقتصادها وكأداة ضغط على حلفائها وخاصة أوروبا الموحدة واليابان . من هنا فإن الأدوات التنفيذية للإدارة الأميركية والغرب في المنطقة العربية تتمثل في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لجزء من الأرض العربية (فلسطين) ، الذي يمثل في الواقع امتداداً للإمبريالية العالمية ، تحافظ من خلاله وبوساطته على مظاهر التخلف والتجزئة والتبعية ، وتمنع حركة التحرر الوطني العربية من الانطلاق لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي ، وتعمل على تشكيل حاجز مادي وبشري وجغرافي بين مشرق الوطن العربي ومغربه ، وما يعنيه ذلك من عرقلة فعلية للوحدة العربية ، واستهلاك قسم كبير من الفائض الاقتصادي وتوجيهه الى التسلح واعداد الجيوش ، بدلاً من توجيهه صوب التنمية الشاملة للمجتمع العربي ، كما يشكل تعزيز العلاقات الاقتصادية (تجارة ، ديون ، معونات) وسباق التسلح (صفقات أسلحة ، قواعد ، دعم الأنظمة المحلية) ، وإقامة علاقات سياسية مستقرة مع الحلفاء المحليين ، وتفوض هؤلاء الحلفاء بالحكم نيابة عنها ، من خلال منحها صلاحية « الترخيص » لهم في الداخل وعلى الساحة العربية والأطراف ، في حين وُظفت أموال هؤلاء الحلفاء في دول العالم الرأسمالي . ولا تتردد الولايات المتحدة في التدخل العسكري المباشر كلما اقتضى الأمر شريطة عدم التماس العسكري المباشر مع السوفييت ، مثلما فعلت عندما تدخلت في لبنان عام ١٩٨٢ ، وفي غرينادا عام ١٩٨٣ .

في هذه المرحلة من النزاع « غرب / شرق » شملت فاعلية الأمم المتحدة ، وأصبحت عاجزة عن القيام بدورها في صيانة الأمن والسلم العالميين . فقد قاطعت الولايات المتحدة الأمم المتحدة ، ومنعت عنها الدعم المالي ، واتهمتها بالانحياز لبلدان الأطراف وحركات تحررها . فالحرب الباردة من جانب الولايات المتحدة كانت في حقيقتها حرباً ضد الأطراف رغم سيطرة النزاع « غرب / شرق » على الأحداث .

كما أن استمرار « سياسة الاحتواء » رغم تسليم الطرف الآخر بكافة الشروط دليل آخر على أن النزاع « مركز / أطراف » هو النزاع الأساسي في عالمنا . وقد ظهر هذا جلياً ، حيث برزت الأطراف والمنطقة العربية تحديداً هدفاً حقيقياً للحرب الباردة والساخنة التي تشنها الولايات المتحدة . ورغم أن الأطراف لم تهدد يوماً ما المركز ، مع ذلك لم يقتنع الغرب بذلك ، بل احتفظ لنفسه بحق التدخل المباشر بناء على دعوة شكلية من الحكام المحليين المرخص لهم من قبله ، أو بدون دعوة منهم إذ لزم الأمر تحت ذرائع عديدة منها : « حماية الديمقراطية » أو « الدفاع عن الشرعية الدولية أو تطبيقها » أو « احترام مبادئ الأخلاق » أو « الدفاع عن حقوق الإنسان » . وهذا ما يؤكد أن تغييب الصراع « مركز / أطراف » وتهميشه لصالح النزاع « غرب / شرق » كان مؤقتاً ومقصوداً ، ساهمت فيه القوتان ، بحيث وجدناه يقفز إلى واجهة الأحداث بعد زوال النزاع « غرب / شرق » في النظام العالمي « الجديد » .

٢-٥-٣- بعض ملامح النظام العالمي الجديد :

إذا كانت قمة (يالطا) قد وضعت أسس نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد عملت قمة (مالطا) في (٢-٣) كانون الأول ١٩٨٩ على إنهاء ذلك النظام ، وكان اعترافاً رسمياً بهزيمة الاتحاد السوفياتي وبلدان حلف وارسو أمام الولايات المتحدة وحلف الناتو ، وسعيها الدؤوب لدخول باب التبعية الأميركية بكل السبل . لكن مقدمات ذلك ظهرت منذ وصول « غورباتشوف » إلى الحكم في

آذار ١٩٨٥ ، الذي ساهمت سياسته في توفير الوسط المناسب داخل الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو للتجاوب والتعاون مع الولايات المتحدة ، وتكييف ذلك الوسط وتهيئته من خلال سياسة الليبريترويك (إعادة البناء) والغلاسنوست (العلنية) التي أحدثت تحولات اجتماعية وسياسية عميقة داخل الاتحاد السوفياتي ، تمثلت في ذلك التوسع الكبير في مجال « الديمقراطية » الذي لم يؤد إلى « إعادة البناء » وإنما إلى تفكيك الدولة السوفياتية وتدميرها ، وبعبارة أخرى تلك التحولات نفسها على صعيد السياسة الخارجية فيما سمي بـ « التفكير الدولي الجديد »^(٩) الذي يتمثل في إحلال « توازن المصالح » محل « توازن القوى » في العلاقات الدولية ، مما نجم عنه تخلي الاتحاد السوفياتي عن دوره كطرف مؤثر في إقامة السلام ، وعن أصدقائه في حلف وارسو ، الأمر الذي شجع على حدوث التغيرات السريعة في أوروبا الشرقية ، وبالتالي انهيار حلف وارسو . فقد أعلنت الدول السبع المكونة له في ١٩٩٠-١٩٨٨ نهاية حلف وارسو ونهاية الحرب الباردة ونظرية الأمن السوفياتي . بالمقابل لم تحدث تغييرات في حلف الناتو ولا تنازلات تذكر وبخاصة من جانب الولايات المتحدة ، وهو ما عبر عنه « بوش » بقوله « إن النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلاً عن سيادتنا الوطنية أو تخلياً عن مصالحنا . إنه ينم عن مسؤولية أملت علينا نجاحاتنا »^(١٠) . وإن ما حدث هو هزيمة أحد أطراف الصراع السابق وتفكيكه بشكل مأساوي ، في الوقت الذي تتجه فيه أوروبا الغربية إلى الوحدة الاقتصادية كوسيلة للوحدة السياسية ، أو أنها بصدد فكرة أوروبا الموحدة من الشرق إلى الغرب (ديفول ثم ميثران) .

لكن مفهوم « توازن المصالح » هذا لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح شعوب الأطراف ، ولا حتى مصالح شعوب الاتحاد السوفياتي ، بل أخذ مصالح الغرب فحسب وفي مقدمتها مصالح الولايات المتحدة . من هنا يبدو أن هذا المفهوم غير واقعي ، في عالم يتجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى التي تضمن تأمين قدر من التوازن في المصالح . فلا يمكن تحقيق توازن المصالح دون تحقيق توازن القوى .

لقد أدت تلك التغيرات التي حدثت في أوروبا الشرقية الى اختلال في ميزان القوى العالمي لصالح الولايات المتحدة ، وبالتالي لم يعد توازن القوى هو مركز النظام العالمي الجديد ، وإنما أصبح العالم يخضع لنظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة . وهذا ما أكدته « جورج بوش » عندما قال في ٢٩-١-١٩٩١ : « إن الولايات المتحدة الاميركية وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الاخلاقي ومن الامكانيات ما يكفي لخلق نظام عالمي جديد » (١١) . فالمفهوم الاميركي الجديد يقوم على أن قيم المجتمع الاميركي صالحة لكل العالم ، وأن على الوعي الفردي والجماعي والعالمي الانصياع لمحتوى تلك القيم التي فيها خلاص البشرية وسعادتها ، وأن الامة الاميركية هي أمة مختارة تقع على عاتقها مسؤولية اعادة صياغة العالم وفق المثل الاعلى الاميركي ، واسطورة « العالم الواحد » « One World » . وهذا ما كان عبئاً عنه صاحب مجلة التايم الاسبوعية عندما كتب أثناء الحرب العالمية الثانية يقول إن الاميركيين قادرون على أن « يتنهضوا بالانسانية من مرتبة الحيوان الى مرتبة ما قبل الملائكة بقليل » (١٢) .

فالولايات المتحدة تحاول صياغة العالم بما يتناسب ومصالحها بعد زوال « الخطر الشيوعي » برسم خريطة توازنات دولية جديدة ، على أساس فرض واقع جديد ، واكتساب ميزة استراتيجية كبيرة ، والتفرد بالقرار . فهي تريد في هذا النظام أن تكون المركز الوحيد غير القابل للمناقشة ، بينما تبقى بقية العالم أطرافاً . لكن الاقتصاد الاميركي المصاب بالركود والتراجع من حيث حجم التوظيفات المالية ، والتبادل التجاري ، وبالتالي أسواقه الحيوية ، لا يسمح للولايات المتحدة بدور مهيمن وأساسي في العالم ، أمام امكانيات اليابان الاقتصادية المتعاظمة باستمرار ، وقوة أوروبا الاقتصادية المنتظرة بعد قيام وحدتها . فهاتان القوتان تشكلان خطراً حقيقياً على المصالح الاميركية . ولهذا تصبغ الولايات المتحدة باستمرار أخطاراً وهمية تهدد مصالح الغرب واليابان ، وتوحي اليهما أنها وحدها القادرة على التصدي لهذه الاخطار ، لتدفعهما صاغرين للانقياد وراء الهيمنة الاميركية ، وما أحداث الخليج سوى مثال بارز على تلك الاخطار الوهمية ، بهدف اخضاع العالم كله لهيمنة قوة واحدة هي قوة الولايات المتحدة

وارادتها وقيمتها ، والايحاء بأن أي خروج على السيطرة الاميركية يشكل تهديدا علميا . وهذا ما أشار اليه الرئيس « بوش » قائلا : « في النظام العالمي الجديد ، للولايات المتحدة دور رئيس في تحديد نوع الاخطار التي تواجه السلام والاستقرار الدوليين وفي تحديد كيفية استخدام القوة وكذلك شروط السلام وعلى الحلفاء دعم المصاريف والنفقات لهذا الاستخدام » (١٣) .

إن الرئيس « بوش » يتحدث ملغياً دور الأمم المتحدة من خلال التحكم بآلية عملها تحكما مباشراً ، وما الاخطار التي يتحدث عنها الا حركات التحرر الوطني ، وتطلعات شعوب الأطراف نحو التحرر والانعقاد والعيش بكرامة ومساواة ، الأمر الذي يشكل خروجاً على الهيمنة الاميركية ، وتهديداً « للسلام » بالمفهوم الاميركي الذي هو بالضرورة سلام يحقق المصالح الاميركية . على ألا تتحمل الولايات المتحدة نفقات الأعباء العسكرية . مما يمثل تناقضاً واضحاً . فالولايات المتحدة تريد أن تكون قوة عظمى مهيمنة على العالم ومستعمرة له ، لكن قدراتها الاقتصادية الذاتية لا تسمح بتغطية نفقات ذلك . تلك هي الحقيقة التي أكدها الكاتب الاميركي « بول كينيدي » عندما أشار في كتابه « ظهور القوى المعظمى وسقوطها » الى « ارتفاع الدول بظموح وقدرات أبنائها وسقوطها — عند تخلف مواردها الاقتصادية عن مجاراة تطلعاتها العسكرية » (١٤) . وهذا ما حدث في الحرب التي سميت « عاصفة الصحراء » والتي مارست الولايات المتحدة فيها الابتزاز لشمويلها ، كما لو أن جنودها مرتزقة مأجورون ؛ مما يضع قيادة الولايات المتحدة مستقبلاً في وضع مشكوك فيه ، وهو ما لا تريده . لذلك تحاول رفع قدرتها الاقتصادية من خلال استنزاف ثروات العالم ، وانفرادها بأسواقه ، عن طريق تسخير مكائنها العسكرية والسياسية ، وارهاب العالم نفسياً ، لفرض شروط التعامل مع الدول الصناعية دون النظر الى قدرتها الاقتصادية . فالوزير « جيمس بيكر » يخاطب الجنود الاميركيين في السعودية بقائلاً : « إن الجنود الأميركيين هم دوماً هناك حين تهدد المبادئ والقيم الأميركية . . . هذه القيم التي جعلت أميركا أغنى وأقوى قوة في العالم » (١٥) .

ورغم زوال «الخطر السوفييتي» ، فإن سياسة القوة والعدوان الأميركية لم تتغير في ظل النظام العالمي الجديد ، بل تعزز حالياً . لأن القوة في المفهوم الأميركي ليست حديثة ، بل مستمدة من تاريخ الولايات المتحدة نفسها ، فالعنف المؤسس هو الذي أدى الى إبادة الشعوب الأصلية لأميركا ، وهو مبدأ أساسي على اعتبار أنه الأسلوب الأكثر نجاعة من الزاوية البرغماتية الأميركية . فالخطر الخارجي هو الذي يتحكم بعقول صانعي القرار الأميركي . ولهذا فإن امتلاك القوة وعدم التردد في استخدامها هو أساس السياسة الأميركية . فكل نظام يقبل الموقف الأميركي هو نظام «معتدل» . وكل نظام يرفض الدخول في «بيت الطاعة» لقرار «النظام الأميركي» هو نظام «متطرف» معادٍ للشرعية الدولية والنظام العالمي الجديد^(١٦) ، تطبق القرارات «الدولية» بحقه ، كما تقرها الولايات المتحدة ، وتستخدم ضده القوة العسكرية تحت غطاء مزعوم من الشرعية الدولية والاجماع الدولي ، بعد أن سيطرت الولايات المتحدة على منظمات الأمم المتحدة ، وجعلتها غير قادرة على القيام بمهامها الأساسية . وهذا ما عبر عنه الرئيس «بوش» عندما قال إن النظام العالمي الجديد «يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والأزدهار ، وفوق كل شيء تحقيق السلام»^(١٧) .

إن اختفاء النزاع «غرباً / شرقاً» لم يؤد الى إلغاء مؤسسات الغرب العسكرية كحلف الناتو مثلاً ، بل تحولت تلك المؤسسات الى أداة من أدوات تدخل الغرب الجماعي ضد شعوب الأطراف . وأصبح وجود هذه التحالف أو ظهور أحلاف جديدة تحت مبررات شتى ، هو ضمان استمرار نظم الكمبرادورية الجديدة التي تحافظ على المصالح الاستعمارية ، وتحاصر شعوبها بطفانياتها وديكتاتورية أجهزتها . ما يفضح طابع تلك المؤسسات ، ويكشف تفاق الغرب لما يطرحة من مبادئ ، ويؤكد أن التناقض «مركز / أطراف» هو التناقض الرئيس والأقدم ، رغم محاولات استبداله بتناقض ظاهري «غرب / شرق» في مرحلة النظام السابق الذي لم يتبق منه سوى حركات التحرر الوطني في الأطراف . لهذا فالممارسات الحالية تشير الى أن النظام العالمي الجديد يريد تصفية حساباته مع

تلك الحركات والثورات وشعوب الاطراف ، تحت ستار الشرعية الدولية الذي يعطي حق التدخل في شؤونها ، باتهامها « بالارهاب » حيناً ، و« برفض « السلام » حيناً آخر . ودلينا على ذلك الضغوط والتهديدات الخفية وغير الخفية التي تتعرض لها سورية وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وايران وكوبا وكوريا الديمقراطية وغيرها ، وكلها ترمي الى ارغام مجتمعات الاطراف على قبول السياسة الاميركية ، وتحويل اقتصادها الى اقتصاد تصديري ، يخدم احتياجات المركز ، ولا يسمح يتبلور مركزي فيها ، بل يسعى الى تهيش تلك المجتمعات . لاننا نعتقد أن هناك مركزية اتنولوجية سرية تحكم الاستراتيجية الاميركية تجاه مجتمعات الاطراف . والتصدي لهذه الاستراتيجية يتمثل بالعمل الجاد لبناء المرحلة الوطنية الشعبية في مجتمعات الاطراف لانها شرط ضروري لاحق لقيام نظام اجتماعي متحرر من الاستلاب الرأسمالي^(١٨) . فالوضع الجديد يسمح للولايات المتحدة بالتداعي أكثر ضد الاطراف ، بعد زوال الهامش الناجم عن التناقضات بين المعسكرين . بحيث يغدو الصراع بين مجتمعات الاطراف والولايات المتحدة نموذجاً لرفض الهيمنة والخضوع ، لأن المشروع الاستعماري يتناقض جذرياً مع حق الشعوب في تقرير مصيرها ، والعيش بكرامة في وطنها .

لقد أدى تطور النظام الى ازدياد المفجوة بين مركزه وأطرافه ، وبالتالي ازداد الاستلاب الذي تعانيه شعوب الاطراف ، والذي يبيح كل ألوان القهر والاستغلال ، ويشكل سمة الرأسمالية الرئيسة وهي الاستقطاب . مما يؤكد أن تناقض الرأسمالية الرئيس ناتج عن ذلك الطابع غير المتكافئ لتوسعها ، والذي يؤدي الى إعادة انتاج النظام الكومبرادوري في مجتمعات الاطراف ، وقبول الطبقات الحاكمة فيها منطق التوسع الرأسمالي ، لأنها لا ترى أي تناقض بين مصالحها الذاتية ومنطق ذلك التوسع .

من هنا تبدو مساندة الغرب لحليفته « اسرائيل » مساندة غير مشروطة ، وهي جزء من الاستراتيجية الغربية الجماعية لابقاء الوطن العربي في حالة عجز وخضوع للهيمنة الاميركية - الاسرائيلية . فالخوف من تنمية متمحورة على الذات ، تهدف

الى السيطرة على التراكم ، وفك الروابط بالنظام الرأسمالي العالمي ، والتصدي
لهيمنة الاميركية التي تظهر في صورة النظام العالمي الجديد ، هو هاجس الادارة
الاميركية ومصدر قلقها الشديد . مما يجعل دور اسرائيل في المنطقة العربية أكثر
أهمية من أي وقت مضى ، رغم الآراء التي ترى امكانية الاستغناء عن ذلك الدور
في ظل النظام العالمي الجديد ، فمن المتوقع أن يحدث تعاون وثيق بين اسرائيل وبعض
الأقطار العربية لكبح جماح أي حركة عربية قومية ، وأبعد من ذلك يتوقع أن تلجأ
بعض الأقطار العربية الى اسرائيل لقمع أي تحرك شعبي داخلي يرفض الهيمنة
الاميركية ومواقفها التي يروج لها تحت أشكال شتى (فرض الشرعية الدولية ،
المؤتمر المتعدد الأطراف ، المؤتمرات الاقليمية ... الخ) .

ومواقف الولايات المتحدة المتباينة تثير لدى العالم قضية ازدواجية معايير
الشرعية الدولية في سياستها ، لأنها تكيل بمعايير متناقضة لا علاقة لها بالقانون الدولي
ولا بالحقوق الانسانية والديمقراطية . فالتناقض في المعايير حسب مصالح القوة ،
وليس حسب معايير الحق والقانون الدولي ، وهذه الازدواجية ليست جديدة على
الفكر الغربي ، بل إن جوهر هذا الفكر وثنائيته (الأنا/الآخر) ، قائم على التمحور
على ذاته ، رافض لوجود الآخر . لكن طبيعة النزاع (غرباً/شرقاً) ساهمت الى حد
كبير في اخفاء حقيقة ذلك الفكر وممارسته . فهو ديمقراطي يحترم حقوق الانسان ،
وينصاع للقانون في بلده ، وفاشي ادهابي ، معاد لأبسط حقوق الانسان ، ومستثمر
بالشرعية الدولية وأحكامها خارج بلده . مما يشكل عبئاً كبيراً على الولايات المتحدة ،
ويضعها أمام تحديات جديدة .

أما شعوب الأطراف ، ذلك «الآخر» في تلك الثنائية ، والمحكوم عليه بالرفض
وعدم القبول به ، أفلا يحق لها أن تتساءل : كيف يستطيع الغرب أن يكون نموذج
مجتمع ديمقراطي متطور حضارياً ، إذا تجاهل الكثير من واجباته ، تجاه الشعوب
الأخرى ، في مجال الحقوق المدنية وحقوق الانسان والديمقراطية والشرعية الدولية ؟
ولنا في تحليل الوقائع التالية ما يؤكد مشروعية التساؤل .

١ - تطبيق الشرعية الدولية ،

استنفت الولايات المتحدة مجلس الأمن الدولي ، باسم الشرعية الدولية ، وجعلته يصدر قرارات عديدة هي الأولى من نوعها ، من حيث طبيعتها وآلية تنفيذها . واعتبرت أن القرارات الصادرة ليست للتفاوض ، بل تنفذ مجتمعة من حيث مبدأ الترابط القانوني للقضية الواحدة . وشنت خلالها حرباً شاملة ضد العراق ، لم تقتصر على الضرورات الميدانية لارغامه على الانسحاب من الكويت ، بل تعدت تدمير البنى الحضارية وما تتضمنه من منشآت اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية في العراق تدميراً منهجياً ، فاق أي تدمير في الحرب العالمية الثانية (ولا نرغب في الدخول في مناقشة شرعية العدوان العراقي على الكويت ، ولا في مشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص وأهليته القانونية والاخلاقية في ظل الهيمنة الأميركية المطلقة عليه ، فهذا يتطلب بحثاً آخر) .

ومع ذلك فقد استبشرنا خيراً بأن النظام العالمي الجديد لا وجود فيه لمعتدٍ آثم ، ولا لمغتصب متجبر . فالعدل سيكون سيد الأحكام ، لأن كلمة « النظام » تعني وجود قوانين تنظم الحياة بعيداً عن شرعية الغاب ، وهذا في حد ذاته يحمل في طياته فكرة المساواة ، وتطبق قواعد الشرعية الدولية ومعاييرها على كل القضايا بما فيها القضية الفلسطينية ، لأن النظام كما تدل كلمة « العالمي » يخص كل العالم وليس منطقة معينة منه . فقد أعلنت الادارة الأميركية أنها ستهتم بهذه القضية فور الانتهاء من انجاز تحرير الكويت « تدمير العراق » . لكن ما حدث - وما يزال يحدث - لا يبعث على الاطمئنان ، فاسرائيل تحتل أرضاً فلسطينية منذ عام ١٩٤٧ ، وأنست احتلال فلسطين كاملة والجولان وسيناء في عام ١٩٦٧ ، كما احتلت أجزاء من جنوب لبنان . وعلى الرغم من تراكم القرارات الدولية التي تدين اسرائيل ، وتدعوها الى الانسحاب من تلك الاراضي ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة وحمايته من القتل والتشريد ، فإن اسرائيل ضربت بقرارات الشرعية الدولية عرض الحائط ، ورفضت استقبال بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مجزرة الاقصى . ومع ذلك فان الولايات المتحدة الحريصة على تطبيق الشرعية الدولية ، تجاهلت تلك القرارات الصادرة عن الشرعية الدولية ، ولم تحرك ساكناً تجاه اسرائيل .

بل إنها اعاققت بكل فعالية - من خلال استخدامها حق الفيتو أو التهديد باستخدامه - كل محاولة داخل الامم المتحدة لتوفير آلية فعالة لتنفيذ هذه الشرعية ، وفرض امتثال اسرائيل لها . وطالبت العرب باستخدام لغة الحوار والمبادرات الاستسلامية رغم الرفض الاسرائيلي المطلق . ورفضت تطبيق مبدأ الترابط القانوني بالنسبة للقضية ، وانتقت قراراً أو قرارين هزيلين بحصرية ضيقة ، وأهملت باقي القرارات . بل لقد ألغت أحد أهم القرارات الذي بدونه يختل النظر الى القضية ، وهو القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر عن الامم المتحدة في ١٠/١١/١٩٧٥ والذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية ، دون أن تنفذ اسرائيل قرارات الشرعية الدولية وفرضت على العرب الجلوس بجانب اسرائيل فيما أسسته مؤتمر « السلام » بعيداً عن الشرعية الدولية التي غابت عنه ، ولم يسمح لها بمتابعة نتائج المؤتمر رغم أن قراراتها هي أساس المؤتمر . وحاولت إبعاد الشعب الفلسطيني عن المشاركة في المؤتمر من خلال رفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب . مما يشير لدينا الشكوك ، ويجعلنا تتساءل عن مدى مصداقية الولايات المتحدة . فهي تعترف بالمعتدي الرافض لكل قرارات الشرعية الدولية ، تلك القرارات التي وافقت عليها الولايات المتحدة نفسها ، وترفض الاعتراف بالمعتدي عليه ، تدغم الارهاب والعنصرية ، وتعارب أصحاب الأرض ومطالبي السلام . فماذا يعني القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، وكلها ترفض الاستيلاء على الأرض بالقوة والاحتصاب ؟ أليست القرارات التالية (٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩) قرارات واضحة بالنسبة للخلاء الشامل غير المشروط عن الجنوب اللبناني ؟

وإذا كانت الولايات المتحدة تعتقد بإمكانية فرض « السلام » الأميركي على العرب ، فانتا نقول : إن السلام غير ممكن بينما تفتصب اسرائيل الأراضي العربية ، ويتقرر وضعها يومياً تحت الجرافات الاسرائيلية والأسلاك الشائكة . إن السلام يتحقق يوم يتحرر الفلسطينيون ، وسوف يتحررون ويقفون شامخين بين الأمم بكل الكبرياء والكرامة التي هي من حق جميع الشعوب .

إن تعامل الولايات المتحدة بالأمس مع أزمة الخليج، وتعاملها اليوم مع مسألة

الصراع العربي - الاسرائيلي ، يجعلنا نستنتج بوضوح أن النظام العالمي الجديد ليس نظام الشرعية الدولية ، بل نظام القوة الأعظم ومصالحها المتدعة بالشرعية الدولية ، تلك الشرعية التي يحق لها التدخل في شؤون الآخرين ، واحتلال أراضيهم وتدميرهم تدميراً شاملاً ، في حين أن تلك الشرعية الدولية نفسها لم تحرك ساكناً تجاه إسرائيل الرافضة لكل القرارات الدولية ، وتقوم بتوفير الدعم العسكري والمالي والسياسي لها ، للقيام باعتداءاتها ضد الأمة العربية . « فالشرعية الدولية » هنا موقف سياسي أكثر منها عدالة دولية .

٢ - حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية :

أما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية فالأمر أشد مدعاة للعجب والسخرية مما لا لشيء . إلا لأن الولايات المتحدة بالذات تعتبر نفسها حامية « حقوق الإنسان » والمدافع عن واجبة الديمقراطية . كيف يمكن لدولة - تقبح جرائمها وجه التاريخ ، وتملك سجلاً أسود ضد شعوب العالم وحقوق الإنسان ، دولة تمثل عملياً زعيمة الإرهاب الدولي ، وقمة الاستهتار بالحقوق والقوانين والأعراف الدولية - أن تكون مدافعة عن الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ؟ هل تصل بها الوقاحة والاستهتار بالشعوب ، لتندب نفسها لهذه المهمة التي ضحى من أجلها الشهداء ، وقدمت شعوب الأطراف حياتها لذلك ؟ أليست هي الحامي لكل الأنظمة الرجعية والمتخلفة والمعادية لحقوق الإنسان والديمقراطية ؟

لقد عملت الولايات المتحدة كل ما في وسعها لتبطل مجلس الأمن الدولي من اتخاذ قرارات بادانة سياسة إسرائيل التوسعية العدوانية ومعاملتها اللا إنسانية للشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، حيث يرزح الآلاف في سجون الاحتلال ، ويعاملون بقسوة ويعذبون بطرق فاقت أساليب النازية ، وذبحهم الوحيد سعيهم وراء الحرية وتجدي الاحتلال . ولم تكتف بذلك بل شجعت إسرائيل على التمادي في تجاهل قرارات الشرعية الدولية وقمع المواطنين العرب دون أي اعتبار لمواثيق حقوق الإنسان .

وإذا كان الوطن العربي قد دفع (فلسطين) ثمناً لنهاية الحرب العالمية الثانية ، فإنه يدفع اليوم ثمن نهاية الحرب الباردة بتسوية تخالف حقوق الانسان ومبادئ الشرعية الدولية ، بل وحتى أبسط القيم الانسانية . حيث يجري مرة أخرى حل « المسألة اليهودية » في الاتحاد السوفياتي على حساب الأراضي العربية المحتلة، وعلى حساب الانسان العربي ، بتهجير جماعي لليهود السوفيت ، في حين تقدم الولايات المتحدة كل الدعم المادي لاستعمار هؤلاء الأرض العربية . لماذا يجب على العرب أن يدفعوا ثمن ما يحدث في العالم ؟ لماذا طبقت عليهم قواعد النظام العالمي الجديد ، ولم تنطبق تلك القواعد على المعتدي الحقيقي وهي اسرائيل ؟ لماذا لم يتحرك الغرب عندما انتهكت اسرائيل حقوق الانسان الفلسطيني وحق تقرير المصير ؟

إن حقوق الانسان في المفهوم الأميركي هي حق الولايات المتحدة واسرائيل في الاعتداء على شعوب العالم وتهجيرها من أوطانها . حق اليهود في كل مكان بالهجرة الاجبارية الى فلسطين ، وطرد شعبها من أرضه ، حق اسرائيل - تحت ستار «الدفاع عن النفس» أو « الرد الانتقامي » - أن تقتل وتذبح الاطفال والنساء والشيوخ وتشرّد من بقي منهم حياً ، وحققا في اعتبار أي شكل من أشكال المقاومة التي يديرها الشعب الفلسطيني انتهاكاً صارخاً « لحقوق الانسان » - بل و « ارهاباً » . حق الولايات المتحدة في مقاومة القومية العربية واجهاضها ، بدعوى أنها عنصرية وشمولية، في الوقت الذي تبذل فيه جهداً كبيراً لتشجيع الدعوات القومية والتعصب القومي في الجمهوريات التي كانت تسمى الاتحاد السوفياتي . حق الغرب والولايات المتحدة في شن حملة شرسة ضد الاسلام كدين وعقيدة وحضارة ، واتهامه بالتطرف والارهاب ومعاداة الحضارة الحديثة والديمقراطية ، في الوقت الذي طالما شجع التيارات الاسلامية السياسية المتطرفة في مواجهة التيارات القومية والاشتراكية . حق الغرب والولايات المتحدة في معاداة فكر الدولة الدينية ، وقد نسبوا أنهم أول من أقام دولة دينية منغلقة متعصبة هي اسرائيل في المنطقة العربية .

أما جوهر الديمقراطية التي نتحدث عنها ، فهي تندرج في إطار « أنت حر لتفعل ما تريد ما دمت تفعل ما نريدك أن تفعله » (١٩) .

إن الولايات المتحدة تحاول جاهدة طمس انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني من قبل اسرائيل ، رغم ارتكاب الأخيرة المجازر في محاولة منها قمع الانتفاضة الباسلة المتصاعدة في الوطن المحتل ، وصرف الأقطار عن دعمها الديكتاتوريات العميلة لها في العالم . فكيف يستقيم الحديث عن حقوق الانسان والديمقراطية في الوقت الذي تعزز فيه الولايات المتحدة روابطها مع أنظمة القمع والبطش والارهاب في العالم ؟

لماذا ترفض الادارة الأميركية واسرائيل معاً اعطاء تعهدات واضحة فيما يخص وقف بناء المستوطنات ، ووقف العمليات العدوانية في جنوب لبنان ، والافراج عن المعتقلين الفلسطينيين ومنع ابعاد سكان الأراضي المحتلة المخالف لاتفاقيات جنيف ؟ في الوقت الذي تحاول الادارة الأميركية واسرائيل تضليل الرأي العام العالمي حول ما يقال عن اضطهاد اليهود في سورية ، مع أن اليهود في سورية يعيشون بحرية تامة ، ويسارسون شعائرهم الدينية كأي مواطن آخر .

إن تعامل الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً بمثل هذه الازدواجية والوقاحة ، ناجم عن الضعف العربي الذي لم تشهد له الأمة مثيلاً حتى في عصور انحطاطها . وهذه العريضة الاسرائيلية في المنطقة ، بل وجودها في حد ذاتها ، ما كان ليكون لو أن قادة هذه الأمة أدركوا الأخطار التي تتهدد بلادهم ، وعملوا على تجنبها ، واعتمدوا في حكمهم ليس على صلاحية « الترخيص » الممنوحة لهم من قبل الولايات المتحدة ، بل على دعائم الشرعية المستمدة من شعوبهم . وتعاملوا مع الانسان العربي كوجود وكيان ، واحترموا حقوقه المشروعة ، واعتبروه غاية هذه الحياة وصانعها ، لا مجرد رقم حسابي مختزل ومستلب من انسانيته ، مغلوب على أمره ، عاجز أمام التحديات ، مأخوذ بتأمين لقمة العيش ، يعيش على هامش الوجود ، يسخر نفسه لخدمة غيره . لماذا يدفع الوطن العربي بنفسه وراء الخضوع التام للمهيمنة الأميركية ؟ هل وراء هذا الخضوع تكمن مصلحة الانسان العربي ، أم أن الانسان العربي هو المتضرر الأول من جراء هذه العملية ؟

تعد واشنطن نتائج التحقيق التي أجرتها السلطات اللبنانية « غير كافية » لادانة

اسرائيل في تهجير « الكولنج هول » في الجامعة الاميركية في بيروت ، بينما تعتبر نتائج التحقيق التي أجرتها بريطانيا وهي حول حادث انفجار الطائرة الاميركية في أجواء « لوكربي » أمراً نهائياً ، وحكماً قضائياً يجب على ليبيا تنفيذه صاغرة دون أي اعتراض ، وإلا تطبق عليها قواعد « الشرعية الدولية » !!

٣ - قضية نزع السلاح :

تدعو الولايات المتحدة الى الحد من التسلح ونزع السلاح النووي والكيماوي والتقليدي . وقد طبقت ذلك على العراق ، ومارست بحقه كل اذلال ومهانة ، وتطالب العرب بتنفيذ ذلك ، وتدعي أن سورية تكسب الأسلحة لديها . في الوقت الذي تتجاهل حقيقة أن اسرائيل تمتلك السلاح النووي والكيماوي ، وتحاول احتكارهما في المنطقة ، لتأمين تفوقها القتالي الدائم . فقد أقر الكونغرس في ٢٨ تشرين الاول ١٩٩٠ مساعدات مالية وعسكرية استثنائية بقيمة ثلاثة مليارات وسبعمائة مليون دولار لاسرائيل بحجة أنها مهددة بخطر خارجي . وحتى اسرائيل هي المهددة بخطر خارجي حقاً ؟ أم أنها هي التي تهدد العرب بمثل هذا الخطر ؟ أليس في هذا ما يدل على نفاق الولايات المتحدة ؟ فكيف يمكن لها أن تقوم بدور الراعي لجهود فرض « السلام » الشامل والعادل في الشرق الأوسط ، وهي تكيل بمكيالين مختلفين تماماً ؟ لماذا تقدم الولايات المتحدة المساعدات التقانية والمالية لاسرائيل لتطوير صاروخ « آرو » المضاد للصواريخ ، ما دام « السلام » سيحل في المنطقة ، وما دامت المنطقة ستصبح خالية من أي سلاح ؟ كيف توفق واشنطن بين دعمها اللا محدود لاسرائيل والتسوية العادلة ؟ أم أن الولايات المتحدة لا تريد للعرب أن يصبحوا من القوة بحيث يكونون قادرين على مواجهة اسرائيل ، أو حتى على التفاوض معها من أجل حل الصراع من موقع قوي ؟ يبدو أن الولايات المتحدة لا تسمح بتعديل ميزان القوى في المنطقة لغير صالح اسرائيل . فالاقتراح الاميركي بالحد من التسلح لا يذكر شيئاً عن تدمير الموجود من الأسلحة النووية والكيماوية لدى اسرائيل ، مما يعني أن خطاب نزع السلاح ، الذي تطرحه أميركا والغرب ، خطاب منافق . لأنه لا يدعو الى نزع سلاح جميع الأطراف ، وإنما نزع سلاح الضعفاء فقط ، بهدف فرض الهيمنة الاميركية - الاسرائيلية على المنطقة العربية ، في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد .

إن الغرب يتعامل مع كل قضية بوجهين متناقضين بما يخدم مصالحه • وهو بهذا يحاول أن يضعنا في قصص الاتهام، لأننا قوميون متعصبون أو دينيون متطرفون • ونسي أن الدين والقومية يلعبان دوراً هاماً في عالمنا، لكنهما ليسا عنصريين ولا متعصبين كما يحلو له أن يروج • وإنما علينا أن نستمد منها زاداً للتحضر والثقافة والتوحد والتقدم، دون الانغلاق عن العالم • فالتسكك بالهوية الحضارية والذاتية الدينية والقومية والثقافية ليس ختلفاً منطقياً، بل هو رد الشعب العربي المشروع بخصص إرادته، والذي كفلته قوانين حقوق الإنسان والديمقراطية •

خاتمة

يتوهم من يتصور أن النظام العالمي الجديد هو نظام السلام والمساواة بين الأمم، والعالم المنحصر من الاستعباد والاستغلال والتبعية • فالقيم التي أرسيت بعد الحرب العالمية الثانية لا تزال في جوهرها قائمة، رغم تغير أنماط السيطرة، بل يجري تعزيزها وإعادة إنتاجها، من خلال التفاعل بين مركز النظام الذي يريد الهيمنة على شعوب الأطراف، وبين الأقلمة الاستبدادية في تلك الدول • فالنظام ليس جديداً، وإنما أعاد هيكلة نفسه تكيفاً مع الظروف الجديدة • فبدلاً من مدافعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والشرعية الدولية، وأعطى لنفسه حق التدخل في شؤون الدول الأخرى كمدخل شرعي لعودة الاستعمار، مما يجعل مقولة «النظام العالمي الجديد» أداة تستر بها الولايات المتحدة لضمان هيمنتها على العالم •

إن الجديد هو أن أحد أطراف النزاع قد انهزم، وأن حركات التحرر الوطني في العالم قد حوصرت، وبقي المنتصر طرفاً مهيمناً على العالم، فاضاً عليه شروطه دون مقاومة أو منازع، ومقديماً نظامه الأميركي على أنه «نظام عالمي جديد» • تتفرد الولايات المتحدة فيه بالدور الرئيس في أرساء معالمه، بما يتفق ومصالحها • فهذه «الكونية» التي تحاول فرضها تؤدي إلى القضاء على التنوع الحضاري • فالنظام الجديد لم يخرج عن قاعدته الأساسية، قاعدة عدم التكافؤ في تطور العالم، مركزه وأطرافه، والتي تركز انقساماً حاداً على الصعيد العالمي في جميع الميادين،

قائماً على مبدأ القوة مقابل الضعف • تعزيز قوة المركز واضعاف قوة الأطراف ،
الذي يتخذ طابع الاجبار والالزام ، وهي نظرة لا تخلو من العنصرية • فالمبادرات
الأميركية في الخليج والشرق الأوسط لا يمكن فهمها إلا في هذا الإطار ، وهي تهدف
الى اضعاف دول المنطقة بنزع السلاح منها ، بما في ذلك الدول الصديقة للولايات
المتحدة ، وتقوية اسرائيل وضمان تفوقها النوعي في مجال الأسلحة ، بخاصة الكيماوية
والنووية منها ، لأن اسرائيل امتداد لمركز العالم في الأطراف • كذلك يمكن أن نفهم
أصرار الإدارة الأميركية على إلغاء القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر عن الأمم المتحدة ،
والذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية • وقد كان الرئيس (بوش) يطلب من
وزير خارجيته إلغاء ذلك القرار حتى غاية ١٧/١٢/١٩٩١ ، وبالفعل ألغى القرار في
١٦/١٢/١٩٩١ • وكان الأمم المتحدة دائرة من دوائر وزارة الخارجية الأميركية •
فالرئيس « بوش » لم يحترم تعهده التي قطعها على نفسه ، ولم يكثر بـ
« أصدقائه » العرب • فقد كان أحزى به أن يطلب اسرائيل أن تكون أكثر ليونة
وأدباً مع المفاوضين العرب ، قبل أن يطلب إلغاء القرار • مما يجعلنا ندرك أننا
أمام نظام أشد شراسة وغبناً من سابقه ، لا تستطيع تعابير مثل الاستعمار ،
الامبريالية ، الاستعمار الجديد أن تحيط به • يقوم على التركيز حول الذات ،
والعدوانية ، ورفض وجود الآخر ، أو عدم التعامل معه إلا بمنطق القوة والإخضاع •
فالنظام العالمي الجديد هو عبارة عن إعادة إنتاج النظام العالمي السابق بأشكال
متعددة ، تضمن الهيمنة الأميركية النامة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً • فهو
نتاج المؤسسة العسكرية الأميركية لسط الهيمنة الأميركية على جميع نواحي الحياة
في العالم •

وإذا توهمت الولايات المتحدة أنها مستطيعه تجميل صورتها أمام نفسها وأمام
العالم ، بما تسميه « النظام العالمي الجديد » ، فإن صورتها المتغيرة باستمرار تعكس
مضموناً واحداً يعبر عن توجه أميركي داخلي المنشأ هو « العدوان » منذ قيامها الى
يومنا الحالي •

أما نحن العرب ، أول من دفع غالباً تكاليف تطبيق قواعد النظام العالمي الجديد ،
فاننا نتعامل مع فكرة هذا النظام و « التكيف » مع متطلباته وكأنهما باتت حقيقة

مستقرة أو قدراً مكتوباً ، دون أن ندرك أن مواجهة النظام الجديد سبيلها الصحيح أن تتحدى ذاتنا . فلا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، فقولات هذا النظام وأحكامه لا تأثير لها ، إن استطعنا أن نكون من نحن ، أمة عربية متضامنة ، تعيد الالتحام والالتئام لوجود عربي فتنه أبناؤه ومزقوه وأحدثوا فيه كسوراً وشروخاً . وعلى العكس من هذا ، إن نحن أسهمنا في تسديد المقتل الذي يصوبه إلينا الغرب ، مقتل جعلنا شعوباً وقبائل لا تتعارف بل تصطرع ، كنا كمن يحفر تحتفه بظلفه ويجعل سعي عدوه ميسراً سائغاً . فاسرائيل لا تريد أن تكون جزءاً من المنطقة فقط ، ولكنها تريد أن تفرض استسلاماً مهيئاً على العرب يحقق سيطرتها الشاملة على المنطقة . لكن ذلك ما لن تصل إليه أميركا واسرائيل ولو ربحت الحرب بعد الحرب ، وهزمت الجيوش العربية كرة بعد كرة . شيء واحد يوصلها إلى ذلك هو أن ينحل الوجود العربي ويندوب ، ليغدو دولاً وطوائف وشيعاً وقبائل وأسراً ، وأن ينتقل الوجود العربي من مهمة محاربة اسرائيل ومن يدعمها إلى محاربة نفسه . عند ذلك فقط ، تنام اسرائيل قريرة العين هادئة البال ، وتغدو سيدة المنطقة غير منازعة . فهل يدرك أهل الرأي ذلك ؟ أليس النظام العالمي الجديد هو نظام « العالم الجديد » ، والعالم الجديد هو الولايات المتحدة التي تصدر أوامرها وتعلي إرادتها على الآخرين ؟

تلك هي شجون الوجود العربي كله أمام شبح العدم أو البقاء . إنها كرامة تاريخ ، وعزة أمة ، تنهض لترد الذل والمهانة . أفنعجب بعد ذلك إن جاء تصورنا قلناً في الممنان ، مطمئناً في قلق ؟

الهوامش

- ١ - انظر : الرئيس سليم الحص ، اي نظام عالمي جديد؟ ، في : السفير ، ١٨/٩/١٩٩١
- ٢ - المرجع السابق .
- 3 — Vgl H.-U. Wehler, Der Aufstieg des amerikanischen Imperialismus, Studien zur Entwicklung des Imperium Americanum, Göttinges 1974, S. 10ff., 43ff.
- 4 — H. Maretzki, Der Antikommunismus in der Aussenpolitik des amerikanischen Imperialismus, in: Deutsche Aussenpolitik, 11-1967, S.1365.
- 5 — G. Rose, Modernisierungstheorien und bürgerliche Sozialwissenschaften, Berlin 1981, S. 16.
- انظر أيضا : د. رزق رزق ، الصراع السياسي المحوري في العالم المعاصر والتحول المعاصر في أوروبا الشرقية : جذور الصراع التاريخية وأبعاد التحول الاستراتيجي ، في الفكر الاستراتيجي العربي .. معهد الإنماء العربي ، بيروت ١٩٩١ (٢٥) ، صص ١٦٧ - ١٧٧ .
- 6 — H. Maretzki, Der Antikommunismus., a.a.o.;
- انظر أيضا : سعيد عربي حفيان ، الوطن العربي وحركات التحرر في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، في : الفكر الاستراتيجي العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ١٩٩١ (٣٥) ، صص ١٤٩ - ١٦٦ .
- ٧ - انظر : زهير شكر ، السياسة الاميركية في الخليج العربي ، « مبدأ كارتا » ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ١٩٨٢ ، صص ١٠٣ - ١٠٩ .
- ٨ - انظر : وليم كوانت ، السعودية في الثمانينات : السياسة الخارجية ، الامن والنفط ، ترجمة حسين موسى ، الحقيقة برس ، بيروت (آذار) ١٩٨٩ .

— Paul Jaber, Gray Sick, Hisahiko Okasaki- Great Power Interests in the Persian Gulf, Now York: Council of Foreigner Relations, 1989.

— مروان بحيري، السياسة الاميركية والشرق الاوسط، من ثرومان الى كينسجر، في : السياسة الاميركية والعرب ، مجموعة باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ص ٤٧ - ٦٢ .

٩ - يمكن الرجوع الى كتاب : ميخائيل غورباتشوف ، البيرسترويكا لمعرفة اهم مضامين التفكير الدولي الجديد .

١٠ - من خطاب للرئيس « جورج بوش » في ١٣ نيسان ١٩٩١ القاه في قاعدة مونتميري الجوية في آلاباما . انظر : الرئيس سليم الحص ، مرجع سبق ذكره .

١١ - انظر : توفيق شنبور ، النظام الدولي الجديد وترتيباته المالية والتقنية ، في : السفير ، ١٣/٨/١٩٩١ ، ص ١١ . وقد اجرينا على الاقتباس تعديل لغويا يناسب الترجمة .

١٢ - انظر : د. غانم هنا ، عودة الاستعمار ؟ في : الوحدة ، الرباط ٧ (١٩٩١) ٧٨/٧٧ ، ص ٧٠ .

١٣ - توفيق شنبور ، مرجع سبق ذكره .

14— Paul Kennedy, The rise and fall of the great powers, N.Y.: Random; House, 1987.

وقد ورد ذكره في : توفيق شنبور ، مرجع سبق ذكره .

١٥ - انظر : د. غانم هنا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٩ - ٧٠ .

١٦ - ناعوم شومسكي ، الارهاب الدولي : الاسطورة والواقع ، ترجمة لبنى صبري ، سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٠ .

١٧ - انظر : الرئيس سليم الحص ، مرجع سبق ذكره .

١٨ - انظر : د. سمير أمين ، من اجل قوة رادعة في خدمة شعوب العالم الثالث ، في : الفكر الاستراتيجي العربي ، معهد الانماء العربي ، بيروت ٩ (١٩٩١) ٣٥ ، ص ص ١٢٣ - ١٤٧ .

١٩ - ناعوم شومسكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٧ .

الفصل الخامس

التخطيط للتنمية الشاملة

١-٥	مفهوم التخطيط
٢-٥	مقدمته
٣-٥	ضروراته
٤-٥	منطلقاته
٥-٥	سياساته



٥-١ - مفهوم التخطيط

مهما كان عمل النحلة دقيقاً ، فإن عمل أي إنسان عسادي يفوقها دقة واتقاناً وإبداعاً . فالنحلة تقوم بعملها بعفوية وغريزية ، دون هدف محدد لها ، بينما يشيد الإنسان في ذهنه صوراً ومفاهيم شكلية ، كمخططات للعمل ، ومن ثم يقوم بتحقيق هذه المخططات على أرض الواقع . أي أنه يعطي صورته ، ومفاهيمه الذهنية وجوداً موضوعياً . وهذا الأمر غير متحقق عند أي كائن آخر .

وبعد التخطيط للتنمية الشاملة ، سمة أساسية من سمات حياتنا المعاصرة . فلم يمد بالامكان العيش كما كان في الماضي ، فالحاجات تزداد ، والطلب ينمو ، والموارد محدودة ، والسكان في تكاثر مستمر . فالتخطيط للتنمية يمثل شكلاً من أشكال التحكم بموارد المجتمع المادية والبشرية والمالية ، وحسن استخدامها وتنميتها كما ونوعاً بشكل مستمر لصالح الإنسان ، وأداة لترشيد موارد المجتمع في إطار الاختيار الاجتماعي ، وهو يفترض بدلية ، إجراء مسح متكامل ، لمعرفة الواقع المراد تغييره ، من وضع إلى وضع . ويصبح التخطيط في مجتمعنا العربي ، أداة لمعرفة واقع التغلف المركب ، وصولاً إلى تجاوزه ، والانتقال إلى حالة التقدم المتوازن ، أي التنبؤ العلمي بما ينبغي الوصول إليه خلال فترة زمنية محددة . كما يفترض توافر الموارد البشرية المتخصصة للقيام بهذه المهمات التخطيطية المركبة والمتداخلة . والتخطيط لا يمكن أن ينتهي بانتهاء صياغة الخطة ، أو حتى بالشروع في تنفيذ محتوياتها ، بل يتطلب أن يكون كل هدف من أهداف الخطة معبراً عنه بمقادير رقمية قابلة للتحقق والمتابعة وتقويم الأداء ، مصحوبة بسياسات وخطوات إجرائية عملية ، وكذلك بتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف ، حتى لا تبقى مجرد تنبؤات تأشيرية . ومن ثم البدء بوضع عناصر الخطة التالية ، لضمان استمرارية العملية التخطيطية .

وتتباين الآراء حول مفهوم التخطيط ، ولغرض الايضاح فقط ، يمكن تصنيف تلك الآراء في محورين : الأول ، يحاول عزل التخطيط عن طبيعة السلطة السياسية وأساس المجتمع الاقتصادي ، والثاني ، يؤكد على الربط المتبادل فيما بينهما .

ويتطلب التخطيط بالمعنى الواسع للكلمة ، وجود أهداف تنوعية مصاغة من قبل الهيئات السياسية المسؤولة ، ووجود جهاز تخطيطي ، وتحضير للخطة ، وبالتالي وجودها واستخدام أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف التي تؤطرها هذه الخطة ، وذلك على صعيد أشكال المؤسسات الاجتماعية كافة .

إلا أن الحديث عن التخطيط للتنمية الشاملة ، على نطاق المجتمع بأسره ، إضافة لتوافر ما جاء ذكره أعلاه ، يفترض كذلك وقبل كل شيء وجود سلطة تخطيطية مركزية لها القدرة على إصدار القرارات التنفيذية ومتابعتها في مجمل الاقتصاد الوطني ، وأن تكون التغييرات شاملة لكل الهيكل الاجتماعي الاقتصادي الموروث ، وحل أزمته الهيكلية بتحقيق التوازنات المطلوبة فيه لصالح الوفاء بحاجات المجتمع بأسره . وهذا لا يمكن أن يتحقق ، إلا بوجود سلطة سياسية تمثل تحالفاً واسعاً لقطاعات الشعب .

ويمكن أن نلاحظ وجود ملامح هذا التخطيط في الواقع ، عندما تتركز الجهود بالدرجة الأولى على تعبئة موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وتطويرها ، من أجل الوصول إلى تنمية القوى المنتجة المادية والبشرية ، وتوسيع قدراتها الانتاجية وتنويعها ، مما يؤدي باستمرار إلى زيادة العمل الاجتماعي وتحسينه .

وترتبط مثل هذه المحاولات ، بتخطيط طويل الأجل ، وتشمل الاستثمارات الجديدة ، لتأمين النمو الاتساعي الأفقي ، عن طريق استحداث المشاريع الارتكازية الأساسية ، وإنشاء المزارع والمصانع وغيرها من المؤسسات الجديدة ، مع عدم إهمال الجوانب الأخرى ، المتعلقة بالاستثمارات الاستيعابية ، والجوانب الاجتماعية المرتبطة بكل ما تقدم .

في حين يركز التخطيط ، للتسيير الإداري للحياة الاجتماعية والاقتصادية بأسرها في المقام الأول ، على الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع المادية والبشرية والمالية المتاحة والمحتملة ، لتحقيق أقصى مردود ممكن منها ، وهذا يتطلب ترشيد القرارات الاجتماعية والاقتصادية ، وترشيد تسيير المؤسسات الإدارية ، والاهتمام بالنشاط الإنتاجي الجاري بشكل يجعله المحور المحرك لبقية النشاطات الأخرى في المجتمع . وفي مثل هذا النوع من التخطيط ، تبرز إلى المقدمة ، مسألة النمو المكثف العمودي ، الذي يستند بالأساس إلى زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي ، وتحسينه باستمرار وفي مختلف المجالات .

ويلازم النوع الأول المهتم بالنمو الاتساعي ، المرحلة الأولى من التخطيط ، ثم يرتقي إلى النوع الثاني ، مع نمو القوى المنتجة ، ونضوج التجربة الذاتية في العمل التخطيطي ، وكلاهما مترابط ومتداخل ضمن عملية التخطيط للتنمية الشاملة على نطاق المجتمع بأسره ، ولمصلحة كل أفراده .

ويصبح إمكان التخطيط للتنمية الشاملة ، أكثر واقعية ، عندما تكون حاجات المجتمع الأساسية ، هي الموجة لتلك المحاولات التخطيطية ، أي عندما لا يكون توجيه الخطط التنموية ، أو الدافع لها هو الربح الفردي ، ومصالح القلة المالكة ، ملكية خاصة لأهم وسائل الإنتاج والتبادل والتوزيع .

كما أن وجود « الخطة » لا يكفي وحده لعمد الاقتصاد الوطني موضوع على طريق التخطيط . فمن المحتمل أن يكون تحضيرها واعدادها قد تم على أسس غير واقعية ، وبالتالي فلا يكون لها نصيب من التنفيذ الفعلي ، والأمثلة على ذلك كثيرة وواضحة في الوطن العربي . فالعشرات من هذه الخطط ، المسماة وطنية أو قومية ، بقيت حبراً على الورق ، لأنها وضعت في غياب تحليل دقيق لأبعاد الواقع الاجتماعي العربي . ومن الممكن أن تكون الخطة سليمة حسابياً على الورق ، إلا أنها لا تدخل التنفيذ ، لعدم توافر الشروط الضرورية اللازمة للقيام بتنفيذها . وبذلك يبقى الاقتصاد الوطني ، سائراً بطريقة تلقائية ، بعيداً عن الأهداف المحددة له في إطار الخطة . ولهذا فإن التخطيط يتطلب مجموعة من السمات تصاحبه ، أهمها :

١ - أن يكون وضع الخطة قائماً على أساس معرفة صورة المجتمع الواقعية ،
والحقائق الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيه ،

٢ - وأن تكون الغايات المخططة متلائمة مع حقيقة هذا الوضع القائم ،

٣ - اختيار الوسائل الممكنة التي تؤدي الى تغيير هذا الواقع القائم ، واحلال
واقع جديد لكل مرحلة من مراحل التخطيط .

وتمثل نقطة البداية هنا ، واقعية البيانات الاحصائية ، وعملية التنبؤات لحاجات
المجتمع الأساسية النوعية والكمية ، في كل مرحلة ، فوضع غايات غير واقعية ، يتضمن
بالضرورة ، وسائل غير واقعية ، ويقوم على واقع اقتصادي واجتماعي غير حقيقي .
وينبغي أن تشمل عملية التخطيط كل المتغيرات الأساسية في سياق تجديد الانتاج
المجتمعي الموسع : الانتاج ، التوزيع ، التبادل والاستهلاك ، وأن تغطي الخطة
المصادر الرئيسة كافة واستخداماتها على الصعيد المادي والبشري والمالي . فالمجتمع
كل مترابط في علاقات متبادلة التأثير ، فلا يمكن الاكتفاء بتخطيط جزء منه فقط ،
مثل الاستثمارات ، وترك الجوانب الأخرى المتداخلة مع عمليات الاستثمار . مثل
الدخول التي يولدها هذا الاستثمار ، وما تعكسه هذه الدخول الجديدة من آثار
على الاستهلاك ، كما أن الاستثمار يعني ازدياد الحاجة الى حجم معين من نوعية
معينة من القوى العاملة ، وله تأثير أيضاً في التجارة الخارجية ، وفي ميزان المدفوعات ،
وفي النقل . . . الخ .

ولهذا فالنخطيط يتميز الى جانب صفة الواقعية ، بصفة أخرى أساسية ، هي
صفة الشمول ، أي شمولية الخطة لكافة نواحي الحياة في المجتمع ، بحيث لا
يقتصر التخطيط على متغير دون آخر ، ولا على قطاع دون آخر ، ومثل هذا الشمول
لا يمكن بلوغه مرة واحدة ، وإنما ينبغي تحقيقه على مراحل بالتدرج المخطط .

كما يتسم التخطيط ، بوجوده مركز تتركز فيه مسألة اتخاذ القرارات
التخطيطية الرئيسة ، وأن تكون له صفة الالتزام على سائر المستويات ، وهنا تبرز

ضرورة المشاركة الفعالة لأوسع قطاعات الشعب ومنظماته ، في صياغة القرارات التخطيطية ، قبل أن تأخذ شكلها ومحتواها النهائي ، وينبغي أن يكون تقسيم العمل التخطيطي هذا ، القائم على مركزية التخطيط والمتابعة والمراقبة وتقييم الأداء ، ولا مركزية التنفيذ ، وترك المجال الواسع ، للقوى الاجتماعية في حرية التصرف ، ضمن حدود الاختيار الاجتماعي ، وإطار التنمية المخطط خلال مرحلة معينة .

ويختار كل بلد ، حسب ظروفه الموضوعية والذاتية ، شكل التنظيم الإداري ووظيفته ، الذي يضمن له أعلى فعالية ، وأكبر كفاءة تخطيطية وتنفيذية ، خلال المرحلة التي يجتازها من تطوره الشامل .

ويستدعي العمل التخطيطي الشامل ، أن تكون أجزاء الخطة الشاملة متكاملة ، وأن تشكل في مجموعها وحدة متناسقة ومبررة عملياً ، مع تشخيص الحلقة المركزية التي يخضع لها سلم الأولويات المخططة ، وهذا التناسق مطلوب بين الأهداف بعضها مع بعض ، وبين الوسائل بعضها مع بعض ، وكذلك بين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها .

ويتطلب تحقيق التنمية بونائر عالية ، شرطاً أساسياً ، وهو إيجاد النسب السليمة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني ، وبين فروع الانتاج المادي والانتاج والاستهلاك ، وبين الاستهلاك والادخار للتراكم الاستثماري ، وبين الانتاج والانشاءات الضرورية لمؤسساته ، وبين الانتاج والنقل ، وبين نمو اقتاجية العمل المجتمعي ، ورصيد الأجور والمرتبات والمكافآت . وكذلك التناسب بين مقدرة السكان الشرائية ، وموجودات السوق من سلع الاستهلاك النهائي ، وبين مصادر العمل المتاحة ، وحاجات التنمية للاختصاصات المؤهلة خلال المرحلة التي يخطط لها . وهناك نسب أخرى لا تقل أهمية عن النسب المار ذكرها ، وهي النسب بين الفروع المرتبطة ببعضها اقتصادياً (بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ، بين الانتاج ومصادر الوقود والطاقة) . والنسب بين أنواع الانتاج المرتبطة ببعضها تقنياً (استخراج النفط ومعالجته ، استخراج المعادن ومعالجتها ، زراعة النباتات وتربية المواشي ، وغيرها من الحالات المماثلة الأخرى) . وتتعلق هذه النسب الصحيحة ،

القائمة بين مختلف أقسام الاقتصاد الوطني ، بمجموعة كاملة من العوامل السياسية والاقتصادية ، من بينها مستوى تطور القوى المنتجة ، ومقدار الموارد المادية والمالية ، وموارد العمل والوضع العربي والدولي ، الذي يعيشه البلد الذي يجري فيه التخطيط لهذه النسب . وهذه النسب التي تقوم في مرحلة معينة ، ليست نسباً ثابتة ، وإنما تتبدل وفقاً للظروف المستجدة . ويؤثر في حركة النسب أول ما يؤثر التقدم التقني ، وتطور فروع الانتاج الجديدة .

ويحدث التفاوت في وتيرة نمو انتاجية العمل ، المتحققة على أساس التقدم التقني ، في مختلف فروع الانتاج ، تغييراً في الحاجة الى الآلات والتجهيزات وقوة العمل والمواد الأولية . ونتيجة لذلك تتبدل موضوعياً ، النسب بين فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته ، كما تتبدل أيضاً تبعاً للحاجات الاجتماعية ، والمهام التي تبرز أمام المجتمع في هذه المرحلة ، أو تلك من أطوار التنمية الشاملة ، وتبعاً لتطور القوى المنتجة والتقدم التقني ، وفنون استخدام التقنية .

وعليه ، فإن هيئات التخطيط ، مدعوة الى تتبع جميع التبدلات الحادثة في عمليات التنمية الشاملة ، والى تأمين الانتقال ، في الوقت اللازم ، من النسب القديمة الى نسب جديدة متقدمة ، لتلاءم والظروف المتبدلة ، والحاجات الملحة ، حاجات تأمين التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة . والأداة الفنية المهمة لحساب هذه النسب ، هي نظام الموازن المادية والمالية وقوة العمل التاريخية والتخطيطية ، إضافة الى المحاسبة القومية .

يتبين مما تقدم ، أن الخطط هي إحدى أدوات تنفيذ استراتيجية التنمية ، وبالتالي ينبغي ارتباطها بتحقيق مصالح المجتمع والأفراد معاً ، كما ينبغي لها ألا تكون قيداً يحد من التقدم الشامل ، حيث يفترض أن تتجاوب هذه الخطط التنموية ، مع الظروف المتجددة باستمرار ، لأن التخطيط عملية دائمة ومتصلة .

ويتطلب التخطيط الشامل ، وضع برنامج عمل يشارك فيه جميع العاملين في الفروع الرئيسة . فيكون محصلة عمل جناعي ، وتنفيذه ملزم لهؤلاء جميعاً ، وهذا

الالزام ، التابع من الوعي بضرورته ، يعد صفة أساسية أخرى من صفات التخطيط الشامل .

كذلك فإن التخطيط للخطوة ، يولد الخطوة ، ثم يعقبها عملية التنفيذ والمتابعة . وقد يقتضي الوضع المتجدد التصحيح ، ثم تأتي عملية تقويم الأداء لمشروعات الخطوة ، وهكذا ، فالعملية التخطيطية تتسم بالاستمرارية .

وعامل الزمن مترابط دائماً ، يجسده وجود خطط متفاوتة الآجال ، فكلما بدأنا بتنفيذ خطوة ، يلاحقنا العمل لوضع بذور خطوة جديدة ، وهناك بعض المجتمعات تأخذ بالخطط المستمرة . أي العمل باستمرار على مدى سنوات الخطوة الخمسية ، سنة إضافية إلى الامام . فبعد عام من بدء الخطوة الخمسية لسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ مثلاً ، يجري تمديدتها سنة ، فتكون خطوة خمسية معدلة لسنوات ١٩٨٧ - ١٩٩١ ، ومن ثم تعدل سنة ثالثة ، فتعد خطوة خمسية لسنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٢ ، وهكذا باستمرار ، توجد خطوة خمسية تغطي خمس سنوات متلاحقة ، ومثل هذا النوع من التخطيط القائم على الخطط المستمرة ، يضمن تحقيق المرونة الكاملة للخطوة ، على مواجهة الظروف المستجدة ، كما يضمن استمرار العملية التخطيطية ، إلا أنه يتطلب قدرات ناضجة في الممارسة التخطيطية .

ومن الممكن تبعاً لتعدد الخطط زمنياً ، أن يجري تشخيص أهداف التنمية وغاياتها ، من النظرة الاستشرافية لمعالم آفاق التطور المقبل لعشرين سنة أو أكثر . وذلك استناداً لتوقعات تزايد السكان ، وتطور القطاعات الرئيسة ، وتوقعات إمكانات الاستفادة من التقدم العلمي والتقني ، وضرورة أن يتحقق ذلك . ومن ثم وضع الاطار العشري للخطوة طويلة الأجل ، التي يمكن أن يتضمن الاتجاهات الرئيسية لمسار التنمية الشاملة ، ومن هذا الاطار العام ، تتضح الأهداف المخطط لها ، خلال الخطوة الخمسية ، والوسائل المحددة سلفاً لتنفيذها . ويجري تفصيل هذه الخطوة ، بصياغة دقيقة في خطط قطاعية ، وخطط جارية سنوية ، وخطط مكانية ، تحتوي برامج عمل واقعية يمكن تنفيذها .

ومن الضروري أن تتضمن الخطة ، توصيات نوعية ، حول كل السياسات
التفصيلية ، والاصلاحات المؤسسية ، والامطار الاداري ، وكذلك المشروعات الجيدة
الاعداد ، التي تعد ضرورية لتنفيذها بنجاح .

إن الحاجة الى التخطيط الشامل ، ضرورة لا بد منها في اطار التنمية ، لأن كل
شيء في المجتمع مرتبط بغيره ، وأن الاقتصاد في حالة توازن حركي ، مكون من سلسلة
حلقات . وهذا التوازن يتحقق إذا ارتبطت كل حلقة بما تليها ملبقاً لهذا الوضع ،
الذي يوفر الامكانيات الموضوعية لنموها المتناسب ، إذا وجدت النسب الصحيحة
بين منظومات المجتمع بأسره .

٢-٥ - مقدماته

٢-٥-١ - المقدمات السياسية :

يعد التحرر من الاستعمار ، وتحقيق الاستقلال السياسي ، واقتضاء الطبقات الاجتماعية ، والقوى السياسية المرتبطة مع الاستعمار ، شرطاً أولياً لا بد منه لنجاح التنمية المستقلة . وأي تنمية في ظل الاستعمار ، والقوى المرتبطة به ، والمتعاونة معه ، هي تنمية مشوهة ، تؤدي في النهاية الى تنمية التخلف .

وتعني المقدمات السياسية أولاً ، وجود سلطة سياسية ، تمثل تحالفاً اجتماعياً واسعاً لطبقات الشعب وفئاته . يتفق على حد أدنى لهذا التحالف ، هدفه بناء الدولة الوطنية المستقلة ، والسيطرة على عملية التراكم ، التي تؤدي الى تنمية متمحورة على الذات . وأن تحوز هذه السلطة السياسية على ثقة كل القوى الاجتماعية ، لتكون لقراراتها مستقبلاً ، قوة تنفيذية ملوغة ، قبل أن تكون الزامية . اضافة الى تحليلها بالوعي والارادة . الوعي لمسألة التخلف والتبعية والتجزئة التي تسم المجتمع العربي ، والارادة لكيفية تجاوز هذا الواقع ، على جميع الصعد الداخلية والعربية . وأن تكون هذه السلطة مساهمة بالأساليب اللازمة ، وصولاً الى أفضل السبل التنظيمية المناسبة لواقع المجتمع العربي ، وافساح المجال لمبادرات الشعب ومشاركته الفعالة في جميع المجالات . ولا يتأتى هذا الا بتحقيق قيام المجتمع المدني .

٢-٥-٢ - المقدمات الاقتصادية :

تمثل المقدمات الاقتصادية قبل كل شيء ، بالسيطرة على عملية التراكم المتمثلة في :

- ١ - السيطرة على إعادة تجديد قوى العمل الاجتماعية .
- ٢ - السيطرة على السوق الداخلية .
- ٣ - السيطرة على السوق الداخلية .
- ٤ - السيطرة على الثروات الوطنية .
- ٥ - السيطرة على الفائض المالي .
- ٥ - السيطرة على العلم والثقافة .

إن السيطرة على هذه العناصر الخمسة ، يؤدي الى وضع أساس متين لتنمية متمحورة على الذات ، تخضع العوامل الخارجية ، لمقتضيات النمو الداخلي ، ويجعل السلطة السياسية ، أكثر قدرة على الحركة ، لتحقيق أهداف الشعب عامة . من هنا فالسلطة التي تسيطر على هذه العناصر ، تكتسب صفة الوطنية .

كذلك فإن الاهتمام بالقطاع الزراعي (القطاع الأول) ، وتطويره تطويراً يجعله قادراً على الوفاء بحاجات القطاعات الأخرى في المجتمع ، ويوفر الأمن الغذائي اللازم ، الذي هو أساس الأمن القومي ، وتطوير القطاع الصناعي (القطاع الثاني) ، بحيث يستطيع تأمين حاجات التطور المجتمعي ، وتوفير الاكتفاء والرفاهية ، من خلال اشباع الحاجات الأساسية ، وبناء صناعة متطورة ، ومندمجة عضوياً مع باقي قطاعات المجتمع ، كما يتطلب تطوير قطاع الخدمات (القطاع الثالث) ، تطوراً منظماً ، بعيداً عن أي تضخم لهذا القطاع ، على حساب غيره من القطاعات الأخرى .

٥-٣-٢ - المقدمات التنظيمية الثقافية :

يخلق وجود المقدمات السياسية والاقتصادية ، إمكانيات التخطيط الشامل الموضوعية . ولكي تتحول هذه الإمكانيات الى واقع ، لا بد من توافر أمور أخرى ، من بينها أن يعرف العامون في مجال التخطيط ، تأثير القوانين الاقتصادية الموضوعية ، وكيفية التعامل معها والتحكم بها ، بما يناسب مصالح المجتمع بأسره ، وإيجاد أفضل الأشكال التنظيمية الإدارية ، والطرائق والأسس التي تؤدي الى تسيير المجتمع نحو أهدافه المخططة لتحقيق التنمية .

وتزداد قدرة المجتمع على معرفة سياق التطور الاتحادي في جميع المجالات ،
وايجاد الحلول المناسبة لما يعترضه من مشكلات ، بمقدار ازدياد مستوى المعارف
الفكرية والعملية ، وادراكه لها ادراكاً سليماً . وهذا يتطلب وجود الأجهزة القادرة
على جمع المعلومات عن كل جوانب المجتمع ، واحتمالات تغييرها ، وصياغة القرارات
التخطيطية ، ووضعها في اطار خطط تنفيذية متناسقة .

ويتطلب الحصول على هذه المعلومات ، اجراء مسح شامل عن السكان
والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة باستمرار ، لأن هذه المسوح
العلمية ، تقدم بيانات ومعلومات نوعية ضرورية ، تبنى على أساسها الخطط ، ويتم
متابعتها وتقويم نتائجها .

وفي هذه المناسبة ، فنحن لا نتفق مع الآراء التي تقول بضرورة الانتظار حتى
تتوافر كل شروط التخطيط النموذجية . بل نرى ضرورة التخطيط ، اعتماداً على
المتاح لدينا من البيانات والمعلومات ، واستخدامها بشكل فعال ، وصولاً الى
استكمالها وتطويرها المناسب .

ويحتاج المخططون كذلك الى دليل موحد لتصنيف النشاطات والمؤسسات
الاقتصادية والاجتماعية ، يكون أساساً لتوحيد المفاهيم والمؤشرات المتداولة في جميع
الأنشطة الإحصائية والمحاسبية والاقتصادية التخطيطية . وهذه المفاهيم والمؤشرات ،
هي تعبير رقمي لمقادير مادية ومالية ، وهي تصنف على النحو التالي :

أ - المؤشرات الكمية المادية :

التي تعبر عن مفاهيم (الطول ، العرض ، الحجم) وهي ، طن ، كيلوغرام ،
متر مربع ، متر مكعب ، لتر ، هكتار ، دونم ، قطعة ، زوج ، ... الخ . وهي تشير
الى ما تتضمنه الخطط الإنمائية من منتجات العمل والأرض والمياه .

ب - المؤشرات الكمية القياسية :

التي يعبر عنها بوحدة النقود المستخدمة في حسابات الخطط الإنمائية وهي ،
دينار ، ريال ، درهم ، ليرة ، جنيه ، ... الخ ، حيث يجري العمل بها كضرورة عندما

تنوع تشكيلة المنتجات ولمعرفة أسعارها ، أو للمقارنة فيما بينهما ، وكذلك عند الحاجة لمعرفة العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

ج - المؤشرات الخاصة بقوة العمل :

وهي التي يعبر عنها ، إما بساعة عمل ، أو بشخص ، أو يوم عمل ، لتشخيص مصادر قوة العمل البشري ، واستخدامها بمعنى توظيفها في فروع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

د - المؤشرات النوعية :

والتي تسمى أحياناً المؤشرات الهدفية الاقتصادية الفنية ، ويجري استعمالها لأغراض متعددة : لتشخيص الجودة ، لتحديد درجة الفعالية ، لقياس انتاجية العمل ، للقياسات المحاسبية ، لتحديد الزامية المهمات المخططة ، ومنها أيضاً المؤشرات التأشيرية المحفزة أو الرادعة .

كما توجد مؤشرات أخرى اضافية لما سبق ، نذكر بعضها :

١ - مؤشرات القوة الاقتصادية :

التي يعبر عنها رقمياً بالنتائج المحلي الاجمالي ، والموجودات الرأسمالية وميزان المدفوعات ... الخ .

٢ - مؤشرات الاداء الاقتصادي :

وهي التي يعبر رقمياً عنها بحصة الفرد (حسابياً) من الناتج المحلي ، وحصة الفرد من الموجودات الرأسمالية ، وحصة الفرد من الاستهلاك ... الخ .

٣ - مؤشرات اشباع الحاجات الاساسية :

التي يعبر عنها رقمياً ، بمستوى تشغيل القادرين على العمل والباحثين عنه ، وبمقدار البروتينات ، والسعرات الحرارية للفرد ، ومستوى مكافحة الأمية ، والمستوى التعليمي ، وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة داخل المسكن الذي تتوافر فيه مستلزمات الحياة الصحية والاجتماعية المعاصرة ، وما يماثلها من مؤشرات .

ومن الضروري الاتفاق على محتوى المؤشرات ، وكيفية قياسها ، لتكون لغة العاملين المشتركة في ميدان التخطيط للتنمية ، سواء داخل البلد الواحد ، أو بين الأقطار العربية ، لتسهيل مهمة التنسيق في المجال التخطيطي على الصعيد العربي .

٥-٣- ضروراته

ينبغي أن يكون واضحاً ، أن التخطيط لا يعني المركزية • أي جعل المجتمع محكوماً بسلسلة قوانين صارمة تفرضها سلطة مركزية • بل يعني أن تطور المجتمع المتوازن يقتضي إقامة ضوابط تجنباً لما قد يحدث من سلبيات بسبب التطور العفوي • مثال ، عجز السوق عن استخدام جميع الموارد البشرية والمادية في المجتمع استخداماً أمثل • وهذا يعني بقاء قسم من طاقة المجتمع الانتاجية معطلة عن العمل ، الأمر الذي يقود الى أزمات اقتصادية ، وما يرافقها من أزمات اجتماعية • كذلك فإن التخطيط يوجه الاستثمارات نحو الفروع التي يمكن أن تحصل للأزمة التركيبية ، ونحو الخدمات الاجتماعية الضرورية لصالح أفراد الشعب عامة •

وهذا الذي أشرنا إليه أعلاه وما يمثله ، يجد ضرورة التخطيط للتنمية من أجل :

١ - تحقيق مهمة تأمين استخدام الموارد المتاحة ، الاستخدام العقلاني الأفضل ، لا من حيث تأمين استمرار عملية تجديد الانتاج الموسع فحسب ، بل وللإسراع أيضاً في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها الاستعمار لتكون ركيزة له •

٢ - ولتحقيق مهمة الاستفادة من المنجزات العلمية والتقنية، التي تحققت فعلاً من التجربة التاريخية المتراكمة ، بغية تصفية التخلف بأسرع ما يمكن •

٣ - ومن أجل مواجهة التبادل غير المتكافئ ، والصمود أمام منافسة السلع المستوردة ، وإضعاف نفوذ الرأسمال الأجنبي •

٤ - وتحديد مقدار الفائدة من إحداث هذه المؤسسة أو تلك ، على أساس التحليل العام للاتجاهات الرئيسة لأطوار التقدم •

٥ - وللمعالجة الفعّالة العميقة في غالبية الأقطار العربية ، فيما بين الاحتياجات الموضوعية لهذه الأقطار من جهة ، وامكانياتها الفعلية من جهة أخرى ، إن هذه الامكانيات المحددة ، تجبر هذه الأقطار باستمرار على تجديد المهات وأولويات تنفيذها .

٦ - ولحل مسألة كيف وبأية نسبة يجب توزيع الأموال والجهود بين قطاعات المجتمع .

٧ - وإيجاد النسب الاقتصادية الملائمة لكل طور من أطوار التقدم ، وبخاصة النسب الملائمة بين رصيد التراكم ورصيد الاستهلاك ، والعلاقة الضرورية المتبادلة بين فروع الاقتصاد الرئيسة ، والتأثيرات المتبادلة بين إنتاجية العمل والعمالة ، والنسب بين الطلب الفعلي ورصيد سلع الاستهلاك والخدمات .

٥-١- منطلقاته

يمثل واقع المجتمع العربي ومشكلاته المتفاقمة ، من تخلف وتبعية وتجزئة ، وغياب الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني ، منطلقاً أساسياً يجب أن ينطلق منها أي تخطيط . كما يشكل تلبية حاجات الإنسان العربي المتزايدة ، منطلقاً لا بد منه ، سواء على الصعيد القطري أو على الصعيد القومي .

ومن المنطلقات الضرورية للسير في طريق التخطيط ، تظهر عملية السيطرة على الفائض الاقتصادي ، وقوة العمل البشرية لمواجهة احتياجات المجتمع ، ولكي تكون هذه المنطلقات حافزاً للتنمية باستمرار ، ينبغي عليها تأمين :

١ - ظروف تطور القوى المنتجة الملائمة ، وبشكل خاص الجانب البشري منها ، لتجعله قادراً على الاستفادة من العوامل الايجابية المحيطة به ، وتطوير إنتاجية العمل المجتمعي من خلال تعبئة جميع الموارد المتاحة والمحتملة .

٢ - نسبة نمو مرتفعة لهذا التقدم على المحور الزمني والمكاني الاقليمي .

٣ - استغلال الطاقات الإنتاجية والخدمية بشكل أمثل ، وبقيّة الموارد المتاحة .

٤ - زيادة تشكيلة المنتجات مع تحسين جودتها ، وفق معايير المرحلة التي يجتازها المجتمع ، بما يوفي بحاجات المجتمع الأساسية .

٥ - عدالة توزيع هذه التنمية على أساس ، مقياس العمل من حيث النوع والكمية وأهميته الاقتصادية ، كونه المعيار الأساسي عند التوزيع .

٥-٥ سياساته

تمثل سياسات التخطيط ، مجموعة القواعد والاجراءات التي يتخذها المجتمع وينفذها ، من أجل تنظيم علاقاته الداخلية منع بعضها البعض ، ومع غيره من المجتمعات . فهي الحلقة الضرورية التي تربط بين الاستراتيجية ومنطلقاتها نحو التنمية ، وبين الخطط التنفيذية لأطوار هذه التنمية بمراحلها المختلفة . ومن أبرز تلك السياسات :

٥-٥-١ السياسة السعرية :

تعد الأسعار من حيث جوهرها تعبيراً عن القيمة النقدي . وفي الحياة العملية ، قد تساوي أسعار بعض السلع قيمها ، أو قد تكون أكثر أو أقل . ويفترض أن تتساوى مجموع الأسعار ، مع مجموع قيم السلع والخدمات المتداولة ، على نطاق المجتمع بأسره . فالسياسة السعرية السليمة في مجال التخطيط ، ينبغي أن تجعل الأسعار المحاسبية الوظائف التالية :

أ - أن تكون أداة محاسبية تعكس التكاليف الاجتماعية وندرة بعض السلع الانتاجية النسبية .

ب - أن تكون حافزاً أو مانعاً لإبراز فروق الجودة والانتاجية .

ج - أن تكون أداة لتنظيم المنتج والمستخدم من السلع .

د - وسيلة تعكس تكلفة القرص البديلة .

فالسياسة السعرية ، يجب أن تخلق التوازن بين قيمة المعروض من السلع ، وقيمة وسائل الدفع لدى المستهلك ، كما أن عليها أن تقوم بترشيد الاستهلاك .

٥-٢-١ السياسة الاستثمارية :

الاستثمار هو الاستعمال المنتج للموارد ، من أجل الحصول على قوى بشرية عاملة مؤهلة جديدة ، مع زيادة تأهيل الموجود منها ، أو تجديد الموجود منها وتوسيعه . أي أن السياسة الاستثمارية ، تكمن في كيفية الوصول الى فعالية هذه الاستثمارات وكمايتها . بأي حجم ، وبأي نوعية ، وبأي تركيب لهذه الاستثمارات ، يمكن أن تتوصل الى إشباع حاجات المجتمع الأساسية . الحاجات الراضية والمستقبلية ، في إطار ما هو متاح من فائض اقتصادي للتراكم الاستثماري ، والتعبير الكمي لهذه الفعالية والكفاية للسياسة الاستثمارية ، يمكن أن يتمكّن في الزيادة المادية لحجم الدخل الوطني ، وزيادة تنوع الفروع المكونة له ، في إطار الاختيار الاجتماعي ، من خلال مرحلة تطورية .

٥-٣-١ السياسة التجارية :

سوف نركز هنا على التجارة الخارجية ، نظراً لدورها المهم الذي تضطلع به في مجال التنمية . فهي مصدر من مصادر التراكم المهمة ، وعامل إزالة الاختناقات

الداخلية المساعد ، بين العرض والطلب ، وأداة مساهمة في إحداث التغييرات الكيفية المنشودة ، في تركيب البنية الاقتصادية الموروثة .

فالسياسة التجارية الخارجية ، يمكن أن تؤمن التنااسب ، بين الإحتياج والاستهلاك المحليين ، باستخدام مرونة العرض والطلب في الأسواق الخارجية . وتمثل التجارة الخارجية العربية نسبة عالية من إنتاج الأقطار العربية ، وتشير الى ازدياد ارتباط الاقتصاد المحلي ، مع الأسعار الخارجية وتقلبات الأسعار فيها . وحيث أن التعامل العربي يستند الى هذه الأسعار التي تقررها البلدان الرأسمالية ، فإنها تعمق التبادل غير المتكافئ لصالح هذه البلدان ، وعلى حساب المصلحة العربية . مما يضع على السياسة التجارية ، واجباً للتخفيف من عبء هذا التبادل

غير المتكافئ ، وتوجيه تعاملنا التجاري نحو الأسواق التي تقربنا من التبادل المتكافئ .

وفترض في السياسة التجارية ، تأمين المنافع المتبادلة في المجال العربي والدولي ، ومساعدة الأقطار العربية ، على إحداث التغييرات المنشودة ، في التركيب الهيكلي لبنيتها الاقتصادية ، وأن تساعد على رفع الإنتاجية للسلع المحلية بقدر يفوق الحد الوسطي لميلاتها في البلدان الأخرى المصدر لها ، حتى يتمكن من المبادلة بسلع فائضة لديه في الأسواق العربية والخارجية ، ويكسب ربحاً ، يتمكن برده الإيجابي هذا ، أن يزيد في حجم مستورداته من الوسائل التقنية ، والخدمات الفنية التي تسهم في سرعة تنسية قواه المنتجة ، وقاعدته الإنتاجية وتحديثها . مما يؤدي الى زيادة دخله الوطني ، ويحقق الشروط المادية لرفع المستوى المعيشي المتكامل للجوانب لسكانه .

٥-٥-١ السياسة المالية :

تعتمد السياسة المالية ، من بين أدوات التأثير المهمة ، على مستوى النشاط التنموي ، وذلك بالتأثير في مستوى الطلب الكلي الفعال ، وعلى عرض السلع والخدمات الكلي .

وتغطي السياسة المالية ، موازنة الدولة العامة ، والموازنات المحلية والمحافظات ، لتمويل سائر أنشطة المجتمع . فالسياسة المالية السليمة ، ينبغي أن تركز على تعبئة الموارد المالية ، وتوجيه ذلك القسم الممكن ، كحد أعلى نحو توسيع هذه القاعدة الإنتاجية ، والحد من البذخ والتبذير في نفقات القطاعات المختلفة .

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة ، اتجاهات في السياسة المالية ، تعتمد على التمويل بالمعجز ، المستند الى توسيع الإصدار النقدي الورقي التضخمي . وهذا التوسع ، إذا كان محدود لا يزيد على حدود المكتنز من النقود خارج التداول ، يحد غير ضار ، ولكن عند تجاوز هذه الحدود ، يصبح عامل إضعاف الاقتصاد الوطني ، الأمر الذي ينبغي على السياسة المالية الابتعاد عنه .

يجري اليوم تبادل البضائع ، بمساعدة وسيط ، هو النقد ، الذي يمثل المعادل العام ، وعليه فإن إنتاج البضائع ومبادلتها واستهلاكها ، وكذلك الخدمات ، يكون مرتبطاً بالعلاقات النقدية . وتعكس حركة الأموال النقدية ، عملية إعادة الإنتاج المجتمعية . والمجتمع بوساطة سياسته التنموية النقدية والمالية ، يستطيع المراقبة الكمية والنوعية لمجمل الاقتصاد الوطني . وهذا يفترض من الذين يضعون السياسة النقدية ، التعرف على حجم التداول النقدي الفعلي في المجتمع ، خلال مرحلة زمنية معينة ، حتى لا تؤدي زيادته الى التضخم ، أو نقصانه ، الى تقلص السيولة النقدية . والعوامل المساعدة لمثل هذه السياسة النقدية ، هي استقرار أسعار السلع والخدمات ، لفترات نسبية ، تمتد لسنوات الخطة الخمسية أو أكثر ، وتنظيم التداول النقدي العيني والحسابي في الجهاز المصرفي .

وترتبط السياسة النقدية بعوامل كثيرة منها ، تحديد الوحدة النقدية ، أي عملة البلد المعني ، وتحديد علاقة هذه العملة المحلية بالذهب ، معيار العملة ، وكذلك بكيفية الإصدار النقدي ، والتغطية النقدية ، وتحديد مجال تداول هذه النقود .

وتساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، عن طريق إحلال الموجودات المحلية ، محل الموجودات الأجنبية في غطاء الإصدار النقدي ، واستمادة هذه الأصول ، إذا كانت خسارج البلاد ، واستثمارها لأغراض التنمية الوطنية .

* * *



الفصل السادس السكان والتنمية

- ١-٦ أثر العوامل الثقافية والاجتماعية في النمو السكاني السريع .
- ٢-٦ آثار النمو السكاني السريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية .



١-٦ - أثر العوامل الثقافية والاجتماعية

في النمو السكاني السريع*

١٦-١-١٦ مدخل:

لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن المسألة السكانية في عالمنا الراهن ، أصبحت من المسائل الأساسية ، التي ينبغي على المجتمع العالمي ، إدراك خطورتها ، وإيجاد حل لها ، يتضمن السيطرة عليها بالوسائل المناسبة .

فقد استغرق العالم قروناً طويلة ليبلغ عدد سكانه نصف مليار نسمة ، بينما تشير الدراسات الحالية ، إلى أن العالم يحتاج إلى أقل من عشر سنوات ليزيد عدد سكانه بمقدار مليار نسمة . ففي تموز عام ١٩٨٧ ، بلغ عدد سكان العالم خمسة مليارات نسمة ، وسيبلغ ستة مليارات قبل حلول عام ٢٠٠٥ .

من هنا تبدو ضرورة النظر بجديّة إلى المسألة السكانية ، لما تثيره من أسئلة جوهرية بخاصة حول العلاقة بين الزيادة السكانية والكفاية الغذائية . حيث دعت الأمم المتحدة إلى عد عام ١٩٧٤ عاماً دولياً للسكان ، وعقد بعد ذلك التاريخ مؤتمران دوليان للسكان ، الأول في بوخارست عام ١٩٧٤ ، والثاني في المكسيك عام ١٩٨٤ .

* تقدم المؤلف بهذا البحث إلى ندوة التنمية والسكان في اللاذقية خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٢ التي أقامتها وزارة الإعلام بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ومنظمة اليونسكو .

وتبرز خطورة هذه المسألة ، عندما نعلم أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان
متركز في البلدان الفقيرة . مما يعني أن الفقر والغنى يتناسبان تناسباً عكسياً مع
عدد السكان ، في الوقت الذي تقل فيه الموارد ، ويتناقص معدل الدخل السنوي
باستمرار . مما يؤكد أن المسألة السكانية في مجتمعات الأطراف ما هي إلا مظهر
من مظاهر التطور اللامتكافئ الذي تعيشه تلك المجتمعات . فقد فرضت المراكز
على الأطراف نمطاً من التطور الاقتصادي والاجتماعي لا يتضمن كل الشروط
الاجهرية لإعادة إنتاجه والارتقاء بذاته ، والموجه الى الخارج ، أدى الى إفقار
مجتمعات الأطراف وتخلفها ، وساهمت بوسائل عديدة ولا تزال في تعميق هذا
التطور .

إن المجتمع العربي جزء من مجتمعات الأطراف ، وما يميز أوضاعه السكانية
العالية - على كثرتها - هو النمو السريع لعدد السكان . مما يطرح مجموعة من
التحديات ، أبرزها تفاقم المشكلة الغذائية ، بسبب عدم اقتران الزيادة العالية في
عدد السكان ، بزيادة مماثلة في إنتاج الغذاء . وهو أمر ينتج عنه مزيد من التبعية
الاقتصادية . ومع ذلك فالقضايا السكانية ، لم تأخذ حظها من الاهتمام إلا في وقت
متأخر ، حيث انصب الاهتمام على الجوانب الكمية من المسألة السكانية ، على
حساب جوانبها الكيفية . كما أن الوعي ببعد القضايا السكانية الاستراتيجية ،
وارتباطها بمسألة التنمية الشاملة لم يبرز إلا مؤخراً .

- إن وضع الحركة السكانية في مختلف أبعادها في الحسبان ، ضرورة لا بد
منها لفهم الواقع والتأثير فيه . وبمقدار ما تكون هذه القضايا ، ناتجة عن سلوك
سكاني يجد تفسيره فيما يحيط بالسكان من ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية
وسياسية ، بقدر ما تؤثر بعمورها في سلوك الأفراد وحياة المجتمع ككل . ذلك أن
أهمية دراسة المسألة السكانية ، لا تنبع من وجود مشكلة حادة تستدعي حلاً لها ،
وإنما لأن تطور المجتمع المتوازن ، يقتضي تخطيط جميع جوانبه وتنظيمها .

إن الموضوع الثاوي وراء هذا البحث ، هي أن التأثير في الزيادة السكانية
عمل حضاري أولاً وقبل كل شيء . وأن هذا العمل يحمل ملامح حضارية عربية

مميزة ، للأبعاد الثقافية والاجتماعية دور ريادي فيها . ولا يمكن عزل هذه المسألة عن الواقع الاجتماعي العام للأمة في سياق سيورتها التاريخية ، فهي تتفاعل بشكل متبادل مع غيرها من مسائل المجتمع الأخرى . لكن المرحلة الراهنة التي تمر بها الظاهرة السكانية في الوطن العربي ، تجعل تأثير المسألة السكانية بالعوامل الاقتصادية والثقافية ضعيفاً جداً ، مما يجعلنا نركز على الأبعاد الثقافية والاجتماعية ونعطيها دوراً مميزاً . لذلك فإن دراستنا تنصب على دراسة الخصائص التي يجب أن تتوافر في تلك الأبعاد ، حتى تستطيع الاسهام في حل المسألة السكانية بجوانبها المتعددة ، وبخاصة الزيادة السكانية .

٦-١-٢ - منطلقات أساسية :

يستند هذا البحث الى جملة من المنطلقات الأساسية نعرضها بإيجاز :

١ - المجتمع مجموعة من الأفراد ، عاشوا معاً فترة طويلة من الزمن ، تسمح بنشأة قواعد وأحكام تنظم علاقاتهم الاجتماعية ، وتسمح بظهور شعور جماعي ، يجمع هؤلاء الأفراد في وحدة اجتماعية تتميز عن غيرها ، فهو منظومة كلية ، تتكون من منظومات فرعية ، جميعها متساندة مع بعضها وتتسق من خلال الأدوار التي تؤديها . وترتبط المنظومات الفرعية ببعضها مع المنظومة الكلية بعلاقة تأثير متبادلة . فالمجتمع هو النتيجة المشتركة للتفاعل المتبادل بين هذه المنظومات . وتشكل الثقافة منظومة فرعية متميزة ومستقلة ، وهي جزء من منظومة المجتمع الكلية . وفلسفتها جزء من الفلسفة الاجتماعية الشاملة التي تحكم منظومة المجتمع الكلية .

وعلى الرغم من أن المنظومات التي يتكون منها المجتمع ، متساندة مع بعضها ، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنطلقات الحضارية التي يستند إليها المجتمع والغايات التي يسعى إليها ، لكن منظومة الثقافة ، تمايز عن غيرها من منظومات المجتمع الأخرى ، بأنها منظومة رائدة وأساسية ، يستند إليها إدراك المجتمع لمشكلات نموه وتطوره . فقوة الثقافة تكمن في طابعها الشمولي السذي ينظم « السمات المميزة

للأمة من مادية وروحانية وفكرية وفنية ، وتشمل المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها . وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والعرفي والتقني وسبل السلوك والتصرف والتعبير كما تشمل أخيراً تطلعات الإنسان للمثل العليا ومحاولاته إعادة النظر في منجزاته والبحث الدائب عن مداولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله وإبداع كل ما يتفوق به على ذاته » (١) .

ومن هنا تبرز أهمية العلاقة بين منظومة الثقافة والمشروع الحضاري الذي يتبناه المجتمع .

٢ - تعد منظومة الثقافة جزءاً من كل ، ومنظومة فرعية من نظام كلي شامل ، وهي بالتالي لا تستطيع وحدها إنجاز مهمة حل المسألة السكانية بأبعادها المختلفة ، رغم تسليمنا بريادة هذه المنظومة ودورها الأساس في ذلك . وهذا التسليم يجب أن لا يفهم على إطلاقه . فليس بمقدور منظومة من منظومات المجتمع النهوض بالمجتمع بمفردها . وفي هذا الصدد لا نريد أن نتحدث عن الاتجاهات المتعددة حول هذه الأفكار ، لكننا نرى تكامل دور الأبعاد الثقافية والاجتماعية مع سائر الأدوار في عملية حل المسألة السكانية ، وبناء المجتمع وتجديده . لأن فعالية أي منظومة ، أصبحت تتوقف أكثر فأكثر على مدى فعالية النظام الاجتماعي ككل . وأي حديث عن هذه المسألة السكانية ، لا يد أن يكون في إطار شمولي ، تشترك فيه الأبعاد الثقافية والاجتماعية مع بقية منظومات النظام الاجتماعي الكبير . فمنظومة الثقافة توحد منظومات المجتمع الأخرى ، عن طريق توحيد الأنماط العقلية التي تحكمها ، وتفذي المنظومات الاجتماعية كلها بقيم ماثلة فتخلق نسيجاً اجتماعياً واحداً قادراً على إعادة إنتاج نفسه بشكل متكامل في أية نقطة يتعرض فيها للفساد . وتقوم الثقافة في إطار إعادة إنتاج الاجتماع البشري ، كاجتماع مدني ، بوظائف خاصة ، أهمها الابتكار الذي يشكل عاملاً أساسياً من عوامل التجديد الاجتماعي والاتصال الذي تقوم عليه الوحدة العميقة للجماعة . وهنا لابد من التحذير من الأوهام التي قد تتسرب إلينا ، ومفادها أن الثقافة قادرة على حل المسألة السكانية ، وكأنها عصا سحرية .

٣ - لما كانت الثقافة منظومة فرعية من منظومة المجتمع فإن لهذه المنظومة مقوماتها ، وتطورها عمل متكامل داخل المنظومة نفسها في إطار أبعادها المختلفة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية والفنون والآداب وطرائق الحياة ، وحقوق الإنسان الأساسية وقلم القيم والتقاليد والمعتقدات . فالسياسة الثقافية الشاملة ، هي التي تحدد ما ينبغي أن تكون عليه منظومة الثقافة ، وتحديد شكل الاسهام ومداه في تحقيق أهداف المجتمع الشاملة ، بالتعاون مع منظومات المجتمع الأخرى . ووزراء السياسة الثقافية ، لا بد أن تكون فلسفة الثقافة التي تريدها ، والتي هي جزء من الفلسفة الاجتماعية ، فأي عمل لا تهديه أهداف تعبر عن تطلعات المجتمع وأماله يتحول الى مجرد عمل إحصائي غير منظم ، وإسقاطات كمية دون دلالة ، وتحول المنظومة الثقافية الى منظومة دون نظام ودون هدف محدد تسيير نحوه .

٤ - حل المسألة السكانية عمل جماعي عربي ، يجب أن ينطلق من مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات ، من خلال الاعتماد على الطاقات العربية ، من بشرية بقدراتها الفكرية ومواهبها ومهاراتها ومن موارد طبيعية ومالية ، ضمن نظرة حركية لهذه الطاقات كأجزاء متكاملة للقدرة العربية . ولا يتناقض هذا الاعتماد على الذات ، مع ضرورة الإفادة من التجارب العالمية ، ما دامت إرادة الاستقلال متوافرة ، وتشكل منهاجاً يهتدى في حل المسألة السكانية . فليس هناك قطر عربي واحد يتمتع بما يكفي من القوى البشرية على مختلف مستويات الكفاية ومن القدرة الثقافية ، ومن الموارد الطبيعية والمالية ، تمكنه من الاقتراب من السيطرة على المسألة السكانية ، مهما بذل من الامكانيات والتضحيات . فالعمل الجماعي العربي في هذا المجال هو الشرط اللازم والكافي لحل المشكلة السكانية ، بهدف تطوير الوجود العربي كله ، ليستطيع الصمود في وجه التحديات الداخلية والخارجية ، واعتماد منظور قومي ، لا يعني تجاهل الكيانات القطرية بتنوعها وخصوصياتها ، وإنما يعني ألا تكون السياسات القطرية متعارضة مع السياسة القومية كما هو سائد حالياً .

٥ - لما كان الإنسان العربي أساس المسألة السكانية وغايتها ، فإن أي سياسة سكانية تتجاهل ذلك الإنسان ولا تعد غايتها ، هي سياسة قاصرة ومحكوم عليها

بالفشل ، فالإنسان العربي هو أداة تلك السياسة وغايتها الكبرى ومن دونه يستحيل قيام تجديد أو إبداع . ولهذا فإن هناك علاقة تأثير متبادلة بين الإنسان وبين المسألة السكانية .

تلك هي أهم المنطلقات التي تحكم مسيرة البحث . وحين نضع تلك المنطلقات منذ البداية ، إنما نبين حدود الأبعاد الثقافية والاجتماعية وأثرها في الزيادة السكانية متقدمة لحل المسألة السكانية وتنمية المجتمع العربي . كما نبين المنهج الذي نسير عليه في هذا البحث . من أجل ذلك لا بد من إلقاء نظرة سريعة على حدود المشكلة ، لأن تحديد الحاجات يتم بدوره من خلال تقري الواقع وتحليله ، فتحديد الحاجات هو المنطلق دوماً في بناء الأهداف ، التي تحدد في النهاية خصائص الثقافة المطلوبة .

٦-١-٣ حدود المشكلة :

يمر الوطن العربي حالياً بالمرحلة الوسيطة في النمو السكاني أي مرحلة « التحول السكاني » ، وبالتالي فإن مشكلاته السكانية كثيرة ومعقدة ، لا تقتصر على الزيادة السكانية ، رغم تناولها وحدها فقط .

والحديث عن دور الأبعاد الثقافية والاجتماعية وأثرها في الزيادة السكانية لا يأخذ مداه ، إلا إذا حددنا أبعاد هذه الزيادة وتناجها على المجتمع ، مما يسعنا في بناء تصورنا المستقبلي للمنظومة الثقافية والاجتماعية المنشودة ، وهي كما يلي :

١ - تنتج الزيادة السكانية عن الزيادة الطبيعية مضافاً إليها صافي الهجرة . ويمكن التعبير عن ذلك بمعدل النمو كنسبة مئوية ، ويمكن تفهم أهمية النمو السكاني ، بحساب السنين اللازمة لتضاعف عدد السكان ، فكلما زاد معدل النمو قلت المدة اللازمة لكي يتضاعف عدد السكان ، حيث تمثل في الوطن العربي ، أعلى النسب في العالم . فمعدل الولادات المرتفع $٤١/١$ سنوياً ، مطروحاً منه معدل الوفيات $١١/١$ ، يعطي نسبة تزايد السكان الصافية وهي $٣/١$ سنوياً (٢) . أما في سورية فقد بلغت هذه النسبة $٣٨/٣$ سنوياً (٣) . وهي تفوق مثيلاتها في

بلدان الأطراف التي تبلغ $\frac{2.4}{100}$ سنوياً ، وفي المركز $\frac{6.0}{100}$ ، مما يعني أن سكان الوطن العربي سيتضاعفون خلال ٢٣ سنة ، وفي سورية خلال ٢٠ سنة ، أما في المركز فيلزمها ١١٦ سنة لتضاعف سكانها ، و ٢٩ سنة لسكان بلدان الأطراف (١) .

ولكن ، هل هذه الزيادة خطيرة على البلاد العربية . يطرح هذا السؤال نفسه الآن ، وللإجابة عنه ، ينبغي أن نقرر أولاً أنه من الخطأ الشائع عد الزيادة السكانية نعمة كلها أو نقمة كلها . فتحليل الظروف الموضوعية في كل بلد يقودنا الى أن تأثير الزيادة يختلف من بلد لآخر ، حسب ظروفه المحيطة به . فسورية مثلاً تعد من البلدان ذات الزيادة السكانية العالية ، مما يعني أن هذه الزيادة ، دون تنظيم لها ، تشكل عبئاً كبيراً على مستقبل سورية وتطورها . ويعني هذا النمو السكاني السريع أن هذه الفترة القصيرة ، لا تكفي لتنمية الموارد ، أو حتى الإبقاء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض حالياً . مما يؤدي الى انخفاض متزايد لحصة الفرد من الغذاء والسكن والدخل الفردي ومع ذلك ، فإن بعضهم يفضل استعمال « الكثافة السكانية » مقياساً للمشكلة ، لإثبات أن الوطن العربي لا يعاني من المشكلة السكانية ، فالكثافة السكانية فيه لا تزيد على $\frac{13.6}{100}$ وهي أقل الكثافات في العالم . وهذا خطأ علمي غير مقبول فالوطن العربي تتخلله مساحات شاسعة من الصحارى والجبال والأراضي البور ، إضافة الى أن مساحة الأراضي المزروعة لا تزيد على $\frac{2.1}{100}$ من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة . أما الصناعة — باستثناء صناعة النفط في بعض الدول العربية — فهي ضعيفة كماً وكيفاً . مما يعني :

— تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من كثير من المواد الغذائية بحيث يتعكس سلباً على الأمن الغذائي الوطني والقومي .

— تحول الوطن العربي الى منطقة عجز غذائي ، حيث أصبح منذ منتصف السبعينات أكبر مستورد للغذاء في العالم ، إذ بلغت قيمة الديون المستحقة على الدول العربية حتى منتصف ١٩٨٩ نحو مليار دولار من المشتريات الغذائية، وهي تمثل $\frac{3.2}{100}$ من مجمل الديون المستحقة على العرب (٥) ، مما أوقع الوطن العربي في تبعية غذائية

خطيرة • ومع استمرار الزيادة في السكان ، وبقاء خطط التنمية العربية على حالها ، فإن العجز في القمح مثلاً سيصل إلى ١٩٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ (٦) • مما يدل على اختلال النمو الاقتصادي ، وطبيعة الاقتصاد العربي التابع •

٢ - ويزيد في خطورة هذه الزيادة السكانية ، ارتفاع نسبة صغار السن - أقل من ١٥ سنة - في الوطن العربي • فبينما تبلغ النسبة في دول المركز ٢٣٪ ، وتصل في دول الأطراف إلى ٣٦٪ ، ترتفع في الدول العربية إلى ٤٤٪/٣٠ • وهذا ناتج عن ارتفاع معدلات الخصوبة • حيث بلغت أعلى معدل في العالم • ففي عام ١٩٩٠ بلغ معدل خصوبة المرأة العربية ٦ أطفال (٧) • أما معدل خصوبة المرأة في سورية فبلغ ٦.٥ طفلاً (٨) • وتعني هذه النسبة العالية من الأطفال في الوقت الحاضر، أن معدلات الخصوبة المرتفعة ستبقى حتى منتصف القرن القادم على الأقل ، ويترتب عليها :

• تقليل نسبة العاملين إلى مجموع السكان •

• ارتفاع نسبة الإعالة • إذ تبلغ تلك النسبة ٩١٪ في البلدان العربية ، أما في دول المركز ، فإن هذه النسبة تبلغ ٣٥٪/٩٠ •

وتشكل نسبة الإعالة المرتفعة عبئاً ثقيلاً على المنتجين العرب ، إذا وضعنا في الحسبان إعالة الشيوخ ، وعدم وصول المرأة إلى سوق العمل • حيث يزداد الاستهلاك ، وتزداد النفقات على الخدمات بأنواعها ، بسبب زيادة صغار السن ، مما يؤدي إلى نقص الإيداع ، وعدم التوجه نحو الاستثمار المنتج ، الذي ينعكس سلباً على جهود التنمية •

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الأوضاع العامة للدول العربية تشير إلى استمرار حجم السكان في الزيادة ، إلى أن يصل إلى مرحلة الثبات في القرن الثاني والعشرين ، متأخراً بذلك نحو قرن عن وصول دول المركز إلى مستوى الثبات • وعلى سبيل المثال فإن نمو السكان السنوي في سورية خلال الأعوام (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) هو ٤٪/١٠ ، فيكون عام بلوغها الثبات هو عام ٢١٠٥ (٩) •

ولسنا في مجال عرض عواقب الخصوبة العالية للنمو السكاني السريع ، ذلك
أن كلاهما يحتاج الى بحث مستقل .

بعد هذه النظرة السريعة لمشكلة التزايد السكاني لا بد من تسجيل
الملاحظات التالية :

أ - عدم وجود سياسات سكانية عربية واضحة ، والغياب الكامل
لكل عمل سكاني جدي ، وعدم وجود برامج عربية حول تنظيم الأسرة في معظم
الأقطار العربية . وإن وجدت تلك البرامج ، فإنها لا توضع موضع التنفيذ العملي .
فجميعيات تنظيم الأسرة مثلاً ، تقوم بمهام الحكومة في مجال نشر الوعي الأسروي ،
وتتوسط بعقبات نفسية واجتماعية وثقافية حيث ترى في تنظيم النسل ووسائله
عملاً محرماً . مما يعني أن السياسة الثقافية والاجتماعية تنقف حائلاً أمام أي
سياسة سكانية جادة .

ب - عدم تحقيق مفهوم المنظومة في الواقع العربي ، فقضايا السكان ،
لا تشكل مجموعة مندمجة الأجزاء تخضع لسياسة موحدة ، وتقوم بين أطرافها
علاقات تفاعل متبادلة ومتكاملة .

ج - كذلك ما زالت منظومة السكان مقصرة كما وكيفا وهذا أمر طبيعي ،
لأن هذه المنظومة كما سبق أن قلنا جزءاً من كل .

د - فالتقدم الكمي في مجال حل المسألة السكانية ، رغم الخطوات السريعة
التي شهدناها ، ما يزال أمامه خطوات كبيرة لا بد من تجاوزها .

هـ - أما ضعف منظومة السكان النوعي ، فهو كبير ، فهي ما تزال تشكو ، في
محتواها وبنائها ، من آفتين كبيرتين : أولاً ، ضعف ارتباط منظومة السكان كما
ومحتوى حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . والثانية عدم وضوح
الفلسفة التي تكمن وراء منظومة السكان ، وضعف ارتباطها بالفلسفة الاجتماعية
الشاملة .

د - وعلى الرغم من هذا القصور الكمي والكمي في هذه المنظومة ، فإن معظم الأقطار العربية عاجزة عن تمويل الجهود المحدودة لهذه المنظومة ، فالإمكانات المالية والبشرية ، ما تزال عاجزة عن أن تلبي حاجات المسألة السكانية الأساسية ، إضافة الى أن الوعي العربي السائد باستثناءات قليلة ، لا يزال يراوح حيال هذه المسألة ، بين عدم الاكتراث أو التشجيع على زيادة السكان أو انكار ضرورة تنظيمه والسيطرة عليه .

٦-١-٤ - آفاق المستقبل :

يفصح الواقع العربي كما مر معنا ، عن حقيقة أساسية تتمثل في ضرورة الاعتماد البصاعي بين الأقطار العربية ، لأنه سبيلها في البقاء في عالم لا وجود فيه لكيانات صغيرة . وأن حل المسألة السكانية بشكل عام ، والزيادة السكانية بشكل خاص ، يجب أن يتم في إطار شامل ومرتبطة بالمشروع القومي العربي . وقد يبدو هذا البعض ضرباً من الأوهام ، متناسياً أن عالم اليوم يتجه نحو تشكيل الكتل الكبيرة مما دفع أوروبا الى السعي لبناء وحدتها المقبلة ، متناسية الصراعات التي حكمت العلاقة بين دولها منذ زمن طويل . ومع ذلك فإن هذه العلاقة لا تعني عدم التفكير بهذه المسألة ، وعدم وضع الامكانيات لمعالجتها على الصعيد الوطني ، والانتظار حتى يتحقق ذلك الهدف الكبير ، فذلك لا يدعو اليه أحد . فلا مفر من أن نستمر في معاملة كل بلد على حدة . واضعين بعين الاعتبار أي تنسيق وتعاون وبرامج مشتركة بين الأقطار العربية ، ولا يمنع أيضاً من تقارب السياسات مرحلياً وعلى المدى الطويل . وقد أشار الى ذلك بوضوح إعلان عمان عام ١٩٨٤ .

من هنا فلا يمكن الحديث عن أي دور إيجابي للأبعاد الثقافية والاجتماعية ، إلا اذا استطاعت الأقطار العربية السيطرة وطنياً على منظومة الثقافة ومنظومة المجتمع الكلية ، حيث يتم بموجبها الوصول الى منظومة ثقافية واجتماعية عربية متطورة نسبياً ، تتسم بتوافق مكوناتها ، وغائية أداؤها ، وتفاعلها مع المنظومات الأخرى التي تقسوم من خلال وظائفها الأساسية المعرفية والمعيارية والرمزية

بتكوين العقل أي جملة الطرائق والمعايير التي تحكم رؤية الإنسان للواقع وتنظيمها ،
وتحدد كيفية استيعابه لهذا الواقع . عندها تؤثر إيجابياً في الزيادة السكانية وبالتالي
في طريقة حل المسألة السكانية عموماً . وتتسم المنظومة الثقافية بالخصائص التالية :

١ - عد الثقافة نتاجاً اجتماعياً في ظروف اجتماعية اقتصادية محددة في الزمان
والمكان . فهي أول نشاط اجتماعي بين الأفراد يأخذ بالضرورة بُعداً زمانياً وبعداً
مكانياً . إنها « جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً
بمعينه أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون والآداب والطرائق الحياة كما تشمل
حقوق الإنسان الأساسية ونظم القيم والتقاليد والعادات » (١٢) . إنها شبكة
العلاقات والمواصلة التي تخلق من جراء الاستقرار ، أو كما يقول (ابن خلدون)
« التساكن » أساس العمران والاجتماع البشري . وبقدر ماهي نتيجة للاستقرار
الاجتماعي والاستمرارية تعمل أيضاً كعازل في الاستقرار وبقدر ماهي نتيجة
للاندماج بشري أوسع بين جماعات متميزة ومتباعدة تقوم أيضاً بتوثيق الروابط
الاجتماعية عن طريق توسيع التبادل بين أفراد أو جماعات منطقة معينة .

ولما كانت الثقافة شكلاً للوعي الذي يستوعب الإنسان من خلاله ، فرداً أو
جماعة ، العالم ويفهمه ويجعله شفافاً أي قابلاً للتمثل في الذهن ، والثقافة أيضاً
استجابة لواقع موضوعي ، خارج الذهن يفرض نفسه بصرف النظر عن الفكرة
التي يصنعها له الوعي . بيد أن هذا الوعي وذلك الواقع لا يخلقان ثقافة إلا عبر
المجتمع والجماعة ، كونهما سيرة تاريخية ، أي كياناً متبدلاً ومتغيراً ومستقراً
في الوقت نفسه . فهي تمثل منظومة متطورة تطوراً تاريخياً من المعرفة خلال خبرة
المجتمع العملية ، وجزءاً من تاريخ المجتمع البشري ، تؤثر وتتأثر بوسائلها ومفاهيمها
وأفكارها ، ومتغيراً من متغيرات التاريخ ، وأداة من أهم أدوات صنع ذلك التاريخ
بسبب القدرة المتجددة التي تحدثها في الإنسان والمجتمع . بحيث لا يمكن تصور
ثقافة خارج المجتمع وتاريخيته .

٢ - توجه المنظومة الثقافية نحو الداخل في صنع السياسات الاجتماعية
والاقتصادية ، والعمل على إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلي وليس

العكس • وتصحيح المفهوم الخاطئ الذي يرى أن المشكلة السكانية تنحصر أساساً في معدل الزيادة ، أو ما يسمى الانفجار السكاني ، لا لذاته ، ولكن لضغطه على الموارد • فإذا توافرت الموارد فلا مشكلة ، وبالتالي فلا داعي لتبني سياسات سكانية من أي نوع ، فالمنطق العلمي يفترض تطوراً منظماً لمنظومات المجتمع بعيداً عن أي نمو عشوائي حتى ولو توافرت الموارد الكافية للمجتمع • ومن هنا فإن دور الأبعاد الثقافية والاجتماعية ، ينصب على توليد أنماط متميزة من الوعي والسلوك والقيم وقواعد اجتماعية وعقلية تدرك خطورة الزيادة السكانية ، وضرورة التعامل معها ، وتقبل العلاقات الجديدة حول التزايد السكاني من خلال الأبعاد الرئيسية التالية :

٢ - في مجال تنظيم الأسرة ، حيث تعد الأسرة وحدة التخطيط لانجاب عدد قليل من الأطفال ، وتوجه الجهود للتأثير في خفض الخصوبة وعدد المواليد • ويتم ذلك من خلال :

١ - تغيير المفهوم السائد للأسرة وتكوينها وطبيعة الروابط الاقتصادية والاجتماعية والدينية التي تربط أفرادها ، أو تربط الأمرة بباقي الأسر في المجتمع ، وكذلك مدى الولاء والالتزام •

٢ - إعادة النظر في تفضيل الزواج المبكر بخاصة للأشياء •

٣ - أحداث قيم لا ترى عيباً في من يتأخر في الزواج ، أو من لا يتزوج ، سواء أكان شاباً أم شابة •

٤ - عدم الإسراع في الانجاب في سني الزواج الأولى ، من خلال إيجاد قيم تؤكد أن قيمة المرأة لا تتحدد بخصوبتها ، وقيمة الرجل لا تتحدد بفحولته •

٥ - توضيح خطورة الاستمرار في الانجاب حتى قبيل سن اليأس •

٦ - خلق قيم اجتماعية يصبح فيها تعدد الزوجات أمراً غير مقبول لدى المجتمع •

- خلق قيم جديدة تعطي للحرية والعصية والأمن الاقتصادي والاجتماعي مفاهيم جديدة بحيث يتجه المجتمع الى الأسرة الصغيرة بدلاً من الكبيرة .
- وضع مفاهيم جديدة وتصورات حول من هو المفضل من الأبناء ، الذكور أم الإناث . بحيث يكون المعيار ، ما يقدمه الفرد لمجتمعه .
- تحديد مفاهيم التنشئة الاجتماعية المحفزة على تنظيم الأسرة ، مع ضرورة أن يكون لنظام التعليم ، والأحزاب ، والمنظمات النقابية والشعبية ، دور مهم في ذلك وعدم تعارضها مع دور الأسرة .

ب - في مجال تخطيط السكان ، حيث تعد عناصر المجتمع البشرية أساس التخطيط السكاني ، ويوضع في الحسبان أحداث تغييرات في بنية المجتمع ، تؤدي الى التحكم الواعي في حجم السكان وتركيبهم ومعدل نموهم بالوسائل المتنوعة التي تتضمن :

- توفير البنية الاجتماعية - الاقتصادية المواتية لتحقيق معدلات الانجاب التي تتلاءم مع معدلات النمو السكاني المرغوبة .

- انتشار وسائل تنظيم الحمل بين السيدات في المجتمع .

- تقديم خدمات تنظيم الأسرة لمن يطلبها من الأزواج على نطاق واسع في المجتمع .

- خفض معدلات وفيات الأطفال في المجتمع لتقتنع المرأة أن الأطفال القليلين لهم فرصة عالية في البقاء على قيد الحياة ، من خلال برامج التوعية والتثقيف الخاصة ، التي تضع في الحسبان الحافز الاحلالي والتأميني والبيولوجي عند المرأة .

- يجب على برامج التوعية أن توضح النجاحات في مجال صحة الأطفال ، وتؤكد اتجاه وفيات الأطفال المنخفض ، وأن المرأة لا يلزم لها الآن أن تحمل وتلد سبعة أطفال لكي يعيش منهم اثنان أو ثلاثة أو أربعة حسب العدد المفضل .

— رفع مكانة المرأة وزيادة مشاركتها في أنشطة المجتمع ، من خلال خلق قيم تؤكد مساواة المرأة بالرجل كونها سائاً .

— توفير الضمان الاجتماعي ، بحيث لا يعيش المواطن خائفاً على مستقبله المجهول .

— التركيز على المنهج الوقائي لتوفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين ، الى جانب الرعاية العلاجية ، وتوفير التغذية المناسبة ، ومياه الشرب الصالحة ، والبيئة المناسبة لبناء الانسان الصحيح بما يحقق توقع حياة أطول للمواطن عند الميلاد .

— توفير التغذية والرعاية الصحية للأمهات في فترة الحمل ، وتشجيع الأمهات على الرضاعة الطبيعية لما لذلك من انعكاس ايجابي على صحة الأم والطفل .

— التعليم بشكل عام ، وتعليم المرأة بشكل خاص ، يغير الذوق العام بالنسبة لتكوين الأسرة ، ويؤخر سن الزواج ، رغم أن تأثير هذا العامل متواضع في الوطن العربي ، فهو يحتاج الى وقت أطول ، وانتشار أكبر ، لترتفع نسبة تعليم الإناث ما يفوق ٧٠٪ ، وعمل المرأة ما يفوق ٣٠٪ (١٣) . مما يخلق وعياً لدى الأسرة والمجتمع ، يزيد من المشاركة في وضع البرامج وتقبلها ، والمساهمة في التنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوة .

— ضرورة تغيير الاعتقاد السائد بأن تنظيم الأسرة معناه نقص السكان ، وهذا اعتقاد خاطئ ، إلا في حالة واحدة وهي أن يقل عدد الأطفال بكل أسرة في المجتمع عن طفلين على مدى أربعين عاماً . إن تنظيم الأسرة يعني المباشرة بين حمل وآخر ، واختيار السن المناسب للحمل ، وتقليل عدد الأطفال حسب حاجة الأسرة ، بحيث لا يقل عن طفلين بالأسرة الواحدة .

— نشر مواقع الانتاج بعيداً عن مراكز التكدس البشري الحالية ، وصولاً الى توزيع أفضل للسكان على الرقعة الجغرافية .

— دفع مجهودات التنمية الريفية المتكاملة بما يحقق الاستقرار السكاني .

جـ - في مجال التنمية الشاملة ، تعني التنمية في آن معاً ، التغيير الكمي والنوعي في حياة المجتمع . وهي لا تقاس بشكل مطلق ، وإلا بصورة رئيسة بمستوى نمو كليات الانتاج المادية ، ولا يمكن الخلط بينها وبين النمو ، أو تقتصر عليه . وينبغي أن تقاس التنمية في المقام الأول عن طريق التحمن الذي تدخله على ثراء الانسان وعلى نوعية حياته . وتمثل العوامل الثقافية أحد الشروط الضرورية للتنمية الشاملة .

- السيطرة على التزايد السكاني شرط أساسي للتمدن والتحضر . وإلا ، فإن المجتمعات البشرية ، مهددة بالخضوع لنطق الاصطفاء الطبيعي والتنافس من أجل البقاء ، الذي يعني عودة البربرية من جديد . ولكن عندما يسبق التحضر التصنيع ، يعني أن المدنية تصبح مستهلكة أكثر منها منتجة ، أي أنها حالة على الاقتصاد القومي ، وتستنزف جزءاً كبيراً من فائض القيمة .

- تعديل القوانين والدساتير التي لا تزال تشجع على زيادة الانجاب وتقديم الحوافز المادية والمعنوية . وأخذ المسألة السكانية موقعها الذي تستحقه في البرامج السياسية ، بحيث ترتبط بعلاقات تبادلية وثيقة بالمسألة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن ثم بحركة التنمية المستقلة ، والخروج من تقسيم العمل الدولي اللامتكافئ .

٣ - وجود علاقة جدلية بين الثقافة والمجتمع ، والمجال الحيوي لهذه العلاقة هو المجتمع ، الذي يهيئ لها الأطر والسياسات والظروف والممارسات ، التي تساعد على اتمام التفاعل بين الثقافة والمجتمع . وعلى الرغم من أن الثقافة منظومة تتسع بانسجام داخلي عميق ، وباستقلال نسبي عن بقية المنظومات ، إلا أنها ليست كياناً مطلقاً ، وكتلة جامدة ، وماهية ثابتة ، وعقلية متحجرة ، وإنما علاقة تؤثر مستمر ، وثمره هذا التوتر الدائم بين الوعي والواقع ، والذات والموضوع ، والحاضر والمستقبل ، والحلم والامكان ، وعندما تنجح الثقافة في إيجاد حلول ايجابية لهذا التوتر ، تؤسس لمجتمع مدني ، وتضفي عليه الاستقرار والتقدم .

إن نجاح الثقافة وتطورها، بقدر فاعليتها في تحقيق الاستخدام الأمثل لامكانيات المجتمع ، وفي نظرتها المتكاملة الى المسألة السكانية في اطار أبعادها المختلفة المتمثلة في حجم السكان ومعدلات النمو السكاني ، وتوزيع السكان على الرقعة الجغرافية، والخصائص السكانية المختلفة ، وإدراك هذه الأبعاد السكانية الأربعة ، وتحديد بعمليات الانجاب والوفاة والهجرة الداخلية والخارجية .

وعلى الرغم من وجود علاقة جدلية بين الثقافة والمجتمع ، فلا يمكن المطابقة بينهما ، أو عد أحدهما انعكاساً للآخر ، لأن ذلك يقضي على زمانية الثقافة الخاصة ووظيفتها ، ويجعل من المستحيل فهم أهم موضوعين في نشاط الثقافة ، وهما ، أولاً : كيفية خضوع الشعور أو السلوك لمعايير وقيم وقواعد ثابتة في كل مجتمع ، أي كيفية نشوء الوعي والمنظومات الروحية والعقلية ، ومن ثم نشوء المدنية ذاتها . وثانياً : كيفية حصول الابداع والتجديد داخل المجتمع .

ومن خلال الأبعاد الثقافية والاجتماعية يتم الكشف عن أنماط الوعي والسلوك السائدة في المجتمع حول موضوع الزيادة السكانية ، وعن أثر هذا الوعي في تطور المنظومات الاجتماعية الأخرى . هل هذه الأنماط تشجع أم تعيق الزيادة السكانية؟ كما أن الثقافة تمارس دورها في التنمية الشاملة وإنجاز غايات الأمة من خلال تأثيرها المباشر في مواقف الأفراد والجماعات وتصرفاتهم وممارساتهم وأخلاقهم ودوافعهم الخفية والظاهرة ، سواء في أنشطتهم الانتاجية أو في أعمالهم العلمية والفنية ، أو في تطلعاتهم المستقبلية . ومع ذلك فإن الموقف العربي السائد ينظر الى الثقافة والقيم الثقافية نظرة ثانوية كعامل من عوامل التغيير الاجتماعي ، ولا يرى من هذا التغيير إلا جانبه التقني أو السياسي - السلطوي . علماً بأن الثقافة ما هي إلا المجتمع نفسه وقد أصبح مظهراً للوعي أو وعياً .

٤ - منظومة الثقافة تحمل طابع الاكتفاء الذاتي ، وتعمل على الاستقلال دون نفي امكان التواصل الثقافي مع الآخرين ، ومن خلال الاعتماد على الطاقات الوطنية والقومية المتوافرة ، وتحقيق أقصى تعبئة ممكنة لها . وإذا كان بعضهم يتصور أن

الاعتماد الذاتي ، سيؤدي الى الانسلاخ عن العالم ، فهو تصور غير واقعي . فاللهم
هو بناء القدرة الذاتية الطاردة لنموذج الغزو الثقافي الخارجي ، الذي يضعف المجتمع
ويشل قدراته .

ولا شك أن المسألة السكانية بأبعادها الحالية في الوطن العربي ، تشكل عاملاً
من عوامل اضعاف المجتمع ، وأسلوباً من أساليب الهيمنة والاندماج في السوق
الرأسمالي العالمي ، وآلية من آليات التبعية . وهي إشكالية تجد قاعدتها في التجزئة
القومية للوطن العربي ، تلك التجزئة التي تشكل ضمانة للتبعية ، والتبعية ملازمة
جدلياً لاستمرار التخلف بأشكاله المختلفة .

فالمشكلة السكانية لا تكمن في الأرقام المطلقة لتزايد السكان ، بل تكمن
بشكل أساسي في المعدلات النسبية لتزايد السكان مقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي .
ولكي يتحقق تطور ايجابي في الدخل القومي ، يجب أن يكون النمو الاقتصادي
أعلى من النمو السكاني بمقدار ثلاثة أضعاف أو أربعة . وهي نسبة لم تحققها أكثر
الاقطار العربية ، بل إن بعضهم يتدنّى فيه معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو
السكاني نفسه ، مما يضع قيوداً صعبة على جهود التنمية .

٥ - تتطلب صياغة الثقافة واكتشافها والتعامل معها وإبداعها قدرة عقلية
إبداعية عند الانسان . وهذه لا يمكن أن تنمو وتزدهر إلا في أجواء الديمقراطية
الشاملة للمجتمع . فعملية التحرر الاجتماعي والديمقراطي وضمان حقوق الانسان ،
تعد مطلباً أساسياً وملحاً ، ودونهما لا يمكن توقع أي جهد إبداعي . فالارتباط وثيق
بين منطلومة الثقافة ومنطلومة الديمقراطية . فالديمقراطية شرط لازم في تطور الثقافة .
فلكي يكون الانسان حراً في تفكيره ، صادقاً وصريحاً في إبداء رأيه ، دون نقاب أو
احراج ، يجب أن يعيش في جو ديمقراطي ، يحافظ على كرامته ، ويمنع تقييد حريته ،
وقادراً على ابداء الرأي والمشاركة في صنع القرار وتنفيذه . ففي ظل القهر والتسلط
يصبح عدم الاهتمام بالثقافة والمعرفة هو السائد . ذلك لأن القهر والتسلط يفرز
سيكولوجية جديدة ، سيكولوجية الرضوخ واليأس ، وعدم الثقة بالمستقبل ،
سيكولوجية عدم الاهتمام بالمعرفة والثقافة .

تلك هي بعض خصائص منظومة الثقافة التي لريدها من أجل التأثير في الزيادة السكانية ، تمهيداً لأخذ دورها في حل المسألة السكانية بشكل عام .

٦-١-٥ خاتمة :

تعد مشكلة الزيادة السكانية مظهراً من مظاهر أزمة النظام الرأسمالي العالمي ، وهي تتعلق بمستوى تطور المجتمع الثقافي والاجتماعي والحضاري . وحل هذه المسألة يشكل تحدياً كبيراً للإنسان العربي ، ومواجهة هذا التحدي سبيلها الأهم أن نتحدى ذاتنا . كل التحديات الخارجية لا تشكل خطراً كبيراً ، إن استطعنا أن نكون من نحن ، أمة عربية متضامنة ، لبناء حضارة قوية راسخة .

إن دور الأبعاد الثقافية والاجتماعية يتسل في خلق الاتجاهات النفسية اللازمة، والشروط الضرورية من أجل توليد عادات وتقاليد ومفاهيم وأنماط تفكير وسلوك تغير نظرة الإنسان الى نفسه ومحيطه ، وتغير نظرة المجتمع العربي التقليدي عموماً ، ونظرة المرأة العربية بخاصة الى نفسها ، حيث تكف عن كونها وعاء للانجاب ، أو كائناً خاق للعمل المنزلي ، أو سلعاً تتحدد قيمتها بمدى المواصفات الجسمية التي تحوزها . وتتحول الى إنسان منتج وخالق في كل مجال من مجالات المجتمع . وهذا كله مرتبط أيضاً بالمشكالية التنموية التي تسعى اليها . هل هي تنمية عبر « التكيف » و « الانفتاح » تؤدي الى تماقم الأوضاع عامة والسكانية خاصة ، وبالتالي الخضوع لمنطق التطور الرأسمالي العالمي ، أم هي تنمية مستقلة متمحورة على الذات ، تسيطر على التراكم الوطني ، الذي يهدف الى « فك الروابط » بالنظام الرأسمالي العالمي ؟

الهوامش

- ١ - انظر : الخطة الشاملة للثقافة العربية ، في : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي ، تونس ٢٦-٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٥ ، ص ٢٥ .
- ٢ - أخذت هذه الأرقام بتصرف عن :
United Nations World Population prospects, N. Y. U. N., 1986,
P. 48-51.
- ٣ - جيمس ب. فرانت ، وضع الاطفال في العالم ١٩٩٢ ، منظمة الامم المتحدة للطفولة (يونسيف) ، عمان ١٩٩٢ ، ص ٨١ .
- ٤ - د. عبد الرحيم عمران ، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، نيويورك ١٩٨٨ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .
- ٥ - د. ابراهيم أحمد سعيد ، نظرة جغرافية على مشكلة الامن الغذائي في الوطن العربي ، في شؤون عربية ، القاهرة ١٩٩١/٦٦ ، ص ٢٧ .
- ٦ - د. صلاح العبد ، علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١١٧ .
- ٧ - انظر : الملف الاحصائي ، المؤشرات الديمغرافية الاساسية لاقطار الوطن العربي ، جدول رقم (١) ، في : المستقبل العربي ، بيروت ١١ (١٩٨٨) ، ص ١١١ ، ص ١٩٥ .
- ٨ - جيمس ب. فرانت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .
- ٩ - د. صلاح العبد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩ - ١٢٠ .
- ١٠ - المرجع السابق ، ص ١٣٠ .
- ١١ - انظر : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، الكتاب الديمغرافي السنوي للبلاد العربية ، الجزء الاول ، عمان ١٩٨٤ .
- ١٢ - انظر : المشروع الدولي للتوصية رقم ٧٨ الموجهة الى وزارات التربية والثقافة بشأن اسهام التربية في التنمية الثقافية ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، جنيف ١٩٩٢ ، ص ٢ .
- ١٣ - د. عبد الرحيم عمران ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤١ .



٦-٢- آثار النمو السكاني السريع في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في سورية*

تقدم المؤلف بهذا البحث الى ندوة السكان والتنمية في الرقة خلال الفترة من ٢٩
٣١ آذار ١٩٩٤ ، التي أقامتها وزارة الاعلام بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة
للسكان ومنظمة اليونسكو .



مقدمة :

يسود اعتقاد مفاده ، أن البلاد الغنية في مواردها الطبيعية ، لا تتأثر بالنمو السكاني السريع ، وبالتالي ، فإن تلك البلدان لا تحتاج الى وضع سياسات سكانية ، أو القيام بنشاط سكاني ينظم المسألة السكانية . وهذا الاعتقاد - مهما كانت التبريرات التي يستند إليها - غير مبني على دراسات علمية . فالمشاكل السكانية لا تقتصر على مشكلة النمو فقط ، بل تتمدها الى مشاكل متصلة بتوزيع السكان ، وتضخم المدن وتركيب السكان العمري والنوعي ، وعشوائية التضرر والهجرة غير المنظمة ، والآثار الصحية الناجمة عن الخصوبة العالية والحمل المتكرر ، وصغر السن عند الحمل الأول ، وانتشار الأمية خصوصاً بين النساء ، والبطالة المقنعة ، وغير ذلك من الصفات السكانية المعتلة ، التي تؤثر في هيكل المجتمع الاقتصادي والاجتماعي .

وترابط جميع عناصر المجتمع فيما بينها ، بما في ذلك السكان . حيث تمثل العوامل السكانية ، عناصر هامة في تنمية المجتمع . فالعلاقة بين السكان والتنمية علاقة ترابطية وثيقة جداً . وعلاقة الترابط هذه تدفعنا أن نضع الإعتبارات السكانية في الحسبان عند تخطيط الأنشطة التنموية . وما لم تدرس بعلمية احتمالات النمو السكاني وآثاره عند التخطيط للتنمية وتنفيذها ، فإن استمرارية الفوائد التي يتوقع الحصول عليها من التنمية ، ستكون عرضة للضياع ، إضافة الى الآثار الخطيرة التي سيتعرض لها المجتمع بجميع جوانبه .

وتسعى هذه الورقة الى تحديد أهم عوامل النمو السكاني ، وآثار هذا النمو السريع في جوانب التنمية الشاملة في سورية .

٦-٢-١- عوامل النمو السكاني :

تعد مسألة نمو السكان ، مسألة معقدة ومتشابكة ، ترتبط بتغيرات كثيرة ، لا ينفع فيها تشخيص مبني على سبب ونتيجة ، بل لا بد من النظر إليها في إطار تحليلي متكامل ، يأخذ في حسابه عدداً من المتغيرات التي يبرز في مقدمتها ، ارتباط النمو السكاني بمسألة التعليم الذي يؤثر في ارتفاع سن الزواج ، وبالتالي يقلل من فترة الخصوبة . وبمسألة التصنيع الذي يفسح مجالات عديدة لأفراد المجتمع لدخول سوق العمل ، وما ينتج ذلك من رغبة في الانقلاص من انجاب الأطفال ، لانصراف المرأة الى العمل خارج المنزل وداخله . كما يرتبط نمو السكان بتغيرات اجتماعية عديدة ، تتعلق بسلم القيم الاجتماعية .

وتنتج الزيادة السكانية ، أو النمو السكاني من الزيادة الطبيعية ، مضافاً إليها صافي الهجرة . ويتم التعبير عن ذلك بمعدل النمو السكاني كنسبة مئوية . وبين الجدول رقم (١) معدل النمو السكاني في سورية خلال الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٩٤) .

السنوات	معدل النمو السكاني السنوي
١٩٦٠ - ١٩٧٠	٣,٣٣٪
١٩٧٠ - ١٩٨٠	٣,٤١٪
١٩٨٠ - ١٩٩٠	٣,٥٠٪
١٩٩٠ - ١٩٩٤	٣,٦٦٪

جدول رقم (١) يبين معدل النمو السكاني في سورية

وتدل هذه الأرقام أن حجم السكان ينمو بشكل سريع جداً . وأن السنوات اللازمة لتضاعف عدد السكان هي ٣٠ سنة ، وهو معدل مرتفع للغاية مقارنة ببعض معدلات النمو السكاني في بعض مناطق العالم . والجدول رقم (٢) يبين ذلك .

المنطقة	معدل النمو السكاني
العالم	١.٧٪
البلدان النامية	٢.٤٪
البلدان المتقدمة	٠.٦٪

جدول رقم (٢) معدل النمو السكاني لبعض مناطق العالم

ويمكن تفهم أهمية النمو السكاني بحساب عدد السنين اللازمة لتضاعف عدد السكان . وبالنسبة ، كلما زاد معدل النمو السكاني ، قلت المدة اللازمة لكي يتضاعف فيها عدد السكان . والجدول رقم (٣) يوضح ما ذهبنا إليه .

معدل النمو السكاني	عدد السنوات اللازمة للتضاعف
١٪	٧٠
٢٪	٣٥
٣٪	٢٣
٣.٥٪	٢٠

جدول رقم (٣) معدل النمو السكاني السنوي وعدد السنوات اللازمة للتضاعف

ويعود ارتفاع معدل النمو السكاني في سورية الى ما يلي :

٢- التركيب العمري للشباب في سورية ، الذي يتميز بارتفاع نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥ سنة) * ويقدم الجدول (٤) التركيب العمري للشباب لبعض مناطق العالم *

المنطقة	نسبة فئة السكان الأقل من ١٥ سنة
العالم	٣٤٪
البلدان المتقدمة	٢٢٪
البلدان النامية	٣٨٪
سورية	٤٩٫٢٪

اجدول رقم (٤) التركيب العمري للشباب لبعض مناطق العالم

ويرجع التركيب العمري الشاب في سورية ، الى زيادة الانجاب من ناحية ، وانخفاض وفيات الأطفال من ناحية أخرى ، وانحسار الأوبئة بوجه خاص *

ب- ثبات مستوى الخصوبة على حدود مرتفعة ، حيث بلغ معدل الخصوبة الاجمالي لعام ١٩٩٠ ، ٦٫٥ ، اضافة الى الانخفاض الحاد في وفيات الأطفال * فقد كانت ١٢٣٣٢ بالالف عام ١٩٧٠ ، فأصبحت ٣٣ بالالف عام ١٩٩٠ ، نتيجة التطور الكبير الذي حدث في القطاع الصحي ، والوعي التعليمي والاجتماعي الذي عم القطر خلال العقدين السابقين * اضافة الى تحسن الوضع الاقتصادي ، الذي نجم عنه توفر الغذاء والسكن والخدمات الصحية المناسبة ، مما أثر في عناصر النمو السكاني الأخرى وهي : الولادات والهجرة *

٦-٢-٢ - آثار النمو السكاني السريع في التنمية :

تمثل المشكلة السكانية أحد العوامل التي تقف حائلاً دون تحقيق تقدم في معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد . وحتى يمكن تقدير أهمية النمو السكاني على مستقبل البشرية تقديراً سليماً ، يتعين علينا أن نحصر الأرقام الواقعية المرتبط بينها وبين الآثار التي يتركها النمو السكاني في جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية مركزين فقط على الجوانب التي لم تتناولها الأوراق الأخرى .

١ - أثر النمو السكاني السريع في صحة الأم والطفل :

تنتج عن بعض أنماط الانجاب من تكوين الأسرة ، آثار خطيرة على صحة الأم ، نتيجة تعرضها للإصابة بالأمراض الخطيرة (كسقوط الرحم وسرطان عنق الرحم ، والسكرورماتيزم المفاصل) ، وتزداد فرص وفاة الأم مع تكرار الحمل ، وازدياد عدد الحمل ، أو الحمل في سن المراهقة ، وما بعد سن الثلاثين . كذلك يتعرض الطفل لآثار سلبية ، فتزداد معدلات وفيات الأطفال ، واصابتهم بالأمراض ، ويتأثر نموهم الجسدي ونفوسهم الفكري .

٢ - أثر النمو السكاني السريع في الخدمات الصحية :

يسبب النمو السكاني السريع ضغطاً شديداً على الخدمات الصحية . ويتطلب ذلك تخصيص مبالغ طائلة ، وخبرة كبيرة بشؤون التخطيط ، ليستنى تقديم الخدمات اللائقة بالمستوى الانساني . لكن هذا يمثل البلد أعباء كثيرة تتمثل في زيادة عدد الأمهات ، والمستشفيات ، وعدد الأطباء ، ومراكز علاج الأمراض المتخصصة والعامة ، وخدمات التمريض والعيادات الخاصة ، والأجهزة العامة للصحة والنظافة والمياه . ففي عام ١٩٩٢ بلغ عدد السكان مقابل الطبيب الواحد ٢١٤٨ر٨ شخصاً ، و ١٩٩٠ شخصاً لكل سرير . وهي أرقام غير كافية لتقديم خدمات صحية بحدودها الدنيا . فكيف تصبح تلك الأرقام مع ارتفاع معدل النمو السكاني ؟

٣ - اثر النمو السكاني السريع في توزيع السكان :

يؤدي النمو السكاني السريع الى هجرة داخلية ، تنمو معها المدن بشكل غير منظم ، يجعلها غير قادرة على تأمين الاعداد الكبيرة والمتزايدة خصوصاً من الفئات العمرية الشابة . وهذا بدوره يفاقم أوضاع المدن في سورية ، لأن هذه المدن نفسها لم تخطط للاستقبال مثل هذه الاعداد الهائلة . مما يزيد العبء الواقع على الدولة لاعالتها وتعليمها واسكانها وتأمين فرص العمل اللازمة لهذه الاعداد المتزايدة .

٤ - اثر النمو السكاني السريع في مستوى المعيشة :

يؤدي النمو السكاني السريع الى زيادة الاستثمار في السلع الاستهلاكية ، وتقديم الخدمات العامة ، وهو ما يسمى « بالاستثمار الديمغرافي » لمواجهة زيادة السكان من أجل الإبقاء على مستوى المعيشة على ما هو عليه . وهذا الاستثمار يقلل من الموارد التي يجب أن تستغل في الاستثمار الاقتصادي لتنشيط عملية التنمية .

ويمنع كذلك النمو السكاني السريع من رفع مستوى معيشة السكان بشكل مناسب ، لأنه يلتهم أثر أية زيادة في التكوين الرأسمالي ، وما تأتي به خطط التنمية . ويبين الجدول رقم (٥) أثر زيادة السكان في متوسط الدخل الفردي في سورية .

السنة	عدد السكان	متوسط الدخل الفردي	مقدار الزيادة	الزيادة السنوية
١٩٧٠	٦٢٥٧.٠٠٠	١.٠٨٣	-	-
١٩٨٠	٨٧.٤٠٠	٥٨٩٠	٢٠٥ مرة	-
١٩٩٢	١٢٩٥٨.٠٠٠	٢٨٦٣٠	٢٦٣٠ مرة	١٢٢ مرة

جدول رقم (٥) اثر الزيادة في متوسط الدخل الفردي في سورية

يبين الجدول المذكور أن متوسط الزيادة السنوية في الدخل الفردي تساوي (١٢٢) مرة ، وهي أقل بكثير من معدل النمو السكاني السنوي .

٥ - اثر النمو السكاني السريع في قطاع الزراعة :

ينشأ عن النمو السكاني السريع ، انخفاض متزايد في حصة الفرد من الأراضي الزراعية ، وكذلك الموارد الطبيعية . مما يؤثر سلباً في الأمن الغذائي . فالكثافة السكانية تبلغ ٦٨ نسمة/كم^٢ . وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بـ ٥٦٨٢٠/كم^٢ ، بنسبة ٣٠٧٪ من مساحة سورية الكلية . وتبلغ نسبة العاملين في الزراعة من النشيطين اقتصادياً ٢٤٩٪ . وإذا اعتبرنا أن معدل النمو السكاني خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) سيكون ٣٦٪ فإن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية سيتناقص بشكل كبير ، لأن الضغط على موارد الثروة سيكون موازياً لضغط ٣٥ مليون نسمة بالمعدل الحالي للاستهلاك ، عندما يتضاعف معدل الاستهلاك .

٦ - اثر النمو السكاني السريع في العقوبة الزمنية :

كلما تأخر ضبط النمو السكاني ، تصبح الحلول أقل فاعلية ، لأن عدد السكان في فترة الانتظار ، يزيد طردياً وتصبح القاعدة السكانية أعرض وأكبر من أي وقت سابق . وهذا هو معنى العقوبة الزمنية . فإذا كان عدد سكان سورية عام ١٩٨٠ (٧٨٠٤٠٠٠٠) نسمة ، ويزدادون بمعدل قدره ٣٥٪ سنوياً ، فإن السكان يتضاعفون إلى (١٠٨٠٤٠٠٠٠) نسمة في غضون عشرين سنة ، أو في عام ٢٠٠٠ ، والحل هو تخفيض الخصوبة مثلاً من ٥٠ بالآلاف إلى ٤٠ بالآلاف كخطوة أولى . ولو تم ذلك في عام ١٩٨٠ نظرياً ، فإن عدد المواليد ينخفض من (٤٣٥٢٠٠) نسمة إلى (٣٤٨١٦٠) نسمة في السنة . ولكن إذا تأخر ذلك إلى عام ١٩٩٥ ، وبفرض نقص أكبر من المعدل من ٥٠ بالآلاف إلى ٣٠ بالآلاف ، فإن عدد المواليد عام ٢٠٠٠ سيكون (٥٢٢٢٤٠) نسمة . وذلك لأن معدل المواليد المنخفض ٣٠ بالآلاف سيطبق على عدد أكبر ، أي (١٠٨٤٠٨٠٠٠) نسمة .

٧ - اثر النمو السكاني السريع في القوى البشرية :

تشمل القوى البشرية ، فئات الأعمار من (١٥ - ٦٤) سنة . وقد بلغ عددها لعام ١٩٩٣ (٦٢,١٧٠,٠٠٠) نسمة ، أي بنسبة ٤٦,٩٤٪ من مجموع السكان . وتتناقض هذه النسبة اذا علمنا أن هذه القوى البشرية ، تبسداً من فئات الأعمار (٢٠ - ٦٤) سنة ، أي بنسبة ٣٦,٩٩٪ ، وهي نسبة منخفضة تشير الى ارتفاع معدل الاعالة في سورية .

اما فئات الأعمار خارج القوى البشرية فتشمل :

١ - الأطفال دون سن الخامسة عشر الذين يشكلون نسبة ٤,٩٢٪ من مجموع السكان .

٢ - فئات كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة والستين والذين لا يمارسون عملاً مشواً ، ويشكلون نسبة ٤,٤٤٪ من مجموع السكان . أي أن ٥٣,٦٪ من مجموع السكان هم خارج القوى البشرية . وترتفع هذه النسبة عندما نعلم أن قسماً كبيراً من النساء ، يبقى خارج قوة العمل الفعلية .

أما قوة العمل فقد بلغت عام ١٩٩١ (٣,٤٨٦,٠٠٠) نسمة . بنسبة ٢٧,٨٪ من مجموع السكان . يعمل منها (٣,٢٥٠,٠٠٠) نسمة يشكلون نسبة ٢٥,٩٪ من مجموع السكان . وبلغ مجموع العاملين في الدولة (٧,٠٥١,١٧) نسمة ، أي بنسبة ٣٠,١٪ من مجموع قوة العمل ، و ٢١,٦٪ من قوة العمل الفعلية . وبلغ عدد العاملات في الدولة (١,٧٩٨,٥٤) نسمة ، بنسبة ٢٥,٧٪ من مجموع العاملين في الدولة ، و ٥,٢٪ من مجموع قوة العمل الكلية .

ويؤدي التدهل الكبير بحجم قوة العمل الى رفع عبء الاعالة :

١ - اعالة صغار السن :

وهي نسبة السكان الأقل من ٢٠ عاماً الى عدد السكان في سن (٢٠ - ٦٤) سنة . وقد بلغت عام ١٩٩٣ ١٥,٩٤٪ .

٢ - اعالة كبار السن :

وهي نسبة السكان في سن ٦٥ فأكثر الى عدد السكان في سن (٢٠ - ٦٤) سنة . وقد بلغت عام ١٩٩٣ ١١.٧٠٪ . وبمجمع النسبتين ، نجد أن الاعالة الكلية تساوي ١٧.١٪ . وهي أعلى بكثير من غيرها من دول العالم . حيث يوضح ذلك الجدول رقم (٦) .

المناطق	نسبة الاعالة الكلية
العالم	١١.٧٠٪
البلدان النامية	١١.٧٣٪
البلدان العربية	٩.١٪
سورية	١٧.١٪

اجدول رقم (٦) يوضح الاعالة الكلية في بعض مناطق العالم

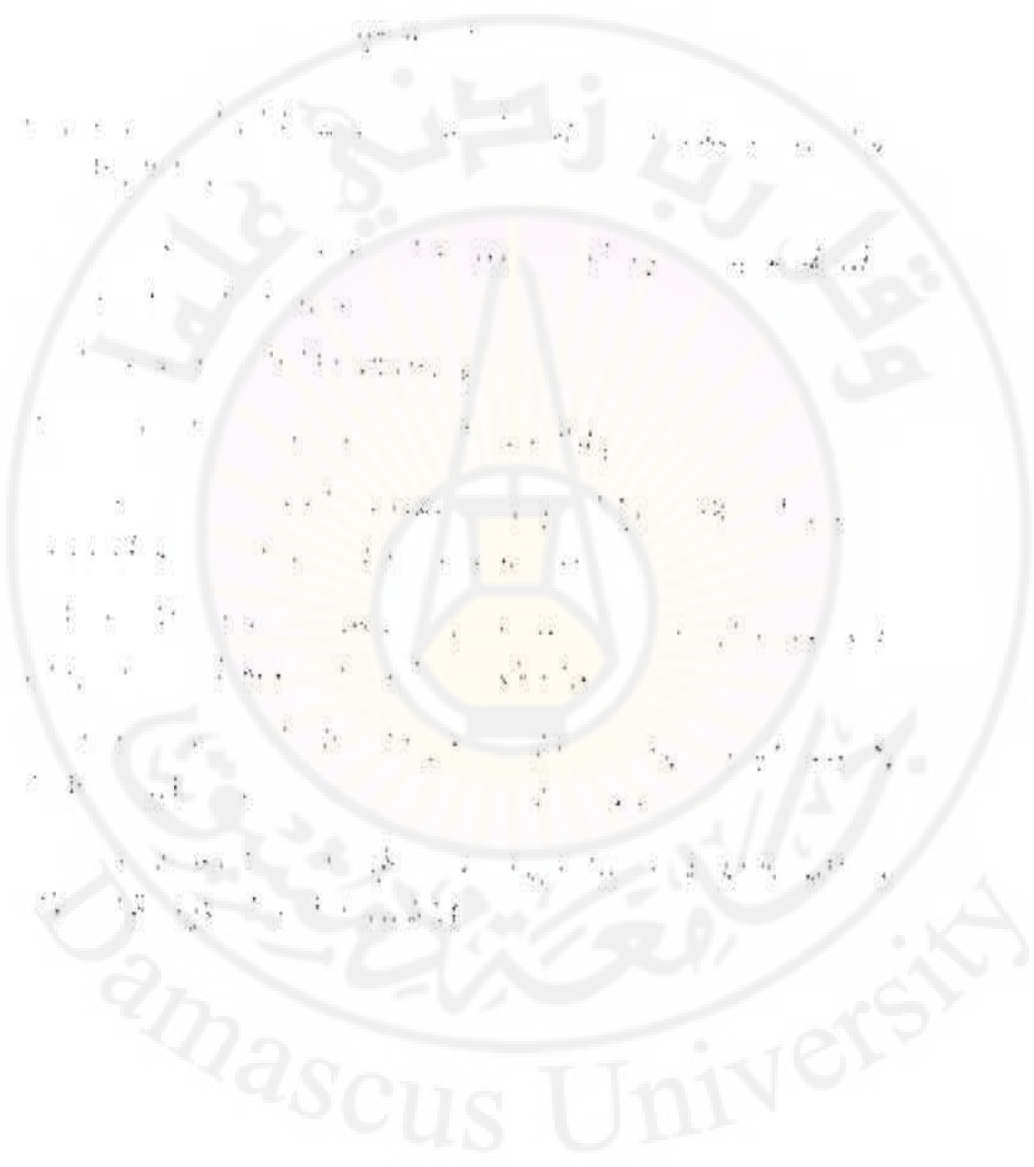
واذا أضيف التركيب النوعي الى التركيب العمري ، خصوصاً لقوة العمل ، لاحظنا أن نصف عدد الفئة (١٥ - ٦٤) سنة هم من الاناث ، ونسبة مساهمتهم في قوة العمل ، كما هو معلوم ، منخفضة ، كما أن عدد الطلاب من الذكور والذين تقع أعمارهم ضمن حدود هذه السن ، يشكلون نسبة غير قليلة . إضافة الى أن سن العمل قد تأخر الى ما بين (٢٠ - ٢٥) سنة ، الأمر الذي يزيد في أعباء الاعالة عامة . ويعني هذا أن البلدان المتقدمة تتيح لسكانها فرصة أكبر للمحافظة على مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية ، وتنمية الموارد دون معاناة تأخير الضغط السكاني السلبى ، لأن فترة العشرين سنة اللازمة لتضاعف عدد السكان ، لا تكفي لتسمية الموارد ، أو حتى المحافظة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي الحالي .

تلك هي بعض آثار النمو السكاني السريع في بناء المجتمع ، تلك الآثار التي تشكل كوابح تعيق عملية التنمية وتقدمها الى الأمام ، وتجعل الشئ باهظاً في حالة التقدم ، حيث يجب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي بمقدار (٣) الى (٤) أمثال النمو السكاني ، حيث يتحقق تقدم ايجابي في حياة الناس ومعيشتهم .

ولكن ، ونحن نرى الآثار السلبية التي يحدتها النمو السكاني السريع في مجالات التنمية المختلفة ، لا نميل الى اعطاء صورة رمادية عن الواقع ، ولكننا نريد فقط أن نقف على حقيقة المسألة . فمعرفة الحقيقة ضرورية لاتخاذ تدابير الوقاية اللازمة المبنية على الحقائق .

اوصيات

- ١ - ضرورة توضيح المسألة السكانية وتنظيم أبعادها، وعدم اقتصرها على النمو السكاني فقط .
- ٢ - اجراء دراسات علمية تحدد الموارد البشرية والمادية الموجودة حالياً ، واستثمارها بشكل عقلاني .
- ٣ - الكشف عن مصادر وطنية للثروة وتنميتها .
- ٤ - رفع انتاجية قوة العمل بما يتناسب مع المستوى العالمي .
- ٥ - التقليل من الهدر - عملاً بتوجيهات السيد الرئيس حافظ الأسد - وخصوصاً هدر الوقت ، والتعامل معه بمنطق العصر .
- ٦ - استخدام التقدم الكبير في مجال العلم والتقانة لتنمية الموارد البشرية والطبيعية ، واعتبارها قوة انتاجية ذات نوعية عالية .
- ٧ - التركيز على التخطيط الوطني المبني على التخطيط المحلي ، بحيث يحقق التوازن بينهما ، ويضمن عدالة التوزيع بين الريف والحضر .
- ٨ - انشاء « مركز بحوث استراتيجية » يعمل على دراسة المشكلات الحالية والمستقبلية ، ويضع الحلول المناسبة لها .



مراجع البحث

- الأخرس ، عبد المالك ، الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهمية الرقم الإحصائي ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨٥ .
- إعلان دمشق المنبثق عن مؤتمر البرلمانين للتنمية والسكان ، دمشق ١٩٨٦ .
- بصاد الاتجاهات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاعوام (١٩٨٦ - ٢٠٠٠) ، دمشق ١٩٨٦ .
- خوري ، نبيل ، الحلقة الدراسية الاقليمية حول السكان والموارد البشرية في اطار التخطيط الانمائي ، ١٩٨٧ .
- درويش ، رمضان ، النمو السكاني واثره على تطور البنى السكانية في سورية ، دمشق ١٩٨٦ .
- عبد الفتاح ، حسين ، ابعاد علاقة النمو السكاني بمنظومات استبقاء الحياة ، ١٩٨٩ .
- عمران ، عبد الرحيم ، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، نيويورك ١٩٨٨ .
- المكتب المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٣ ، دمشق ١٩٩٤ .
- المكتب المركزي للاحصاء ، ارقام وحقائق حول أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، دمشق ١٩٩١ .

فهرس المحتويات

الموضوع

الصفحة

مقدمة

٣

الفصل الاول

التحديث

٥

٧

١٧

٢٩

٤٣

٨٣

الفصل الثاني

المراة والتنمية

١١١

١١٣

١٢٩

١٥٣

الفصل الثالث

الشباب والتنمية

١٧٣

١٧٥

٢٠٥

الفصل الرابع

٢١٧	١- الثقافة والتنمية
٢١٩	١-٤- مناخ الثقافة
٢٢٩	٢-٤- تأملات حول دور الانتلجنسيا في الثورة الوطنية الشعبية
	٣-٤- دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية
٢٥٣	والاقتصادية الشاملة
٢٦٧	٤-٤- أزمة الثقافة العربية الراهنة
٢٨٩	٤-٥- نظام عالمي جديد أم نظام «العالم الجديد» ؟

الفصل الخامس

٣١٥	١- التخطيط للتنمية الشاملة
٣١٧	١-٥- مفهوم التخطيط
٣٢٥	٢-٥- مقدماته
٣٢٩	٣-٥- ضروراته
٣٣١	٤-٥- منطلقاته
٣٣٢	٥-٥- سياساته

الفصل السادس

٣٣٧	١- السكان والتنمية
	١-٦- آثار العوامل الثقافية والاجتماعية في النمو السكاني السريع
٣٣٩	٢-٦- آثار النمو السكاني السريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية
٣٥٩	٣- فهرس المحتويات
٣٧٤	

